محمد جواد مغنية

الجوامع والفوارق بين السنة والشيعة

الخلافة الإمامة الولاية المهدي العصمة التقية المتعة

الجفر مصحف فاطمة قرآن عائشة

ومواضيع أخرى

تحقيق عبد الحسين مغنية

عز الدين


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الهدف من هذا الكتاب

من رواد الوحدة الإسلامية :

كتب محمد جواد مغنية في التقريب بين المذاهب الإسلامية ، داعياً إلى نبذ التعصب والأحقاد وإلى جمع شمل المسلمين تحت راية الإسلام . ألّف كتابه المهم - « الفقه على المذاهب الخمسة » ليظهر أن السنة والشيعة ليسوا بفرقتين كما يظن الكثيرون لأن الخلافات الفقهية بين المذاهب الأربعة السنية أكثر من خلافاتها الفقهية مع المذهب الجعفري الشيعي . وليظهر أيضاً ، أن ذلك الخلاف بين المذاهب الخمسة أو الستة ، بما فيها المذهب الزيدي ، لا يتعدى حدود المذهب إلى صميم الدين في اصوله ومبادئه الإسلامية ، وبالتالي لا يجوز شرعاً تكفير أحد من أهل القبلة .

إن أعمال محمد جواد مغنية الفقهية - كموسوعته الضخمة « فقه الإمام جعفر الصادق » - كانت ولا زالت حجة في المذهب الشيعي الإثني عشري ، مما ساهم في قرار مجمع البحوث الإسلامية في القاهرة ، بجعل المذاهب الخمسة على مستوى واحد في الفقه الإسلامي ، وبالتالي تدريس المذهب الجعفري في جامعة الأزهر ، ثم الإعلان الشهير من شيخ الجامع الأزهر الأستاذ الأكبر محمود شلتوت بإجازة المسلم العمل والتعبد على المذهب الشيعي الإثني عشري .

لا داعي للتعصب ... لا موجب للتكفير ... :

يهدف هذا الكتاب إلى التقريب بين السنّة والشيعة وذلك من خلال رد محمد جواد مغنية على التهم الباطلة ضد الشيعة ومن خلال إيضاح الحقيقة في الأمور والمسائل التي تنسب إليهم ظلماً .

يهدف هذا الكتاب في نفس الوقت ، إلى شرح مفاهيم المذهب الشيعي الإثني عشري وتعاليمه وخصوصيته لأهل السنّة ، لكي يفهم المسلمون سنة وشيعة أن هذه الفروقات والاختلافات بين المذهبين لا تخرج المسلم سنياً كان أم شيعياً عن دينه ولا توجب التكفير ولا تمنعه من دخول الجنة .

يؤكد محمد جواد مغنية في كتابه هذا أن الشيعة لا يكفّرون السنة بسبب الخلاف معهم في مسألة الخلافة والصحابة أو الإمامة والعصمة وولاية أهل البيت . ويعلن أن الشيعة لا يكفرون حتى هؤلاء الذين يكفرونهم أمثال الخوارج والوهابية ، مع أن بعض السنة يعلن حرباً لا هوادة فيها على الشيعة ، يكفرونهم ويدعو للقضاء عليهم ، لأن الشيعة لا يوافقون على خلافة أبو بكر ، أو لأنهم يزورون المقامات المقدسة ويصلون عند أولياء الله الصالحين . وسيطلّع القارىء على تفاصيل هذه المواضيع من ضمن الكتاب وبالأخص في الفصل الأخير (الرد على المفترين) والذي يصلح أن يكون مقدمة بدل الخاتمة .

دور الغلاة من الفريقين :

لقد لعب الغلاة من الفريقين دوراً بالغ الخطورة في الشقاق والنزاع بين السنة والشيعة . مثلاً ، هناك فرقة من الغلاة أو أكثر تُحسَبُ وتُنسب زوراً وبهتاناً إلى الشيعة الإثني عشرية ، ألا وعنيت بهم الذين يؤلهون الإمام علي والأئمة الأطهار من أهل البيت . إن الشيعة براء من هؤلاء الغلاة بل إن الشيعة كانوا ضحيتهم ودفعوا الثمن غالياً بسببهم ، لأنه وُجد من أهل السنة من لا يفرق عن قصدٍ وغير قصد بين الغلاة وبين الشيعة الإثني عشرية فصار الجميع « كفرة » « أرفاض » « مخالفون » « متاولة[1] لهم أذناب » « يحج الشيعي لكي ينجّس الحرم » ، إلخ ....

---

(١) (المتاولة) : تعبيرٌ يُطلق على الشيعة في لبنان .

أما النواصب فهم من غلاة السنة الذين نصبوا العداء لأهل البيت وسبوا علياً ولعنوا الأئمة من آل الرسول ، وغالوا في تمجيد وموالاة معاوية وابنه يزيد وكفروا الشيعة أجمعين . ولقد استغل هذا الغلو الفاضح بعض الشيعة عن قصد أو غير قصد أيضاً فأخرجوا السنة من الإسلام ولعنوا أبو بكر وعمر وعثمان .

وخلاصة القول إن الداعين من السنة إلى تكفير الشيعة يحتجون بأقوال الغلاة المرفوضين أصلاً من الشيعة . والداعين من الشيعة إلى التهجم على السنة دون تكفيرهم يحتجون أيضاً بأقوال الغلاة من السنة ، لهذا يبدو أن الغلاة من الطرفين يشكلون فريقاً واحداً يصح فيه تسمية « الفريق الثالث » مهمته ضرب الإسلام وتمزيق المسلمين .

الجهل والتعصب الموروث :

إن الجهل والتعصب الموروث ما زال ساري المفعول بشكل ليس له مثيل بين كافة المسلمين شرقاً وغرباً ، ولا شك أنه يؤثر كثيراً على مسيرة الإسلام وتقدم المسلمين . إن الأجهزة الهدامة المتمركزة في بعض الدول العربية تعمل بشكل منظم ، وعن سابق إصرار وتصميم على تكفير الشيعة من أجل تحطيم الإسلام والتسبب بتخلف المسلمين وإلحاق الهزيمة بهم خدمة لليهود والمستعمرين .

رؤياه :

لقد تساءل محمد جواد مغنية في النصف الأخير من الخمسينات عن الحملة الهستيرية ضد الشيعة والمبالغة في سبهم والإصرار على تكفيرهم . وهل هناك من سر وراء العداء للمسلمين الشيعة والإفتراء عليهم ؟ ثم يجيب رحمه الله على سؤاله : « أجل هناك سر يتعلق بسياسة الولايات المتحدة وإسرائيل من أجل إنهاء مشكلة فلسطين وتسليم الأراضي العربية المقدسة لليهود . . . ومن أجل تحقيق هذا المخطط يجب تمزيق وحدة المسلمين وتفتيت قوتهم ، عن طريق الدس ، الإفتراءات ، الإستفزازات ، وإثارة النعرات المذهبية » . لقد نجح الإستعمار فعلاً . . . نحن الآن في سنة ١٩٩٤ ، لقد أنهى الغرب واليهود قضية فلسطين وهزموا كل العرب والمسلمين ، لقد صدق محمد مغنية في رؤياه.

السلطة والحكم :

غني عن القول ، إنه توجد دوافع هامة أخرى بمنتهى الخطورة والفعالية غير الفوارق المذهبية والفقهية ، كانت سبباً في خلق التعصب والاضطهاد ، إن استلام السلطة ومزاولة الحكم هي أهم هذه الدوافع على الإطلاق .

المعروف عبر التاريخ الإسلامي أن الشيعة كانت وما زالت الأقلية ، على أساس أن الغالبية من الناس على دين ملوكهم من أهل السنة(٢) . ولكن الشيعة كانت أقلية معارضة للسلطة إلى حد الثورة عليها أكثر الأحيان وذلك بسبب العقيدة التي يؤمنون بها وهي الخروج على الحاكم الجائر وعدم إطاعته ، ولأنهم - أي الشيعة - موالون لأهل البيت لا يعترفون بالسلطة لغيرهم ، يعتبرون أن الحاكم مغتصب لولاية أهل البيت إذا كانوا أحياءً يُرزقون ، أما في حال مماتهم أو عدم وجود إمامٍ من الآل لسببٍ أو لآخر ، فإن الشيعة يؤيدون الحاكم العادل حتى ولو كان على غير دين الإسلام(٣) .

على أية حال ، في معظم حقبات التاريخ أثبت السلطان أنه كان ظالماً، جباراً، قاتلاً للأئمة من آل بيت الرسول ، وقاتلاً لأتباعهم من بعدهم . وليتصور العقل مدى الفظاعات التي ارتُكبت بحق الشيعة ، وحملات الإبادة التي تعرضوا لها من العصر الأموي إلى العباسي إلى العثماني من الحجاج بن يوسف إلى السلطان سليم الأول إلى الكثيرين غيرهم . . والواقع أن الحاكم المستبد يقتل معارضيه سنة كانوا أم شيعة ولا يبالي . ولكن أشد الظلم وقع على أهل البيت وشيعتهم لأنهم لم يذعنوا بل عارضوا وثاروا على جور السلطان فعملت سيوف الحكام في رقابهم . ومن يريد الإطلاع على الشواهد والأدلة بموضوعية وبدون مشاعر تعصبيّة ، فليراجع التاريخ المتخم قديمه وحديثه ، ولينظر بتجرّد إلى ما يجري الآن بحق الشيعة في سائر الأقطار والأمصار .

---

(٢) كان أهل مصر شيعة على المذهب الفاطمي وانقلبوا إلى سنة منذ عهد صلاح الدين الأيوبي وكان الفرس سنة انقلبوا إلى شيعة في عهد الصفويين .

(٣) (الكافر العادل خير من المسلم الجائر) قول يؤمن به فقهاء من الشيعة .

الإمتيازات السياسية الإقتصادية والإجتماعية :

لا شك أن الإمتيازات السياسية الإقتصادية والإجتماعية هي دوافع أخرى أساسية تسبب الإضطهاد والتنكيل بالآخرين أيًّا كانت أنتماءاتهم ، دياناتهم أو مذاهبهم . لذلك نرى أن المسلمين في لبنان بصورةٍ عامة ، والشيعة بصورةٍ خاصة هم الأكثر حرماناً من الحقوق المدنية سياسية كانت أم اقتصادية اجتماعية . وهم أي الشيعة الأكثر تعرضاً للتعصب والإضطهاد من قبل الطوائف الأخرى التي تتمتع بالإمتيازات الأكثر والأفضل ، بما في ذلك الطائفة السنية . . . ودليل التعصب والتحيّز هو الإعتراض والإحتاج من قبل الموارنة المسيحيين والسنّة المسلمين على حد سواء إذا حاول الشيعة أن يمسوا أو ينالوا من امتيازاتهم ومكتسباتهم ، فهذا الطلب مرفوض لأنه قد يساوي في الحقوق والواجبات بين جميع الطوائف والمواطنين ، وهذا ممنوع في لبنان الذي يرتكز فيه النظام على الطائفية والمذهبية .

إن موضوع التعصب والاضطهاد في هذه الحالة لا علاقة له بالفوارق المذهبية والخلافات الفقهية لا من بعيد أو قريب ، إنما هي مسألة سياسية اقتصادية واجتماعية بحتة .

أسلوب محمد جواب مغنية :

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن أسلوب محمد جواد مغنية في بعض النقاط يخالطه شيء من الحدة والسخرية والمرارة ، وهذا شيء طبيعي لأن الموضوع مرير بحد ذاته وساخر في واقعه . إن الذين يعرفون محمد جواد مغنية يعلمون جيداً أنه أبعد ما يكون عن التهجم والتعصب ، أما الذين سيتعرفون عليه لأول مرة من خلال هذه الصفحات عليهم بالتأني وقراءة الكتاب بهدوء وروية قبل إطلاق الأحكام ، ولنردد مع الراحل الكبير قوله في دعاء للمؤمنين : الله سبحانه ، يعصمنا من النصب والمغالاة ، ويزيدنا إيماناً به وبجلاله ، وولاءً للنبي وآله ، عليه وعليهم أزكى التحيات ، وأفضل الصلوات .

عبد الحسين مغنية

تمهـــيـد

تركة ثقيلة عند الجميع[1]

بقلم الكاتب الإسلامي الكبير
والصحافي الشهير الأستاذ
فهمي هويدي

تلك صفحة سوداء ، مما ابتلي به المسلمون منذ التشرذم الذي أعقب واقعة « صفين » الشهيرة ، التي تقاتل فيها جيشا علي ومعاوية في سنة ٣٧ هجرية حيث غرست بذرة الإنشقاق والتفتت التي هدت قوى الأمة الإسلامية وامتصت عافيتها منذ منتصف القرن الهجري الأول ، وكان سب الإمام علي بن أبي طالب فوق المنابر في العصر الأموي (الذي أوقفه الخليفة عمر بن عبد العزيز ٦١ - ١٠١ هـ) من علامات ذلك التردي المحزن ، ثم كانت صراعات الفرق والملل والنحل في ذروتها والتي ظلت بصماتها مطبوعة على مسيرة العمل الإسلامي عبر القرون .

وكتب التاريخ الإسلامي تظفح بذكر تلك الوقائع ، التي تدمي قلب المسلم ، عندما كان السني يُقاتل الحنفي . وعندما سُئل أحد الشافعية عن حكم طعام وقعت فيه قطرة نبيذ ، فقال : يرمى لكلب أو حنفي . وإذا سُئل

---

(١) المصدر كتابه القيم (إيران من الداخل) فصل (أهل التسنن) ونحن نمهد للكتاب بهذا المقال للأهمية والمصداقية التي يتميّز بها الاستاذ هويدى والتي ترتبط ارتباطاً مباشراً بمعالجة موضوع هذا الكتاب .(المحقق) .

حنفي عن حكم الزواج من امراة شافعية ، فأفتى بعدم جواز ذلك « لأنه يشك في إيمانها » بينما أجاز ذلك آخر ، قياساً على الكتابية وهكذا[٢] .

وحتى بدايات القرن الحالي ، كانت لا تزال بقايا صراعات الفرق الإسلامية تتفاعل داخل معقل علمي كبير هو الأزهر الشريف ، حتى أنهم كانوا يرفضون الصلاة في جماعةٍ واحدة ، وكان أتباع كل من مذاهب أهل السنة الأربعة ، يصلون وراء إمامٍ منفصل في صحن الجامع الكبير ، وهو كان يحدث أيضاً في المسجد الأموي بدمشق للأسف الشديد .

وإذا استمرت خلافات الفرق الإسلامية عبر القرون ، فاشتد أوارها حيناً وخفتت حدتها في أحيانٍ أخرى ، إلا أن خلافات السنّة والشيعة أُريد لها أن تظل متأججة وساخنة بصورةٍ متصلة ، وإذا افترضنا حُسن النية البالغ في الذين يجددون الحديث عن تلك الخلافات ـ وتعامينا عن كل ما يحاك للمسلمين من دسائس وما يُراد بهم من شر ـ فإن طرح هذه الخلافات يظل يصب في مجرى تفتيت وحدة المسلمين وإجهاض أمل اللقاء الخير بينهم .

وتظل ظروف إذكاء وإحياء خلافات الفرق الإسلامية مما يحتاج إلى دراسة وتقصٍ دقيقين ، بالأخص ذلك الدور المريب الذي لعبه الصفويون في الربع الأخير من القرن السادس عشر ، سواء لإغراق التراث الشيعي في طوفان البدع والشعوذة ، أو لتشجيع سب الخلفاء الراشدين الثلاثة ، وحث الشيعة على زيارة « العتبات المقدسة » في العراق ، بديلاً عن الحج إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة ، بنفس القدر ، فإن الحملات الضارية التي لا يزال يشنها السلفيون والوهابيون على الشيعة حتى زماننا هذا ، تحتاج إلى مراجعة فضلاً عن أن استمرارها على هذا النحو وبالأساليب المتبعة ، الكتب والنشرات والأشرطة المسجلة ، مما يحتاج إلى تبريرٍ مقنع .

---

(٢) محمد الغزالي ، دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين ص٩٩ .

هل للشيعة أذناب حقاً ؟

بقلم فهمي هويدى

• البعض تصور الشيعة كائنات غريبة وغير طبيعية ! وقد تضمن كتاب « أهل الشيعة وأصولها » للعلاّمة محمد الحسين آل كاشف الغطاء ، رسالة لأحد الأدباء يستصرخه فيها لكي يقدم المذهب إلى عامة المسلمين ، بعد إذ قام بجولة في لواء « الديلم » بالعراق في سنة ١٣٥٠ هـ أي منذ ٦٣ سنة تقريباً . سمع فيها عن الشيعة وعن عاداتهم وأوصافهم الخلقية ومصيرهم بعد الموت ، ما لا يخرج عن أساطير ألف ليلة وليلة . . . مع أن مساكن الشيعة في الفرات الأوسط ، لا تبعد عن مساكن إخوانهم السنة في لواء « الديلم » إلا بضعة أميال .

في رسالته أيضاً كتب الأديب الشيعي عبد الرزاق الحسني ، أنه زار مصر وفلسطين وسورية[1] في عام ١٩٢٩ م - تقريباً - وسمع من الناس في تلك البلدان « أن للشيعي ذنباً لا يختلف عن أذناب البهائم ، وأن لهم أرواحاً تتقمص أجساد بعض الحيوانات بعد أن تفارق أجسادهم ، وأنهم لا يعرفون الأكل مثلما تعرفه بقية الطوائف »[2] .

لكن ذلك يهون إلى جانب تهمة تكفير الشيعة التي كادت تستقر بين العامة . وأيضاً بين بعض الفقهاء من متعصبي السنّة .

في الكويت قُدّر لي أن أمر وقت صلاة الجمعة بأحد الأحياء القريبة من قلب المدينة . وعندما سألت صبياً عن أقرب مسجد للصلاة ، أشار في ناحية وقال : هنا مسجد الشيعة ، ثم أشار في إتجاهٍ آخر وقال : هناك مسجد المسلمين ! .

لم يكن الصبي متعصباً بطبيعة الحال ، لكنه كان يردّد كلاماً سمعه في بيته أو بين أصحابه ، ينطلق من فكرة أن الشيعة ليسوا من المسلمين .

---

(١) ولبنان أيضاً . المحقق .

(٢) محمد الحسيني آل كاشف الغطاء - أصل الشيعة وأصولها - الطبعة العاشرة بالقاهرة لسنة ١٩٥٨ ص ٧٣ .

شيء قريب من هذا كتبه الأستاذ أحمد أمين في « فجر الإسلام » ، قبل أكثر من نصف قرن . إذ قال « إن التشيع مأوى يلجأ إليه كل من أراد هدم الإسلام لعداوة أو حقد ومن يريد إدخال تعاليم آبائه من يهودية ونصرانية وزرادشتية .

إلى أن قال : فاليهودية ظهرت في التشيع بالقول بالرجعة . قال الشيعة : إن النار محرَّمة على الشيعي إلا قليلاً . وقال اليهود : لن تمسنا النار إلا أياماً معدودة . والنصرانية ظهرت في التشيع في قول بعضهم إن نسب الإمام إلى الله كنسبة المسيح إليه . وقالوا إن اللاهوت اتحد بالناسوت في الإمام . وإن الرسالة لا تنقطع أبداً ، فمن اتّحد به اللاهوت فهو نبي . وتحت التشيع ظهر القول بتناسخ الأرواح وتجسيم الله والحلول ، ونحو ذلك من الأقوال التي كانت معروفة عند البراهمة والفلاسفة والمجوس قبل الإسلام[1] .

لقد سجل العلامة محمد الحسين آل كاشف الغطاء ، صاحب كتاب « أصل الشيعة وأصولها » ، أن أحمد أمين زار النجف الأشرف في عام ١٣٤٩ هـ ، مع وفد مصري ضم ٣٠ أستاذاً ، بعد أن ذاع كتابه « فجر الإسلام » ، وأحدث صداه السلبي بين علماء الشيعة . « فعاتبناه عتاباً خفيفاً ، وصفحنا عنه صفحاً جميلاً ، وأردنا أن نمر عليه كراماً ، ونقول له سلاماً ، وكان أقصى ما عنده من الإعتذار ، عدم الإطلاع وقلة المصادر »[2] .

غير أن أشذ ما نشر بهذا الصدد في العصر الحديث ، على الجانب السني ، كان كتاب محب الدين الخطيب « الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الشيعة الإمامية الإثني عشرية » لاحظ استخدامه لكلمة « دين » التي تشير ضمناً إلى كونهم أتباع دين آخر غير الإسلام . وقد طبع في جدة عام ١٣٨٠ هـ (حوالى ١٩٦١ م) وتكرر طبعه بعد ذلك في السعودية أيضاً ، ثم طُبع في دمشق مرتين ، وفي القاهرة صدرت طبعته الخامسة . وأُعيدت طباعته للمرة السادسة بالسعودية في سنة ١٣٨٩ هـ ، ومنذ ذلك الحين بات

---

(١) أحمد أمين ، فجر الإسلام ، ص٢٧٦ .
(٢) أصل الشيعة وأصولها ص٨٢ .

الكتاب يُطبع مرة كل عام ، ويوزع على نطاق واسع في موسم الحج [1] .

وقد تتابع إصدار أمثال تلك الكتب التي تطعن في عقائد الشيعة ، منذ لاحت بوادر الثورة ، أساساً من مصر والسعودية وشبه القارة الهندية ، بعضها كان جديداً ، والبعض الآخر ، كان مما أُعيدت طباعته ، من نماذج الكتب : « وجاء دور المجوس » للدكتور عبدالله غريب ـ « سراب في إيران » للدكتور أحمد الأفغاني ، « هذه هي الشيعة ماضيها وحاضرها » لجابر نعمان الخضري ، « الصراع بين الإسلام والوثنية » لعبدالله القصيمي (أول طبعة من الكتاب صدرت سنة ١٩٣٧ والثانية عام ١٩٨٢) ، « الشيعة وأهل البيت » لإحسان إلهي ظهير (من الهند) . وكان أبرز ما صدر منها ، في عام ١٩٨٤ كتاب مولانا أبو الحسن الندوي ، الذي صدر بالإنكليزية بعنوان : « الإسلام والمسلمون الأوائل ، صورتان متعارضتان » ، وفيه إشارات صريحة إلى تكفير الشيعة .

مجلة رسالة الإسلام : جهدٌ على طريق التقريب :

وفي إطار محاولة إشاعة الفهم والتفاهم بين الشيعة والسنة ، فقد حاول بعض فقهاء الشيعة منذ وقت مبكر أن يشرحوا تعاليم المذهب لأهل السنة ويوضحوا لهم الحقيقة في الأمور التي تُنسب إليهم . ومن أبرز وأقدم تلك الكتب « المراجعات » للعلامة عبد الحسين شرف الدين ـ وهو من شيعة جنوب لبنان ـ الذي شغل بالقضية ، فنزح إلى مصر في أوائل القرن (حوالى سنة ١٩١٠ م) والتقى بأحد العلماء المصريين (أشار إليه بحرف س وقال إن اسمه سليم وكونه سنياً ، وخاطبه بلقب شيخ الإسلام ، ولعله الشيخ سليم البشري الذي كان شيخاً للأزهر ، وعمل بجد في لجنة التقريب بين المذاهب) . . . جرت بين الفقيهين محاورات ومراجعات ، توجه خلالها الفقيه السني المصري بالسؤال إلى العلامة شرف الدين في ١١٢ مسألة تدور حول أصول المذهب الشيعي وفكرة الإمامة ، استغرق الحوار سنتين (١٣٢٠ ـ ١٣٣٠ هجرية) ، ثم قدر له أن يكون موضوعاً لكتاب « المراجعات » الذي صدر فيما بعد .

---

(١) كل موسم حج حتى الحج الأخير ١٤١٤ هـ ١٩٩٣ م والعمل بهذا التجني ما زال مستمراً . المحقق .

من الكتب الأخرى الهامة التي صدرت حول هذا الموضوع مؤلف العلامة محمد الحسين آل كاشف الغطاء ، الذي صدرت طبعته الأولى بالنجف الأشرف (بالعراق) سنة ١٣٥٤ هجرية .

وربما كانت أبرز المحاولات في ذلك السياق ، تلك التي جرت في القاهرة ، وتمثلت في عدة خطى ، منها تبني الأزهر لفكرة التقريب بين المذاهب في سنة ١٩٤٨ ، وقد ضمت عدداً كبيراً من كبار العلماء المصريين والمشتغلين بالعمل الإسلامي . وكان على رأسهم الشيخ عبد المجيد سليم شيخ الأزهر آنذاك ، وكان وكيلاً للجماعة ، والشيخ محمود شلتوت الذي صار شيخاً للأزهر لاحقاً ، والعلاّمة محمد تقي الدين القمي (وهو شيعي يُنسب إلى بلدة قم الإيرانية ، وكان سكرتيراً عاماً للجماعة) وكان من بين أعضاء اللجنة أيضاً الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين ، والأستاذ حسن البنا رئيس جماعة الإخوان المسلمين ، واللواء صالح حرب رئيس الشبان المسلمين - ومحمد علي علوية باشا ، وآخرون .

وقد وصف الشيخ شلتوت الإجتماعات التي كان يعقدها هؤلاء في دار التقريب (بحي الزمالك في القاهرة) قائلاً : إنه « كان يجلس المصري إلى الإيراني أو اللبناني أو العراقي أو الباكستاني ، أو غير هؤلاء من مختلف الشعوب الإسلامية . . . ويجلس الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي ، بجانب الإمامي والزيدي ، حول مائدةٍ واحدة ، تدوي بأصوات فيها علم ، وفيها أدب ، وفيها تصوف ، وفيها فقه . وفيها مع ذلك كله روح الأخوة ، وذوق المودة والمحبة ، وزمالة العلم والعرفان » .

وكانت مجلة « رسالة الإسلام » هي أهم ما أنجزته اللجنة ، من حيث أنها ظلت حتى توقفها في سنة ١٩٦٤ أي على مدى ١٦ عاماً ، منبراً للحوار ووصل الجسور بين الشيعة والسنة . وقد كانت فصلية (تصدر كل ثلاثة أشهر) ويرأس تحريرها الشيخ محمد محمد المدني الذي كان من كبار العلماء وعميد كلية الشريعة لاحقاً ، بينما كان مدير تحريرها أحد العلماء الشبان (آنذاك) هو الشيخ عبد العزيز عيسى ، وزير الأوقاف لاحقاً . وكان شعارها المثبت على رأس الغلاف هو الآية الكريمة : ﴿ **إن هذه أُمتكم أُمة واحدة ، وأنا ربكم فاعبدون** ﴾ . وعلى ظهر الغلاف ، ظلت تنشر على الدوام المادة الثانية من القانون الأساسي للجماعة ، التي تتضمن أغراضها وتنص في فقرتها

الأولى على : العمل على جمع كلمة أرباب المذاهب الإسلامية « الطوائف الإسلامية » ، الذين باعدت بينهم آراء لا تمس العقائد التي يجب الإيمان بها . . . وفي فقرة تالية تنص على : السعي إلى إزالة ما يكون من نزاعٍ بين شعبين أو طائفتين من المسلمين ، والتوفيق بينهما .

أما كُتَّاب المجلة ، فقد كانوا خليطاً من علماء السنّة والشيعة ، ورسائلها التي كانت تنشرها ظلت تتلقاها في الأغلب من النجف بالعراق ، ومن قم . . . وثمة إشارة في المجلة إلى مشروع شلتوت ـ القمي » . . . وهو يستهدف « جمع الأحاديث النبوية ، وتفاصيل السنّة المطهرة ، التي صحت في المذاهب الإسلامية المعتبرة . والتي التقى عليها الدعاة في شعب الإيمان والعقيدة والفقه وغيرها من كل ما يفيد جمعه على صعيدٍ واحد . . . ليجد فيه المسلمون مظهراً واضحاً للتقارب بينهم في الأصول الأساسية ، التي يدينون جميعاً بها ، ولا يختلفون عليها » .

ورغم أن « شروع شلتوت ـ القمي » لم يكتب له الإستمرار ، رغم أهميته البالغة ، إلا أن لجنة التقريب استطاعت أن تخطوا في الإتجاه ذاته خطوة جليلة ، بإصدارها تفسيراً للقرآن يلتقي عليه أهل السنّة والشيعة هو « مجمع البيان لعلوم القرآن » للإمام العبد أبو الفضل بن الحسن الطبرسي ، من كبار علماء الإمامية ، المتوفى سنة ٥٤٨ هجرية . وقد أعدته لجنة من العلماء ضمت الشيخ محمد المدني والشيخ عبد العزيز عيسى وتولى الشيخ شلتوت تقديمه إلى القراء . واستغرق إصدار هذا العمل الكبير عشرين عاماً كاملة ـ من ٥٨ إلى ١٩٧٨ ـ إذ استمر إصداره رغم الصعوبات التي أدت إلى وقف مجلة « رسالة الإسلام » في سنة ١٩٦٤ . فقد ظل نشاط لجنة التقريب مستمراً ، ولم يتوقف إلا بعد قيام الثورة الإيرانية (٧٩ ـ ٨٠) لسببين ظاهرين : أولهما توتر العلاقات بين نظام الرئيس السادات وقادة الثورة وقطع تلك العلاقات بعد ذلك . وثانيهما : أن الشيخ تقي الدين القمي ـ وهو المحرك الأساسي لنشاط اللجنة من الجانب الشيعي ـ لم تكن له علاقة ناجحة مع قادة الثورة الإيرانية ، أدت إلى إنسحابه تقريباً ، ونقل مقره من القاهرة ، حيث أقام في فرنسا . وقد سمعت من البعض في طهران وقم ، أن الرجل كانت له علاقة ما بنظام الشاه . غير أن مقر لجنة التقريب قد أُعيد فتحه في عهد الرئيس مبارك ، ونقل من حي الزمالك إلى حي جاردن سيتي بالقاهرة ، ولكن نشاط

اللجنة متوقف ومجمد .

وفي خط موازٍ لذلك الجهد ، فإن وزارة الأوقاف المصرية طبعت كتاب « المختصر النافع في فقه الإمامية » ، ووزعته بالمجان على المسلمين ، كما قررت دراسة مذهبي الشيعة الإمامية والزيدية ضمن مناهج الفقه المقارن في الأزهر الشريف (كلية الشريعة) . واعتمد مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة مذهب الإمامية كأحد مصادر الفقه الإسلامي المعترف بها .





لقد نطق المفتي الأكبر شيخ الأزهر بالحق ولو أن غير الشيعة عمل بهذه الفتوى لانتهى الخلاف وتوحد المسلمون، ولكن دعوات التكفير مستمرة حتى طالت الشيخ شلتوت نفسه ولا عجب في ذلك لأن الخطة متقنة وعُمل حسابها بدقة عن سابق إصرارٍ وتصميم من أجل ضرب الإسلام وتفتيت المسلمين وجعلهم لقمة سائغة للصهاينة والأميركين.

مكتب شيخ الجامع الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

نص الفتوى

التي أصدرها السيد صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر

الشيخ محمود شلتوت شيخ الجامع الأزهر

في شأن جواز التعبد بمذهب الشيعة الإمامية

....

قيل لفضيلته:

«إن بعض الناس يرى أنه يجب على المسلم لكي تقع عباداته ومعاملاته على وجه صحيح أن يقلد أحد المذاهب الأربعة المعروفة وليس من بينها مذهب الشيعة الإمامية ولا الشيعة الزيدية، فهل توافقون فضيلتكم على هذا الرأي على إطلاقه فتمنعون تقليد مذهب الشيعة الإمامية الاثناعشرية مثلاً.

فأجاب فضيلته:

١ - إن الإسلام لا يوجب على أحد من أتباعه اتباع مذهب معين بل نقول: إن لكل مسلم الحق في أن يقلد بادئ ذي بدء أي مذهب من المذاهب المنقولة نقلاً صحيحاً والمدونة أحكامها في كتبها الخاصة ولمن قلد مذهباً من هذه المذاهب أن ينتقل إلى غيره - أي مذهب كان - ولا حرج عليه في شيء من ذلك.

٢ - إن مذهب الجعفرية المعروف بمذهب الشيعة الإمامية الاثناعشرية مذهب يجوز التعبد به شرعاً كسائر مذاهب أهل السنة.

فينبغي للمسلمين أن يعرفوا ذلك، وأن يتخلصوا من العصبية بغير الحق لمذاهب معينة، فما كان دين الله وما كانت شريعته بتابعة لمذهب، أو مقصورة على مذهب، فالكل مجتهدون مقبولون عند الله تعالى يجوز لمن ليس أهلاً للنظر والاجتهاد تقليدهم والعمل بما يقررونه في فقههم، ولا فرق في ذلك بين العبادات والمعاملات.

... ...



نص الفتوى
التي أصدرها السيد صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر
الشيخ محمود شلتوت شيخ الجامع الأزهر في
شأن جواز التعبد بمذهب الشيعة الإمامية(١)

قيل لفضيلته :

« إن بعض الناس يرى أنه يجب على المسلم لكي تقع عباداته ومعاملاته على وجهٍ صحيح أن يقلد أحد المذاهب الأربعة المعروفة وليس من بينها مذهب الشيعة الإمامية ولا الشيعة الزيدية ، فهل توافقون فضيلتكم على هذا الرأي على إطلاقه فتمنعون تقليد مذهب الشيعة الإمامية الإثنا عشرية مثلاً ؟ .

فأجاب فضيلته :

١ ـ إن الإسلام لا يوجب على أحد من أتباعه إتباع مذهبٍ معين بل نقول : إن لكل مسلم الحق في أن يقلد باديء ذي بدء أي مذهبٍ من المذاهب المنقولة نقلاً صحيحاً والمدونة أحكامها في كتبها الخاصة ولمنْ قلد مذهباً من هذه المذاهب أن ينتقل إلى غيره ـ أي مذهبٍ كان ـ ولا حرج عليه في شيء من ذلك .

٢ ـ إن مذهب الجعفرية المعروف بمذهب الشيعة الإمامية الإثنا عشرية مذهب يجوز التعبد به شرعاً كسائر مذاهب أهل السنة .

فينبغي للمسلمين أن يعرفوا ذلك ، وأن يتخلصوا من العصبية بغير الحق لمذاهب معينة ، فما كان دين الله وما كانت شريعته بتابعة لمذهب ، أو مقصورة على مذهب ، أو مقصورة على مذهب ، فالكل مجتهدون مقبولون عند الله تعالى يجوز لمن ليس أهلاً للنظر والإجتهاد تقليدهم والعمل بما يقرِّرون في فقههم ، ولا فرق في ذلك بين العبادات والمعاملات .

---

(١) لأن الصورة غير واضحة نُعيد فحوى نص الفتوى التي اصدرها سنة ١٩٥٩ الأستاذ الأكبر شيخ الإسلام والمسلمين شيخ الجامع الأزهر محمود شلتوت في شأن جواز العمل والتعبد بمذهب الشيعة الإمامية .


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي في الله ، الاستاذ الجليل

الشيخ محمد جواد مغنية

سلام الله عليكم ورحمته ـ أما بعد ،

فإني أكتب اليكم هذا وقد علمت أنكم تجاوبتم مع ندائي الذي وجهته الى اخواني المسلمين في مختلف شعوبهم وطوائفهم أن يقلعوا عن التعصب ، وينبذوا الخلاف الذي يتنكر للانصاف .

وليس هذا التجاوب بغريب عليكم ، ولا هو قد وقع مني موقع الجديد عليّ ، فإني أعرف فيكم صفاء الفطرة ، واستقامة التفكير ، وقد تلاقينا على بعد الأشباح بالأرواح حين اشتركنا في أهداف التقريب بين المسلمين ، وفي تبادل البحوث على صفحات " رسالة الاسلام " وقبل ذلك تلاقينا في أوثق رابطة بعد أخوة الايمان ، وهي أخوة العلم ، فإن العلم رحم بين أهله

اني أبعث اليكم والى اخوانكم المخلصين العاملين على توحيد كلمة الأمة بأزكى تحياتي ، أكثر الله في الأمة من أمثالكم ، وجعلني وإياكم من أوليائه المجاهدين المحسنين الذين يقول فيهم " والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا ، وإن الله لمع المحسنين " .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

شيخ الجامع الأزهر

تحريرا في ٢٧ من شعبان سنة ١٣٧٨ هـ
٧ من مارس سنة ١٩٥٩ م

(محمود شلتوت

رسالة من الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر محمود شلتوت إلى محمد جواد مغنية تظهر مدى التعاون والعمل الحثيث من أجل وحدة المسلمين من خلال دار التقريب بين المذاهب الإسلامية في القاهرة ومجلتها العالمية « رسالة الإسلام » .



رسالة الإسلام

مجلة إسلامية عالمية

تصدرها دار التقريب بين المذاهب الإسلامية بالقاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم القيد ١٣٢٨ / ١٣٩٥

التاريخ ٢٩ من ربيع الاول سنة ١٣٧٥

١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٥

حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ العلامة الشيخ محمد جواد مغنية

سلام الله عليكم ورحمته اما بعد فلست انسى اللحظات السعيدة القليلة التي قضيتها مؤنسا بكم في بيروت ليلة احتفال السفير المصري باعضاء مؤتمر الخريجين لقد كانت لحظات سعيدة حقا لاني رأيت فيها الرجل الذي أحببته قبل أن اراه ولانني كما يقول الشاعر :

سمعت به حبا فلما رأيته ... رأيت بعيني فوق ما كنت أسمعُ

واني ابعث الى سماحة الشيخ الجليل بخالص التحية والدعاء واسأل الله تعالى ان يهيئ لنا اجتماعا اطول واوسع لما نبتغيه من المذاكرة والمشاورة في شئون العلم والاسلام والمسلمين ولعل مثل هذا الاجتماع يتهيأ في مصر ان شاء الله .

هذا وقد آن اوان الإعداد للعدد الاول من السنة الثامنة لمجلة رسالة الاسلام ، ونحن في انتظار ما يجود به قلم الاستاذ الجليل لهذا العدد نرجو ان يصلنا قبل منتصف ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

والسلام عليكم ورحمة الله "

المخلص

[توقيع]

رئيس تحرير مجلة رسالة الاسلام

رسالة إلى محمد جواد مغنية من العالم المجاهد محمد محمد المدني عميد جامع الأزهر ورئيس تحرير مجلة « رسالة الإسلام » العالمية ، والشيخ مغنية ظل يكتب في المجلة إلى سنة توقفها ١٩٦٤ .


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی



الاسلام يجمعنا



من هو المسلم

المسلم هو الذي تجري عليه أحكام الإسلام من المناكحة والتوارث ، وعصمة الدم والمال ، وتغسيله ، وتكفينه ، والصلاة عليه ميتاً ، ودفنه في مقابر المسلمين ، وبكلمةٍ أن نلتزم ديناً بأن له ما للمسلمين ، وعليه ما عليهم ، تاركين ما عدا ذلك لجزائه في الآخرة ، فعذابه في نار جهنم ، بل خلوده فيها لا يمنع أبداً من أن نجزي عليه حكم الإسلام ، فإنّ أمير المؤمنين علياً قاتل أهل الجمل ، ولم يجز تقسيم أموالهم ، وسبي نسائهم ، وأيضاً قاتل الخوارج ، وقال : « لا نمنعهم من المساجد ، ولا من الفيء » . أمّا قوله في أهل الشام الذين تجمعوا لقتله وقتاله في صفين : « إنّما أصبحنا نقاتل أخواننا في الإسلام » . أمّا قوله هذا في أعدى أعدائه ، أو ألد خصومه فقد بلغ الغاية في انصاف الخصوم والأعداء ، وهذا المسلم هو المقصود من هذا الفصل ، ومن قول الفقهاء : « الإسلام الظاهر » وقد جاء تحديده في كتاب الله ، وسنة الرسول واضحاً جلياً .

قال تعالى في سورة التوبة : ﴿ **فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم** ﴾ . وفي الآية ١١ من هذه السورة : ﴿ **فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين** ﴾ .

وعن ابن عباس أنّ هذه الآية حرمت دماء أهل القبلة .

وفي الاية ٩٤ من سورة النساء : ﴿ **ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام**

لست مؤمناً ﴾ . وقد دلت الآية على أن من أظهر أدنى علامة من علامات الإسلام ، كالتحية جرت عليه جميع أحكامه ، قال البخاري : « إن رجلاً كان في غنم له ، فلحقه المسلمون ، فقال : السلام عليكم ، فقتلوه ، وأخذوا غنمه ، فأنزل الله هذه الآية » .

وفي البخاري ومسلم أن النبي قال : « أمرت أن أقاتل الناس ، حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام ، وحسابهم على الله » .

وفي الحديث دلالة صريحة على الإكتفاء بظاهر الإسلام ، وترتب الأحكام بمقتضاه ، بخاصة قوله (ص) : « وحسابهم على الله » .

قال ابن حجر في فتح الباري : « ويؤخذ منه ـ الضمير عائد على هذا الحديث ـ ترك تكفير أهل البدع المقرين بالتوحيد الملتزمين للشرائع ، وقبول توبة الكافر من كفره بدون تفضيل بين كفرٍ ظاهر أو باطن » .

وأيضاً في البخاري عن النبي : « أتدرون ما الإيمان بالله وحده ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصيام شهر رمضان ، وأن تعطوا من المغنم الخمس » .

وأيضاً في البخاري ومسلم ، وعن الترمذي وابن حنبل أن النبي قال : « من مات ، وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة » . وأيضاً عن البخاري ومسلم والترمذي وأبي داود وابن حنبل أنه (ص) قال : (إن الله حرم على النار من قال : لا إله إلا الله) . وأيضاً في البخاري ومسلم ، وعن الترمذي وابن حنبل أنه (ص) قال : (من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ، وإن ارتكب الكبائر) . وأيضاً عن ابن حنبل عن النبي : (ماذا يجد من قال : لا إله إلا الله عند حضرة الموت) . وأيضاً في البخاري ومسلم ، وعن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة وابن حنبل عن الرسول الأعظم : « من قال : لا إله إلا الله فقد عصم ماله ونفسه » .

أما حديث بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج

البيت فقد تجاوز حد التواتر عند جميع الطوائف الإسلامية ، ومن راجع كتب التاريخ والسِيَر ، وكتب الفقه والتفسير يرى أن علماء المسلمين مجمعون قولاً وعملاً منذ حدوث الإختلاف فيما بينهم إلى يومنا هذا على أن يعاملوا من نطق بالشهادتين معاملة المسلمين من الزواج والإرث واحترام الدماء والأموال ، فمن أقوالهم في باب الجنائز : « تجب الصلاة على أهل القبلة » . وفي باب الإرث : « المسلمون يتوارثون على اختلاف مذاهبهم » . وفي باب الحدود : « لا يُقام الحد على أحد إلا إذا سلم من الشبهة » . وقالوا : « إذا قال الكافر : لا إله إلا الله محمد رسول الله فقد دخل في الإسلام ، وإن المرتد إذا كانت ردته بالشرك فإن توبته بالشهادتين » .

وفي كتاب المغني لأبن قدامة ج ٧ ص ١٢٧ و١٤١ وما بعدها ما نصه بالحرف : « إن رجلاً استأذن رسول الله بقتل رجل من المسلمين ، فقال الرسول : أليس يشهد أن لا إله إلا الله ؟ قال : بلى . ولكن لا شهادة له . قال الرسول : أليس يُصلي ؟ قال : بلى ولكن لا صلاة له . قال النبي : أولئك الذين نهاني الله عن قتلهم » . ثم قال صاحب المغني : وإذا ثبتت ردته بالبينة أو غيرها ، فشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله لم يكشف عن صحة ما شهد عليه به ، وخلي سبيله .

هذا إلى أن المعهود من طريقة الشارع التشدد والإحتياط في أمر التكفير ، وهو من الموارد التي يتغلب فيها الضعيف على القوي ، فلو وجد ٩٩ وجه للتكفير ، ووجد وجه واحد لعدمه تغلب الواحد على التسعة والتسعين . وعلى الرغم من الآياته القرآنية ، والأحاديث النبوية التي جاءت في الصحاح الستة وغيرها ، وعلى الرغم من قيام الإجماع من يوم الإسلام الأول إلى آخر يوم ، وعلى الرغم من أن التسامح من فضل الرحمن ، والتعصب من لعنة الشيطان ، على الرغم من ذلك وغير ذلك نجد مسلمين يكفرون مسلمين آخرين لا لشيء إلا أنهم لا يوافقون على آرائهم واجتهاداتهم وفلسفاتهم والتي لا تمت بصلة إلى الإنسان وحياته في معظم الأحيان .

الفرق بين الدين والمذهب

نريد من الدين ـ هنا ـ الإسلام ، ومن المذهب أي من المذاهب الإسلامية السّنية أو الشيعية ، والفرق بين الإسلام وبين أحد مذاهبه من وجهين ، أو أن كلامنا في هذا المقام يقع في وجهين من الفروق :

الأول : أن الإسلام أعمّ ، لأنه يشمل جميع المذاهب ، والمذهب أخص ، لأنه واحد ، ومن ثمرات هذا الفرق أنه إذا قال أتباع مذهب بأن الإسلام يأمر بكذا ، ورأى أتباع مذهب آخر العكس فلا يحق لأحدهما أن ينكر على الناس وينفي عن قوله الصفة الدينية الإسلامية .

لقد انفرد كل مذهب بقول لم يوافقه عليه أحد من سائر المذاهب ، كقول الشيعة بأن البنت تختص بالميراث مع عدم الولد الذكر ، وقول أبي حنيفة بأن الصلاة تصح بغير الفاتحة ، وقول مالك بأن الحامل إذا بلغت ستة أشهر فليس لها أن تتصرف فيما زاد عن الثلث ، وقول ابن حنبل بأن من تزوج امرأة وشرط لها ألا يتزوج عليها ، يلزمه الوفاء بالشرط ، وقول الشافعي بأن شرط الخيار لا يصلح في الإجارة ، فكل واحد من هذه الأقوال تخالفه أربعة مذاهب مجتمعة ، ومع ذلك لا يسوغ لأحد أن يدعي بأنه ليس من الإسلام ، ما دامت المذاهب بكاملها تنتمي إلى كتاب الله وسنة نبيه بنسبة واحدة ، وإن نفي الإسلام عن مذهب يستتبع نفيه عن الجميع ، وثبوته لمذهب يستدعي ثبوته للجميع بدون أدنى تفاوت ، وهذا بديهي كالقول بأن المساويين لثالث متساويان .

وكما لا يسوغ نفي الإسلام عن مذهب إسلامي ، لا يسوغ أيضاً نسبة حكم في مذهب إسلامي إلى الإسلام بنحو الإطلاق ، فلا ينبغي أن يُقال : ثبت في الشريعة الإسلامية أو في الفقه الإسلامي كذا ، إذا لم تتفق عليه جميع المذاهب السنية والشيعية ، بل لا ينبغي أن يُقال : السّنة تقول كذا إذا خالف أحد مذاهبها ، وإنما يُقال : ثبت في المذهب الإسلامي الحنفي ، أو المذهب الإسلامي الجعفري .

الثاني . إن الإسلام هو الدستور الذي بُيِّنت مواده وأحكامه في الكتاب والسنّة ، وهي أحكام واقعية ثابتة لا تختلف باختلاف علم المكلفين بها أو جهلهم ، أما المذهب فهو عبارة عن رأي صاحبه وفكرته عن الإسلام أو بعض أحكامه ، فإذا كانت فكرته انعكاساً حقيقياً عن حكم الله فهي صواب ، وإلا فخطأ يُعذر صاحبه إذا كان قد أفرغ الوسع في البحث والتنقيب عن الدليل ، وعليه يكون الفرق بينهما كالفرق بين الوجود الخارجي والوجود الذهني ، بين الحقيقة الواقعية وتصورها .

ومن ثمرات هذا الفرق أن مخالفة المذهب ليست دائماً مخالفة لواقع الإسلام وحقيقته ، بل لفكرة صاحب المذهب والصورة الذهنية التي تصورها عن الإسلام ، لذا يعدل الفقيه عن رأيه متى تبين له الخطأ .

إن أفكار الإنسان عالماً كان أو جاهلاً تتصل اتصالاً وثيقاً بحياته وظروفه الخاصة ، فحياة الأديب تنعكس في أدبه ، وحياة الفقيه تنعكس في أحكامه وفتاويه ، ومن هنا تعددت الأقوال والمذاهب ، ومن هنا قال الإمام أبو حنيفة بجواز التكبير في الصلاة بغير العربية ، لأنه فارسي الأصل . أما الإسلام فواحد لا إختلاف فيه ولا تعدد ، كان قبل المذاهب ، وسيبقى إلى الأبد .

وبالتالي فإن التعصب لمذهب هو تعصب للفرد ، تعصب لصاحب المذهب بالذات لا تعصب للإسلام ، ولا لمبدأ من مبادئه ، وإذا كان لا بدّ لنا من التعصب فلنتعصب للدين ، للإسلام ، لا لمذهب من مذاهبه ، على أن يكون معنى تعصبنا للإسلام هو الحرص على تعاليمه ، واحترام شعائره ، والدعوة إليه بالحكمة والموعظة الحسنة ، نتعصب للإسلام ببث روح الألفة والتآخي بين المسلمين جميعاً .

ضرورات الدين والمذهب

ضرورات الدين :

المسلم من صدّق مقتنعاً بكل ما اعتبره الإسلام من الأصول والفروع ، والأصول ثلاثة : التوحيد ، والنبوة ، والمعاد ، فمن شك في أصل منها ، أو ذهل عنه قاصراً أو مقصراً فليس بمسلم ، ومن آمن بها جميعاً جازماً فهو مسلم ، سواء أكان إيمانه عن نظر واجتهاد ، أم عن التقليد والعدوى ، على شريطة أن يكون وفق الحق والواقع .

أما ما ذكره العلاّمة الحلي ، والشهيد الثاني ، وغيرهما ، من وجوب الإستدلال والنظر في العقائد ، وعدم كفاية التقليد فيها ، فإن المقصود منه التقليد الذي لا يوصل إلى الواقع ، أما إذا كان سبيلاً للتصديق بالحق ، فلا ريب في أجزائه وكفايته ، وإلا لم يبقَ من المسلمين سوى واحد من كل مائة ، ولذا قال العلامة الأنصاري في كتاب الفرائد : (والأقوى كفاية الجزم الحاصل من التقليد) .

ويكفي من التوحيد الإيمان بوحدة الله تعالى ، وقدرته وعلمه وحكمته ، ولا تجب معرفة صفاته الثبوتية والسلبية بالتفصيل ، ولا أنها عين ذاته أو غيرها ، ويكفي من النبوة الإيمان بأن محمداً صلى الله عليه وآله وسلم ، رسول من الله صادق فيما أخبر به ، معصومٌ في تبليغ الأحكام ، فإن الرسول قد يخبر عن الشيء بصفته الدينية المحضة أي كونه رسولاً مبلغاً عن

الله تعالى ، وقد يخبر عنه بصفته الشخصيه ، أي كونه إنسانا من البشر ، فما كان من النوع الأول يجب التعبد به ، وما كان من النوع الثاني فلا يجب .

أما التصديق والإيمان بأن النبي كان يسمع ويرى وهو نائم ، كما يسمع ويرى وهو مستيقظ ، وأنه يرى من خلفه كما يرى من أمامه ، وأنه عالم بجميع اللغات ، وأنه أول من تنشق عنه الأرض ، فليس من ضرورات الدين ولا المذهب .

ويكفي من المعاد الإعتقاد بأن كل مكلف يحاسب بعد الموت على ما اكتسبه في حياته ، وأنه ملاقٍ جزاء عمله ، إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر ، أما أنه كيف يُحاسب العبد ؟ وعلى أية صورة بالتحديد يكون ثواب المحسن ؟ وبأي لون يُعاقب المسيء ؟ فلا يجب التدين بشيء من ذلك ، فالتوحيد ، والنبوة ، والمعاد ، دعائم ضرورية لدين الإسلام ، فمن أنكر واحداً منها ، أو جَهَلهُ فلا يعد مسلماً شيعياً ، ولا سنياً .

أما الفروع التي هي من ضرورات الدين ، فهي كل حكم اتفقت عليه المذاهب الإسلامية كافة من غير فرق بين مذهب ومذهب ، كوجوب الصلاة والصوم ، والحج ، والزكاة ، وحرمة زواج الأم والأخت ، وما إلى ذلك مما لا يختلف فيه رجلان من المسلمين ، فضلاً عن طائفتين منهم ، فإنكار حكم من هذه الأحكام إنكار للنبوة ، وتكذيب لما ثبت في دين الإسلام بالضرورة .

والفرق بين الأصول والفروع الضرورية ، أن الذي لا يدين بأحد الأصول يكون خارجاً عن الإسلام ، جاهلاً كان أم غير جاهل ، أما الذي لا يدين بفرع ضروري ، كالصلاة والزكاة ، فإن كان ذلك مع العلم بصدوره عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، فهو غير مسلم ، لأنه إنكار للنبوة نفسها ، وإن كان جاهلاً بصدوره عن الرسالة ، كما لو نشأ في بيئةٍ بعيدة عن الإسلام والمسلمين ، فلا يضر ذلك بإسلامه إذا كان ملتزماً بكل ما جاء به الرسول ، ولو على سبيل الإجمال ، فالتدين بالأصول أمر لا بد منه للمسلم ، ولا يعذر فيها الجاهل ، أما إنكار الأحكام الفرعية الضرورية فضلاً عن الجهل بها ، فلا يضر بإسلام المسلم إلا مع العلم بأنها من الدين ، **فالإمامة ليست أصلاً من أصول دين الإسلام ، وإنما هي أصل لمذهب التشيع ، فمنكرها مسلم إذا اعتقد بالتوحيد والنبوة ، والمعاد ، ولكنه ليس شيعياً .**

ضرورات المذهب :

ضرورات المذهب عند الشيعة على نوعين : النوع الأول يعود إلى الأصول ، وهي الإمامة ، فيجب على كل شيعي إمامي إثني عشري ، أن يعتقد بإمامة الإثني عشر إماماً ، ومن ترك التدين بإمامتهم عالماً كان أم جاهلاً ، واعتقد بالأصول الثلاثة ، فهو عند الشيعة مسلم غير شيعي ، له ما للمسلمين ، وعليه ما عليهم ، فالإمامة أصل لمذهب التشيع الذي يرجع معناه ودليله إلى حديث الثقلين (مثل أهل بيتي كسفينة نوح من ركبها نجا ، ومن تخلف عنها غرق) .

النوع الثاني من ضرورات مذهب الشيعة يرجع إلى الفروع ، كنفي العول ، والتعصيب ، ووجوب الإشهاد على الطلاق ، وفتح باب الإجتهاد ، وما إلى ذلك مما اختصوا به دون سائر المذاهب الإسلامية ، فمن أنكر فرعاً منها مع علمه بثبوته في مذهب التشيع لم يكن شيعياً .

واغتنم هذه المناسبة لألفت نظر من يحتج على الشيعة ببعض الأحاديث الموجودة في كتب بعض علمائهم ، ألفت نظره إلى أن الشيعة تعتقد أن كتب الحديث الموجودة في مكتباتهم فيها الصحيح والضعيف ، وإن كتب الفقه التي ألفها علماؤهم فيها الخطأ والصواب ، فليس عند الشيعة كتاب يؤمنون بأن كل ما فيه حق وصواب من أوله إلى آخره غير القرآن الكريم ، فالأحاديث الموجودة في كتب الشيعة لا تكون حجة على مذهبه ، ولا على أي شيعي بصفته المذهبية الشيعية ، وإنما يكون الحديث حجة على الشيعي الذي ثبت عنده الحديث بصفته الشخصية .

وهذه نتيجة طبيعية لفتح باب الإجتهاد لكل من له الأهلية ، فإن الإجتهاد يكون في صحة السند وضعفه ، كما يكون في إستخراج الحكم من أية رواية .

ولا أغالي إذا قلت : إن الإعتقاد بوجود الكذب والدس بين الأحاديث ضرورة من ضرورات دين الإسلام من غير فرق بين مذهب ومذهب ، حيث اتفقت على ذلك كلمة جميع المذاهب الإسلامية .

الشيعة الإمامية الإثني عشرية

منذ أكثر من ألف عام وعلماء الإمامية يكتبون ويذيعون عن عقيدة الإثني عشرية كيلا يُنسب إليهم ما ليس لهم به علم ، ويستدلون عليها بالنصوص بعد درسها وتمحيصها كيلا يكون لأحد فيها مهمز أو مغمز ، ويحرصون كل الحرص أن يكون سندها محل وفاق بين المسلمين ، لأن الشرط الأساسي عندهم لمدرك العقيدة أن يكون قطعي السند والدلالة على حد تعبيرهم أي العلم القاطع بصحة السند ، ووضوح دلالته وضوحاً لا يقبل الشك والتأويل إذا كان المدرك نقلاً عن الإمام المعصوم . وبرغم هذا الحرص والتشدد قال قائلٌ : كل تشيع من أي نوع كان ويكون فهو كفر ورفض وغلو . وقال آخر : هو زندقة . وتسامح ثالث وتساهل قائلاً : الشيعة كلهم باطنية .

ولا شيء من هذه الأقوال يقوم على أساس غير التقليد والتعصب الأعمى ، لأن الإثني عشرية يعتقدون بأن الغلو شرك ، والزندقة إلحاد ، وإخفاء العقيدة ، والتأويل بلا مبرر من الشرع أو العقل بدعة وضلالة . . . وأثبت ذلك بالأرقام في كتاب « الشيعة الإمامية » .

ويبدأ تاريخ الإختلاف بين المسلمين حول الخلافة ، يبدأ باليوم الذي انتقل فيه الرسول الأعظم (ص) إلى الرفيق الأعلى ، حيث دان قوم بما حدث في السقيفة كأمرٍ واقع لا مفر منه ، أو لا يجوز الخطأ عليه ، وأنكروا النص على الولاية بمعنى الخلافة والسلطة مع الإعتراف بولاية أهل البيت على

معنى الحب والإحترام ، ودان اخرون بنصوص الولاية لآل الرسول (ص) على معنى الخلافة ، وأوضحت ذلك مفصلاً في كتاب « فلسفة التوحيد والولاية » .

وقد اتسع الجدال والنقاش حول الخلافة على مر الزمن ، ثم تطور إلى التراشق بالإتهامات وخبث الكلمات ، ولعبت السلطة الحاكمة دورها في التمزيق والتفتيت ، كما هو شأنها في كل جيل . . . وحاول المصلحون من الفريقين أن يجمعوا ويوحدوا حرصاً على مصلحة الأمة ، فخفت الوطأة إلى حد ، بخاصة بعد أن تكررت النكبات والعثرات في كل بلدٍ مسلم . . . .

والآن ، وبعد أن تراكمت الهزائم والمشكلات عربياً وإسلامياً فماذا نحن صانعون إذا لم ندفن الماضي ، وننظر إلى المستقبل الطويل العسير ، ونواجه بالعمل الجدي الموحَّد !؟ . . . وهذا ما يخافه ويخشاه العدو المشترك . فأطلق بلسان أبواقه وعملائه صيحات منكرة لإيقاظ الفتنة وكتبوا مقالات مضللة ، ونشروا كتباً متخمة بالدس والإفتراء لا بأي دافعٍ إلا لصالح الإستعمار والصهيونية .

أجل ، إن المشاكل التي نعانيها اليوم نحن المسلمين لا تتصل في واقعها بقضية التشيع والتسنن من قريبٍ أو بعيد ، بل إن حديث هذه القضية والإهتمام بها يزيد المشاكل تعقيداً ، ويجعلها مستحيلة أو عسيرة الحل ، وهذا ما يريده لنا المستعمرون والصهاينة ، أعداء الدين والوطن ، إنهم يريدون أن نتلهى بالمشاحنات والنعرات الطائفية والمذهبية ، ليعزلونا عن الحياة ، ويخلو لهم الجو . . . ويظهر أن لهم جهازاً ضخماً . . . يعرف مداه من قرأ كتاب « الخلافة » للنبهاني ، وكتاب « أبو سفيان » للحفناوي ، وكتاب « الخطوط العريضة » لمحب الدين الخطيب ، ومجلة « التمدن الإسلامي » التي تصدر بدمشق ، والنشرات المتابعة التي يصدرها « أنصار السنة » بالقاهرة ، ومقال الجبهان في مجلة « راية الإسلام » السعودية ، وغيرها وغيرها .

لقد دأب هذا الجهاز ـ في تآليفه ونشراته ـ على مهاجمة الشيعة ، وتصويرهم كطائفة كافرة مجرمة تكيد للإسلام والمسلمين . . . والغرض الأول هو تنفيذ « الخطوط العريضة » التي رسمتها أميركا وإسرائيل لإيقاظ الفتنة ، وإشاعة الفرقة بين المسلمين . . . .

فرأيت من واجبي أن أنبه الأفكار إلى مقاصد هذا الجهاز الفاسد وأهدافه ، وأقطع الطريق عليه بالكشف عن عقيدة الشيعة ، مع الإشارة إلى شيء من تاريخهم ، ليتبين للناس المزاعم الكاذبة التي لفقها أولئك المأجورون .

وبديهة أن الشيعة ليسوا من القبائل البائدة التي خيم الظلام عليها وعلى آثارها ، حتى يُتقول عليهم بالحدس والتخمين . . . فهذه بلادهم منتشرة في شرق الأرض وغربها ، ومؤلفاتهم العقائدية وغيرها تغص بها المكتبات العامة والخاصة ، أما علماؤهم فلا يبلغهم الإحصاء ، وهم يرحبون بكل من يريد جدالهم ونقاشهم بالحكمة والمنطق . . . إذن يستطيع طالب الحقيقة أن يعرف عقيدة الشيعة من كتبهم وعلمائهم دون الرجوع إلى كتبي . . . ومع ذلك فقد عرضت عقائدهم بأسلوبي الواضح الذي يقتصر على الجوهر واللباب ، ولا يتكلف الزخرف والتزويق . كي لا يبقى عذر لمعتذر بعدم التفهم للعبارات المطولة المعقدة .

هذا ، إلى أن من يقرأ هذه الصفحات بتأمل وإمعان يتبين له أنها تهدف أول ما تهدف إلى الأخذ والعمل بمبادىء الإسلام وتعاليمه ، وإذا اهتمت بالتشيع فإنما تهتم به لأنه من الإسلام في الصميم بنص القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، بل هو ركن من أركانه برواية الصحابي الجليل أبي سعيد الخدري . وبالتالي ، فإني من الذين يؤمنون أن المستقبل للحب والأخاء الإنساني ، وإن روح التعصب آخذة بالزوال يوماً بعد يوم ، حتى لا يبقى لها عين ولا أثر ـ إن شاء الله ـ وعندها لا يجد الإنتهازيون وتجار المذهبية مجالاً للدس والتخريب .

والله سبحانه المسؤول أن يستعملنا في مرضاته إنه أرحم الراحمين ، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين .

الغلاة في نظر الشيعة والسنة

الغلاة أصناف : منهم السبئية أول فرقة أظهرت الغلو . قال هؤلاء : حل في علي جزء إلهي واتحد بجسده ، وبه يعلم الغيب ، وأتى في الغمام ، والرعد صوته ، والبرق تبسمه ، وينتقل هذا الجزء الإلهي بنوع من التناسخ من إمام إلى إمام .

ومنهم الخطابية أتباع أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي ، قالوا : إن جعفر الصادق هو إله زمانه ، قال الشهرستاني : قد بالغ الصادق في التبري من أبي الخطاب واللعن عليه .

ومنهم المفوضة قالوا : إن الله خلق الأئمة ، ثم اعتزل تاركا لهم خلق العالم ، وتدبير شؤونه .

ومن الغلاة من يدين بثالوث مكوّن من الأب وهو علي ، والإبن وهو محمد ، وروح القدس وهو سلمان الفارسي . ومن الطريف قول بعضهم : أن يوم الأحد معناه علي ، يوم الإثنين معناه الحسن والحسين .

وقد ذكر الشهرستاني في كتاب الملل والنحل فرقاً عدة للغلاة[1] ، ولكن هذه الفرق كلها ترجع إلى أن الأئمة آلهة أو أشباه آلهة أو أنصاف آلهة ، وعلى أي الأحوال فإن للغلاة دينهم الخاص ، وهو لا يمت للإسلام بصلة ، وما زال

---

(١) وهؤلاء الفرق بائدة لا وجود لها الآن إلا في بطون الكتب .

كثير من الكتاب ينسب جهلا او تنكيلا عقيدة الغلاة إلى جميع فرق الشيعة حتى الإمامية مع أن الإمامية قد استدلوا في كتب العقائد والأصول على كفر الغلاة ووجوب البراءة منهم ، ومن كل ما فيه شائبة الغلو . ومن أدلتهم على نفي المغالاة الآية ٧٧ / المائدة : ﴿ قل يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم غير الحق ، ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل ، وأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل ﴾ والآية ١٥ / الزخرف : ﴿ وجعلوا له من عباده جزءاً إن الإنسان لكفور مبين ﴾ .

وقول الإمام علي : (هلك في اثنان مبغض قال ومحب غال) ، وقول جعفر الصادق : (وما نحن إلّا عبيد الذي خلقنا واصطفانا ، والله ما لنا على الله حجة ، ولا معنا من الله براءة ، وإنا لميتون وموقوفون ومسئولون ، من أحب الغلاة فقد أبغضنا ، ومن أبغضهم فقد أحبنا ، الغلاة كفار والمفوضة مشركون ، لعن الله الغلاة ، ألا كانوا نصارى ألا كانوا قدرية ! ألا كانوا مرجئة! ألا كانوا حرورية[1] . أي خوارج ، فالإمامية يعتقدون أنّ الخوارج الذين حاربوا علياً هم أفضل من الغلاة الذين ألهوه وألّهوا ابناءه) .

وأجمع علماء الإمامية على نجاسة الغلاة ، وعدم جواز تغسيل ودفن موتاهم ، وعلى تحريم إعطائهم الزكاة ، وعلى أنّه لا يحل للغالي أن يتزوج المسلمة ، ولا للمسلم أن يتزوج الغالية مع أنّ الإمامية أجازوا الزواج بالكتابية ، وأجمعوا أيضاً على أنّ المسلمين يتوارثون وإن اختلفوا بالمذاهب والأصول والعقائد .

قالوا : يرث المحق من المسلمين من مبطلهم ، ومبطلهم من محقهم ومبطلهم إلّا الغلاة يرث منهم المسلمون وهم لا يرثون من المسلمين[2] .

. أمّا عقيدة الإمامية بالصحابة ، فيدل عليها قول إمامهم الرابع زين العابدين علي بن الحسين عليه السلام في الصحفة السجادية من دعاء له

---

(١) كتاب بحار الأنوار للعلامة المجلسي المجلد الثالث صحه ٥١ و٥٢ ، طبعة ١٣٠١ هجرية .

(٢) تجد هذه الفتاوى في باب الطهارة وباب الزكاة وباب الزواج وباب الإرث من كتاب « الجواهر » وكتاب « المسالك » وكتاب « العروة الوثقى » وكتاب « وسيلة النجاة الكبرى » للسيد أبي الحسن الأصفهاني وغيرها من كتب الفقه للشيعة الإمامية .

في الصلاة على أتباع الرسول . قال :

« اللهم وأصحاب محمد خاصة الذين أحسنوا الصحبة ، والذين أبلوا البلاء الحسن في نصره وكانفوه وأسرعوا إلى وفادته وسابقوا إلى دعوته ، واستجابوا له حيث أسمعهم حجة رسالاته وفارقوا الأزواج والأولاد في إظهار كلمته ، وقاتلوا الأباء والأبناء في تثبيت نبوته ، وانتصروا به ومن كانوا منطوين على محبته يرجون تجارة لن تبور في مودته ، والذين هجرتهم العشائر ، إذ تعلقوا بعروته ، وانتفت منهم القرابات إذ سكنوا في ظلّ قرابته ، فلا تنسَ لهم اللهم ما تركوا لك وفيك ، وأرضهم من رضوانك وبما حاشوا عليك ، وكانوا مع رسولك دعاة لك وإليك ، وأشكرهم على هجرهم فيك ديار قومهم وخروجهم من سعة المعاش إلى ضيقة ، ومن كثرت في اعزاز دينك من مظلوميهم » .

وروى سلام بن أبي مطيع عن أيوب السختياني عن جعفر بن محمد عن أبيه ، قال : لما طعن عمر بن الخطاب بعث إلى حلقة من أهل بدر كانوا يجلسون بين القبر والمنبر ، فقال : يقول لكم عمر انشدكم الله أكان ذلك عن رضا ؟ فتلكأ القوم ، فقام علي بن أبي طالب فقال له ، وددنا أنّا زدنا في عمره من أعمارنا .

وروى أبو نعيم الحافظ عن محمد بن حاطب عن علي بن الحسين قال : اتاني نفر من أهل العراق ، فقالوا في أبي بكر وعمر وعثمان ، فلما فرغوا قال لهم علي بن الحسين : ألا تخبروني ، أنتم المهاجرون الأولون الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً ، وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون ؟ قالوا لا ، قال : فأنتم الذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ، ولو كان بهم خصاصة ، ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون ؟ قالوا لا ، قال : أمّا أنتم فقد تبرأتم أن تكونوا من أحد هذين الفريقين ، ثمّ قال : أشهد أنكم لستم من الذين قال الله عزّ وجلّ فيهم : ﴿ **والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولأخواننا الذين سبقونا بالإيمان ، ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ، ربنا إنّك رؤوف رحيم** ﴾

اخرجوا فعل الله بكم[1] .

وقال الشيخ المفيد من كتاب « شرح عقائد الصدوق » ص ٦٣ طبعة ثانية « تبريز » : « الغلاة من المتظاهرين بالإسلام هم الذين نسبوا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، والأئمة من ذريته إلى الألوهية والنبوة ، ووصفوهم من الفضل في الدين والدنيا إلى ما تجاوزوا فيه الحدّ ، وخرجوا عن القصد ، فهم ضلال كفار .

يتبين من هذه أنّ الشيعة الإمامية لا يغالون في أئمتهم « ع » ، ولا يكرهون أصحاب الرسول « ص » ، فنسبة الغلو إليهم في الحب والبغض كذب وافتراء .

إنّ الشيعة والسنّة يتبرأون من الغلو والمغالين ولا يعتبرونهم مسلمين .



(١) من مقال للشيخ محمد صالح الحائري المازندراني ، وهو من كبار علماء سمنان بإيران نشره بعنوان « إلى إخواننا المسلمين » في رسالة الإسلام التي تصدر عن دار التقريب بمصر العدد الرابع من السنة الثالثة .

قدر السنة والشيعة[1]

القرآن الكريم :

لا أُريد في موقفي هذا أن أبيّن الجوامع والفوارق بين السنة والشيعة ، إذ هي بين المذهبين تماماً كما هي بين المذاهب الأربعة ، ولكني أريد أن استفتي المصادر التي تستقي منها جميع المذاهب الإسلامية ، وأوّل هذه المصادر وأعظمها القرآن الكريم ، وقد حدّد الأخوة الدينية في الآية ١٠ من سورة التوبة : ﴿ **فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين** ﴾ .

قال المفسرون : المراد من التوبة في الآية الكريمة ترك الشرك ، ولا ريب أنّ الإيمان بالله والرسول واليوم الآخر ، وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة من ضرورات الدين عند كل من السنة والشيعة ، وكفى بكتاب الله شاهداً وحاكماً . ونهى القرآن عن موالاة الآباء والإخوان إن اختاروا الكفر على الإيمان . جاء في الآية ٢٢ من سورة التوبة : ﴿ **يا أيّها الذين آمنوا لا تتخذوا آباءكم وإخوانكم أولياء أن استحبوا الكفر على الإيمان ومن يتولهم منكم فأولئك هم الظالمون** ﴾ . فالأخوة الدينية عند الله سبحانه هي في : لا إله إلا الله محمد رسول الله ، لا في النسب ولا في التسنن أو التشيّع .

---

(١) خطبة للمؤلف القاها سنة ١٩٥٨ في احتفال أقيم من أجل العمل للوحدة الإسلامية

سنّة الرسول :

إذا رجعنا إلى سنّة الرسول الأعظم وعهد الخلفاء الراشدين ، وسيرة الأصحاب والتابعين ، وأئمة المذاهب لا نجد أي أثر للتفرقة والإنقسام أو ذكر للفظ سنة وشيعة بمعناهما المعروف اليوم ، بل على العكس نجد الوحدة والإلفة والآخاء .

إذا رجعنا إلى الوقائع والحوادث ، وهي أصدق في الدلالة من الكلام والنصوص رأينا السني يقف بجانب الشيعي ، والشيعي بجانب السني إذا حاول أجنبي أن يمسّه بسوء ، ورأينا الإثنين يقفان جنباً إلى جنب يساندان ويدافعان عن الإسلام ، ورأين الجميع يقفون كأنّهم البنيان المرصوص للدفاع عن الوطن ، واملهم واحد ، وعدوهم واحد : ومن هنا كان الكفاح واحداً ، فبالإمس ويوم الإعتداء على بورسعيد سنة ١٩٥٦ هب العرب في كل مكان والمسلمون لنصرة مصر ، وخرجت النجف ، وهي مصدر التشيع تهتف في ذلك الوقت باسم جمال والقومية العربية وتساقطت القتلى ، وهي تردد يحيا جمال عبد الناصر سيف العرب ودرعهم الحصين .

ونتساءل إذا لم يكن في شيء من القرآن والسنة ، وسيرة الخلفاء الراشدين ، والأصحاب والتابعين وأيمة المذاهب ، إذا لم يكن في شيء من ذلك ما يدل على الفرقة والإنقسام فمن أين جاء التعدّد ؟ وما هو سبب التسنن والتشيّع ؟ . . .

والجواب : إنّ الأمة الإسلامية بليت بعد الخلفاء الراشدين بالسيطرة المعتدية بحكام الجور والفساد . والحاكم الخائن أينما كان سواء أكان في هذا العصر أم في سالف العصور لا يستطيع أن يحكم إلاّ أذا تعددت الكلمة ، وتفرق الشعب شيعاً وأحزاباً وكان الخليفة في السابق يحكم بأسلوب الدين ، وكان المعارض يعارضه باسم الدين أيضاً فسعى الحاكم لتفريق المسلمين إلى سنّة وشيعة ، وتسلل من خلال الثغرات والنعرات إلى السيطرة والحكم ، ونصب نفسه حامياً للإسلام ، ونكل بالأحرار باسم الهرطقة والزندقة والمروق من الدين كما حدث في فتنة القرآن وغيرها . ولما جاء الإستعمار والنفوذ الأجنبي غذى هذه الروح ، وعمل على تقويتها وزاد على أسلافه وشركائه في الجريمة والخيانة فقسم البلاد العربية إلى دويلات ، وأقام بينها الحدود والسدود ، قسّم أراضينا ، وخلق منا الأحزاب المتناحرة ، وغذى الطائفية ،

وأرادنا متنافسين متناحرين يلعن بعضنا بعضاً ، يهدم قوتنا ، ويمزق أشلاءنا ، ويقيم عليها كيانه واستقلاله .

ولكن طاش سهمه ، وخاب أمله فلقد بعثت فينا محاولته هذه الشعور بوجوب التعاون والتكامل ، وجعلت منا قوة هائلة متماسكة لا تحدّ ولا ترد ، فهذه القومية العربية ، وتلك صيحاتها الواعية المناضلة ترتفع من أفواه العرب أجمعين مسيحيين ومسلمين سنيين وشيعيين .

أجل ، نحن أعداء الطائفية ، لأنّنا ندرك كل الإدراك أنّه لا شيء أقوى سلاحاً منها في يد الإستعمار ، فكل متعصب مصنع لذخيرته وأسلحته ، وكل رجعي ثكنة لجيوشه وقواده ، وكل انتهازي صحيفة لترويج أباطيله وأكاذيبه ، وكل مغفل أرض خبيثة لدعاياته وأضاليله .

الجاهلية الأولى :

لقد عمل الإستعمار بكل ما استطاع من قوة على إضعاف الشعوب الإسلامية وبعد أن تمّ له ما أراد أن يربط بين هذا الضعف وبين الإسلام ، ويجعله السبب الأوّل في تأخر المسلمين . وبديهة أنّ الدين لا يقوم ولا يقاس بضعف المنتمي إليه ، وإنّما يقاس بتعاليمه ومبادئه ، وبإرشاد الإنسان وتوجيهه . إنّ ضعفنا لا يرجع إلى قيمة ديننا كدين ، وإنّما يرجع إلى عوامل أخرى ، كالضغط الأجنبي ، النقص في التربية ، أو جهل في القوة التي تتمرس على فهم الدين وغرضه ، فإذا أردنا أن نحيي تعاليم الإسلام علينا أن نعمل للقضاء على النفوذ الخارجي ، وتصفية التربية ونظمها من كل شائبة ، ونعرض الدين عرضاً سليماً كما كان في عهد الرسول الأعظم حيث لا سنّة وشيعة ، بل إسلام وكفى : ﴿ **فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ، ولكن أكثر الناس لا يعلمون** ﴾ .

أجل ، إن الناس يرددون ما سمعوه من الآباء والأمهات في حق الشيعة أو السنة ، ويعتقدون أن الحق لهم ومعهم ، وأن الباطل من نصيب غيرهم . إن جميع هؤلاء لا يعلمون ولا يعقلون . إن الله غدا لا يسأل الإنسان : هل أنت سني أو شيعي ، إن الإسلام لا يجنس بالتسنن أو التشيع ، إن حقيقته هي العدالة والمساواة ، وما لوّنه بهذين اللونين إلا السياسة والأهواء ، فرقتنا السياسة فيجب أن توحدنا السياسة ، يجب أن تكون كلمة التوحيد سبباً

لوحدة الكلمة ، ومن آيات هذه الوحدة ودلائلها الغاء لفظ سني وشيعي من الهوية ، ومتى تمت هذه الخطوة العملية الإيجابية أعقبتها خطوة أعم وأشمل بالغاء الطائفية من الأساس . إن وحدة سورية ومصر سبيل للوحدة الشاملة الكاملة ، وستكون وحدتنا نحن طريقاً لإلغاء الطائفية في لبنان ، أو قل الباب مفتوح ، وإذا وجدت بعض العراقيل المصطنعة في طريق الوحدة العربية فليس بين وحدة المذهبين أي مانع فلا أسرة مالكة تخشى على سلطانها ، ولا نزاع على مناطق نفوذ ، ولا ارتباط بالأحلاف .

وإذا جاز للذين عاشوا في عصر السلطان عبد الحميد أن يقولوا : هذا سني ، وهذا شيعي ، فهل يسوغ لنا أن نكرر ما قالوه ، ونحن نعيش في عصر الحرية والإستقلال ؟ . . . لقد تغير كل شيء في الحياة إلا هذين اللفظين فما زلنا نحفظهما ، ونحتفظ بهما ونسجلهما في المحاكم ودوائر الحكومة ومجلس النواب ، وأي دليل أدل على الجهل والتأخير من أن يحمل أحدنا في حضره وسفره هوية يراها القريب والبعيد وهي تصفه بخط طويل عريض بالسني أو الشيعي . حقاً إنها سمة تخجل ولا تُشرف .

لا سُنّة ولا شيعة ، ولكن . . .

ما زلنا نسمع الحين بعد الحين كلمة تدور على لسان أكثر من واحد ، وهي « لا سنة ولا شيعة » بل مسلمون ، وكفى . حتى أن أحد الشيوخ ألّف كتاباً . أسماه بذلك . وليس من شك أن بعض من ردد هذه الكلمة طيب القلب ، خالص النية ، وأنه عبر بها عن أمنيته وهي أن يسود الوئام ، وتزول الحواجز بين المسلمين . ولكن البعض الآخر أراد بها أن يسكت الشيعة على ما يوجه إلى عقيدتهم من التزييف والطعون ، وأن يتقبلوا ما يتقوله عليهم الحفناوي والجبهان ومحب الدين الخطيب وإخوان السنة في القاهرة ، ومجلة التمدن الإسلامي في دمشق وغيرها . وبكلمة يريد بها أن المسلمين هم السنة دون الشيعة ، وإن عقيدة التشيع يجب إلقاؤها في سلة المهملات ، لأنها بزعمه لا تمّت إلى الإسلام بسبب . وقد جهل أو تجاهل أن نفي التشيع هو نفي للقرآن والحديث ، وبالتالي ، نفي للإسلام من الأساس . والتفاصيل ضمن الكتاب[1] .

الكتب الأربعة عند الشيعة
تشبه الصحاح الستة عند السنة

عند الشيعة الإمامية كتب أربعة للمحمدين الثلاثة : محمد الكليني ، ومحمد الصدوق ، ومحمد الطوسي ، وهي : الإستبصار ، ومن لا يحضره الفقيه ، والكافي ، والتهذيب ، وهذه الكتب عند الشيعة تشبه الصحاح عند السنة ، ومع ذلك يقول الشيخ جعفر كاشف الغطاء في كتابه « كشف الغطاء » صفحة ٤٠ « المحمدون الثلاثة رضوان الله عليهم كيف يُعوّل في تحصيل العلم عليهم ، وبعضهم يكذب رواية بعض بتكذيب بعض الرواة . . . وما استندوا إليه مما ذكروا في أوائل الكتب الأربعة من أنهم لا يروون إلا ما هو حجة بينهم وبين الله ، أو ما يكون من القسم المعلوم دون المظنون ، فبناء على ظاهرة لا يقتضي حصول العلم بالنسبة إلينا ، لأن علمهم لا يؤثر في علمنا . . . » وإذا كانت هذه الكتب الأربعة لا يعول عليها إلا بعد نقدها حديثاً حديثاً وفحصها دلالة وسنداً ، فكيف ينسب إلى الشيعة ما لم يؤمن به الكل أو الجل ؟!

فإذا أراد الكاتب أن ينسب لأحد المذاهب أصلاً أو فرعاً يجب عليه قبل كل شيء أن يكون على معرفة بأقوال علماء المذهب واصطلاحهم وطريقتهم في تقرير الأصول ، واستنباط الفروع ، وأن ينقل عمن يعبر عن عقيدة الطائفة دون تعصب لها أو على غيرها من الطوائف .

على هذا الأساس ، أساس النقل عن المرجع الذي اتفقت كلمة علماء المذهب على فضله واخلاصه للدين ، والتجرد للحق ، ننقل جملة من أصول

مذهب الإمامية التي كثر حولها القيل والقال ، ونسبت إليهم على غير وجهها جهلاً من الناقل أو نقلاً عن جاهل ، أو عالمٍ متعصب .

معنى الإسلام عند آية الله كاشف الغطاء :

قال الشيخ جعفر كاشف الغطاء قدس سره في كتابه « كشف الغطاء » باب الإجتهاد صفحة ٣٩٨ : « يتحقق الإسلام بقول أشهد آن لا إله إلا الله ، محمد رسول الله » أو بما يرادفه من أي لغةٍ كانت ، وبأي لفظٍ كان ، فمن قاله حكم بإسلامه ، ولا يُسأل عن صفات ثبوتية ولا سلبية ، ولا عن دلائل التوحيد ، وشواهد الرسالة .

أما الإيمان فهو التصديق بالقلب واللسان معاً ، ولا يكفي أحدهما دون الآخر .



الشيخ أبو زهرة
والإمام الصادق

هذه حقيقة نطق بها الشيخ أبو زهرة ، وفي كتابه « الإمام جعفر الصادق » أمثلة كثيرة لعلمه وإنصافه ، كما أن فيه موارد للنقد والنظر . وإني لأعترف له وللشيخ شلتوت رئيس الأزهر والشيخ المدني عميد كلية الفقه بمزايا حميدة على كثير من شيوخ الأزهر ، أمثال الحفناوي صاحب كتاب « أبو سفيان » ومحب الدين الخطيب منفذ « الخطوط العريضة » وغيره من الذين كفروا الشيعة ، اطلاقاً ، وتحدثوا عنهم بروح الدس والعداء ، حتى جعلونا نغض الطرف عن كل خطيئة ارتكبوها ، إلا تكفيرهم للشيعة وإتهامهم لهم بالخروج عن دين الإسلام .

إن موقف الخطيب من الشيعة ، ومن إليه لا يمت إلى العلم والدين بسبب ، أما موقف الشيخ أبي زهرة فهو موقف مذهبي يشوبه ـ كما هو المعتاد ـ شيء من التعصب الذي يباعد بين الأخوين ، إلا أنه لا يبلغ مرحلة التكفير ، والحمدلله . هذا ، إلى أن الشيخ أبا زهرة لم يرضَ في كتابه « جماعة من السنّة » ، كما أنه لم يرضَ الكثير من الشيعة .

في سنة ١٩٦٠ اجتمعت بالشيخ أبي زهرة في دمشق ، حيث اشتركنا معاً في مهرجان الغزالي ، وكنتُ أنا ممثلاً للبنان وقضينا وقتاً ممتعاً وتحدثنا طويلاً فقال لي فيما قال : حين ألّفت كتاب « الإمام الصادق » كنتُ على علم اليقين بأنه سيغضب السنة والشيعة معاً ، لأني لم أقل ما يريد أولئك ، ولا

كل ما يريد هؤلاء .

فقلت له : نحن نرحب بكل نقد من أية جهة أتى ، على شريطة أن يكون بدافع الإخلاص ، متحرراً من رواسب الماضي ومخلفاته .

ولا أخفي القارىء أني شعرت بالتقدير لشخصه ، رغم أني لا أوافقه على كثير من آرائه ، وكنت ـ قبل أن نلتقي ـ انتقدته في بعض مؤلفاته ، ورددت عليه بمقال مطول ومفصل ، وكان حين يقدمني لمعارفه يقول : هذا الذي رد عليّ وانتقدني .

وبالختام يكفي أن نتذكر ما كتبته الأقلام المأجورة عن الشيعة والتشيع لنكبر ونقدر الشيخ أبا زهرة في كتابه « الإمام الصادق » .



مع شلتوت شيخ الأزهر

ترجع معرفتي بشيخ الأزهر المرحوم الشيخ محمود شلتوت إلى سنة ١٩٤٩ حين ناقشت فتواه بجواز طمر الهدي وحرقه على صفحات رسالة الإسلام ، ثم جرت بيننا كتابات ومراسلات ، وقرأ لي ، وقرأتُ له .

اجتمعت بالشيخ شلتوت في داره سنة ١٩٦٣ فأهل ورحب ، واستقبلني أفضل استقبال ، وحين قدم لنا شراب الليمون ، أبى إلا أن نشرب معاً من كأسٍ واحدة ، فكان يشرب قليلاً ، ويناولني الكأس ، فأشرب من سؤره . . . وجرى بيننا حديث الشيعة والتشيع ، فأثنى وأطنب ، وقال فيما قال : إن الشيعة هم الذين أسسوا الأزهر ، وبقي أمداً غير قصير تُدرس فيه علومهم ومذهبهم ، ثم أعرض القائمون عليه عن هذا المذهب ، فحرموا من نوره الساطع ، وفوائده الجمة .

ومما قلته له : إن مكانتكم عند علماء الشيعة كبيرة وسامية ، وقد تظنون أنتم ، أو يظن غيركم أن السبب هو فتواكم بجواز التعبد بمذهب التشيع ، والحقيقة أن العارفين من علمائنا ينظرون إلى فتواكم هذه ، على أنها مجرد نظر واجتهاد ، ولو أفتيتم بالعكس لقالوا : هكذا أدى نظره واجتهاده ، قياساً على أنفسهم ، وعملاً بمبدأ الإجتهاد الذي لم يقفلوا دونه الأبواب والنوافذ . . . أجل ، إن فتواكم هذه تنبىء عن الجرأة ، وعدم المبالاة بلوم اللائمين في الحق والعدل ، إن علماء الشيعة يحترمونكم ، لخدماتكم الدينية ، ونصحكم للإسلام ، وأنهم مع كل من يناصر الدين ، وينصح له كائناً من كان .

وإن من عقيدتنا نحن الشيعة أن الخلافة لعلي بعد النبي (ص) ولكن من عقيدتنا أيضاً أن لا نثير أي خلاف يضر بالإسلام ، سواء أكان حول هذا المبدأ ، أو غيره ، تماماً كما فعل أمير المؤمنين مع الخليفة الأول ، وقال : لأسالمن ما سلمت أمور المسلمين . فالتفت الشيخ إلى الحضور ، وقال : إن السنّة لا يعرفون هذه الحقيقة ، ويجهلون نصح الشيعة للإسلام ونبيه .

ثم حدثني عن جرأته بعد أن قلت له : إن فتواكم تنبىء عن الإقدام والجرأة قال : في سنة ١٩٢٦ أصدر المفتي الأكبر بمصر فتوى تخالف الدين ، فتصديت له ، ورددت عليه في الصحف والأندية ، فأحالوني على التأديب والمحاكمة ، وجاء في قرار الإحالة : يجب أن يُؤدب « شلتوت » ، حتى لا يجرأ بعد ذلك الصغار على الكبار ، فقلت في الدفاع : إن شلتوتاً ليس بأصغر من المرأة التي اعترضت على عمر بن الخطاب ، ولا المفتي بأكبر من عمر .

فقلت معقباً : يقولون : إن لدى الغرب صواريخ وقنابل ذرية ، وما دروا أن لدينا نحن أهل الحق والإسلام قنابل وصواريخ أعظم أثراً ، وأشد خطراً على الباطل ، ولكنها تحتاج إلى خبراء فنيين ، كالشيخ شلتوت ، تماماً كما يحتاج إطلاق الصواريخ ، وإلقاء القنابل إلى أهل الإختصاص فبان عليه السرور لهذا التشبيه .

السنة والشيعة وشيخ الأزهر

كنا نتساءل : ما هو الشيء الذي سيفعله فضيلة الشيخ محمود شلتوت بعد أن تولى مشيخة الأزهر؟ هل يغير ويبدل من نظام الأزهر ومناهج التدريس؟ وهل يقيم علاقات بين جامعة النجف وجامعة الأزهر؟ وبكلمةٍ جامعة : سيطبق فضيلته المبادىء التي أعلنها ونادى بها ودعا إليها قبل المشيخة والرياسة ، أو أن الظروف تحول بينه وبين ما يريد؟ أي أن لكل حادثٍ حديثاً - مثلاً - .

ومضى أمد ولم نقع على شيء يجيبنا على هذا التساؤل ، حتى قرأت حديث فضيلته لجريدة « المساء » تاريخ ١٧ / ١ / ١٩٥٩ ، وحديثه الثاني لجريدة « الشعب » تاريخ ٥ / ٢ / ١٩٥٩ ، وإذا بالأستاذ الأكبر يجابه الحقيقة وجهاً لوجه ، وإليك الشاهد من حديثه إلى المساء المصرية :

« لا بد من تعديل الأوضاع في الأزهر حتى لا يبقى في الآفاق الضيقة التي هو فيها الآن وأن نجتهد ونؤمن بأن حاجة اليوم في الفقه واللغة وعقائد الدين غيرها بالأمس . . . وأن فضل الله في الإجتهاد لم يكن وقفاً على الأولين » .

ومن حديثه إلى جريدة « الشعب » المصرية :

« وجد المستعمر ثقوباً نفذ منها ، وأخذ يعمل على توسيع تلك الثقوب ، حتى استطاع أن يلج منها إلى وحدة المسلمين يمزقها ويفرق

شملها ، وبذلك دبت فيها بينهم عقارب العصبية المذهبية ، وكان من آثارها السيئة ما حفظه التاريخ » .

وقال : « درست فيها مضى المقارنة بين المذاهب بكلية الشريعة الأزهر ، فكنتُ أعرض آراء المذاهب في المسألة الواحدة وأبرز من بينها مذهب الشيعة ، وكثيراً ما كنتُ أرجح مذهبهم خضوعاً لقوة الدليل ، وكنتُ أفتي في كثيرٍ من المسائل بمذهب الشيعة ، وأخص منها بالذكر القدر المحرم من الرضاع[1] والطلاق الثلاث بلفظٍ واحد يقع واحداً ورجعياً ، والطلاق المعلق لا يقع به التطليق أبداً كما لو قال الزوج لزوجته : إن خرجتِ من البيت فأنتِ طالق .

والباحث المستوعب المنصف سيجد كثيراً في مذهب الشيعة ما يقوي دليله ، ويلتئم مع أهداف الشريعة من صالح الأسرة والمجتمع ، ويدفعه الى الأخذ به والإرشاد إليه » .

وقال فضيلته : « لقد قر رأيي إن شاء الله على أن أعمل على تدريس الفقه الإسلامي في كلية الشريعة بجميع المذاهب الفقهية المعروفة الأصول البينة المعالم والتي من بينها دون شك مذهب الشيعة إمامية وزيدية » .

وختم حديثه إلى جريدة « الشعب » بهذا النداء إلى الأمة : « وها نحن ندعو باسم الله واسم كتاب الله واسم الوحدة الإسلامية وباسم الإعتصام بحبل الله ـ ندعو علماء الفريقين إلى التقارب والمصافحة حتى نسد الثقوب على المستعمر ويعود إلينا مجدنا وشعارنا » .

وها نحن بدورنا نضم صوتنا إلى صوتك أيها الجليل ، ونلبي دعوتك شاكرين ونصافحك مخلصين ، ونشهد على ما نقول الله ورسوله وملائكته والناس أجمعين .

لقد ولى عصر التفرقة ، والعصبية الدينية والمذهبية والعنصرية ، وأصبحنا في عصر الفضاء والذرة الذي قرب بين الشمس والأرض ، وبين

---

(١) قال الشيعة : لا تثبت القرابة بالرضاع إلا بشروط منها أن يرضع الطفل ١٥ رضعة من ثدي المرأة أو يوم وليلة من غير ان يفصل بين الرضعات من امرأةٍ أخرى .
وقال الأحناف : يكفي رضعة واحدة من أية امرأة عزباء كانت أو متزوجة حية أو ميتة .

الجهات الست حتى أصبحت كأنها جهة واحدة ، وما زلنا نحن المسلمين نجد بيننا من يثير الفتن ويدس الدسائس ، وهو يحن إلى الأجنبي الطامع ، وإلى هذا النشء الذي يفرّ من شيوخه ورجال دينه فراره من الأسد ، لقد ظن بعض الشباب بنا الظنون ، وقال عنا فيما قال ، وفي جملة ما قرأت :

إن الأنبياء كانوا مجددين حقاً لأنهم ثاروا على القديم ، غير أن أتباعهم المتمرسين على فهم الدين ونشر تعاليمه بقوا محافظين على ذياك القديم بالرغم من مرور القرون ، وبهذا استحال الدين من أنبيائه المجددين إلى رجاله الجامدين ، لأن الفكرة التي تكون جديدة بالقياس إلى عهدها تصبح قديمة بالنسبة إلى ما بعدها .

والحقيقة أن فينا من أعان هذا القائل علينا وعلى الدين وأسعفه بالأدلة والبراهين ، ولكن الذي يهوّن الخطب أن الجامدين منا لا يمثلون رجال الدين بكاملهم ، وأن الإسلام لا يؤخذ من أفواه أمثالهم ، وإنما يؤخذ من كتاب الله وسنّة نبيه ومن بديهة العقل ، ومن القادة المخلصين الذين أدركوا الدين كما هو في واقعة ، لا كما يتصوره زيد وعمرو .

والإسلام نشأ ، بحمد الله ، لخير الإنسان وحريته وسعادته ، وللثورة على الظلم والفساد ، فالإسلام إذن جديد أبداً ودائماً كالشمس والماء والهواء ، ورجاله ، مجددون في كل عصر ما داموا مع الحقيقة التي لا تقاس بمقاييس الأهواء والرغبات .

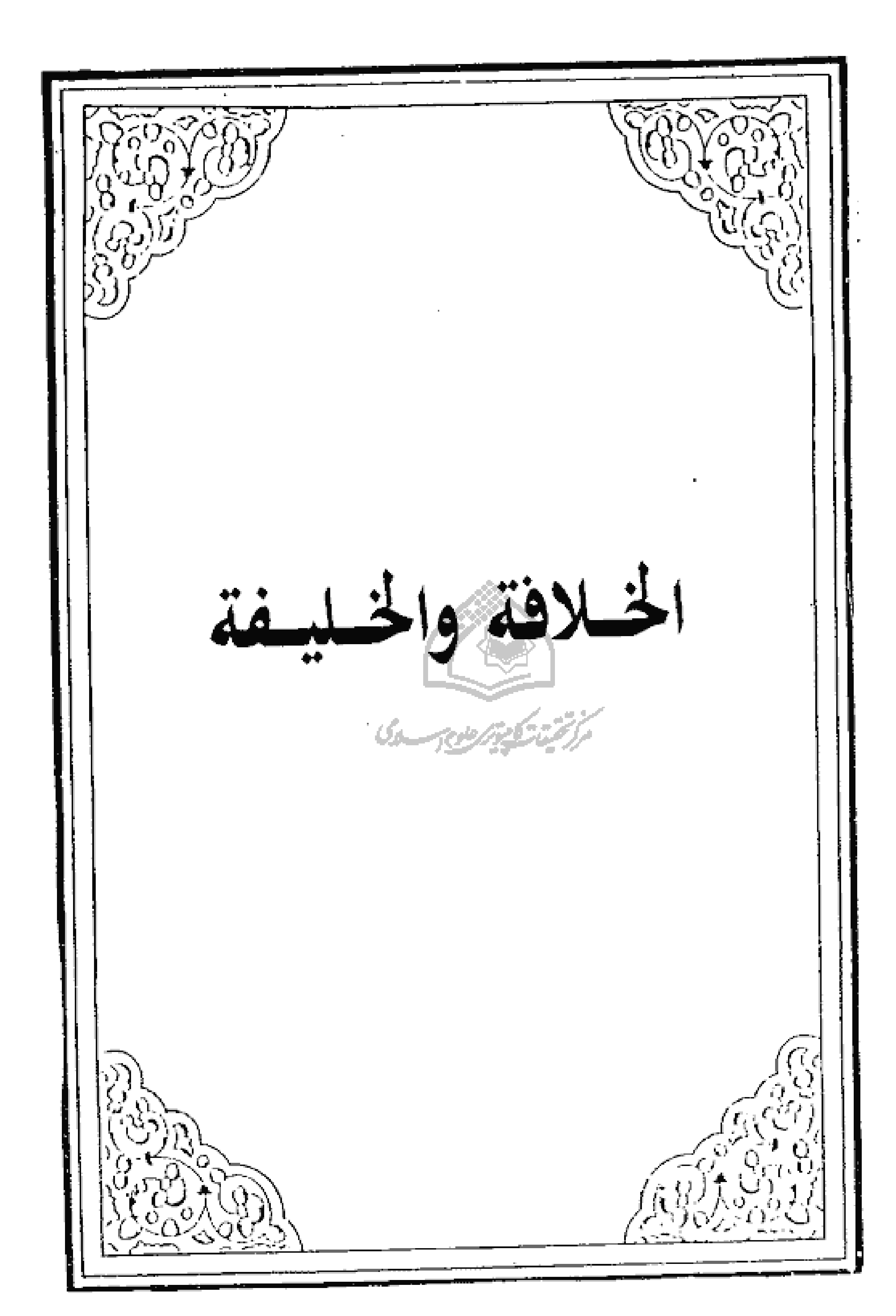
ولا أدري لماذا لا تطيعني نفسي ، وإن جاهدتها إلا أن أعود إلى الإستعمار ثانية ، وألعنه ثالثاً وعاشراً ؟! أجل لا شيء أكثر فساداً وأعظم ضرراً من الإستعمار اللعين ابن اللعين على لسان الله والطيبين . فعلينا نحن رجال الدين مسلمين ومسيحيين أن نقف له بالمرصاد ، ونحاربه بدافع من عقيدتنا وإيماننا ، علينا أن نعلن مساوئه أينما حل ، ونصرخ في وجهه أين اتجه ، إلى الكونغو أو كينيا أو الجزائر أو جنوب اليمن أو فلسطين لا نفرق بين شعب وشعب مهما كان الدين ، لأن الظلم حرام حتى على الجاحدين .

إن الأنبياء كانوا يكافحون الموبقات في عصرهم والموبقات في هذا العصر كلها ترجع إلى سبب واحد لا غير هو الإستعمار ، فعلينا أن نحاربه ونكافحه في الصحف والخطب والأندية الخاصة والعامة ، وبهذا نؤدي رسالة

الدين بأمانة وإخلاص ، ونكون مجددين كالأنبياء والمرسلين الذين ثاروا على الأوضاع الفاسدة ، وناضلوا من أجل العدل والمساواة والسلام .

وبالتالي أقدم الشكر لفضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الأزهر ، وأذكره بوعده بتدريس الفقه الجعفري إلى جانب فقه المذاهب الأخرى . وليس من شك أن التاريخ سيسجل لفضيلته هذه المنقبة بأحرف من نور ، لأنها أجدى الوسائل إلى التقارب والتجابب والتضامن بين المسلمين . وقد رأينا كيف تتسارع الأمم إلى تبادل المعلومات وإنشاء العلاقات الثقافية إلى جانب العلاقات الإقتصادية والسياسية ، لأن في هذا التبادل تنمو العلوم ، وتزدهر الحياة ، وتزول الحواجز . والسلام على الإمام علي بن أبي طالب الذي قال : « أعلم الناس من جمع علوم الناس إلى علمه » .





الخلافة والخليفة



اختلاف المسلمين

في عهد الرسول :

كان المسلمون في عهد رسول الله (ص) كلمة واحدة لا فرق ولا مذاهب ، لأنه المصدر الوحيد لمعرفة الدين والوحي الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، فإذا ما عرضت مسألة من مسائل الشريعة كان قوله الفارق والفصل ، لا قول معه لقائل ، ولا إعتراض لسائل : ﴿ **فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول** ﴾ [النساء - ٥٨] . إذن لا مجال لتعدد الأقوال ، وتضارب الآراء فيما جاء عن الله ورسوله ما دام الرسول حياً ، والوصول إليه ممكناً .

بعد الرسول :

وبعد أن انتقل النبي الكريم إلى خالقه ، تقدّست أسماؤه ، ظل المسلمون على وحدتهم واتفاق كلمتهم على وحدانية الله ، وأن محمداً رسول الله ، وأن القرآن من عند الله ، وأن البعث حق ، والحساب حق ، والجنة والنار حق ، كما أنهم لم يختلفوا في شيء ثبت حكمه بضرورة الدين ، وواظب الرسول على عمله ، كوجوب الصلاة والزكاة والحج والصوم ، وما إلى ذلك .

واختلفوا فيما عدا ذلك مما هو محل النظر والإجتهاد ، سواء أكان من شؤون الأصول والعقائد ، أم من شؤون الفقه والتشريع ، ولكنه خلاف لا

يمس أساس الإسلام في شيء ، ولا يخرج المتخاصمين من الدين ، فلم يختلفوا في وجود الله ووحدانيته بل في صفاته ، وإنها عين الذات أو غيرها ، ولا في رسالة محمد ، بل في عصمته قبل البعثة وبعدها ، أو بعد البعثة فقط ، ولا في صدق القرآن ، بل في أنه مخلوق أو قديم ، ولا في أصل البعث ، بل في أنه جسماني أو روحاني ، ولا في وجوب الصلاة ، بل في أن السورة جزء منها أو ليست بجزء . ومن هنا كانوا جميعاً على اختلافهم هذا مسلمين ومن أمه محمد (ص) .

الخلافة :

المسألة الأساسية التي باعدت بين الطائفتين هي هذه : هل نص النبي على علي بالخلافة بعده ، أو ترك الأمر للمسلمين يختارون من يريدون ؟ فكل من قال بوجود هذا النص فهو شيعي . وكل من أنكره فهو سني ، فالأشاعرة والمعتزلة والمرجئة وغيرهم ممن أنكر النص جميعهم سنة على ما بينهم من التباعد في كثير من المسائل . والإمامية والزيدية والإسماعيلية كلهم شيعة على إختلافهم في عدد الأئمة ، لأنهم يؤمنون بوجود النص . أما الغلاة فليسوا من الشيعة ولا من السنّة ، لأن من أعطى صفة من صفات الألوهية لأي مخلوقٍ كان ، أو أعطى غير النبي جميع صفات النبي فهو خارج عن الإسلام باتفاق الجميع . وما نجده في بعض الكتب من نسبة الغلاة إلى مذهب التشيع فهو جهل ، أو دس بقصد التشنيع على الشيعة بغاية سياسية[1] .

علي وأبو بكر :

والخلاف بين السّنة والشيعة في وجود النص على علي بالخلافة أو عدم وجوده ، يرجع في حقيقته إلى الخلاف في أن إمامة أبي بكر هل هي حق أو لا ؟ فإذا ثبت النص يكون أبو بكر مغتصباً للخلافة ، وكذلك عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، لأن هذا الثالث تولى الخلافة بسبب الثاني ، والثاني تولاها بالنص عليه من الأول ، والمبني على الفاسد ، فاسد وتكون النتيجة أن علياً وأولاده هم الأئمة دون غيرهم ، لأن النبي نص على علي ،

---

(١) أطلنا الكلام في ذلك بكتاب « مع الشيعة الإمامية » وكتاب « أهل البيت » .

ثم نصن كل إمام على من بعده بالذات ، وبالتالي يثبت ما قاله الشيعة .

وإذا لم يثبت النص تنعكس الآية ، وتبطل إمامة علي وأولاده ، وتصح إمامة أبي بكر ومن بعده ، ويتم ما قاله السنّة . إذن نقطة الإرتكاز بين السنة والشيعة هي إمامة أبي بكر . ومن هنا كثر حولها الجدل والنقاش ، وقد وضع علماء الشيعة المجلدات الطوال في الخلافة وإنها حق لعلي ، وإن أبا بكر اغتصبها بالقهر والغلبة ، ورد عليهم علماء السنة ، وألّف بعضهم كتباً خاصة في ذلك . وطبيعي أن يبذل الشيعة جهوداً أعظم ، ويضعوا كتباً أكثر ، لأن أئمة الشيعة هم الذين قُتلوا وشُردوا فكان إعتماد أولئك على الحكم والسلطان ، ولا شيء لهؤلاء غير المنطق والبيان . ونقدم طرفاً من أقوال كل من الطائفتين تمثل وجهات النظر في تعيين الإمام عند السنّة والشيعة .

احتج السنة على صحة خلافة أبي بكر بإجماع[1] أهل الحل والعقد وعلى خلافة عمر بنص أبي بكر عليه ، وعلى خلافة عثمان بنص عمر على ستة هو أحدهم[2] . ورد الشيعة هذا الدليل بأن الإجماع لم يتم على بيعة أبي بكر ، لأن علياً وبني هاشم وسعد بن عبادة زعيم الخزرج وأتباعه والزبير والمقداد لم يبايعوا ، وكذلك غيرهم من خيار الصحابة بايعوا بالقهر والغلبة ، كأبي ذر وسلمان الفارسي وعمار وحذيفة وبريدة وغيرهم . وقد أيد هذا القول علي

(١) جاء في كتاب المواقف للإيجي (ت ٧٥٦ هـ) وشرحه للجرجاني (٨١٦ هـ) ج٨ ص٣٥٢ و٣٥٣ : «إن البيعة لا تفتقر إلى الإجماع بل تصلح من الواحد والإثنين بدليل أن أبا بكر عقد لعمر ، وعبد الرحمن عقد لعثمان ، ولا يشترط إجماع من في المدينة فضلاً عن إجماع الأمة ، وعلى الإكتفاء بالواحد انطوت الأعصار إلى وقتنا هذا» ومعنى ذلك أن صوتاً واحداً يقوم على جمع أصوات الأمة ويفرض عليها فرضاً ، وأن بيعة معاوية ليزيد صحيحة وكذا بيعة كل حاكم لولده .

(٢) حين دنا أجل عمر أوكل أمر الخلافة إلى ستة ، وهم علي وعثمان وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص ، وكان في نفس سعد شيء على علي ، وكان عبد الرحمن متزوجاً أخت عثمان ، وكان طلحة ميالاً لعثمان لعلاقات خاصة بينهما ، وقال عمر : على هؤلاء أن يختاروا واحداً منهم للخلافة في أمد لا يتجاوز ثلاثة أيام ، وقال : إذا كان خلاف فكونوا مع الفريق الذي فيه عبد الرحمن ، ولما اجتمع الستة أقبل عبد الرحمن على علي ، وقال له : عليك عهد الله لتعملنّ بكتاب الله وسنة النبي وسيرة الخليفتين . قال علي : أعمل بكتاب الله وسنة النبي ، وأرجو أن أفعل على مبلغ علمي وطاقتي . فدعا عبد الرحمن عثمان ، وقال له مثل ذلك ، فأجابه ، وتمت له البيعة .

عبد الرزاق في كتاب « الإسلام وأصول الحكم » قال :

« حين قبض النبي (ص) أخذوا يتشاورون في أمر تلك الدولة السياسية التي لم يكن لهم مناص من أن يبنوها على أساس وحدتهم الدينية التي خلفها فيهم رسول الله وما كانت نبوة إلا تناسخها ملوك جبرية . وكانوا يومئذٍ إنما يتشاورون في أمر مملكة تقام ، ودولة تشاد ، وحكومة تنشأ ، ولذلك جرى على لسانهم يومئذٍ ذكر الإمارة والأمراء ، والوزارة والوزراء وتذاكروا القوة والسيف ، والعزة والثروة ، والبأس والنجدة ، وما كان كل ذلك إلا خوضاً في الملك ، وقياماً بالدولة . وكان من أثر ذلك ما كان من تنافس المهاجرين والأنصار ، وكبار الصحابة بعضهم مع بعض حتى تمت البيعة لأبي بكر ، فكان أول ملك في الإسلام . وإذ رأيت كيف تمت البيعة لأبي بكر ، واستقام له الأمر تبين لك أنها كانت بيعة سياسية ملكية عليها كل طوابع الدولة المحدثة ، وأنها قامت كما تقوم الحكومات على أساس القوة والسيف » .

وقال الشيعة : إن مالك بن نويرة كان مسلماً لم يكفر ولم يرتدّ عن الإسلام ، ولكنه منع الزكاة عن أبي بكر ، فأنفذ خالد بن الوليد ، فقَتل مالكاً ، وضاجع امرأته من ليلته ، وترك إقامة الحد عليه ، وقد أنكر عمر بن الخطاب ذلك ، وقال لأبي بكر : اقتلْ خالداً ، فإنه قتل مؤمناً[1] .

وأيد علي عبد الرزاق هذا القول في كتاب « الإسلام وأصول الحكم » قال :

« ولعل الذين رفضوا طاعة أبي بكر لم يكونوا جميعهم مرتدين ، بل كان فيهم من بقي على إسلامه ، ولكنه رفض أن ينضم إلى وحدة أبي بكر ، لسببٍ ما ، من غير أن يرى في ذلك حرجاً عليه ، ولا غضاضة في دينه ، وما كان هؤلاء من غير شك مرتدين ، وما كانت محاربتهم لتكون باسم الدين ، فإن كان ولا بد من حربهم فإنما هي السياسة ، والدفاع عن وحدة العرب ، والذود عن دولتهم .

ولعل بعض أولئك الذين حاربهم أبو بكر لأنهم رفضوا أن يؤدوا إليه

(١) الجزء الثاني من كتاب « الشافي » للشريف المرتضى ، المتوفى سنة ٤٣٦ هـ .

الزكاة لم يكونوا يريدون بذلك أن يرفضوا الدين ، ولكنهم لا غير رفضوا الإذعان لحكومة أبي بكر ، كما رفض غيرهم من جلة المسلمين فكان بديهياً أن يمنعوا الزكاة عنه ، لأنهم لا يعترفون به ، ولا يخضعون لسلطانه وحكومته .

وهذا حوار خالد بن الوليد مع مالك بن نويرة أحد أولئك الذين سموهم مرتدين ، وهو الذي أمر خالد فضربت عنقه ، ثم أخذت رأسه بعد ذلك فجعلت أثفية لقدر . يعلن مالك في صراحة إلى خالد أنه لا يزال على الإسلام ، ولكنه لا يؤدي الزكاة إلى أبي بكر . كان ذلك إذن ، نزاعاً غير ديني ، كان نزاعاً بين المسلم الثابت على دينه ، وبين أبي بكر الناهض بدولة عربية ، كان نزاعاً في ملوكية ملك لا في قواعد دين ولا في أصول إيمان . وليس مالك هو وحده الذي يشهد لنفسه بالإسلام ، بل يشهد له به أيضاً عمر بن الخطاب ، إذ يقول لأبي بكر : « إن خالداً قتل مسلماً فاقتله » بل يشهد له بالإسلام أيضاً أبو بكر ، إذ يجيب ما كنت أقتله ، فإنه تأول فأخطأ » .

ومن يقرأ ما قاله الشيعة فيما يتعلق بخلافة أبي بكر ، ثم يقرأ ما قاله علي عبد الرزاق خريج الأزهر لا يرى أدنى فرق بين قوله وقول الشيعة ، وليس من الضروري أن يطلع علي عبد الرازق علي قولهم ليرى هذا الرأي ، فمن الجائز أن يكون لمجرد التلاقي والإتفاق في وجهات النظر ، ونتيجة البحث والتأمل .

واستدل الشيعة على أن الإمام بعد الرسول هو علي بن أبي طالب بدليل العقل والنقل ، وقرروا دليل العقل بوجوه :

الأول : إن الإمام يجب أن يكون معصوماً ، وغير علي لم يكن معصوماً بالإجماع ، فتعين أن يكون هو الإمام .

الثاني : إن من شرط الإمام أن لا تسبق منه معصية ، وأبو بكر كان يعبد الأصنام ، في الجاهلية فتعين علي للإمامة ، لأنه لم يعبد صنماً ولم يعصَ الله طرفةَ عين .

الثالث : يجب أن يكون الإمام أفضل من رعيته ، وغير علي لم يكن كذلك فتعين علي ، لأنه أفضل الرعية .

وأجاب السنّة عن هذه الأدلة بأنه لا يشترط في الإمام أن يكون معصوماً ، ولا أن تسبق منه معصية ، ولا أن يكون أفضل من رعيته .

أما النقل الذي اعتمد عليه الشيعة فنصوص من القرآن والحديث ، ونكتفي منها بحديث الموالاة ، لأهميته عندهم ، وشهرته عند جميع الفرق الإسلامية[1] .

بعد أن رجع النبي من آخر حجة حجها إلى بيت الله الحرام مرَّ في طريقه بمكانٍ يُدعى غدير خم ، وكان معه جمع عظيم من المسلمين ، فقام فيهم خطيباً ، وقال : ألستُ أولى بكم من أنفسكم ؟ فقالوا : اللهم نعم ، فأخذ بيد علي ، وقال : من كنتُ مولاه فهذا علي مولاه ، اللهم والِ من والاه ، وعادِ من عاداه ، وانصر من نصره ، واخذل من خذله .

فقام الأصحاب يهنئون علياً ، حتى أن عمر قال له : بخٍ بخٍ لك يا علي أصبحت مولايَ ومولى كل مؤمن ومؤمنة .

وقد فسر الشيعة الولاية في هذا الحديث بالحكم والسلطان ، وفسرها السنّة بالحب والمودة ، وقالوا : إن النبي أوصى في حديثه هذا بحب علي ومودته ، ولم يوصِ له بالخلافة . وأجابهم الشيعة بأن أول كلام الرسول ، هو « ألست أولى بكم من أنفسكم » يفسر آخره ، وهو « من كنت مولاه فعليٌّ مولاه » . والمراد من الولاية في مقدمة الكلام الحكم والتصرف فكذلك في آخره . هذا ، إلى أن تهنئة عمر وغيره لعلي يدل على أن المراد هو الخلافة لأن التهنئة إنما تكون بمنصب جديد يستأهل العناية والتكريم ، وأي عاقلٍ يقول لآخر : اهنئك بحبي لك ؟! .

---

(١) ألّف الشيخ عبد الحسين الأميني في هذا الحديث كتاباً أسماه « حديث الغدير » بلغ ١٢ مجلداً ضخماً .

وصية النبي

بما أن محمداً (ص) هو أمثل وأكمل من كان ويكون في جميع صفات الكمال والجلال تكون ولايته طبيعية عقلية كما هي سماوية إلهية ومعنى ولاية النبي - كما نفهم ونعلم - أن له السلطة الدينية والزمنية على الخلق وأن قوله وفعله وتقريره حجة ودليل على الحق والعدل ولا يختلف في ذلك إثنان من المسلمين وإنما الإختلاف بين السنة والشيعة في أن الرسول الأعظم هل أوصى بهذه الولاية لأحد من بعده أو أنه انتقل إلى ربه دون أن ينص على من يخلف في هاتين السلطتين أو إحداهما . وفيما يلي التفصيل :

هل أوصى النبي (ص) ؟ .

قال السنة ذهب النبي (ص) إلى ربه دون أن يوصي بالخلافة لأحد من بعده وأنه ترك أمرها شورى بين المسلمين .

ورد الشيعة هذا القول بما يتلخص :

١ - ما الدليل على أن النبي (ص) أناط الخلافة من بعده بإرادة المسلمين واختيارهم .. وهل ادعى أحد من السنة قديماً أو حديثاً بأنه (ص) أناط الخلافة من بعده بإرادة المسلمين واختيارهم . وهل ادعى أحد من السنة قديماً أو حديثاً بأنه (ص) نص على أن الخلافة شورى بين أهل الحل والعقد . والذي نعرفه أن البعض منهم ادعى النص على خلافة أبي بكر بتقديمه للصلاة . . . مع العلم بأن هذا المدعي يجيز الصلاة خلف البر

والفاجر ويؤمن أيضاً بأن أكثر الذين يصلحون للإمامة في الصلاة لا يصلحون للحكم والقيادة . وبالتالي كيف جاز للسنّة أن ينسبوا هذه الشورى لنبي الرحمة وهم يعلمون بأنه سكت عن نص الخلافة ، ولم يشر إليها من قريب أو بعيد . . . إن سنة الرسول الأعظم (ص) عبارة عن قوله وفعله وتقريره فهل يعد سكوته عن شيء ، يحدث بعد ، مع علمه بأنه سيحدث لا محالة هل يعد هذا السكوت تقريراً منه لما سيكون على كل حال وكيف اتفق وبلا قيد أو شرط ؟ .

٢ ـ روى السنة عن النبي (ص) بأنه كان يعلم تناحر أمته من بعده على الحكم وأنهم يفترقون على ثلاث وسبعين فرقة وأن الكثير منهم يرتد عن دينه ، وأن الخلافة بعد ثلاثين تكون ملكاً عضوضاً ، فكيف ساغ بعد هذا كله أن يسكت عن الخلافة . وبالأصح كيف يصدق عاقل بأنه (ص) سكت وتجاهل أمر أمته ، ولم ينص على إمام يجمع شملها ، ويوحد كلمتها ؟ وقد وصفه الله بقوله : ﴿ عزيزٌ عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤف رحيم ﴾ [التوبة ـ ١٢٨] . وهل كان أبو بكر أكثر حرصاً على مصالح الأمة من الرسول ، وأشد رأفة منه ورحمة بالمؤمنين حين أوصى لعمر بالخلافة ؟ ولماذا استن أبو بكر هذه السنة التي مهدت السبيل ليزيد بن معاوية وأمثال يزيد أن يتحكموا برقاب العباد ، ويفسدوا في البلاد ؟ .

هذا تلخيص سريع لقول السنة والرد عليهم . . . وهناك سر عميق يكمن وراء موقف السنة من النص على الخلافة والخليفة ، وإنكارهم أو تأويلهم له ، وهو التعصب الأعمى لخلافة أبي بكر ، وصيانتها من النقد والطعن ، ويأتي البيان والتوضيح في الفصل الآتي .

وقد وضع الشيعة العديد من الكتب في نصوص الخلافة والولاية التي رواها السنة أنفسهم في صحاحهم وسننهم ، وأكثرها أو الكثير منها يدل بصراحة على أن علي بن أبي طالب هو الذي يجب أن يخلف الرسول (ص) في السلطة الدينية والزمنية ، وأن الولاية المحمدية حق إلهي مقدس للصفوة من أهل البيت ، وإن طاعتهم واجبة ، ومناقشتهم محرمة .

وقد تناقل علماء الشيعة هذه النصوص جيلاً عن جيل مدى مئات

السنين ، وأعادوا التأليف فيها مرات ، وما زالوا ، ومحصوها تمحيصاً علمياً ودقيقاً ، فتثبوا في نقلها عن السنة ، وأوضحوا دلالتها قبل أن يذيعوها على الملأ ويناظروا بها من أنكر وعاند . . . وأتمنى لو أتيح لنصوص الولاية عالم منصف لا سني ولا شيعي يبحثها بحثاً موضوعياً ، ويصدر حكمه بما فهم منها وعلم ، ومن الكتب التي تحتوي على هذه النصوص كتاب « الشافي » للمرتضى ، و« دلائل الصدق » للمظفر ، و« الغدير » للأميني ، و« المراجعات » لشرف الدين ، و« فضائل الخمسة من الصحاح الستة » للفيروزآبادي وغيرها ، ولا جديد لدينا نعطفه على ما في هذه الكتب ، وأية جدوى في النقل عنها ما دامت في متناول كل راغب وطالب . . . وعلى سبيل المثال نشير إلى نصوص ثلاثة :

١ - بعد نزول الوحي على رسول الله (ص) أمره تعالى أن يبدأ بدعوته أول ما يبدأ بأرحامه وأقاربه ، وخاطبه بقوله : ﴿ **وانذر عشيرتك الأقربين** ﴾ [الشعراء - ٢١٤] .

فلبي النبي (ص) وأولم لعشيرته ، ودعاهم إلى الإسلام ، وقال لهم فيما قال مشيراً إلى علي : « هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا » انظر من الكتب القديمة للسنة الجزء الأول من « مسند أحمد » والجزء الثاني من « تاريخ الطبري » طبعة قديمة والجزء الثاني من « الكامل » لابن الأثير طبعة قديمة أيضاً ، ومن الكتب الجديدة « حياة محمد » ، لمحمد حسنين هيكل الطبعة الأولى و« تاريخ الجمعيات » لمحمد عبد الله عنان .

٢ - خطب النبي (ص) المسلمين يوم غدير خم ، وافتتح خطابه بقوله : ألستُ أولى منكم بأنفسكم ؟ ثم قال : من كنتُ مولاه فعلي مولاه . والمتبادر إلى الأفهام من كلمة المولى هو الذي يتولى الأمر - ويملك السلطة كما أسلفنا - ومع التسليم جدلاً بأن للمولى ألف معنى ومعنى فإن المقصود منه هنا خصوص الخلافة والولاية بدلالة « ألستُ أولى إلخ ؛ وقرينة الآيات والأحاديث الواردة في حق علي (ع) وإمامته » .

وأثبت الأميني في كتاب « الغدير » : أن هذا الحديث رواه ١١٠ من الصحابة ، و٨٤ من التابعين .

٣ - قال الرسول الأعظم : « إني قد تركت فيكم ما أن تمسكتم به لن

تضلوا بعدي : الثقلين وأحدهما أكبر من الآخر كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترتي أهل بيتي ، ألا وإنهما لم يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض » .

وهذا الحديث يرادف في معناه معنى قوله تعالى : ﴿ **وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب** ﴾ [الحشر ـ ٧] . لقد ساوت هذه الآية بين القرآن والرسول في وجوب التمسك والإتباع ، ومثلها تماماً حديث الثقلين ، ساوى بين القرآن والعترة ، والمساويان لثالث متساويان ، وعليه فأي حق ثبت للرسول فهو بعينه ثابت للعترة شريطة أن يقبل النقل والإنتقال كالسلطة الدينية والزمنية ، وفي فصل « من هم أهل البيت ؟ » أشرنا إلى سند الحديث والمراد بالعترة .

ونسأل : إن خلافة الرسول (ص) منصب هام وخطير للغاية ، لأن صاحبه يجمع فيه بين السلطتين : الدينية ، والزمنية ، فينبغي ، وهذه هي الحال ، أن يكون النص عليه بالاسم لا بالوصف ، وبالتصريح لا بالتلويح . . . وقد رأينا أكثر النصوص التي إستدل بها الشيعة على خلافة الإمام وولايته من النوع الثاني ، مثل : من كنتُ مولاه فعلي مولاه . . . وأنت ولي كل مؤمن بعدي . . . وعلي مع الحق ، والحق مع علي . . . إلخ . . . فلماذا اكتفى النبي (ص) بالوصف عن الاسم ، وبدلالة اللزوم عن المطابقة ، وهي أصرح وأوضح ، وفتح باب النقاش والتأويل ؟ .

الجواب :

أولاً : لا فرق من حيث الحجة والإلزام بين دلالة اللزوم والمطابقة ، كما هو الشأن في سائر النصوص ، سواء أكان موضوع النص أصلاً من أصول الدين ، أم فرعاً من فروعه . . . ومن أجل هذا اكتفى أبو بكر حين نص على عمر بقوله : « إني أمرتُ عليكم عمر بن الخطاب » . قال المرحوم الشيخ محمد رضا المظفر في كتاب « السقيفة » : « إن الإمارة تكون في الجيش وفي كل شيء . . . والفرق بين نص النبي ـ على الإمام ـ ونص أبي بكر ـ على عمر ـ إن أبا بكر لم يحدث بعده ما يوجب التأويل لأنه قد عمل به ، أما نص النبي فقد أول لأنه لم يُعمل به » .

ثانياً : إن الحكمة والمصلحة قد تستدعي العدول من التصريح إلى

التلويح ، ومن الاسم إلى الوصف مع العلم بأن النتيجة واحدة ، والحكمة هنا أن علياً كان له في الصحابة أعداء وحساد لفضله من جهة « وقديماً كان في الناس الحسد » ولأنه قد قتل في - بدر وأحد - الكثير ممن كان يمت إلى بعض الصحابة بنسب أو سبب من جهة ثانية ... وعليه لو صرح النبي (ص) باسم علي لأنشق المسلمون ، معه وعليه ، واختلفوا فيه بعدما اتفقوا عليه ، وذهبت هيبة الإسلام ، وضعفت شوكته .

ويدل على ذلك أمران : أحدهما أن النبي (ص) قد صرح بخلافة علي في النص الأول يوم أنذر عشيرته ، وقال : هذا خليفتي فيكم ، فاسمعوا له وأطيعوا[1] .

حيث لا حساد ولا أعداء لعلي (ع) آنذاك ، لأنه كان في مقتبل العمر ، لم يمارس حرباً ، ولم يقتل مشركاً ، ولم يظهر له بعد من الفضل ما ظهر له يوم بدر وأحد وخيبر والأحزاب .

وثاني الأمرين : الذي يدل على شقاق الصحابة لو صرح النبي باسم علي ، هو شقاقهم واختلافهم عند النبي وفي بيته ومرضه حين أراد أن يكتب لهم وصية لن يضلوا بعدها أبداً ، وقول عمر : ما شأنه ؟ أيهجر ؟ .

(1) تاريخ الطبري ج٢ ص٦٢ مطبعة الإستقامة بالقاهرة سنة ١٣٥٧ هـ . عن فضائل الخمسة من الصحاح الستة .

حول التسنن والتشيع

ولاية أهل البيت وخلافة أبي بكر :

كنتُ ، وأنا في مقتبل العمر أتساءل كما يتساءل الساذج البريء : لماذا انقسم المسلمون إلى سنة وشيعة ، وكتابهم واحد ، ونبيهم واحد ، وقبلتهم واحدة ؟

ثم لاحظت ـ أكثر من مرة ـ حين يجتمع بعض السنّة مع آخرين من الشيعة : ويأتي ذكر الإختلاف يتفقون جميعاً على أن سبب الإنقسام بين المسلمين قديماً وحديثاً يرجع إلى سياسة الحكم الجائر ، ومبدأ « فَرِق تسد » ، وصادف أن قرأت ذلك في بعض الصحف والكتب الحديثة ، فصدقت من غير تحقيق وتمحيص ، بل من حيث لا أحس وأشعر . . . كان ذلك قبل خمسين سنة أو أكثر .

واستقرت هذه الفكرة في رأسي سنوات ، وكتبتها وأذعتها في بعض ما كتبت وأذعت . . . وحين اضطرني أعداء الحق وأهله إلى الدفاع عنه وعنهم أخذت أبحث وأنقب عن مصدر التشيع والبذرة الأولى لهذا المذهب ، فوجدتها في النص الصحيح عن رسول الله (ص) كما وجدها المنصفون من السنّة أنفسهم ومنهم الأستاذ محمد عبدالله عنان في كتابه « تاريخ الجمعيات السرية » حيث قال : من الخطأ أن يُقال : إن الشيعة إنما ظهروا لأول مرة عند انشقاق الخوارج ، بل كان بدء الشيعة وظهورهم في عصر

الرسول (ص) حين أمره الله بإنذار عشيرته في الآية ٢١٤ من الشعراء: ﴿ وانذر عشيرتك الأقربين ﴾، ولبى النبي فجمع عشيرته في بيته، وقال لهم مشيراً إلى - علي -: «هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا».

بحثت ونقبت عن مصدر التشيع، وقرأتُ نصوص الولاية بكاملها مرات وأيضاً قرأتُ اعتراضات السنّة عليها وعلى الشيعة مراتٍ ومرات، وتتلخص هذه الإعتراضات بأن بعض نصوص الولاية ضعيف السند، وبعضها لا يدل على الولاية بمعنى السلطة وتولي الأمر، بل بمعنى المودة والنصرة، وبعضها يدل على أن علياً يتولى الخلافة في المآل، لا في الحال، أي بعد خلافة أبي بكر وعمر وعثمان، لا بعد وفاة النبي بلا فاصل... قرأتُ هذا فعدلت عن فكرة السياسة و«فرق تسد» وآمنت بأن السبب للإختلاف بين السنّة والشيعة يرجع إلى الإختلاف في فهم نصوص الولاية سنداً ومتناً، وكتبتُ ذلك وأذعته أيضاً في بعض ما كتبت وأذعت.

وتشاء الأقدار أن أعود إلى حديث الولاية، وأنا في - قم - أو يعود هذا الحديث إليّ، ويفرض نفسه عليّ، فرحبت به، لأن حديث الولاية أحسن الحديث بل أفضل الأعمال، وهذا من فضل ربي، وبعد التتبع والتأمل تبين لي أن السبب الأول للإختلاف بين السنّة والشيعة أبعد بكثير من السياسة، ومن الإختلاف في النصوص سنداً ومتناً... كلا، إن السبب الحقيقي يكمن في تصميم السنّة وحرصهم على خلافة أبي بكر، والدفاع عنها بكل سبيل حقاً كانت أم باطلاً... وإذن، الإختلاف بين السنّة والشيعة حول هذه النصوص جاء فرعاً لا أصلاً، وتبعاً لا أساساً.

أما السبب الموجب لحرص السنّة على خلافة أبي بكر فهو - كما نرجح أن السنّة أو أكثرهم يؤمنون بالأمر الواقع، ويعترفون به أياً كان، على عكس الشيعة الذين يدينون بالعقل والشرع، وبهما يقيسون الحوادث والوقائع، ولو تولى علي الخلافة بعد الرسول مباشرة، لكانت نصوص الولاية بكاملها عند السنّة صدقاً وعدلاً، متناً وسنداً... ونحن لا نتزيد في أقوال السنّة ولا ننسب إليهم ما ليس لهم به من علم، كما نسب إلينا البعض منهم ما نسب كذباً وافتراء... كلا، لا نقابل الكذب بالكذب، بل نلتزم بالأقوال والأفعال... وفيما يلي نعرض طرفاً من أقوال السنّة التي تدل صراحة على

أنهم يدينون بمبدأ الإعتراف بالواقع مهما كان ويكون ، ثم نعرض بعض ما يدل من أقوالهم على أن خلافة أبي بكر أتت من طريق يرفضه الإسلام ، ويبرأ منه .

السنّة ومبدأ الإعتراف بالواقع :

قلنا : إن السنّة تبنوا خلافة أبي بكر عملاً بمبدأ الإعتراف بالواقع ، وإليك الدليل :

١ ـ بايع نفر قليل أبا بكر بالخلافة ، وساعدته الظروف والأوضاع فتمت السلطة له دون غيره من الصحابة ، وأصبح هو الآمر الناهي باسم خليفة رسول الله (ص) ، فاستدل السنّة بخلافة أبي بكر : لا بآية ولا رواية ، ولا بإجماع أو عقل ، استدلوا أو ابتدعوا أصلاً عاماً وهاماً ، هو أن الخلافة الإسلامية الكبرى تنعقد شرعاً ، وتصح عقلاً وعرفاً ببيعة نفرٍ قليل من المسلمين ، وكان الأجدر أن يستدلوا على فساد خلافة أبي بكر وبطلانها ببيعة النفر القليل ، كما هو منطق الحق والعدل .

قال الماوردي في أول كتاب « الأحكام السلطانية » : « أقل ما تنعقد به الإمامة خمسة أنفار ، لأن بيعة أبي بكر انعقدت بعمر ، وأبي عبيدة وأسيد بن خضير ، وبشر بن سعد ، وسالم مولى حذيفة . . . ولأن عمر جعل الشورى في ستة ليعقد البيعة لأحدهم برضا الخمسة هذا قول أكثر الفقهاء والمتكلمين من أهل البصرة . وقال آخرون من علماء الكوفة : تنعقد بثلاثة يتولاها أحدهم برضا الإثنين ، وقالت طائفة أخرى : تنعقد البيعة بواحد » .

وجاء في كتاب « المواقف وشرحها » باب الإمامة : « الواحد والإثنان من أهل الحل والعقد كافٍ في ثبوت الإمامة ووجوب إتباع الإمام على أهل الإسلام ، لأن الصحابة اكتفوا في عقد الإمامة بعقد عمر لأبي بكر وعقد عبد الرحمن بن عوف لعثمان » .

أليس معنى هذا أن بيعة عمر لأبي بكر هي حق وعدل وإن خالفت كتاب الله وسنة نبيه ؟ . . لا لشيء إلا لأن أبا بكر صار خليفة بالفعل وإن بيعة ابن عوف لا ريب فيها لأن عثمان صار خليفة ؟

ومعنى هذا أيضاً أن عمر ، أو أي إنسانٍ لو بايع علياً وتمت له

الخلافة ـ لكان أولى بها من جميع الصحابة بما فيهم أبو بكر ، ولكانت جميع النصوص على خلافته وولاية المعصومين من أولاده قطعية السند والدلالة . . . حتى ولو بايع أبا بكر الأنس والجان ، بل ونص على خلافته النبي والقرآن ما دامت الخلافة لم تتم له . . . هذا مبدأ السنّة أو أكثرهم يقيسون الحق بما وقع ، ولا يقيسون ما وقع بالحق أما مبدأ الشيعة فالنص أولاً وهو الضابط لما يقع ويحدث .

وقد تنبه بعض السنّة لهذا الخطأ فبرره بما هو أفحش ، ووضع هذا الحديث « من أطاع الأمير فقد أطاعني ومن يعصي الأمير فقد عصاني فإن أمر بتقوى الله وعدل فإن له بذلك أجراً وإن قال بغيره ـ أي غير العدل ـ فإن عليه منه » أي وباله على نفسه لا على أحد لأنه من نفسه والنتيجة لذلك وجوب طاعته على كل حال . . . جاء هذا الخبر في البخاري ج١١ باب السمع والطاعة للإمام .

٢ ـ وقعت الحرب بين علي ومعاوية شاءت الأقدار أو الظروف أن يحكم معاوية كما حكم الأول والثاني والثالث فتبنى السنّة حكم ابن أبي سفيان واعترفوا به ودافعوا عنه لا لشيء إلا لأنه قد حكم بالفعل . . . وكان قد تواتر عن النبي (ص) : إن عماراً تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار ، تواتر هذا الحديث حتى أصبح كآيةٍ قرآنية بخاصة بعدما دوّنه البخاري في صحيحه كتاب الصلاة باب التعاون في بناء المساجد ج٤ ص١٠٧ طبعة ١٣٥٢ هـ .

ومن هذا رفض السنّة ، وأبوا أن ينعتوا معاوية وحكمه بالبغي كما نعته من لا ينطق عن الهوى ، رفضوا ذلك ، وهم على يقين من قول الرسول بأن عماراً تقتله الطاغية الباغية . . . وعلى الرغم من ذلك قال السنّة : كلا ، إن معاوية ما طغى ولا بغى ، وإنه معذور ، بل ومأجور بقتل عمار وبسب علي على المنابر ، وحمل الناس على ذلك حتى يهرم الكبير ويشيب الصغير لأنه ـ أي معاوية ـ اجتهد فأخطأ ، وللمجتهد المخطىء أجر . . . ومهما شككت فإني لا أشك أبداً في أن معاوية لو فشل في حربه مع الإمام ، ولم يستتب له الحكم لنعته السنّة بالطاغية الباغية لنفس الحديث المتواتر : « يا عمار تقتلك الفئة الباغية » . ولكن معاوية صار حاكماً بالفعل ، وإذن يجب طرح النص وإن تواتر .

وهذا هو بالذات حال النص على خلافة الإمام وولايته ، رفضه السنّة ، لأن الأوضاع الفاسدة الجائرة أسعفت أبا بكر ، وعاكست علياً ، ولو أسعفته الظروف ، وعاكست أبا بكر لكان النص صريحاً وقاطعاً بولاية علي وإمامته .

أليس معنى هذا أن مقياس الحق عند السنّة أو أكثرهم هو ما وقع ، لا النص من الله ورسول الله ؟

الإسلام وخلافة أبي بكر :

هل خلافة أبي بكر صحيحة ، أم باطلة في مقاييس الإسلام وأحكامه ؟ وليس من شك إذا بطلت خلافة أبي بكر بطلت خلافة عمر وعثمان بطريق أولى ، لأنها رشحة من خلافة الأول ، وبالتالي ينهار مذهب التسنن من الأساس ، أو أعظم ركن من أركانه الذي من أجله أعرضوا عن نصوص الولاية ، وقسموا المسلمين بهذا الإعراض إلى شيعة وسنة .

وإذا تكلمنا نحن عن خلافة أبي بكر اتهمونا بالتعصب والإنحياز ، لذلك ندع الكلام عنها للسنة أنفسهم ، قال الشيخ علي عبد الرازق ، وهو من علماء الأزهر ، في كتاب « الإسلام وأصول الحكم » ص ١٨٣ طبعة ثانية سنة ١٩٦٦ ، قال ما نصه بالحرف الواحد :

« إذا أنت رأيت كيف تمت البيعة لأبي بكر ، واستقام له الأمر تبين لك أنها كانت بيعة سياسية ملكية عليها طابع الدولة المحدثة ، وأنها قامت كما تقوم الحكومات على أساس القوة والسيف » . . .

وقال في ص ١٩٤ : « لعل بعض من حاربهم أبو بكر ، باسم الردة لم يرفضوا الزكاة ، بل رفضوا الإذعان لحكومته ، كما رفض غيرهم من جلة القوم كعلي بن أبي طالب ، وسعد بن أبي عبادة ـ إلى أن قال ـ فقد أعلن مالك بن نويرة في صراحة واضحة إلى خالد بن الوليد ـ إنه لا يزال على الإسلام ، ولكنه لا يؤدي الزكاة إلى أبي بكر » .

ومعنى هذا أن خلافة أبي بكر لا أساس لها من الدين . . . كيف ومصدرها القوة والسيف ؟ وأي شيء أعظم جرماً وظلماً من التحكم برقاب

الناس قهراً عنهم ؟ ومن هنا اضطر جماعة من علماء السنّة إلى القول بأن الإمامة تنعقد بالقوة والغلبة . . . وهذا شاهد آخر على أن السنّة يؤمنون بمبدأ الإعتراف بالأمر الواقع ، حتى ولو كان مصدره السيف ؟ ونعطف هذا الشاهد على ما قدمنا في الفقرة السابقة .

وقال عبد الكريم الخطيب (من السنّة) في كتاب الخلافة والإمامة ص ٢٧٢ طبعة ١٩٦٣ ، ما نصه بالحرف :

« لقد عرفنا أن الذين بايعوا أبا بكر لم يتجاوزوا أهل المدينة ، وربما كان بعض أهل مكة . . . أما المسلمون جميعاً في الجزيرة العربية كلها فلم يشاركوا في البيعة ، ولم يشهدوها ولم يروا رأيهم فيها ، وإنما ورد عليهم الخبر بموت النبي مع الخبر باستخلاف أبي بكر . فهل هذه البيعة وهذا الأسلوب في اختيار الحاكم يعتبر معبراً عن إرادة الأمة حقاً ؟ وهل يرتفع هذا الأسلوب إلى أنظمة الأساليب الديمقراطية في اختيار الحكام ؟ لقد فتح هذا الأسلوب أبواباً للجدل فيه ، والخلاف عليه » . أي أن بيعة أبي بكر بالشكل الذي حدثت فيه أوجبت اختلاف المسلمين وتعدد فرقهم ومذاهبهم .

وقال في ص ٢٧٤ : « من أي نوع هو عقد بيعة الخليفة ؟ أهو عقد بيع أم عقد وكالة ؟ إن عقد البيع بعد أن تتم الصفقة يصبح كل من المتبايعين بمعزل عن الآخر ، يتصرف فيما صار في يده مطلقاً لا سلطان للثاني عليه ، ولا شأن له معه ، فهل يصبح الذين بايعوا الخليفة لا صلة لهم به بعد البيعة ، ويصبح الخليفة مالكاً للخلافة لا حساب عليه لأحد ؟ هذا بالنسبة إلى عقد البيع ، أما عقد الوكالة فأين هو ؟ ومن هم الوكلاء والمسؤولون عنه ؟ أهم أهل الحل والعقد ؟ ومن أهم أهل الحل والعقد ؟ وما هي صفتهم ومن الذي ألقى عليهم هذه المسؤولية ومنحهم إياها ؟ » .

ثم قال في ص ٢٨٦ وما بعدها : « هل تمت البيعة لأبي بكر بالإنتخاب العام ؟ . . . ومن هنا نرى أن البيعة تنطوي على قصور في مجال التعرف على الرأي العام كما تنطوي على غبن واضح لحق الأفراد السياسيين الذي تقتضيه المساواة التي أقامها الإسلام مبدأً واضحاً صريحاً بين المسلمين جميعاً » .

وهاجم أحمد أمين المصري الشيعة في كتاب « فجر الإسلام وضحاه » هجوماً عنيفاً ، وبعد مضي عشرين عاماً أو أكثر أصيب بنظره فأملى كتاباً ،

أسماه « يوم الإسلام » وطُبع سنة ١٩٥٨ قبل وفاته بقليل واعترف فيه بما كان قد أنكره على الشيعة .

من ذلك قوله في ص ٤١ : « أراد رسول الله (ص) في مرضه الذي مات فيه أن يُعينَ من يلي الأمر بعده ، وقال : هل أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده وكان في البيت رجال منهم عمر ، فقال عمر : إن رسول الله قد غلب عليه الوجع »[1] .

وقال أحمد أمين المصري في الكتاب المذكور في ص ٥٣ : « اختلف الصحابة على من يتولى الخلافة ، وكان هذا ضعف لياقة منهم . إذ اختلفوا قبل أن يُدفن الرسول » .

وقال في ص ٥٢ : « كان مجال الخلاف الأول في بيت النبي ، والثاني في السقيفة ، وأخيراً تم الأمر لأبي بكر على مضض » .

وقال في ص ٥٤ : « بايع عمر أبا بكر ، ثم بايعه الناس ، وكان في هذا مخالفة لركن الشورى ، ولذلك قال عمر : إنها غلطة وقى الله المسلمين شرها ، وكذلك كانت غلطة بيعة أبي بكر لعمر » .

وإذا لم تقم خلافة أبي بكر على الإجماع ، ولا على النص ، ولا على البيعة والوكالة ، ولا بالإنتخاب الديمقراطي كما قال الأستاذ عبد الكريم الخطيب ، بل قامت على القوة والسيف كما قال الشيخ علي عبد الرازق ، وإنها كانت غلطة كما قال عمر وأحمد أمين صاحب « فجر الإسلام وضحاه » ، إذا كانت هذه خلافة أبي بكر في حقيقتها وواقعها فأين مكان الرشد فيها ، وفي خلافة عمر وعثمان ؟ وهل يزيد الفرع على الأصل ؟ .

وبالتالي ، هل يبقى لمذهب التسنن من ركن يعتمد عليه ؟ لقد أنكر السنّة النص على خلافة الإمام . . . لا لشيء إلا حرصاً على خلافة أبي بكر فاقتص الله ، جلت حكمته ، لعلي في الدنيا قبل الآخرة ، وسخر من السنّة أنفسهم من يهدم هذه الخلافة من أساسها ، ويثبت بالحس وينشر على الملأ

---

(١) في صحيح البخاري ج٦ ص٩ طبعة ١٣١٤ هـ : « ما شأنه ـ أي النبي ـ أهجر ؟ » ومثله في صحيح مسلم كتاب الوصية . ولكن البعض تصرف بكلمة هجر لأنها تفيد الهذيان ، ومقام الرسول ، أعظم . .

والأجيال أن خلافة أبي بكر أتت من طريق لا يقره دين ولا عقل ، ولا عرف أو قانون .

لماذا لم يحتج الإمام بالنص ؟ :

وتسأل : إذا كان هناك نص جلي على إمامة الإمام علي (ع) فلماذا لم يحتج به على من أبعده عن الخلافة ؟ ولو من باب إلقاء الحجة ـ على الأقل ـ .

الجواب : إن العالم لا يجزم نفياً ولا إثباتاً إلا بدليل قاطع . . . ولا وجود لهذا الدليل على أن الإمام لم يحتج . . . أجل ما سجل التاريخ ، ولا نقل الرواة ذلك عنه ، ولكن ليس كل ما قاله علي وفعله قد حفظه التاريخ ، ورواه الرواة بخاصة تاريخ العصر الأموي الذي كان فيه سب علي ديناً تدين به الدولة وأعوانها ، ومثله أو أسوأ منه العصر العباسي .

ولو سلمنا ـ جدلاً ـ بأن الإمام سكت ولم يحتج فليس من الحق في شيء أن نفسر سكوت الإمام بوجود النص أو عدم وجوده إلا في ضوء ما حدث وأحاط بالإمام من الظروف والملابسات آنذاك . . . ولا يكون سكوت الإمام دليلاً على عدم النص إلا إذا وجد المقتضي ، وارتفعت جميع الموانع بحيث لو احتج الإمام لبايعه عمر وأبو بكر وسائر الصحابة ، أما إذا كان الإحتجاج بالنص وعدمه سواء بل يتولد منه مفاسد أيضاً فلا يدل السكوت ، ـ والحال هذه ـ على عدم وجود النص . وإذا نظرنا إلى تلك الظروف والأوضاع بعين الواقع والإنصاف ـ وجدنا أن قريشاً كانوا مصممين على معارضة الإمام في الخلافة على كل حال ، وإبعاده عنها بكل سلاح حقداً وحسداً .

وقد ظهرت بادرة العداء لعلي من قريش أول ما ظهرت حين أراد النبي (ص) ـ وهو على فراش الموت أن يكتب لأمته كتاباً يُعَين فيه من يلي الأمر بعده ، كما قال أحمد أمين المصري في كتاب « يوم الإسلام » ، فمنعته قريش ، وقالت كلمة يهتز لها العرش ، وهي : « أ . . . هجر » . . ـ كما في الصحيحين : مسلم ـ والبخاري ـ وهذه الكلمة بذاتها قرينة قاطعة على أن عمر ما نطق بها إلا لعلمه ويقينه بأن النبي (ص) أراد أن يسجل في الكتاب الخلافة من بعده لعلي . . . وإلا فما هو الموجب لمنع الرسول عن الوصية ، ووصفه بالهجر ؟ وهل كان عمر يمنعه عنها ، ويقول عنه ما قال لو ظن أو

احتمل ان النبي أراد أن يوصي بشيء غير الخلافة ، أو أراد أن يوصي بالخلافة إليه ، أو إلى أبي بكر ؟ ولا أستبعد إطلاقاً أن النبي (ص) لو أصر على الكتاب ، وسجل فيه الخلافة لعلي من بعده لأصر أقطاب قريش بدورهم على أن النبي كان يهجر ، وأثبتوا ـ والعياذ بالله ـ هذيانه . . . ويبطل السنّة بعد ذلك كل وصية يوصى بها في مرض الموت .

ولولا هذا المحذور لأصر النبي على الكتاب ، وسجل فيه ما أراد . . وأيضاً لولا المحاذير التي سنذكرها بعد لحظة لاحتج الإمام بالنص على خلافته ، فمن قال : لماذا لم يحتج علي بالنص ؟ قلنا في جوابه : ولماذا لم يصر النبي على الكتاب ويسجل فيه ما أراد ؟ والجواب الجواب .

هذه أول بادرة من قريش ظهرت في عدائهم لعلي بعد أن رأوا إمارات الموت على رسول الله (ص) ، أما البادرة الثانية فقد ظهرت من قريش في عداء علي ، حين أسرعوا إلى سقيفة بني ساعدة قبل أن يجرد النبي من ثيابه ، ويبرد جسده الشريف . أسرعوا إلى السقيفة ، واختلفوا على من يلي الأمر ، وتجاهلوا علياً عن عمد ، وهم أعرف الناس بمكانه . . . ولا سر إلا الحقد والبغضاء ، وإلا التصميم والعزم على إبعاد علي عن كل ما يمت إلى الخلافة بصلة . . . أما الإعتذار بأن علياً كان في شغل شاغل لتجهيز النبي (ص) فهو أوهن من بيت العنكبوت ، لأن التجهيز مهما طال أمده فلا يستغرق أكثر من بضع ساعات .

فالبادرة الأولى من عداء قريش لعلي كانت ، والنبي في ساعاته الأخيرة ، وجاءت الثانية قبل أن يوارى الجسد الشريف ، أما الثالثة من عداء قريش لعلي فقد جاءت بعد الدفن بقليل ، وهي اغتصاب فدك ، وافتراء حديث : « نحن معاشر الأنبياء لا نورث » . فعلوا كل هذا ، وأكثر من هذا ومع ذلك لم يرضوا من علي بالسكوت والحياد ، بل هجموا عليه ليكرهوه على الخضوع والإستسلام لأبي بكر . . . وكان من أمر هذه الغارة على بيت فاطمة بضعة الرسول الأعظم (ص) ما كان .

وإذا لم يتركوا فدكاً لعلي ، ولم يقنعوا منه بالسكوت والحياد ، فهل يتركون له الحكم والخلافة ، ويقولون له مد يدك حتى نبايع بمجرد أن يتفوه بالنص ؟ وإذا منعوا (ص) أن يكتب وصيته ، وهو في مرض الموت ،

ونعتوه بالهجر كما في صحيحي البخاري ومسلم ، فهل يسمعون لعلي ويطيعون إذا احتج عليهم بالنص أو يضعون حديثاً في نسخ ما يحتج ، الإمام على غرار حديث : « نحن معاشر الأنبياء لا نورث » الذي اتفق السنّة على صحته ، لا لشيء إلا لأن راوية خليفة ، ولو روى حديث النسخ ابن الخطاب ـ مثلاً ـ لأصبح وحياً منزلاً تماماً كحديث « نحن معاشر الأنبياء » الذي ما رواه أحد إلا أبو بكر . . . وقد وضع عمرو بن العاص بعد حين ارضاءاً لمعاوية حديث : « إن آل أبي طالب ليسوا بأولياء » . ولكنه ترك وأهمل ، لأن راويه لم يتولَ الخلافة ، ولو تولاها لاعترف بها السنّة وبالحديث المفتري عملاً بمبدأ الإعتراف بالأمر الواقع الذي تقدم الكلام عنه .

لا تستبعد شيئاً من ذلك ـ أيها القارىء ـ فكله جائز ومعقول بالنسبة إلى قريش . . . ألم يمكروا بالرسول الأعظم (ص) ويصمموا على قتله ، وأوشك أن يتم كل شيء لولا أن يحول الله بينهم وبين ما أرادوا بخروج النبي من مكة ، ومبيت الإمام على فراشه ؟ ومن الذي فعل بكربلاء ما فعل ، وأقام مجزرة أهل بيت محمد ، قريش أو غيرهم ؟ ولو أن علياً أصر على الإمتناع عن بيعة أبي بكر لقتلوه وفعلوا به وبأهل بيته ما فعلوا بالحسين ونسائه وأطفاله . . . وإليك الدليل ، قال الإمام (ع) في الخطبة ٢١٥ من خطب « نهج البلاغة » :

اللهم إني استعديك على قريش ومن أعانهم ، فإنهم قد قطعوا رحمي ، واكفأوا إنائي ، وأجمعوا على منازعتي حقاً كنت أولى به من غيري ، وقالوا ألا ، إن في الحق أن نأخذه[1] وفي الحق أن نمنعه ، فاصبر مغموماً ، أو مت متأسفاً ، فنظرت فإذا ليس لي رافد ولا ذاب ولا مساعد إلا أهل بيتي ، فضننت بهم عن المنية . فأغضيت على القذى ، وجرعت ريقي على الشجى ، وصبرت من كظم الغيظ على أمرٍ من العلقم ، وآلم للقلب من حز الشفار » . فقول الإمام (ع) : « فضننت بهم ـ أي بأهله ـ عن المنية » واضح الدلالة على أنه لو أصر على المعارضة ، والتمسك بحقه لأصابه ما أصاب ولده الحسين (ع) وإنه إنما سكت حرصاً على حياة أهله وعياله ، لا

(١) روي : أن تأخذه بالتاء ، وروي أن نأخذه بالنون ، وهو الأصح بقرينة السياق .

على نفسه ، لأن علياً لا يُبالي دخل إلى الموت ، أو خرج الموت إليه ، بل هو آنس بالموت من الطفل بثدي أمه .

أما قوله (ع) : « فنظرتُ فإذا ليس لي رافد ولا ذاب ومساعد » فمعناه أنه لو أعلن الحرب على خصومه ومعارضيه في حقه لما وجد معه معيناً ، ولا مدافعاً ، لأن الناس منذ القديم ، وفي كل زمانٍ ومكان ـ يقفون مع المحق الضعيف بقلوبهم فقط وميولهم ، أما بسيوفهم فمع القوي محقاً كان أم مبطلاً . . . وقد لخص الفرزدق هذه النظرية للحسين (ع) حين سأله عن أهل الكوفة لخصها بقوله : « قلوبهم معك ، وسيوفهم عليك » . وهل يستطيع قلبٌ معافى من الآفات أن لا يكون مع علي والحسين .

والخلاصة : إن حقد قريش على الإمام ، وحسدهم له ، وإصرارهم على حربه مهما كانت النتائج إذا أصر على حقه هو الذي منعه من الإحتجاج بالنص ، كما أن خبث السرائر ، وسوء الضمائر هو الذي دعا الرسول الأعظم (ص) أن يكف ويمتنع عن الكتاب بعد أن حاول وأراد ـ وهو في مرض الموت ـ أن يُعيِّن لأمته من يلي الأمر من بعده .

لماذا سكت القرآن عن اسم علي بالذات :

وتسأل : لماذا لم ينص القرآن على الإمام باسمه الصريح الواضح .

الجواب : إن الغرض الأول من النص هو بيان الحق ، وقيام الحجة على من خالفه وعانده ، وليس من شك أن هذا الغرض يتحقق بذكر الوصف وغيره من القرائن ، كما يتحقق بذكر الموصوف صراحة ، والفرق أن النص الصريح الواضح حجة على العالم والجاهل لاشتراكهما في تفهمه ومعرفته ، أما النص بالوصف ، لا بالاسم فهو حجة على أهل العلم فقط ـ في الغالب ـ لأنهم أدرى به وبموارده ، وهم حجة على الجاهل حيث يجب عليهم أن يبينوا المقصود من الوصف ، فإن قصر العالم وقعت المسؤولية عليه وحده ، كما هي الحال في أكثر النصوص القرآنية والنبوية ، ومنها آيات الصلاة والزكاة ، فإنها مجملة ، والتفصيل على أهل الذكر والعلم .

مع الدكتور النشّار وكتابه
« نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام »

قال الدكتور النشار في الجزء الثاني من كتابه « نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام » ص ٢٨ : « يعلن أهل السنّة أيضاً أن علياً عالم المسلمين وفقيههم مصداقاً لحديث : « أنا مدينة العلم وعلي بابها » ، فقه القرآن كما فقه السنّة ، وغاص في أعماق كل منهما ، وكان فقيه أبي بكر كما كان فقيه عمر ـ أي أنهما كانا يرجعان إليه في الفقه ويأخذان عنه ـ وقد عاش عيشة إيثار وإنكار لذاته في حياة كل من الشيخين . . وأخيراً إنه الوحيد من بين الصحابة الذي احتفظ في كتب أهل السنّة بكلمة إمام ، ودعاه الحسن البصري رباني هذه الأمة ، وبرغم ما قام به الأمويون من دعاية ، وما أعلنه النواصب من عداوة لعلي فقد احتل ابن عم الرسول وصهره في عقائد أهل السنّة والجماعة المكان الأول في الحياة الروحية للمسلمين ، ورفعه أهل السنّة والجماعة على جميع الصحابة بلا استثناء روحياً على مقام كلٍ من أبي بكر وعمر » .

وقال النشار في ج٢ ص٢٢٣ طبعة ١٩٦٤ ما نصه بالحرف الواحد : « إنه من المؤكد أن الإمام علي بن أبي طالب كان يرى أنه أحق بالخلافة بعد رسول الله (ص) وكذلك أبناؤه وأحفاده من بعده » .

وقال في صفحة ٦ ما نصه بالحرف أيضاً : « كان أبو بكر يتذكر فاطمة ، ويبكي ، بل وأعلن حين موته ندمه أن اقتحم منزلها بالرجال وكانت فاطمة تؤمن بلا شك بالحق الإلهي لعلي في الخلافة » .

وقال النشار في صفحة٨ : « عهد الرسول بالصلاة إلى أبي بكر ، وهي الإمامة الصغرى فقاس المسلمون بالأمر بأن تكون له الإمامة الكبرى أي الخلافة » .

وقال في صفحة ٢١٧ : « يعلن الأشاعرة ـ أي السنّة ـ عصمة الجماعة للحديث : « لا تجتمع أُمتي على ضلالة » .

ونستخلص من مجموع هذه الأقوال القضايا التالية :

١ ـ إن المسلمين جميعاً السنّة والشيعة قد اعترفوا بعلي . . . ولم يعترفوا كذلك بأبي بكر وعمر .

٢ ـ إن كل ما أجمع عليه المسلمون فهو حق ، وإلا لما كان للعصمة من معنى[١] .

٣ ـ إن علياً كان يرى نفسه أحق بالخلافة من أبي بكر وعمر ، وإنه كان منكراً لذاته في حياة كل منهما ، وإن فاطمة بضعة النبي وإنها كانت تؤمن وتعتقد أن الخلافة حق إلهي لعلي دون سواه .

٤ ـ إن أبا بكر قد آذى فاطمة[٢] .

٥ ـ إن المبرر عند السنّة لتقديم أبي بكر على علي في الخلافة إمامته في صلاة الجماعة .

---

(١) قال الغزالي في كتاب « المستصفي » ، الباب الثاني في بيان أركان الإجماع : « المعتمد أن العصمة إنما تثبت للأمة بكليتها ، قال تعالى ﴿ **وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله** ﴾ الشورى ـ ١٠ » . وقد وردت أخبار تدل على قلة أهل الحق . . . وقال تعالى : ﴿ **أكثرهم لا يعقلون** ﴾ ، فالعصمة ، إذن ، على مبدأ السنة تلازم الإجماع فقط ، أما الكثرة الغالبة فغير معصومة عن الخطأ ، بل كثيراً ما يكون الحق بجانب القلة .

(٢) جاء في صحيح البخاري ج٥ باب مناقب فاطمة : « قال رسول الله (ص) : « فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني » .

وفي صحيح مسلم القسم الثاني من الجزء الثاني باب فضائل فاطمة : « قال رسول الله (ص) : .فاطمة بضعة مني ، يريبني ما رابها ، ويؤذيني ما آذاها » .

الخليفة

الحاجة إلى قائد :

في اعتقادي أن حاجة الناس إلى قائد يسوسهم ، ويدير دفة الأمور لا تحتاج إلى دليل ، لأن طبيعة الإجتماع من حيث هي تستدعي ذلك ، حتى في الحيوانات والطيور والنحل ، بل حتى في الحشرات كالنمل . . . وهذه الحقيقة يحسها ويدركها كل إنسان تلقائياً من غير قياس وبرهان ، تماماً كما يحس ويشعر بحاجتها إلى الطعام ، والشراب ، ومن أجل هذا يكون الإستدلال عليها ضرباً من الفضول ، بصرف النظر عن شكل الحكم ، وإنه ديني أو زمني جمهوري أو ملكي .

والحاكم الزمني بشتى أشكاله لا يدخل في موضوعنا ، وهدفنا الأول والأخير هو الحديث عن خليفة النبي ، والصفة الأساسية التي تؤهله لمنصب الخلافة .

وظيفة النبي :

لو أردنا أن نرسم صورة لوظيفة النبي على أساس سيرة محمد بن عبد الله (ص) لجاءت كما يلي : الدعوة إلى الإيمان بإلهٍ واحد ، واليوم الآخر ، وبيان أحكام الله من الحلال والحرام ، وحمل الناس عن العمل بها بالترغيب في ثواب الله ، والترهيب من عقابه ، وتأمين الحقوق الخاصة

والعامة ، والدفاع عنها بالقوة ، إن لم تجد الحسنى ، وتاديب من يعتدي عليها بما يستحقه من العقوبة التي تردعه .

وهذه الوظيفة والسلطة يستمدها النبي من الله وحده ، وهو الذي فرضها على الناس فرضاً ، شاءوا ، أم أبوا ، ومن ردها ، أو اعترض عليها فقد رد واعترض على الله سبحانه ، لأن رسالته هي رسالة الله بالذات بعد العلم بأنه معصوم في كل ما يتصل بتبليغ هذه الرسالة الإلهية .

قال تعالى :

﴿ النَّبِيّ أولى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ﴾ .

[الأحزاب ـ ٦]

وقال :

﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى الله وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الخِيرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ .

[الأحزاب ـ ٣٦]

وقال :

﴿ فَلاَ وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً ﴾ .

[النساء ـ ٦٦]

إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث التي تدل بصراحة ووضوح على أنه لا مشيئة لأحد كائناً من كان مع مشيئة الرسول الأعظم ، ولا سر لهذا إلا لأن النبي نطق بوحي الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ، ولا من خلفه .

وتسأل : وماذا تصنع بقوله تعالى :

﴿ فَاعْفُ عَنْهُمْ واسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ في الأَمْرِ ﴾

[آل عمران ـ ١٥٩]

وقوله جلت كلمته :

﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾

[الشورى - ٣٨]

وأجاب العلماء والمفسرون عن الآية الأولى بأن النبي يشاور أصحابه في أمور الدنيا ، كتنظيم الجيش وكيفية القتال ، وأجابوا عن الآية الثانية بأنها خطاب للمكلفين لا للنبي ، وظاهر الآية صريح في ذلك ، وأنه يستحسن مشاورة أهل الرأي والتجاريب في المصالح الدنيوية . . . وفي ذلك أحاديث كثيرة عن الرسول الأعظم (ص) . منها : ما من رجل يشاور أحداً إلا هدي إلى رشد . . . وبديهة أن المسائل الدينية والأحكام الشرعية يرجع فيها إلى كتاب الله ، وسنة رسوله ، لا إلى الناس وآرائهم ، وإلا كانوا في غنى عن الأنبياء والكتب المنزلة .

الخليفة :

هل يوجب الإسلام ، ويحتم أن يكون للنبي خليفة ينوب عنه في الرئاسة الدينية والدنيوية ، أو أنه لا خلافة في الإسلام ، ولا يجوز لأحد كائناً من كان أن يضفي على حكمه وسلطانه الصفة القدسية الإلهية . لأن ذلك مختص بالنبي وحده .

وعلى افتراض أن الخلافة واجبة في الإسلام ، فهل وجبت بالعقل ، بحيث إذا ورد نص من الشرع بلزومها يحمل على الإرشاد والتأكيد لحكم العقل لا على التأسيس ، لأن وجود الخليفة ضروري ، تماماً كوجود النبي ، أو أن الخلافة وجبت بالسمع والشرع لا بالعقل ؟ .

وأياً كان سبب الوجوب ، فما هو الطريق لمعرفة الخليفة وتعيينه بأنه فلان ابن فلان دون غيره ؟ هل الطريق إلى ذلك النص عليه بالذات من النبي أو الإنتخاب ، أو العقل ؟ ثم ما هي الصفات التي تؤهل الإنسان لهذا المنصب الخطير ؟ .

وأيضاً إذا وجد في المسلمين إثنان كل منهما يتصف بصفة الكمال ، ولكن أحدهما أفضل وأكمل ، فهل يجوز أن يهمل الأفضل الأكمل ، ويقدم عليه من هو دونه فضلاً وكمالاً .

وقد شغلت هذه الأسئلة الصفحات الطوال في كتب العقائد وعلم

الكلام ، وجرى حول أجوبتها الجدال والنقاش الحاد بين السنة والشيعة . . وفي الفقرات التالية أشير إلى الأجوبة بإيجاز مقتصراً على اللباب ومحل الفائده تمشياً مع وضع الكتاب ، وإرفاقاً بالقارىء ، وإيماناً بأن الإختصار مع التوضيح هو الطريق الوحيد لجذب القارىء ، وإغرائه بالمتابعة لما أكتب. . . وهذا كل ما أتمناه ، وأصبوا إليه ، لأن الكلمات المكتوبة وغير المكتوبة ليست بشيء ، وإنما هي حروف ميتة إذا لم تجد من يقرأها ، ويتجاوب معها وتترك أثراً في نفسه ، وبموتها ينتقل صاحبها إلى رحمة الله .

وجوب الخلافة :

اتفق السنّة والشيعة على أن الخلافة واجبة في الإسلام ، .واختلفوا : هل نصيب الخليفة واجب على الله ، أو على المسلمين ؟ .

قال الشيعة : يجب عليه سبحانه من باب اللطف . لأن الإمام يقرب الناس من الطاعة . ويبتعد بهم عن المعصية ، فوجوده من الأسباب الداعية لفعل الخير ، وترك الشر .

وقال السنّة : لا يجب نصب الإمام على الله ، لأنه لا يجب عليه شيء ، ولا يقبح منه شيء وإنما يجب نصبه على المسلمين شرعاً ، لا عقلاً . فإذا تركوه أثموا أجمعين .

ومهما يكن ، فإن الأهم من هذا النزاع والإختلاف هو تعيين الصفات التي تؤهل الإنسان لخلافة الرسول ، وتعيين الطريق إلى معرفته ، وتمييزه بعد الإتفاق على أصل الفكرة ، وإن الخلافة واجبة على كل حال .

الصفات وطريق الخلاص :

لقد أطال الشيعة والسنّة الجدال والنقاش في صفات الخليفة والإمام ، بخاصة العصمة . . . وأيضاً أطالوا الجدال والنقاش حول الطريق إلى معرفته ، وهل هو النص أو الإنتخاب ؟ .

وفي إعتقادي أن الإختلاف في صفات الخليفة والإمام ، وفي الطريق إلى معرفته ، وما إلى ذاك من الإختلافات التي تدور حول الخلافة كلها أو جلّها يتفرع عن الإختلاف في شيء واحد هو : هل يجب أن يكون خليفة

النبي معصوماً عن معصية الله ، والجهل بحلاله وحرامه ، بحيث لا تنفصل العصمة عن الخلافة أو يجوز أن يكون خليفة النبي الأقدس فاسقاً وجاهلاً .

وعلى الأول تثبت الخلافة حتماً لمن تثبت له العصمة ، وتكون هي السبيل الوحيد لمعرفته وتعيينه ، وإذا ورد النص عليه من الشارع يكون إرشاداً وتأكيداً لحكم العقل وعلى الثاني وهو أن العصمة ليست شرطاً في الخليفة فيتأتى الكلام حينئذٍ في أن الخليفة . هل يجب أن يكون عالماً عادلاً ، أو يجوز أن يكون جاهلاً فاسقاً ؟ وأيضاً يتأتى الكلام في أن الطريق إلى معرفته : هل هو النص أو الإنتخاب ؟ .

فينبغي قبل كل اختلاف أن يتجه البحث إلى هذه النقطة ، ثم ينطلق منها إلى غيرها ، والذي نراه أن العصمة لا تنفصل بحال عن خليفة النبي ، كما لا تنفصل بحال عن النبي نفسه . وذلك أن العصمة لم تجب لشخص النبي من حيث هو ، وإنما وجبت له من حيث أن المنصب الذي يشغله ، والوظيفة التي يؤديها تستدعي العصمة ، والمفروض أن الخليفة يتولى هذا المنصب بالذات ـ ما عدا تلقي الوحي ـ ويقوم بنفس المهمة التي قام بها النبي من الدعوة إلى الله . وقيام الحجة به على عباده ، وبيان أحكامه ، تماماً كما هي في علم الله وعلم النبي حقيقة وواقعاً ، لا ظناً ، واجتهاداً ، فإذا لم تجب العصمة للخليفة والحال هذه ، فإن معنى ذلك لا تجب لمنصب النبوة ، وإذا وجبت للنبي وجبت للخليفة بحكم المنصب والوظيفة ، والفرق تحكم .

وتسأل : إن السنّة استدلوا على عدم وجوب العصمة للخليفة بخلافة أبي بكر ، مع العلم بأنه غير معصوم باتفاق المسلمين . (المواقف للإيجي ج٨ ص ٣٥٠) .

الجواب : إن هذا الإثبات للمدعى العام به بمجرد الدعوى . . وبديهة أن هذه الدعوى ليست بأولى من القول بنفي الخلافة عن أبي بكر ، لأنه غير معصوم بالإتفاق .

وتقول : لقد احتاج النبي إلى العصمة دفعاً للخطأ في تبليغ الوحي ، وبديهة أن الخليفة لا ينزل عليه الوحي إلاّ من الله ، كي يحتاج إلى العصمة ، وإنما وظيفته أن يبين الشريعة التي نزلت على محمد(ص) ويستمد أحكام هذه الشريعة من كتاب الله ، وسنة الرسول اللذين يرجع إليهما كل مجتهد ،

ومعلوم ان الرجوع إليهما ، وإستخراج الحكم منها لا يستدعي العصمة ، وإلّا وجبت لكل مجتهد وعالم من علماء الدين .

والجواب : إن مجرد الرجوع إلى الكتاب والسنّة لا يرفع الخطأ في تفهمها واستخراج الحكم منها ، كما هو ثابت بالبديهة ، وإلّا لم يقع الإختلاف بين أئمة الفقه وعلمائه ، ولم تنقسم أمة محمد إلى مذاهب يكفّر بعضها بعضاً . . وإذا كان وجود الكتاب والسنّة لا يرفع الإختلاف من بين العلماء وقادة الدين فلا بد من وجود مرجع لا يخطىء أبداً يلجأون إليه ، ويتحاكمون لديه ، لبيان المخطىء من المصيب ، ولا أحد ينبغي الرجوع إليه في بيان الحق الذي لا ريب فيه إلّا النبي ، أو من يقوم مقامه ، ويتولى منصبه إذا غاب . . ولو افترض أن خليفة النبي يخطىء كما هو شأن غيره من العلماء والمجتهدين لبقي الإختلاف قائماً دون رافع ، ولاحتاج الخليفة إلى مرشد يرده إلى الصواب ، وإذا كان هذا المرشد يخطىء احتاج إلى مرشد إلى ما لا نهاية . . وهو محال ـ إذن ـ لا مناص من الإلتزام بأحد امرين : إما أن يكون خليفة النبي معصوماً في فهم الشريعة وبيانها ، وإما لا خلافة في الإسلام من الأساس ، وعليه يبقى والنزاع قائماً في أمة محمد(ص) إلى يوم يبعثون . . أما القول بوجود خليفة يجوز عليه الخطأ في فهم الشريعة وبيان قرآن السنّة فإنه تماماً كالقول بوجود نبي يجوز عليه الخطأ في تبليغ الوحي وبيانه ، والفرق تحكم .

وحيث أن وجود الخليفة واجب بإجماع المسلمين فتعين أن يكون معصوماً وبما أن أبا بكر غير معصوم بإجماع المسلمين أيضاً فيجب نفي الخلافة عنه ، وصرفها إلى من ثبتت له العصمة .

وسؤال أخير : وهل ثبتت العصمة لأحد من أصحاب النبي(ص) ؟ .

الجواب : أجل ، لقد شهد الرسول الأعظم(ص) بعصمة علي ، حيث قال : « علي مع الحق ، والحق مع علي حيثما دار : ﴿ **ولكن أكثرهم للحق كارهون** ﴾ كما قال تعالى في سورة المؤمنين الآية ٧٨ . بل شهد السنة لعلي بالعصمة ـ ولكن بدلالة الإلتزام ـ فإنهم قالوا : كل ما اتفقت الأمة عليه فهو الحق ، لأنها معصومة عن الخطأ بحديث « لا تجتمع أمتي على ضلالة » . وقالوا أيضاً : اجمعت الأمة على الإعتراف بعلي ، واختلفت في أبي بكر

وعمر ، وقالوا أيضاً : ثبت علي علي أنه كان يرى نفسه أولى بالخلافة من أبي بكر - إذن - يكون علي معصوماً ، لإعتراف الأمة المعصومة به ، وهو على حق في قوله : أنه أولى بالخلافة من أبي بكر وعمر ، وهما على باطل في إدعاء الخلافة لهما .

الفاضل والمفضول :

قال السنّة : إذا اتصف إثنان بالفضل ، وكان أحدهما أفضل وأكمل من الآخر يجوز إهماله ، وتقديم من دونه كمالاً وفضلاً .. وقد استمد السنّة هذا المبدأ من قول أبي بكر : «ولّيتكم ولست بخيركم» ، كما استدلوا على عدم وجوب العصمة للخليفة بخلافة أبي بكر ، فهم لا يثبتون الخلافة لأبي بكر بالحق ، بل يثبتون الحق بخلافة أبي بكر وأقواله ، أي أنّهم يعرفون الحق بالرجال ولا يعرفون الرجل بالحق ، كما هو الشأن عند الشيعة الذين استدلوا على خلافة علي بن أبي طالب بالكتاب والسنّة والعقل واجماع الأمة المعصومة التي اعترفت بعلي، واختلفت في أبي بكر وعمر .. وليس من شك أنّ الطباع ترفض مبدأ تقديم المفضول على الفاضل حتى الحيوانات والحشرات تأبى أن يقودها الأدنى والأضعف ، كما أثبت ذلك أهل الإختصاص ، ولو صحّ هذا المبدأ لجاز أن يكون في عصر النبي من هو أفضل منه .. ولا أحسب مسلماً يجرأ على التفوه بذلك . وبالتالي الشيعة يرفضون تقديم المفضول على الفاضل ويقدمون الفاضل على المفضول كما يقر العقل .

المشابهة والمشاركة :

من تتبع سيرة الرسول الأعظم ﷺ ودعوته منذ بدايتها إلى أنّ فارق هذه الحياة يجد أنّ علي بن أبي طالب كان شريكاً له في كل ما حققه من انتصار وفي كل ما لاقاه من خطوب ومحن في سبيل دعوته ، بحيث لا ينفصل محمد النبي عن علي المناصر والمؤازر ، حتى في غزوة تبوك ، فقد استخلفه على المدينة بعد أن قال له : أنت مني بمنزلة هارون من موسى ، ولولا مشاركة علي لمحمد في جهاده لم يكن للإسلام عين ولا أثر .

هذا ، إلى أنّ علياً أقرب الناس إلى محمد ﷺ ، وأكثرهم تشابهاً به في كل ما خصّه الله من خلال وصفات - ما عدا تلقي الوحي - ، وهنا يكمن

سر تآخي الرسول لعلي ، فإذا كان الله سبحانه أعلم حيث يجعل رسالته فإنّ محمداً أعلم حيث اختار علياً لأخوته من دون أصحابه أجمعين . . وإذا كانت هذه المشابهة في الفضائل ، وتلك المشاركة في الجهاد ، والتضحية في سبيل المبادىء التي قامت دولة الإسلام على أساسها لا تجعلان علياً خليفة للنبي ، إذا كان كذلك فلا خلافة في الإسلام على الإطلاق ، وإذا كان لمحمد خليفة حقاً فعلي دون سواه هو الخليفة : ومن ادّعى خلافة محمد لنفسه ـ غير علي ـ أو لغيره فهو مصداق لقوله تعالى : ﴿ **ومن أظلم ممّن افترى على الله كذباً أولئك يعرضون على ربّهم ويقول الأشهاد هؤلاء الذين كذبوا على ربّهم ألا لعنة الله على الظالمين** ﴾ هود ١٨ .

تسأل : إذا كانت الخلافة حقاً لعلي بن أبي طالب فكيف أسرع عمر بن الخطاب إلى مبايعة أبي بكر قبل أن تبرد جثة الرسول الأعظم ﷺ .

الجواب : أنّ عمر بن الخطاب كان على يقين من أن الأغلبية الساحقة من المسلمين تتجه إلى علي ، فبادر إلى بيعة أبي بكر ، ليقطع الطريق على الإمام ، ويحكم المؤامرة على حقه . . وقد أظهر الزمن والأبحاث العلمية هذه الحقيقة .

فبعد مضي أكثر من ألف وثلاثمائة وسبعين سنة كتب الأستاذ أحمد عباس صالح الأديب المصري المعروف ، ورئيس تحرير مجلة الكاتب المصرية في عددها ٤٦ . . يناير كانون الثاني سنة ١٩٦٥ ، كتب مقالاً بعنوان : « الوسط يستولي على الحكم » . جاء فيه :

« كان علي وصحبه إلى جوار النبي يبكون ، ويعدون العدة لدفنه ، وعلى حد تعبير بعض المؤرخين كانت جثة النبي لم تبرد حين اندفع عمر بأبي بكر إلى السقيفة : وليبتوا في أمر الخلافة ، وحين أبلغ علي بالنبأ ثار ورفض البيعة ، ورفضها معه حزبه وأنصاره ، واستمر علي وصحبه ممتنعين عن البيعة ستة شهور كاملة » .

وأيضاً في هذا المقال : « وقد اعتبر علي بن أبي طالب اجتماع السقيفة في غيبته تآمر من جانب عمر ، حتى أنّ الخصام استمر بينهما فترة غير قصيرة ـ ثمّ قال الأستاذ صالح ـ أن عمر بن الخطاب شخصية غريبة تستحق الدراسة والتأمل ، ومع أنّ لدينا ثروة من الفكر الحديث الذي تناول هذه الشخصية

فإنّها ما زالت في حاجة إلى مزيد . . إنّ هذا الرجل قوي ، ويملك المبادرة دائماً ، ويلازم التفكير والعمل عنده كأنّهما يولدان في لحظة واحدة » .

ومهما شكّ الباحث العارف المنصف فإنّه لن يشكّ أبداً في التآمر على علي وطعنه بالظهر ، وإلاّ كيف يبت في أمر هام كالخلافة في غيبته ودون مشورته ؟ وقد أشار الإمام إلى ذلك بقوله مخاطباً أبا بكر :

فإن كنت بالشورى ملكت أمورهم فكيف بهذا والمشيرون غيب



حوار مع رئيس القضاة
في المدينة المنورة

ابتدأت الحديث بهذا السؤال : كيف تفسرون قول الرسول ﷺ : اختلاف أمتي رحمة ؟ .

قال : اختلافهم في الفروع ، لا في الأصول .

قلت : إذن جميع الطوائف الإسلامية من أمة محمد ، لأنّ الأصول هي الإيمان بالله ، والرسول ، واليوم الآخر ، والكل يؤمنون بذلك دون استثناء .

قال : وهناك أصل آخر .

قلت : ما هو ؟

قال : خلافة أبي بكر ، وإنّها حق له بعد الرسول بلا فاصل .

قلت : الخلافة من الأصول ؟!

قال : نعم .

قلت : لقد نفى السنّة عنهم هذا القول ، ونسبوه إلى الشيعة الإمامية ، وأنكروه عليهم .

قال : أجمع أهل السنّة على أنّ خلافة أبي بكر من الأصول ، وأصرّ .

قلت : لا يثبت أصل من أصول الدين ألاّ ببديهة العقل ، أو بنصّ الكتاب نصاً صريحاً ، أو بسنة تكون بقوة القرآن ثبوتاً ، وبدلالة لا إله إلاّ

الله وضوحاً ، أمّا أخبار الآحاد فليست بشيء في باب الأصول ، وإن كانت حجة في الفروع .

قال : هذا صحيح ، وقد تواتر عن الرسول أنّه قال :

يأبى الله ورسوله إلاّ أبا بكر .

قلت : كيف يكون هذا متواتراً ، ولم يروه الشيخان البخاري ومسلم ولا احتج به أبو بكر ، ولا عمر ، ولا أحد يوم السقيفة حين رأى الأنصار أنّهم أولى من أبي بكر بالخلافة ، فشرع يتكلم عن الحديث وأقسامه ، ثمّ أكّد مصراً على تواتره ، وأنّه لم يخالف في ذلك إلاّ الشيعة ، ولما لم أجد وسيلة لإقناعه قلت له : هل من شرط صحة الحديث أن يثبت عند الجميع ، أو عند من يعمل به فقط ؟ . قال : بلى عند من يعمل به .

قلت : هذا الحديث لم يثبت عند الشيعة لا بطريق التواتر ، ولا بطريق الآحاد ، ولذا لم تكن خلافة أبي بكر عندهم من الأصول ، ولا من الفروع .


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی



الامامة


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الإمامة

قبل أنّ نبينّ معنى الإمامة والأقوال فيها نمهد بما يلي :

١ ـ تنقسم الأمورالدينية إلى أصل وفروع ، والأصول هي :

الإيمان بالله والرسول واليوم الآخر ، ويعبر عنها بالإعتقاد ، والعلم الذي يبحث فيها يقال له علم التوحيد ، أو علم الكلام . والفروع تشمل العبادة كالصيام والصلاة ، وتشمل المعاملات ، كالبيع والإجارة ، والأحوال الشخصية ، كالزواج والطلاق ، والعلم الذي يبحث فيها يسمى الفقه ، والتشريع .

٢ ـ اختلف المسلمون إلى مذاهب عديدة في الأصول والفروع ، ويلاحظ أنّ اختلافهم في كلا النوعين لم يكن جوهرياً ، فلم يختلفوا في الله ووحدانيته ، بل في صفاته وأنّها عين الذات أو غيرها ، ولا في رسالة محمد وعصمته ، بل في أنّ العصمة هل هي ثابته قبل النبوة وبعدها ، أو بعدها فقط ؟ ولا في نزول القرآن من عند الله ، بل اختلفوا في قدمه وحدوثه ، ولا في وقوع الحشر والنشر ، بل هل تحشر الأرواح دون الأجسام ، أو يحشران معاً . . وهكذا الفروع ، فلم يختلفوا في وجوب الصلاة ، بل فيما يجب على المصلي أن يقرأ فيها ، ولا في وجوب الصيام ، وأنّه في رمضان دون شوال ، وفي النهار لا في الليل ، بل اختلفوا هل الإكتحال يفسده أو لا ؟ ولا في تحريم شرب الخمر وأكل لحم الخنزير ، ولا في تشريع الزواج والطلاق ، بل

في اعتبار بعض الشروط ، إلى غير ذلك مما لا يتناول لب الدين وجوهره .

٣ ـ إنّ اختلاف الفرق والمذاهب في الأصول والعقائد ، وانقسامها إلى أشاعرة وإمامية ومعتزلة لا يستلزم اختلافها في الفروع والفقه ، كما أنّ إتفاق فرقة في العقائد لا يستدعي أن تتفق في جميع المسائل الفقهية ، فلقد انقسم الأشاعرة إلى مذاهب فقهية عديدة .

واختلف علماء الإمامية في كثير من مسائل الفقه حتى لا تجد اثنين منهم متفقين في كل المسائل ، وكذلك علماء كل مذهب من هذه المذاهب يختلف بعضهم مع بعض مع أنهم متفقون في الأصول . وكثيراً ما يلتقي علماء الإمامية مع علماء الأشاعرة الأربعة في مسائل التشريع على ما بينهم من التباين والتباعد في الأصول . وبهذا يتبين أنّ تعدّد المذاهب والفرق في الفلسفة وعلم الكلام إنّما هو على أساس عقائدي ولا علاقة له بالتشريع أمّا تعدد المذاهب الفقهية فعلى أساس تشريعي فقط .

٤ ـ يلاحظ أنّ مسألة الإمامة قد زادت في عدد الفرق الإسلامية ، وباعدت فيما بينها أكثر من أية مسألة أخرى ، فلقد وضع فيها كل من السنّة والشيعة عشرات المجلدات ، والسرّ أنّها ترتبط بالسياسة والحاكم والمحكوم ارتباطاً مباشراً .

معنى الإمامة :

الإمامة ترادف الخلافة ، فاللفظتان تُعبران عن معنى واحد ، وهو « الرياسة العامة في أمور الدين والدنيا نيابة عن الرسول » . والتسمية بالإمامة ، لأنّ الناس يسيرون وراء الإمام ، كما يسيرون وراء من يؤمهم للصلاة ، والتسمية بالخليفة ، لأنّه يخلف النبي في امته ، وإدارة شؤونها ، فالخليفة عند المسلمين له عليهم من الولاية والسلطان ما للرسول دون استثناء . وقد جمع علي عبد الرازق في كتاب « الإسلام وأصول الحكم » ما قاله علماء المسلمين في تحديد الخليفة وسلطته بما لا يدع مجالاً لمتكلم ، لذا نتقله بالحرف مع المصادر التي أشار إليها في التعليق ، قال :

« للخليفة عند المسلمين حق القيام على دينهم ، فيقيم فيهم حدوده ، وينفذ شرائعه ، وله بالأولى حق القيام على شؤون دنياهم أيضاً ، وعليهم أن

يحبوه بالكرامة كلها ، لأنه نائب رسول الله ﷺ ، وليس عند المسلمين مقام أشرف من مقام الرسول ، فمن سما إلى مقامه فقد بلغ الغاية التي لا مجال فوقها لمخلوق من البشر . عليهم أن يحترموه لإضافته إلى الرسول ولأنه القائم على دين الله ، والمهيمن عليه ، والأمين على حفظة . والدين عند المسلمين أعز ما يعرفون في هذا الكون ، فمن ولي أمره فقد ولي أعز شيء في الحياة وأشرفه .

عليهم أن يسمعوا له ويطيعوا ظاهراً وباطناً[1] لأنّ طاعة الأئمة من طاعة الله ، وعصيانهم من عصيانه[2] .

فنُصح الإمام ولزوم طاعته فرض واجب ، وأمر لازم ، ولا يتم إيمان إلّا به ، ويثبت إسلام إلّا عليه[3] .

وجملة القول إنّ السلطان خليفة الرسول ﷺ ، وهو أيضاً حمى الله[4] في بلاده ، وظله الممدود على عباده ، ومن كان ظل الله في أرضه ، وخليفة الرسول فولايته عامة ومطلقة ، كولاية الله تعالى ، وولاية رسوله الكريم ، ولا غرو حينئذ أن يكون له حق التصرف في رقاب الناس وأموالهم وأبضاعهم[5] .

وأن يكون له وحده الأمر والنهي ، وبيده وحده زمام الأمة ، وتدبير ما جل من شؤونها وما صغر ، كل ولاية دونه فهي مستمدة منه ، وكل وظيفة تحته فهي مندرجة في سلطانه ، وكل خطّة دينية أو دنيوية فهي متفرعة عن منصبه ، لاشتمال منصب الخلافة على الدين والدنيا فكأنّها الإمام الكبير ،

---

(١) حاشية الباجوري على الجوهري .

(٢) روي ذلك عن أبي هريرة ، راجع « العقد الفريد » لابن عبد ربه ، ج١ ص٥ مطبعة الشيخ عثمان عبد الرازق بمصر ١٣٠٢ هـ .

(٣) منه أيضاً .

(٤) وفي خطبة المنصور بمكة قال : أيها الناس إنما أنا سلطان الله في أرضه ، أسوسكم بتوفيقه وتسديده وتأييده وحارسه على ماله ، أعمل فيه بمشيئته وإرادته ، وأعطيه بإذنه ، فقد جعلني الله عليه قفلاً إن شاء أن يفتحني فتحني لإعطائكم ، وقسّم أرزاقكم ، وإن شاء أن يقفلني عليها . . . راجع « العقد الفريد » ج٢ ص١٧٩ .

(٥) طوالع الأنوار وشرحه مطالع الأنظار ، ص٤٧٠ .

والأصل الجامع ، وهذه كلها متفرعة عنها ، وداخلة فيها ، لعموم نظر الخلافة ، وتصرفها في سائر أحوال الملة الدينية والدنيوية ، وتنفيذ أحكام الشرع فيها على العموم

وليس للخليفة شريك في ولايته ، ولا لغيره لاية على المسلمين إلاّ ولاية مستمدة من مقام الخلافة ، وبطريق الوكالة عن الخليفة ، فعمال الدولة الإسلامية وكل من يلي شيئاً من أمور المسلمين في دينهم أو دنياهم من وزيرٍ أو قاضٍ أو والٍ أو محتسب أو غيرهم ـ كل أولئك وكلاء للسلطان ونواب عنه ، وهو وحده صاحب الرأي في اختيارهم وعزلهم ، وفي إفاضة الولاية عليهم ، وإعطائهم من السلطة بالقدر الذي يرى ، وفي الحد الذي يختار » .

ملاحظة علي عبد الرازق :

وبعد أن نقل عليّ عبد الرازق هذا التحديد للخليفة عند المسلمين ناقشهم بما يتحصل : إنّ إعطاء هذه السلطات كلها لخليفة الرسول متفرع عن ثبوتها للرسول ، فينبغي أولاً أن نثبت أنّ للرسول كل هذه السلطات ثمّ نتكلم في ثبوتها لخليفته ، لأنّ ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له ، والفرع لا يزيد على الأصل . ورسالة محمد ﷺ لا تشمل السلطة الدينية والدنيوية ، وإنّما هي كرسالة عيسى وموسى وغيرهما من إخوانه الأنبياء روحية فقط تعتمد على الإقناع والوعظ ، وإيمان القلب وخضوعه ، لا على القوة والبطش ، وإخضاع الجسم . ومن أين لنا أن نثبت أنّ الله أعطى لمحمد ولاية النبي الروحية ، وولاية الحاكم الزمنية ؟! أمّا الأعمال التي قام بها الرسول مما تشبه أعمال الحاكم والسلطان ، كتنفيذ الأحكام بالقوة ، ونصب بعض القضاة والولاة ، وما إلى ذاك ـ فلا علاقة لها بمقام الرسالة ، ولا تدخل في اختصاصها من قريب أو بعيد ، لأنّها « لم تكن في سبيل الدعوة إلى الدين ، بل في سبيل الملك وتكوين الحكومة الإسلامية ، ولا تقوم حكومة إلا على السيف وبحكم القهر والغلبة » أي أنّ ما أتى به محمد مما يعود إلى الشؤون الدنيوية والسياسية إنّما كان بصفته رئيس دولة لا بصفته نبياً . وإذا كانت ولاية النبي على المؤمنين دينية فقط غير مشوبة بالحكم والسلطان فولاية خليفته تكون كذلك .

الجواب :

وليس من شك أن الشباب يعجبهم هذا القول ، ويتقبلونه بمجرد سماعه وبخاصة أنصار النظرية القائلة بفصل الدين عن السياسة ، ولكن تقبل الفكرة لميول النفس شيء ، وكونها صحيحة على مبدأ إسلامي ، وأساس قرآني شيء آخر . إنّ صاحب « الإسلام وأصول الحكم » يتكلم في كتابه هذا عن الرسالة كما هي في الإسلام ، لا كما يريدها هو أن تكون ، فكان عليه ، والحال هذه ، أن يعتمد على الكتاب والسنّة ، لا على ما يحسّه ويشعر به .

وإذا استنطقنا الكتاب والسنّة نجد معنى الرسالة شاملاً السلطات الدنيوية والدينية من الذرة إلى الذروة ، فقد نصّت الآية ٦ من سورة الأحزاب على أنّ : ﴿ **النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم** ﴾ والآية ٣٦ من السورة نفسها : ﴿ **وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم** ﴾ . ومن السنّة قول الرسول ﷺ : « أنا أولى بكل مؤمن من نفسه » وقوله في حديث غدير خم : « ألستُ أولى بكم من أنفسكم ؟ قالوا بلى . قال : من كنت مولاه فعلي مولاه » . والولاية في الآية والحديث شاملة لجميع الأمور دينية كانت أو دنيوية ، لأنّها لو كانت خاصة لوجب ذكر الخاص بالذات ، وحيث لم يُذكر نوع خاص من الولاية يكون المراد منها العموم ، فإذا قلت : ما أكلت ، ولم تذكر نوع المأكول دلّ قولك على أنك لم تأكل شيئاً لأنّه لو أردت نوعاً خاصاً لذكرت المتعلق ، وقلت : ما أكلت كذا .

أمّا الآية الكريمة : ﴿ **لا إكراه في الدين** ﴾ التي استدلّ بها المؤلف فليس المراد منها عدم تنفيذ الأحكام بالقوة ، وإنّما أنّ الإنسان في أمر دينه مخيّر غير مسيّر ، وأنّ الكفر والإيمان من فعل العبد ، لا من فعل الله ، وأنّ الحق قد ظهر من الباطل ، والرشد من الغي بكثرة الحجج وإقامة البراهين ، وبالتالي ، تكن رياسة الخليفة نيابة عن الرسول عامة لأمور الدين والدنيا ، لأنّ رياسة الرسول كذلك .

الإمام عند الشيعة

الإمام :

الإمامة في مفهوم الشيعة الإمامية وعقيدتهم رئاسة دينية وزمنية يتولاها رجل عالم بما يصلح الناس في شؤون ينهم ودنياهم ، ويعمل على ذلك دون أن يستأثر عنهم بشيء ، ولا يخطىء في علمه ولا في عمله .

فالإمام في حقيقته وطبيعته إنسان كسائر الناس لا يختلف عنهم إلاّ في الصفات التالية :

١ ـ أنه يعلّم الشريعة بجميع أحكامها ودقائقها وأسرارها ، تماماً كما هي في واقعها ، وكما نزلت على محمد(ص) ، بحيث لا يجوز الخطأ واحتمال الخلاف في معرفته لها ، بخلاف غيره من علماء الشريعة الذين قد يصيبون وقد يخطأون ، ومن أجل ذلك جاز أن يخطىء بعضهم بعضاً ، ويناقشه بالدليل والبرهان ، أما الإمام فلا تجوز مناقشته والرد عليه بحال .

وتنبغي الإشارة هنا إلى أن الإمامية يعتقدون بأن الإمام ليس واضعاً للأحكام بنفسه ، وجاعلها من تلقائه . . بل إن واضعها ومشرعها هو الله جلّ وعز ، وإنه بيّنها لرسوله محمد ، وإن محمداً (ص) بيّنها للإمام مباشرة أو بواسطة إمام فالإمام على علم بها بعد وجودها وتشريعها . وبكلمة أنه المبلّغ عن الرسول ، والرسول مبلّغ عن الله . قال الإمام علي في الخطبة الـ ١٢٨ من خطب النهج : « عِلْمٌ عَلّمَهُ اللهُ نَبِيه ، فعلمنيه ، ودعا لي بأن يعيه

صدري وتضم عليه جوانحي» الإمام علي .

٢ ـ **إنّ الإمام يعمل بالحق ، أي ينسجم مع علمه وقوله ، ولا يحول بينه وبين العمل به هوى ولا خطأ ونسيان . . وأيضاً تنبغي الإشارة ـ هنا ـ إلى أنّ الإمام في عقيدة الإمامية غير مجبور ولا ملجأ إلى العمل بالحق . . . بل** فيه قدرة نفسية تردعه عن الباطل ، مع قدرته على فعله ، وتدفعه إلى العمل بالحق ، مع قدرته على تركه .

أمّا الدليل الذي اعتمده الإمامية في اضفاء هذا الوصف على الإمام فهو العقل بدلالة قوله تعالى : ﴿ **يا أيّها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرّسول وأولي الأمر منكم** ﴾ ٦٠ النساء .

وقوله : ﴿ **إنّما وليكّم الله ورسوله والّذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزّكاة وهم راكعون** ﴾ ٥٥ المائدة .

لأنّ أمره تعالى بطاعة الإمام ـ وهو ولي الأمر ـ واقترانها وطاعة الرسول ، يكشف بحكم العقل أنّ الإمام عالم ومعصوم عن الخطأ في علمه وعمله ، وإلّا لو جاز الخطأ والخطيئة لكان الله مريداً لها ، تعالى عن ذلك علواً كبيراً .

٣ ـ بعد أن فرض أنّ الإمام يعلم الحق ويعمل به يكون نصبه وتعيينه للإمامة أمراً طبيعياً غير منوط بإقتراع المنتخبين وإرادة المحكومين وإنّما يرشد إليه النبي (ص) ، ويدلّ عليه كما دل على وجوب الصوم والصلاة ، والحج والزكاة ، وهذا معنى قول الإمامية : إنّ الإمام يعرف بالنص من الرسول الأعظم (ص) ، وقول العارفين من أهل الإنصاف علي تنص عليه بالإمامية ، وتعيّنه لها بحكم العقل والعدل .

المثل الأعلى والواقع :

وتقول : إنّ هذا المبدأ من الوجهة النظرية صحيح ، ومثل أعلى لا يقبل الشك والجدال ، بل يطمح إلى تحققه كل إنسان ، ولكن المثل الأعلى شيء والواقع شيء آخر ، حيث لا نعرف أحداً في هذا الوصف بخاصة في زماننا هذا .

الجواب :

إنّ الإمامية لا يدعون ظهور هذا الإمام الآن ، وإتصال الناس به واتصاله بهم فعلاً وإنّما يقولون : إنّ الذي تجب طاعته هو العالم المعصوم عن الخطأ والزلل ، فإنْ لم يكن بهذا الوصف فهو غير واجب الطاعة ولا منصوب ومختار للإمامة من عند الله ، بل من الذين أرادوه وارتضوه لذلك . وبالإختصار لا يجب على أي إنسان أنّ يتابع ويطيع انساناً آخر إلاّ إذا كانت متابعته وسيلة العمل بالحق ، تماماً كمن يحترم العالم لعلمه ، ويعظم الأمين لأمانته ، لا لشخصه . . .

ما طاعة الحاكم لا لشيء إلاّ لأنّه حاكم وكفى ، حتى ولو كان جاهلاً فاسقاً فإنّها لا تجب عند الإمامية ، بل هي من أعظم المحرمات ، بل تجب معارضته ومقاومته مع الأمن وعدم خوف الضرر .

هذي هي الإمامة التي يعتنقها الشيعة ، ويدينون بها ، كمبدأ وعقيدة فأي بأس بها ، أو محذور يلزمها ؟ وما هي الأضرار والمفاسد المترتبة عليها سوى القول بأنّها أمنية ، وحلم من الأحلام الجميلة التي لم يكتب لها الفوز والإنتصار .

وجوابنا على ذلك أنّ إعراض الناس عن القيم والمُثل العليا لا يخرجها عن حقيقتها ، ولا يستدعي جحودها وعدم الإيمان بها . هذا إلى أنّ الترابط وثيق بين الواقع الإجتماعي وبين أسلوب التفكير . وإنّ التطوّر والتقدّم ينبثق من النظرية الواعية ، وقد تركت عقيدة الإمام المعصوم أحسن الآثار وأقواها في الحياة الإنسانية لأنّها كانت وما زالت حرباً على الأرستقراطية التي تعتمد على المولد والثروة والجاه ، وعلى من يحكم ويتحكم في أمور الناس بالقهر والغلبة ، وعلى من يدعي أنّه يحكم بأمر الله ، وهو منغمس بالجريمة إلى أذنيه . . . كما أنّها تناصر الحرية والديمقراطية التي تنقل الحكم إلى إرادة الناس في غياب الإمام المعصوم .

حكم الحق والعدل :

وبالتالي ، فإنّ الشيعة الإمامية كانوا وما زالوا إلى اليوم ، وإلى آخر يوم يدعون إلى حكم الحق والعدل بشتى الوسائل ، وهم يطمعون ويأملون أن

يتحقق هذا الحكم في يوم من الأيام ، حيث يعتقدون جازمين بان دولة الباطل ، مهما عظمت وامتدّ سلطانها ، فإنّها إلى زوال ، وأنّ النصر في النهاية للحق والعدل . . وهذه الحقيقة قد فطر عليها كل انسان ، وإنْ لم يشعر بها ويلتفت إليها . والفرق بين الشيعة وغيرهم أنّ الشيعة أدركوها ، وعرفوا قبل سواهم أنّ الحياة لا بدّ أن تنتهي إلى الصلاح والخلاص من الأدواء والأسواء ، وأن الناس ، كل الناس ، سيعيشون في أحسن حال من الخير والرفاهية ، والأمن والعدل . . أمّا غيرهم فجرى على مبدأه من العمل بالقياس الباطل ، حيث قاس المستقبلَ الغائب على الشاهد الحاضر ، وآمن بأنّ الغلبة للشر في كل زمان ومكان .

ابن سبأ :

وليست أعرف أحداً أجهل وأغبى ممن نسب الإمامة إلى عبد الله بن سبأ وأنّه أصلها وباعثها لا أحد أجهل من هذا القائل ، لأنّ ابن سبأ خرافة لا أساس لها في الواقع ، وشخصيته اختلقها أعداء الشيعة للتشنيع عليهم ، والتنكيل بهم ، كما قال الدكتور طه حسين في كتاب « علي وبنوه » وأثبت ذلك بالأدلة الحسية ، والأرقام التي لا تقبل الريب السيد العسكري في كتابه الخطير الشهير « عبد الله بن سبأ » الذي طُبع أكثر من مرة .

إنّ المصدر الأول لفكرة الإمامة هو القرآن الكريم ، والسنّة النبوية .

قال تعالى في الآية ١٢٤ من سورة البقرة :

﴿ قال إنّي جاعلك للنّاس إماماً ﴾ .

والآية ٧٤ من سورة الفرقان :

﴿ وجعلنا للمتّقين إماماً ﴾ .

والآية ٧٣ من الأنبياء :

﴿ وجعلناهم أئمّة يهدون بأمرنا ﴾ .

والآية ٥ من القصص :

﴿ ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين ﴾ .

الآية ٢٤ من السجدة :

﴿ وجعلنا منهم أئمّة يهدون بأمرنا لمّا صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون ﴾ .

وجاء في صحيح البخاري ومسلم ، وغيرهما من كتب الحديث : الأئمّة من قريش » .



الإمامة والعقل

المراد بالإمامة هنا تولي السلطة التي كانت للنبي دون استثناء ، وهي بهذا المعنى منصب إلهي ، تماماً كالنبوة . . . ولذا تسمى بخلافة النبي ، وتجب طاعة الإمام على الأمة كافة كما تجب طاعة النبي كذلك .

وقال الإمام زين العابدين (ع) في الصحيفة السجادية يصفه بأسلوب الدعاء له :

« اللهم . . . أقم به كتابك وحدودك وشرائعك وسنن رسولك صلواتك اللهم عليه ، أحيي به ما أماته الظالمون من معالم دينك ، وأجلِ به صدأ الجور عن طريقك ، وأبِنْ به الصراط من سبيلك وأزل به الناكبين عن صراطك ، وامحق به بغاة قصدك عوجاً ، وألن جانبه لأوليائك ، وابسط يده على أعدائك ، وهب لنا رأفته ، ورحمته ، وتعطفه ، وتحننه ، واجعلنا له سامعين مطيعين » .

وقال جده الإمام علي بن أبي طالب (ع) : « ليس على الإمام إلاّ ما حمّل من أمر ربه إلاّ بلاغ في الموعظة ، والاجتهاد في النصيحة ، والإحياء للسنة ، وإقامة الحدود على مستحقها ، وإصدار السهمان على أهلها » .

وبهذا يتبين معنا صلة العقل بالإمامة ، وأنها نفس الصلة بين إقامة كتاب الله وحدوده وشرائعه ، وسنن نبيه ، وإحياء ما أماته الظالمون من معالم الدين ، وإنارة الطريق إلى الله سبحانه ، وإزالة الناكبين عن قصده . . .

وبكلمة إن صلة العقل بالإمامة ، وحكمه بها هو عين حكمه بحسن العلم والعدل والطاعة ، وقبح الجهل والظلم والمعصية .

السنّة والطاعة :

إنّ السنّة يعيبون ويستنكرون على الشيعة الذين قالوا : لا تجب طاعة الإمام ، بل لا يكون إماماً إلاّ إذا كان معصوماً عن الخطأ في علمه ، وعن الخطيئة في عمله ، يستنكر السنيون هذا على الشيعة ، لا لشيء إلاّ لأنهم أوجبوا طاعة الحاكم الجاهل الفاسق ، وحرموا مخالفته . . . قال الشيخ أبو زهرة في كتاب « المذاهب الإسلامية » ، فصل « الحاكم إذا خرج عن الشروط » ما نصه بالحرف الواحد : « أمّا أهل السنّة فقالوا : الإختيار أن يكون الإمام فاضلاً عادلاً محسناً ، فإنْ لم يكن فالصبر على طاعة الجائر أولى من الخروج عليه » .

وجاء في كتاب الأحكام السلطانية لأبي يعلي الفراء (ت ٤٥٨ هـ) ص ٤ طبعة ١٩٣٨ :

« إنّ الفسق لا يمنع استدامة الإمامة ، سواء أكان ـ أي الفسق ـ متعلقاً بأفعال الجوارح ، وهو ارتكاب المحظورات ، وإقدامه على المنكرات اتباعاً للشهوات ، أو كان متعلقاً بالإعتقاد ، وهو المتأول لشبهة تعرض يذهب معها إلى خلاف الحق » .

ومعنى هذا أنّ الجاهل الفاجر يجوز أن يكون إماماً للمسلمين ، وأن يحكم بإسم الله والدين . . . ولا أدري كيف يرشد الناس إلى الحق ، ويحملهم عليه جاهل يرتكب المنكرات ، وينتهك الحرمات ؟ . . . ويا ليتهم أجازوا ذلك لمن يحكم بإسم الذين اختاروه ، وارتضوه إماماً ، لا لمن يحكم بإسم القرآن ، وشريعة الإسلام .

شيء آخر ، قال تعالى :

﴿ فلا عدوان إلاّ على الظّالمين ﴾ البقرة ١٩٣ .

وجاء في الجزء التاسع من صحيح البخاري ، كتاب الفتن : إنّ النبي (ص) قال : « من كره من أميره شيئاً فليصبر » . فإمّا أن يكون كلام النبي (ص) مناقضاً لكلام القرآن الذي نزل على قلب محمد (ص) ، وإمّا أن

يكون هذا النقل عن الرسول الأعظم كذباً وإفتراء . . . والأول محال ، فتعين الثاني عند الشيعة ، ومن أجل هذا لم يقولوا بعدالة الصحابة جميعاً ، والأمر عند السنّة على العكس . . . فإنّهم آمنوا بعدالة الأصحاب جميعاً ، وأخذوا بما نقله البخاري قولاً وعملاً . . . والنتيجة الحتمية لذلك أن كلام النبي (ص) يناقض كلام القرآن . تعالى الله ورسوله علواً كبيراً .



تنصيب الإمام

بعد أن اتفقوا على ان الإمامة رياسة عامة في أمور الدين والدنيا نيابة عن النبي اختلفوا في أن نصب الإمام هل هو واجب أو لا ؟ وعلى إفتراض وجوبه فهل يجب على الله أن يعين الإمام ، وينص عليه . أم يجب على المسلمين أن يختاروا إماماً منهم ؟ وفي حالة وجوبه على المسلمين فهل يجب عليهم عقلاً أو شرعاً ؟.

التعيين :

قال الخوارج ، وحاتم الأصم من المعتزلة« توفي ٢٣٧ هـ » : لا يجب نصب الإمام على الله ولا على المسلمين ، لا عقلاً ولا شرعاً« ضربة واحدة » ، واحتج الخوارج - أولاً - إن وجود الإمام في كل عصر تتوافر فيه الشروط المطلوبة متعذر - ثانياً - إن آراء الناس مختلفة ، وأهوائهم متباينة ، وأحزابهم متعددة ، فإذا أرادوا نصب أمام مال كل حزب مع هواه ، وهذا يستدعي إثارة الفتن والحروب ، وإن التجزبة تشهد بذلك ، فالأولى سد الباب ، على إنه إذا أمكن أن تتفق الكلمة على تعيين من تستجمع فيه الشروط الكاملة ، فيجوز أن ينصبوه إماماً لهم ، أما الوجوب فلا ، مهما كانت الظروف .

التنصيب والعقل :

قال المعتزلة والزيدية[1] : يجب على المسلمين أن ينصبوا إماماً عليهم بحكم العقل ، لا بديل من الشرع ، واحتجوا بأن عدم نصب الإمام ضرر على العباد ، إذ بوجوده ترتفع الفوضى والفساد ، ودفع الضرر واجب عقلاً ، كالإبتعاد عن الطعام ، وما لا يتم الواجب إلّا به فهو واجب .

التنصيب من الله والعقل :

وقال الإمامية : إن نصب الإمام يجب[2] على الله بحكم العقل ، لأن الإمام لطف من الله يقرب الناس من الطاعات ، ويبعدهم عن المعاصي ، فأشبه وجوده بإيجاد الأسباب الداعية لعمل الخير وترك الشر « فإن من دعا غيره إلى طعام ، وعلم أنه لا يجيبه إلّا إذا فعل معه نوعاً من التأدب فلو لم يفعله كان ناقضاً لغرضه »[3] وإذا كان نصب الإمام لطفاً من الله ، واللطف واجب ، فنصب الإمام واجب .

التنصيب ليس على الله :

واعترض الأشاعرة السنّة على دليل الإمامية هذا بأن اللطف الذي

---

(1) الزيدية هم القائلون بإمامة علي بن أبي طالب وولديه الحسن والحسين بالنص من الرسول ، ولذا لم يشترطوا في الحسن والحسين قيامهما بالسيف لقول جدّهما : « ولداي هذان إمامان قاما أو قعدا » ولم يقولوا بإمامة زين العابدين علي بن الحسين ، لأنه لم يقم بالسيف ، وقالوا بإمامة ولده زيد ، لأنه ثار على الباطل . وهم لا يشترطون العصمة في الإمام ، ويجوز عندهم قيام إمامين في بقعتين متباعدتين ، وكل من جمع خمسة شروط فهو إمام : (١) أن يكون ولد من فاطمة بنت الرسول ، (٢) أن يكون عالماً بالشريعة ، (٣) أن يكون زاهداً ، (٤) أن يكون حنيفاً ، (٥) أن يدعو إلى دين الله بالسيف . وأكثرهم يأخذ بفقه أبي حنيفة إلا في مسائل قليلة . والزيدية هم الذين نعتوا باقي الشيعة بالروافض ، وليس السنّة ، كما ظُن ، وسبب ذلك أن باقي الشيعة لم يوافقوا الزيدية على إمامة زيد بن علي بن الحسين . « قواعد العقائد » للمحقق الطوسي .

(2) لا يعتبر الإمامية رأي الأكثرية لقوله تعالى : ﴿ لقد جئناكم بالحق ، ولكن أكثركم للحق كارهون ﴾ [الزخرف ـ ٧٨] وقوله : ﴿ بل جاءهم بالحق وأكثرهم للحق كارهون ﴾ [المؤمنون ـ ٧٠] وقوله : ﴿ لو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ﴾ [المؤمنون ـ ٧١] راجع تفسير الميزان للطباطبائي ج٤ ص١٠٩ .

(3) العلامة الحلي : « كشف الفوائد » .

ذكرتموه إنما يتحقق بوجود أمام ظاهر ، يرجى ثوابه ، ويخشى عقابه ، يدعو الناس إلى الطاعات ، ويزجرهم عن المعاصي . وأين يوجد الإمام الموصوف بهذا الوصف ؟ ! ولو وجب نصبه على الله لوجد في هذا الزمان وفي كل زمان ، ولفعل الناس الطاعات ، وتركوا المعاصي ، مع أن الإمام المطلوب غير موجود ، والموجود غير مطلوب .

وأجاب الإمامية عن هذا الإعتراض بأننا نقول إن الله يوجد الإمام ، ويفرضه على الناس فرضاً وقهراً ، وإنما نقول إن الله يخلق الإمام المتصف بالمؤهلات ، وينص عليه بواسطة نبي أو إمام ، وعلى الإمام أن يرشد ويعلم ، وعلى الناس أن تسمع وتُطيع ، وقد فعل الله ما يجب عليه من خلق الإمام والنص عليه ، والإمام على استعداد للقيام بمهمته ، لو توفرت له الأسباب ، ولكن الناس قد أخافوه ، وتركوا نصرته ، ولذلك امتنع وجوده من بينهم ، فكان منع اللطف منهم لا من الله ولا من الإمام .

التنصيب للجماعة :

وقال السنّة : لا يجب نصب الإمام على الله لا عقلاً ولا شرعاً ، لأنه لا يجب على الله شيء ، ولا يقبح منه شيء ، ولكنهم أوجبوا على المسلمين نصبه شرعاً لا عقلاً ، فإذا تركوه أثموا أجمعين . واستدلوا بإجماع الصحابة والتابعين ، لأن الأصحاب عند وفاة الرسول بادروا إلى بيعة أبي بكر ، وتسليم النظر إليه في أمورهم ، وكذا فعلوا في كل عصر ، وهذا إجماع محقق دال على وجوب نصب الإمام .

وقال صاحب كتاب « الإسلام وأصول الحكم » : بقول الخوارج من أنه لا يجب نصب الإمام على الله ، ولا على الناس لا شرعاً ولا عقلاً ، وأطال الكلام في الرد على الأشاعرة ، ونقتطف من أقواله ما يكفي للتعبير عما يريد ، قال :

« لم نجد في مباحث العلماء الذين زعموا أن إقامة الإمام فرض . ومن حاول أن يقيم الدليل على فرضيته بآية من كتاب الله ، أو حديث من سنة نبيه . ولو كان في كتاب الله أو السنّة دليلاً واحداً ، أو ما يشبه الدليل على وجوب الإمامة لما انصرف عنه العلماء المنصفون إلى دعوى الإجماع تارة ، وأقيسة المنطق تارة أخرى ، ولقدّموا دليل الكتاب والسنّة على دعوى الإجماع

في هذه المسألة ، كما هو شأنهم في جميع المسائل ، على أن الإجماع المزعوم لا عين ولا أثر ، وإنما هو مجرد دعوى . فلا الصحابة أجمعوا على الخلافة ، ولا التابعون ، ولا غيرهم من علماء المسلمين ، لأن الأصل في الخلافة عند المسلمين أن تقوم على أساس المبايعة الإختيارية ورضا الناس ، ورغبة أهل الحل والعقد ، مع أن التاريخ يثبت بالأرقام أن كل خلافة وجدت بعد الرسول قامت على القوة والرهبة ، وعلى أساس المادة المسلحة ، فلم يكن للخليفة ما يحيط مقامه إلاّ الرماح والسيوف . وإذا لم يوجد للمسلمين خلافة واحدة قامت على الرضا والحرية والإختيار ، فكيف يستدل بعمل الأصحاب والتابعين وعلماء المسلمين في كل عصر ، وإجماعهم على وجوب الخلافة ؟ !
إن زعامة النبي كانت دينية جاءت عن طريق الرسالة لا غير ، وقد انتهت الرسالة بموته فانتهت الزعامة أيضاً ، وما كان لأحد أن يخلفه في زعامته ، كما لم يكن لأحد أن يخلفه في رسالته . . . وإذا وجدت زعامة بعد الرسول بين أتباعه فهي مدنية سياسية ، زعامة سلطان وحكومة ، لا زعامة دين ووحي .

شروط الإمامة

اتفقوا على أن الإمام يجب أن يكون مسلماً ذكراً[1] بالغاً ، عادلاً ، عالماً عاقلاً ذا بصيرة يدبر الأمور بحكمة في السلم والحرب ، شجاعاً يذب عن البلاد ، ويحمي حوزة الدين ، ويصمد عند الشدائد واختلفوا في الشروط التالية :

الإنتساب إلى قريش :

١ ـ قال الخوارج وبعض المعتزلة : لا يشترط أن يكون الإمام من قريش .

وقال الأشاعرة السنّة وأكثر المعتزلة : لا يجوز أن يكون من غير قريش ، لقول النبي(ص) : « الأئمة من قريش » . وقال الإمامية الإثنا عشرية : إن الإمامة لعلي وولديه الحسن والحسين ومن بعده لولد الحسين خاصة دون ولد الحسن . وقال الزيدية : هي في فاطمة من غير فرق بين الحسين والحسن .

العصمة :

٢ ـ ذكرنا معنى العصمة في فصل العصمة ، وقد اتفقوا جميعاً ما عدا

(١) نقل صاحب كتاب « الملل والنحل » أن ابن حزم قال بنبوة أم موسى ، ومريم ، وام إسحق زوجة إبراهيم . وعليه فلا يشترط الذكورية في النبوة ، وبطريق أولى عدم اشتراطها في الإمامة .

الإمامية والإسماعيلية على عدم وجود العصمة للإمام بدليل أن أبا بكر لا تجب عصمته مع ثبوت إمامته .

وذهب الإمامية إلى أن الأئمة كالأنبياء في وجوب العصمة عن جميع القبائح والفواحش من الصغر إلى الموت ، عمداً وسهواً . وبعد أن أنكروا خلافة أبي بكر استدلوا على شرط العصمة بأمور[1] :

أولاً : إن الأئمة حفظة الشرع والقوامون به ، حالهم في ذلك كحال النبي ، ولأن الحاجة إلى الإمام إنما هي للإنتصاف للمظلوم من الظالم ، ورفع الفساد ، وحسم مادة الفتن ، وأن الإمام لطف يمنع القاهر من التعدي ، ويحمل الناس على فعل الطاعات ، واجتناب المحرمات ، ويقيم الحدود والفرائض ، ويؤاخذ الفساق ، ويعزر من يستحق التعزير ، فلو جازت عليه المعصية ، وصدرت منه ـ لانتفت هذه الفوائد ، وافتقر إلى أمام آخر ، وتسلسل .

ثانياً : إن الإمام لو عصى لوجب الإنكار عليه من باب المعروف والنهي عن المنكر ، والإنكار عليه يتنافى مع وجوب طاعته التي فرضها الله على العباد بقوله : ﴿ **أطيعوا الله ورسوله وأولي الأمر منكم** ﴾ .

ثالثاً : لو صدرت عنه المعصية لسقط محله من القلوب فلا تنقاد لطاعته .

رابعاً : لو عصى لكان أسوأ من أقل أفراد الرعية ، لأن الهفوة الصغيرة من الكبير أعظم من أكبر الكبائر من غيره .

خامساً : قوله تعالى لإبراهيم : ﴿ **إني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين** ﴾ . دلت الآية على أن الإمام لا يكون

---

(١) هذه أدلة نظرية على العصمة ، أما الدليل العملي الملموس فهو سيرة الإمام علي بن أبي طالب وأعماله التي عبّر عنها بقوله : « اللهم إنك تعلم لو أني أعلم أن رضاك في أن أضع ظبة سيفي في بطني ، ثم انحني حتى يخرج من ظهري لفعلت » . وقوله : « والله لو أعطيت الأقاليم السبعة بما تحت أفلاكها على أن أعصي الله في نملة أسلبها جلب شعيرة ما فعلت » . والكل يعلم أن أفعال الإمام تنسجم كل الإنسجام مع أقواله .

ظالماً ، وكل عاصٍ فهو ظالم[1].

أفضل الرعية :

قال الإمامية : يجب أن يكون الإمام أفضل من رعيته في جميع صفات الكمال ، فهو أعلم الجميع ، وأكرمهم ، وأشجعهم ، وأزهدهم .



(١) أول الجزء الثاني من كتاب « دلائل الصدق » للشيخ محمد حسن المظفر .

الإمام من قريش
أمْ من أهل البيت؟

يشترط في الإمام شروط ، أولها عند السنّة أن يكون من بيوت قريش ، لحديث : « لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم إثنان » . روى هذا الحديث البخاري في صحيحه ج٩ كتاب « الأحكام » .

وقال الشيعة الإثنا عشرية : إن الإمامة خاصة بعلي وولديه الحسن والحسين ، ثم لأولاد الحسين فقط . واستدلوا بما رواه مسلم في صحيحه ج٢ ص١٩١ طبعة ١٣٤٨هـ . أن النبي قال : إن هذا الأمر لا ينقضي ، حتى يمضي فيهم إثنا عشر خليفة ، كلهم من قريش ، ومثله في صحيح البخاري ، ج٩ كتاب « الأحكام » ، ولكنه ذكر لفظ « أمير » بدل « خليفة » .

وعليه تكون فكرة الإثني عشرية إسلامية عامة للسنة والشيعة ، ولا تختص بفريقٍ دون فريق .

وقال العلاّمة الحلي في « شرح التجريد » ص ٢٥٠ طبعة العرفان : إن المراد بالـ١٢ هم أئمة الشيعة ، حيث ثبت بالتواتر أن النبي قال للحسين : إبني هذا إمام ابن إمام أخو إمام أبو أئمة تسعة ، تاسعم قائمهم .

وروى المحب الطبري الشافعي في كتاب « ذخائر العقبى » ص١٣٦ طبعة ١٣٤٧ هـ : إن النبي قال : لو لم يبقَ من الدنيا إلا يوماً واحداً لطول الله ذلك اليوم ، حتى يبعث رجلاً من ولدي ، اسمه كإسمي . فقال سلمان : من أي ولدك يا رسول الله ؟ قال : من ولدي هذا ، وضرب بيده

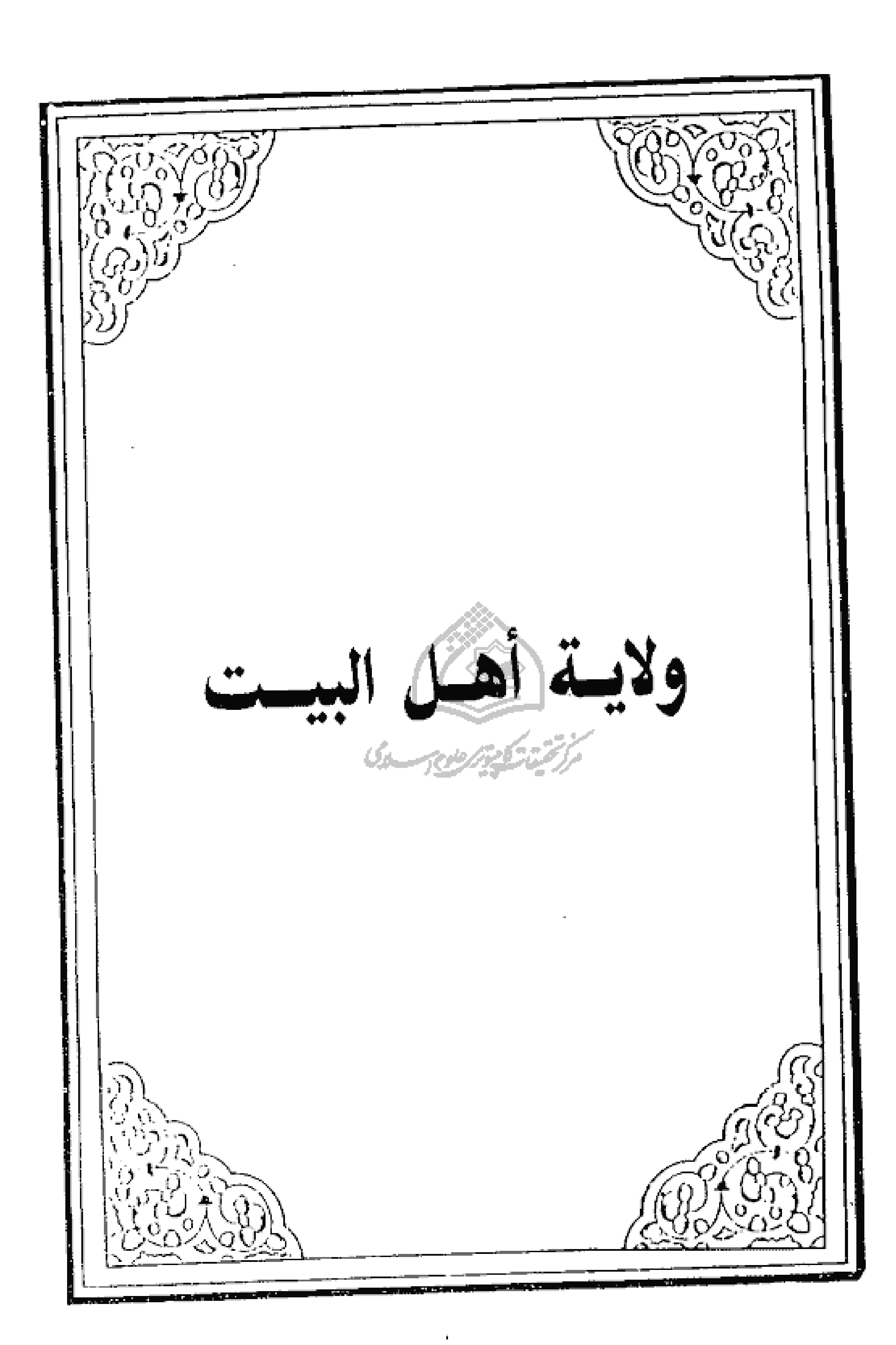
على الحسين .

وإذا سأل سائلٌ : لماذا حصر الإثنا عشرية الإمامة بعلي وبنيه ، ثم في ١٢ لا يزيدون ولا ينقصون ؟ .

الجواب : أما حصر الإمامة بعلي وأولاده فكما قدمناه من أن السنّة هم الذين حصروا الإمامة بقريش فقط دون غيرهم . وقبل الشيعة : ما دام الأمر كذلك ، فبيت النبي هو أفضل بيوت قريش ، ولولاه لم يكن لها هذا الشأن . . . بل لولا محمد وآله لم يكن للعرب تاريخ ولا ذكر .

وفي القسم الثاني من الجزء الثاني من صحيح مسلم ص٥٤ طبعة سنة ١٣٤٨ هـ « كتاب الفضائل » أن رسول الله قال : إن الله اصطفى كنانة من ولد اسماعيل واصطفى قريشاً من كنانة ، واصطفى من قريش بني هاشم ، واصطفاني من بني هاشم .

أما حصر الأئمة في ١٢ فسببه رواية البخاري ومسلم في صحيحيهما التي أشرنا إليها .



ولاية أهل البيت


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الـــولايـــة

الولاية موضوع ديني ، ذكرها علماء الكلام في باب العقائد بعنوان الإمامة ، ولكنها تصلح بمباحثها الهامة لأن تكون علماً بذاته من علوم الدين ، وتكاد تكون عند الإمامية كذلك ، حيث وضعوا فيها العديد من الكتب ، منها المطول ، ومنها المختصر ، ومنها ما بين هذين . . . وألّف بعض علماء السنّة في الإمامة كالماوردي « صاحب الأحكام السلطانية » ، وابن قتيبة صاحب « الإمامة والسياسة » ، ولكن مؤلفاتهم في هذا الموضوع تختلف عن كتب الإمامية في الكثير من مباحثها وأهدافها ، بل بعض فصولها لا يمت إلى الإمامة بسبب .

وسواء أكانت الولاية علماً مستقلاً ، أم باباً من أبوابه فإنها تثير هذه التساؤلات :

ما هو معناها ؟ وما هي أقسامها ؟ ولمن تجب ؟ وهل هي من أصول الدين أو من فروعه ، أو لا من هذه ولا تلك ، وإنما هي من لوازم التقوى وشعار المخلصين ؟

وفيما يلي نحاول الإجابة عن هذه التساؤلات :

في رأينا أنه لا ينبغي لأحد أن يكتب في الولاية ، ويذيع كتابته على الملأ إلا بشكل يبشر ولا ينفر ، ويقرّب ولا يبعد ، فإن الخصم يتخذ من قول الإمامي ، أياً كان ، حجة على جميع الإمامية ، ووسيلة للطعن في

عقيدتهم . . . حتى ولو كان القائل أو الكاتب غير معترف به عند علمائهم بالمعنى الدقيق للعلم والفضل .

إن موضوع الولاية شائك للغاية ، وقل من يتنبه لهذه المسألة وأجوبتها السليمة ، ولقد قرأت لبعض المؤلفين أو المتطفلين كتاباً لا يفرق فيه بين حديث الولاية ، وحديث الفضائل ، فيستدل على إمامة أمير المؤمنين بحديث « من سب علياً فقد سبني ، ومن سبني فقد سب الله » مع العلم بأن من سب مؤمناً لإيمانه فقد سب الله أياً كان هذا المؤمن .

ونحن لا نشك في أن بعض الذين كتبوا في الإمامة على تحصيل عالٍ ، وعلم واسع بالأصول والفقه . . . ولكن الولاية شيء ، والفقه وأصوله شيءٌ آخر ، ولا ضير أبداً على الفقيه أن يقول : من أنكر الولاية ، وأقر بالشهادتين له في هذه الدنيا ما للمسلمين ، وعليه ما عليهم ، ولكن هل يحق له أن يقول : تُعتبر الولاية في قبول العبادة ، والثواب عليها مع العلم بأن الحديث عن الثواب والعقاب من البحوث الكلامية ، لا من المسائل الفقهية . بالإضافة إلى أن الولاية على هذا لا تكون أصلاً ولا فرعاً بل من لوازم التقوى ، وشعار المخلصين .

وسمعت مرجعاً محترماً يقول : وأي مانع أن يكون هذا الشعار من أقسام الولاية ، وإن لم يتصف بالأصل أو بالفرع ؟ . . . أجل ، لا مانع من جهة العقل ، ولكن هذا الشعار لا يتبادر من كلمة الولاية ، بل هو بعيد عنها كل البعد ، فكيف يكون من أقسامها ؟ .

معنى الولاية :

قد تُستعمل كلمة الوَلاية ومشتقاتها في أكثر من معنى ، ولكن المقام الأول لهذه المادة هو السلطة والقيام بالأمر ، وهذا المعنى وحده هو الذي يتبادر إلى الأفهام عند الإطلاق ، وغيره يحتاج إلى قرينة ، فإذا قيل : من يتولى أمر هؤلاء القُصَّر سبق إلى التصور ، من يقوم بأمرهم ، ويدير شؤونهم ، وإذا قيل : هذا ولي العهد فهم منه إنه يخلف الملك في السلطة والقيام بالأمر .

ولا لبس وغموض في معنى الولاية ، ولكن السنّة أرادوا التخلص بكل وسيلة من نصوص الولاية على أهل البيت لا لشيء إلا حرصاً على خلافة أبي

بكر ومن بعده ، وصيانة لها من الطعن والفضيحة ، فحملوا نصوص الولاية على غير معناها الظاهر أو الأظهر تمحلاً وجزافاً ، ولو نظروا إلى الولاية بتجرد وصرف النظر عن خلافة أبي بكر لقالوا بمقالة الشيعة ، وما كان للخلاف بين الطائفتين عين ولا أثر ويأتي التوضيح والتفصيل .

أقسام الولاية :

تنقسم الولاية باعتبارات شتى إلى أقسام ، فهي من حيث التشريع والتكوين تنقسم إلى تشريعية وتكوينية ، وهما لخالق الكون الذي يقول للشيء : ﴿ **كن فيكون** ﴾ . ونسبة الخلق والتكوين إلى غيره تعالى شرك لا يغتفر ، وأي تشريع خالف أو يخالف كتاب الله ، وسنة نبية فهو بدعة وضلالة .

التفويض في تشريع الأحكام :

وتسأل : أجل ، إن التشريع بيد الله تعالى ، ما في ذلك ريب ، ولكن يجوز أن يفوض سبحانه وتعالى أمر التشريع إلى المعصوم ، ولو في بعض المسائل بالنظر إلى كماله في جميع الصفات ، وأنه مسدد ومؤيد من الله ، بل جاء في بعض الروايات : إن الله سبحانه فرض الصلاة ركعتين ركعتين من غير فرق بين الصبح وغيرها ، فأضاف النبي (ص) إلى كل من الظهر والعصر والعشاء ركعتين ، وإلى المغرب واحدة وأيضاً في رواية أخرى : أن النبي (ص) سنّ أشياء كثيرة غير ذلك ، فأجاز الله تعالى كل ما أضاف وسنّ نبيه الكريم .

الجواب : هذا جائز عقلاً ، ولكنه لا يثبت شرعاً إلا بنص قطعي متناً وسنداً ، ولا نعلم بثبوت هذا النص ، أما قوله تعالى : ﴿ **وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا** ﴾ [الحشر - ٧] فالمراد به البلاغ عن الله ، لا من عند الرسول : ﴿ **وما على الرسول إلا البلاغ المبين** ﴾ [النور - ٥٤] . هذا : إلى أن رواية الإضافة إلى الصلاة محل نظر . . . فنحن لا نتصور أن نفرض الله يسيراً على عباده ، والنبي (ص) يزيد عليه إلزاماً . . . ثم ما هو القصد من جعل - المغرب ثلاثاً والعشاء أربعاً بعد أن كانا سواء فهل الغرض فتح باب الإعتراض للمشككين والمتحذلقين ؟

هذا أولاً ، وثانياً : قال تعالى : ﴿ إن الحكم إلا لله يقص الحق وهو خير الفاصلين ﴾ [الأنعام - ٥٧] . وقال الإمام الصادق (ع) : أما الحلال والحرام فقد والله أنزله على نبيه بكامله ، وما يزاد الإمام في حلال وحرام . وكل من الآية والرواية تتنافى بظاهرها مع رواية التفويض .

ثالثاً : أية جدوى من الإعتقاد بأن الله سبحانه فوض أمر التشريع إلى المعصوم ما دام قوله وفعله وتقريره حجة على كل حال ؟

الولاية المحمدية لا التكوينية :

وتسأل : نحن نؤمن بأن التكوين بشتى أنواعه وألوانه هو لله وحده ، وأن نسبة أي لون منه إلى غيره شرك ، ولكن سمعنا عن قائلٍ يقول : إن الله سبحانه خص بشكلٍ أو بآخر المعصومين بولاية التكوين على الأشياء وإن في قدرتهم أن يخضعوها لإرادتهم إن شاءوا ، فتخضع لهم تماماً كما تخضع لإرادة خالقها وباريها ، وإن كانوا لا يفعلون ذلك ولا يشاءون ، ولكن الله خصهم بهذا الفضل ، وهو بيده يؤتيه من يشاء ، والله واسع عليم . فما رأيك في ذلك ؟ .

الجواب : كل شيء ممكن بإذن الله حتى إطباق السماء على الأرض بكلمة يقولها عبدٌ من عباده تعالى؟ ولكن العبرة بالوقوع لا بالإمكان ، وبالإثبات لا بالثبوت . . . وليس من شك أن طريق الإثبات هنا منحصر بالنص القطعي متناً وسنداً ، فأين هو؟ وعلى فرض قيام هذا النص عند البعض فهو حجة عليه وحده ، لا على غيره ، لأن وجوب الإيمان بولاية التكوين ليس من ضرورات الدين ، ولا المذهب ، فالواجب على الإمامي الإثني عشري أن يؤمن ويعتقد بأن كل إمام من الأول إلى الثاني عشر معصوم عن الخطأ والخطيئة ، وأنه يحيط علماً بكتاب الله ، وسنة نبيه إحاطة كاملة شاملة تماماً كعلم الله ورسوله ، بهذين الأصلين ، وإن الله سبحانه قد اصطفاه للإمامة من بين خلقه ليكون رئيساً وحجة عليهم كما اصطفى جده للنبوة ، وما زاد على ذلك فلا يجب الإعتقاد به إلا على من قام لديه الدليل القاطع متناً وسنداً .

وبكلام آخر : إن الولاية الثابتة للإمام قطعاً ، وبضرورة المذهب هي الولاية المحمدية ، وغيرها يفتقر إلى دليل قطعي لا يتطرق إليه الشك . ونعني

بالولاية المحمدية أن كل حق ثبت لرسول الله (ص) على المسلمين فهو بذاته ثابت للإمام المعصوم ، لأنه الممثل الشرعي لرسول الله (ص) في جميع الشؤون التي تقبل النيابة والتمثيل .

وكفى المعصوم عظمة أن يكون منزهاً عن كل ما يشين ، وعالماً بدين الله كما نزل على خاتم النبيين ، وأن يكون قوله وفعله وتقريره حجة ودليلاً على الحق تماماً ككتاب الله وسنة رسول الله ، وهو بهذه الصفات الجلى يحلق إلى القمة التي لا شيء فوقها إلا خالق كل شيء ، وهو الواحد القهار .

أما كيف أحاط المعصوم علماً بدين الله وأسراره من ألفه إلى يائه ؟ وهل كان ذلك برواية معصوم عن آخر ، أو قذفاً في القلب ، أو نقرا في السمع ، أو بدعاءٍ مستجاب . . . كل ذلك جائز عقلاً وشرعاً . . . ولكن نحن لا نعلم التعيين والتفصيل ، ولا يجب علينا أن نبحث ؟ كيف ؟ وبأي طريق ؟ وإنما يجب علينا أن نعتقد بأنه يعلم الدين بكامله ، وأنه دليله وبرهانه .

وتسأل : هل المعصوم يعلم الغيب ؟

الجواب : قال الله مخاطباً نبيه الكريم : ﴿ **ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم** ﴾ [التوبة ـ ١٠١] وقال النبي : ﴿ **ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير** ﴾ [الأعراف ـ ١٨٨] وقال الإمام : « ليس بعلم غيب ـ أي علمه ـ وإنما هو تعلم من ذي علم . . . علمه الله فعلمنيه » وقال علماء الشيعة مجمعين : كل خبر خالف كتاب الله يجب طرحه ، وقال بعض الناس : كلا إن الإمام يعلم الغيب وإن قال الله والرسول والإمام والعلماء أجمعين لأن هناك خبراً يقول : إنه يعلم ما كان وما يكون إلى يوم القيامة مع العلم بأن هناك آيات وأخباراً كثيرة تقول : لا يعلم الغيب إلا الله . . . ثم ما هي الثمرة العملية التي تترتب على ذلك ؟ إنا لله وإنا إليه راجعون .

وبعد ، فإن الذي أعلناه من الإعتقاد بالمعصوم في كتابنا هذا وغيره ، مما كتبنا واذعنا هو الخط الأساسي لمذهب الإثني عشرية ، وبه نقطع الطريق على الذين يختلقون الإفتراءات والأكاذيب لمجرد الطعن والنيل من الموالين لآل محمد (ص) .

ولقد تتبعت أدلة الولاية ، وقرأت الكثير مما قاله الموالون وغير الموالين ، ودافعت عنها وكافحت بلساني وقلمي ، وما زلت وإلى آخر يوم وما صعب عليَّ شيء إلا وقوفي في وجه العدو ، وهو يتسلح ويتشبث بقول من يقول : الإمام يعلم ما كان وما يكون ، وإنه لو شاء أسقط السماء على الأرض ، ورفع الأرض إلى السماء . . . ولكن هذا اللون قليل : ولله الحمد ، ولا يمثل إلا نفسه .

الولاية الطبيعية :

وأيضاً تنقسم الولاية من حيث النواميس الطبيعية ، والمبادىء الشرعية إلى نوعين : طبيعية ، وشرعية ، وأفراد كل من النوعين لا تناقض أفراد النوع الآخر ، بل يستحيل وقوع التنافي بينهما ، لأن خالق الطبيعة هو واضع الشريعة الحقة بالذات . . . والولاية الشرعية ـ بشتى أقسامها ـ تدخل في علم الفقه ، أما الولاية الطبيعية فهي اصطلاح من عندنا . ونريد به أن الناقص الفاقد لأية صفة من صفات الكمال يفتقر بطبعه ووضعه إلى الكامل الواجد لتلك الصفة ، فممكن الوجود ـ مثلاً ـ مفتقر إلى واجب الوجود في أصل وجوده ، وفي بقائه واستمراره ، والعاجز عن تدبير شؤونه كالصغير والمجنون مفتقر إلى قوي أمين يدبرها له ، والأعمى يحتاج إلى بصير يقوده والمريض إلى طبيب يعالجه ، والجاهل إلى عالم يهديه ويرشده .

وهكذا كل واجد لصفة هو ولي على من فقدها . . . وعلى هذا الفاقد أن يسمع ويطيع للكامل الواجد بحكم العقل والعدل فيما يتصل بتلك الصفة ، ولكن على أساس مصلحة الفاقد لا مصلحة الواجد واستغلاله . . . فما من سلطة في الأرض ولا في السماء إلا وهي مقيدة بالمصلحة أو بعدم المفسدة ـ على الأقل ـ وأي قوي وواجد إذا خان وأفسد وجب رفضه وإبعاده كائناً من كان .

وقد يكون الأعمى أستاذاً في العلم لقائده والمريض إماماً في الدين لطبيبه ولكن قول البصير حجة على الأعمى في معرفة الطريق وقول الطبيب حجة على الإمام في معرفة الدواء . . . وأيضاً قول من لا يحتمل الخطأ في علمه حجة على المجتهد الذي يحتمل في علمه الخطأ وهذا حجة على غير المجتهد ولو تساوى اثنان في الصفات لم يكن للولاية من موضوع إلا مع

الإرادة والرضا كانتخاب الحاكم والنائب واختيار الوكيل ونحوه ولو تولى بالقوة أحد المتساويين شأناً من شؤون المساوي الآخر تكون التولية ظلماً وعدواناً وأفحش الظلم أن الناقص يتسلط على الكامل والجاهل يتسلط على العالم .

ولأن هذه القاعدة ـ أي ولاية الواجد على الفاقد ـ ضرورة للحياة ونظامها فقد تبنتها وعملت بها جميع الشرائع قديمها وحديثها شرقيها وغربيها كما اعتبرت قول الأمناء من أهل الخبرة والمعرفة حجة قاطعة فيما يعود إلى مهنتهم واختصاصهم .

وبما أن محمداً (ص) هو أمثل وأكمل من كان ويكون في جميع صفات الكمال والجلال تكون ولايته طبيعية عقلية كما هي سماوية إلهية ومعنى ولاية النبي ـ كما نفهم ونعلم ـ أن له السلطة الدينية والزمنية على الخلق وأن قوله وفعله وتقريره حجة ودليل على الحق والعدل ولا يختلف في ذلك اثنان من المسلمين وإنما الإختلاف بين السنّة والشيعة في أن الرسول الأعظم هل أوصى بهذه الولاية لأحد من بعده أو أنه انتقل إلى ربه دون أن ينص على من يخلفه في هاتين السلطتين أو إحداهما ؟ قالت الشيعة : النبي أوصى ، قالت السنّة : النبي لم يوص .

هل الولاية أصل أم فرع ؟

وتسأل : هل الولاية عند الشيعة أصل أو فرع ؟ وعلى الأول هل من أصول الدين أو المذهب ؟

الجواب : الولاية أصل ، وليست بفرع ، لأن الولاء عملية قلبية داخلية ، والفرع موضوعه الأفعال الخارجية . . . هذا ، إلى أن الفرع يثبت بالظن من خبر الواحد ، وظواهر الكتاب والسنّة ، والولاية لا تثبت إلا بالقطع واليقين كغيرها من الأصول .

وأكثر علماء الإمامية على أنها من أصول الدين . وقال قائلٌ منهم : هي من أصول المذهب . وذهب البعض إلى أنها شرط لقبول العبادة والثواب عليها ، وليست شرطاً لصحة العبادة وكفايتها . . . ويلاحظ بأن أهل العرف لا يفرقون بين صحة العمل وقبوله ، فإذا قيل : هذا العمل مقبول فهموا أنه صحيح ، وإذا قيل : هو صحيح فهموا أنه مقبول .

ويلاحظ على القول الثاني بأن مصدر الدين والمذهب الإسلامي واحد ، وهو الكتاب الكريم والسنّة النبوية ، فأي شيء له أساس فيهما فهو من الدين في الصميم ، سواء أسميناه ديناً أم عقيدة ، والذي لا أساس له في الكتاب والسنّة لا واقعاً ولا ظاهراً يبرر الإجتهاد فهو بدعة وضلالة لا تصح نسبته إلى الإسلام بحال .

وعلى هذا فإن كانت الولاية حقاً في علم الله فهي من أصول الدين

واقعاً وظاهراً ، وإن لم تكن كذلك فهي أيضاً أصل من أصول الدين ، ولكن ظاهراً لا واقعاً كغيرها من الأمور الدينية ، إذ المفروض أن القائلين بالولاية يعتمدون النص ، وإذن فهي من الأصول على كل حال ، أما واقعاً وظاهراً ، وإما ظاهراً فقط ، أجل ، يجوز أن نُسميها بأصل المذهب بالنظر إلى أنها ثبتت عند أهل هذا المذهب دون غيره من المذاهب ولكن التسمية لا تخرجها من أصول الدين .

هل ناكر الولاية كافر ؟ :

وتسأل : هل الشيعة يكفرون من أنكر الولاية لأئمتهم بالمعنى الذي يؤمنون به ويدينون ؟ .

الجواب : كلا ، كيف وقد أجمعوا قولاً واحداً على أن من نطق بالشهادتين له ما للمسلمين ، وعليه ما عليهم إلا أن يكون ناصبياً أو مغالياً ، ومن أدلتهم قول الإمام(ع) : هُلك فيَّ رجلان : محبٌ غال ، ومبغض قالٍ .

سؤال ثانٍ : أوحت به الإجابة عن السؤال الأول وهو : إذا كان هذا حقاً وصدقاً ، لا تقية ومجاملة ، فكيف تكون الولاية من أصول الدين ، ويكون الإقرار بها واجباً تماماً كوجوب الإقرار بالتوحيد والنبوة . وأية جدوى من القول بأن الإيمان بالولاء واجب كالتوحيد إذا كان لمنكرٍ هذا الولاء ما للمسلمين ، وعليه ما عليهم ؟ .

الجواب : عن هذا السؤال يعرف مما ذكرناه في كتبنا بأن على كل بالغٍ عاقلٍ أن يبحث وينظر لتحصيل العلم بالأصول الأربعة : التوحيد ، والنبوة ، والإمامة ـ على قول الشيعة ـ والمعاد ، وإن القارىء المقصر في البحث والنظر غير معذور أمام الله إلا إذا آمن جازماً ، عن تقليدٍ يتفق مع الواقع ، وإن الغافل القاصر معذور ، لأن حاله حال البهائم والمجانين من غير فرق في ذلك بين جميع الأصول الأربعة .

وقلنا أيضاً : إن من نطق بالشهادتين يعامل في الدنيا معاملة المسلم حتى ولو كان شاكاً في الواقع بالتوحيد والنبوة فضلاً عن الشك بالولاية

والإمامة على شريطه ان لا يظهر هذا الشك ، مع أنه عند الله من الكافرين لأن من شك بالله أو بنبوة محمد كافر كما تقدم عن الإمام الصادق (ع) . . . والفرق بين التوحيد والنبوة من جهة ، وبين الولاية من جهة هو أن إعلان الجحود أو الشك في الله ورسوله لا يجتمع بحال مع إعلان الإيمان بالشهادتين حيث يستدعي اجتماع النقيضين ، إما جحود الولاية فضلاً عن الشك فيها فإنه يجتمع مع إعلان الشهادتين ومن المتسالم عليه أن الأحكام الشرعية وآثارها تلحق هذا الإعلان ، وتترتب عليه ترتباً دينياً بصرف النظر عن الولاية ، وعن الثواب والعقاب .

وعليه فلا منافاة بين قول الشيعة : إن الإيمان بالولاية من أصول الدين ، وقولهم : إن منكرها ليس بكافر . . . إن أقوال الشيعة في كل شيء ينسجم بعضها مع بعض ، ولا تنافر بينها على الإطلاق ، وهي بكاملها تنسجم مع عقيدتهم وأفعالهم ، وإنما التناقض والتنافر بين أقوال السنّة أنفسهم ، حيث قالوا إن الإمامة من الفروع ، لا من الأصول ، ثم حكموا من حيث يشعرون ، أو لا يشعرون بأن من أنكر خلافة أبي بكر وعمر ، فهو كافر ، قال ابن حجر في آخر صواعقه باب التخيير والخلافة ، ما نصه بالحرف الواحد : « إن أبا حنيفة وغيره من علماء السنّة أفتوا بأن من أنكر خلافة أبي بكر وعمر فهو كافر » . ونقل القزويني في كتاب الإمامة الكبرى عن ابن حجر في صواعقه هذا الحديث عن النبي (ص) : « يكون في آخر أمتي الرافضة ينتحلون حب أهل بيتي . . . من أدركهم منكم فليقتلهم فإنهم مشركون » .

فإن كانت الإمامة من الفروع حقاً فإنكار خلافة الشيخين لا يوجب التكفير حتى ولو كانت بأمر من الله ورسوله ، ويأتي الكلام عنها ، وإن كانت الإمامة من الأصول فلماذا ينكرون ذلك على الشيعة ؟ . . . وليس لواحد من السنّة وغير السنّة أن يدعي ويقول : أجل ، إن خلافة الشيخين فرع ، ولكنها من ضرورات الدين ، وكل من أنكر ضرورة دينية فهو كافر . . . ليس لأحد أن يدعي ذلك ، لأن الشرط الأساسي للضرورة الدينية أن يجمع عليها كافة المسلمين في كل زمان ومكان ، والشيعة ينكرونها ، وسبقهم إلى إنكارها كثير من الصحابة ، ويأتي البيان . هذا جواب أبي حنيفة وغيره من علماء السنّة الذين أفتوا بكفر من أنكر خلافة الشيخين ، أما حديث قتل الرافضة

فإنه يرمز إلى شيء عميق الدلالة لا يدركه إلا المتعصبون من أهل السنه .

وبعد ، فإن الكثير من السنّة يقعون في أفحش التناقضات من حيث لا يدرون ويرمون بها الأبرياء عن قصدٍ أو غير قصد .



الإسلام والولاء
لأهل البيت

سؤال :

هل يعتقد الإمامية أن الولاء ركنٌ من أركان الإسلام ، بحيث لا يكون مسلماً - عندهم - إلا إذا كان موالياً لأهل البيت (ع) ؟ .

الجواب :

لقد نسب أكثر من واحد هذا القول إلى الإمامية ، ولكن النسبة هذه لا تبتني على أساس . فلقد اتفقت كلمتهم على أن كل من نطق بالشهادتين يكون حكمه حكم المسلمين ، له ما لهم ، وعليه ما عليهم ، وبذلك صرحوا في كتب العقائد والتفسير والفقه ، وعملوا به منذ أقدم العصور ، فعن الإمام الرضا عن آبائه عن جده النبي (ص) أنه قال : أُمرت أن أُقاتل الناس ، حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فإن قالوها حُرم عليَّ دماؤهم وأموالهم .

وقال صاحب الجواهر ج٦ باب الإرث : « المسلمون يتوارثون ، وإن اختلفوا في المذاهب والأصول والعقائد ، كما هو المشهور ، لعموم ما دل على التوريث بالنسب والسبب من الكتاب والسنّة والإجماع لابتناء المواريث على الإسلام ، دون الإيمان ، وفي تلك الأدلة أن الإسلام هو ما عليه جماعة الناس من الفرق كلها ، وبه حقنت الدماء ، وجرت المناكح والمواريث . مضافاً إلى شهادة تتبع أحوال السلف من توريث المسلمين بعضهم من بعض في جميع الأعصار ، مع الفتوى الظاهرة ، والشهرة المعلومة . أما الغلاة والخوارج والنواصب ، وغيرهم ممن علم منهم الإنكار لضرورة من ضرورات

الذين لا يرثون المسلمين قولاً واحداً » .

بل قال صاحب « مصباح الفقيه » الآغا رضا الهمداني في الجزء الثالث من كتاب الطهارة ص٤٩ : من أقر بالشهادتين يعامل معاملة المسلمين من جواز المخالطة والمناكحة والتوارث ، حتى ولو علم نفاقه وعدم اعتقاده .

أنكر النواصب والخوارج ضرورة دينية ، وهي مودة الآل التي ثبت وجوبها بصريح القرآن ، والسنة المتواترة فخرجوا بذلك عن الإسلام عند الإمامية ، أما الغلاة فإن اعتقدوا أن هذا الشخص بالذات هو الله ، وأنكروا وجود خالق سواه فهم كافرون ، وإن اعترفوا بوجود خالق مثله فهم مشركون وإن اعتقدوا بأن الله حل أو اتحد فيه فهم منكرون لما ثبت بضرورة الدين من أن الله أجل وأعظم من أن يصير بشراً يأكل الطعام ، ويمشي في الأسواق . وبكلمة إن الغلاة والخوارج والنواصب ليسوا عند الإمامية من الإسلام في شيء ، إما لأنهم يجحدون الإسلام من الأساس ، كالغلاة ، وإما لأنهم ينكرون ما ثبت بضرورة الدين ، كالنواصب والخوارج .

لقد وقف الإمامية موقفاً وسطاً بين هؤلاء بالنسبة إلى أهل البيت ، فهم لا يعادون ، ولا يغالون ، بل يوالون ويودون ، كما أمر الله والرسول ، وكما قال أمير المؤمنين : هلك فيَّ صنفان : محب مفرط يذهب به الحب إلى غير الحق ، ومبغض مفرط يذهب به البغض إلى غير الحق ، وخير الناس فيَّ حالا النمط الأوسط .

هذه عقيدة الشيعة ، وهذه أقوالهم يوجبون التوارث والتزاوج ، وسائر الأحكام الإسلامية بين أهل القبلة جميعاً ، ولا يستثنون إلا من استثناه القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، ومع ذلك نقرأ بين الحين والحين ، لبعض الأقلام الجاهلة ، أو المأجورة ، أن الإمامية يكفرون جميع المسلمين ، وأن الشيعة بعامة يغالون في أئمتهم ، ويجعلونهم آلهة أو شبه آلهة .

الخوارج والنواصب :

اتفق السنة والإمامية بكلمةٍ واحدة على أن الغلاة الذين ألّهوا علياً ، أو غيره ليسوا مسلمين ، أما الذين نصبوا العداء لأهل البيت ، ومنهم الخوارج الذين كفّروا علياً فهم تماماً كالغلاة عند الإمامية ، لا يجري عليهم حكم

الإسلام .

وقال جمهور من علماء السنة : لا يكفّر أحد من أهل القبلة ، فقد جاء في كتاب « المواقف » وشرحه ج٨ ص٣٣٩ ما نصه بالحرف :

« جمهور المتكلمين والفقهاء على أنه لا يكفّر أحد من أهل القبلة ، فإن الشيخ أبا الحسن قال في أول كتاب « مقالات الإسلاميين » : اختلف المسلمون بعد نبيهم في أشياء ضلل بعضهم بعضاً ، وتبرأ بعضهم من بعض ، فصاروا فرقاً متباينين إلا أن الإسلام يجمعهم ويعمهم . فهذا مذهبه ، وعليه أكثر أصحابنا أي السنة » .

وفي ص ٣٤٤ رد على من قال بكفر الروافض والخوارج ، لأنهم قدحوا في الصحابة ، وقال بكل صراحة ووضوح : إن ذلك لا يستدعي كفرهم .

ونتساءل : إذا كان قول أبي الحسن الأشعري ، وهو إمام السنة، ومنه يأخذون عقائدهم ، فكيف ساغ لبعض شيوخ السنة الذين يزعمون أنهم على مذهب أبي الحسن الأشعري ، كيف ساغ لهم أن يكفروا الشيعة لا لشيء إلا لمجرد التهمة بأنهم يسبون الصحابة ؟! .

الإيمان والولاء :

قلنا إن الإيمان بمعناه الخاص لا يتحقق بمجرد النطق بالشهادتين ، بل لا بد أن يضاف إليه التصديق في القلب ، والعمل بالأركان من إقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت . وقد زاد الإمامية ركناً آخر على هذه الأركان ، وهو الولاء لآل الرسول مستندين إلى ما رواه الصحابي الجليل أبو سعيد الخدري عن الرسول الأعظم (ص) ، قال كرد علي في كتاب « خطط الشام » ج٦ ص٢٥١ طبعة ١٩٢٨ :

« قال أبو سعيد الخدري : أمر الناس بخمس ، فعملوا بأربع ، وتركوا واحدة ، ولما سُئل عن الأربع قال : الصلاة والزكاة وصوم رمضان والحج . قيل : فما الواحدة التي تركوها ؟ قال : ولاية علي بن أبي طالب . قيل له : وإنها المفروضة معهن ؟ قال : نعم هي مفروضة معهن » .

وقال الإمام الصادق : الإسلام هو الظاهر الذي عليه الناس ، والإيمان

هو معرفة هذا الامر . وقال : بني الإسلام على خمس : الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية . أي بعد الإقرار بالشهادتين ، حيث لا يقبل أي عمل بدونه .

وبهذا يتبين أن الولاء ـ عند الإمامية ـ ركنٌ من أركان الإيمان ، لا من أركان الإسلام ، فغير الموالي مسلم ، ولكنه غير شيعي ، وبكلمةٍ إن الولاء عندهم من أصول المذهب ، لا من أصول الدين .

وبهذه المناسبة نشير إلى أن الإمامية حين يقولون في كتب الفقه : تُعطى الزكاة للمؤمن ، ويُصلى خلف المؤمن فإنهم يريدون به خصوص الإمامي الإثني عشري ، وقد أجازوا الوقف والوصية ، وإعطاء الصدقات غير الواجبة ، أجازوا إعطاءها للمسلمين وغير المسلمين ، الفقراء منهم والأغنياء على السواء ، وقد روي عن أهل البيت جواز الصدقة على اليهودي والنصراني والمجوسي .

الأئمة الإثنا عشر :

قال الشهيد الثاني في رسالة « حقائق الإيمان » :

« إن التصديق بإمامة الإثني عشر إماماً أصل من أصول الإيمان عند الطائفة المحقة الإمامية ، حتى أنه من ضرورات مذهبهم ، دون غيرهم ، فإنه عندهم من الفروع ، ثم إنه لا ريب أنه يشرط التصديق بكونهم أئمة يهدون بالحق ، وبوجوب الإنقياد إليهم في أوامرهم ونواهيهم ، إذ الغرض من الحكم بإمامتهم ذلك ، فلو لم يتحقق التصديق بذلك لم يتحقق التصديق بكونهم أئمة معصومين مطهرين عن الرجس ، كما دلت عليه الأدلة العقلية والنقلية ، والتصديق بكونهم منصوصاً عليهم من الله تعالى ورسوله .

وإنه لا يصح خلو العصر عن إمام منهم ، وإن خاتمتهم المهدي صاحب الزمان ، وإنه حي إلى أن يأذن الله » .

ويكتفي الشهيد الثاني أن يعتقد الشخص بإمامة من مضى من الأئمة إلى إمام زمانه ، فمن كان في عهد أمير المؤمنين يكفيه الإيمان بإمامته وحده ، ومن كان في زمن الحسن يكفيه الإيمان بإمامة الإثنين ، وهكذا يعتقد الإنسان بإمامة من تقدم ، وإن لم يعتقد بإمامة الباقين الذين وجدوا ، وانتهت إليهم

الإمامة بعد انقراض زمن السابق .

ثم قال : « إعلم أن من مشاهير الأحاديث بين السنة والشيعة أن من مات ، ولم يعرف إمام زمانه فقد مات ميتة جاهلية ، ونحن بحمدالله نعرف إمام زماننا في كل وقتٍ ، فلم يمت أحد من الإمامية ميتة جاهلية ، بخلاف غيرنا ، فإنهم لو سُئلوا عن إمام زمانهم لسكتوا ، ولم يجدوا إلى الجواب سبيلاً .

أما قول بعضهم : إن إمامهم القرآن العزيز ، فلا يلتفت إليه ، لأن القرآن قد نطق بأن الإمام غيره ، قال عز من قائل : ﴿ **أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم** ﴾ على أنه لو سلم ذلك للزم اجتماع إمامين في زمانٍ واحد ، وهو باطل بالإجماع منا ومنهم ، كما صرحوا به في كتب أصولهم . ذلك أنهم قالوا بأئمة الأربعة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي في وقت وجود القرآن فيلزم ما ذكرناه من اجتماع إمامين في وقتٍ واحد » .



من هم أهل البيت ؟

ليس الغرض من هذا الفصل أن نبين مكانة أهل البيت وعظمتهم عند الله سبحانه ، بل غرضنا أولاً وبالذات أن نعرف من هم المقصودون بهذه الكلمة .

والذي انتهينا إليه بعد التتبع والتأمل أنّ المقصودين عرفاً بكلمة أهل بيت النبي (ص) هم أسرته وعشيرته الأقربون ، فلقد دأب الناس منذ القديم وإلى يومهم هذا أن يستعملوا كلمة أهل البيت في هذا المعنى .

أجل إن الأئمة الأطهار أشهر وأكمل المصاديق .

أما المقصودون شرعاً من هذه الكلمة فهم فاطمة والأئمة الأطهار ، ودليلنا على ذلك آية التطهير ٣٣ الأحزاب ، وحديث الثقلين :

أما آية التطهير فإنها تعني علياً وفاطمة والحسن والحسين بدليل آية المباهلة ٦١ آل عمران ، وأغرب ما قرأت في التناقضات أنّ بعض السنة يقولون : إن المراد من « نساءنا » فاطمة لا أزواج النبي (ص) وفي الوقت نفسه يقولون : آية التطهير ٣٣ من الأحزاب نزلت في نساء النّبي ، فأين وجه الجمع ؟! نستدل بهذا ، وبما جاء في سبب نزول آية التطهير في كتب الحديث والمناقب والتفسير ، وهو أنها قد نزلت في علي وفاطمة والحسن والحسين .

ومن كتب الحديث التي أثبتت ذلك صحيح مسلم والترمذي ، ومستدرك الصحيحين ، ومسند أحمد ، وخصائص النسائي ، والرياض

النضرة ، وكنز العمال ، ومسند أبي داوود ، والإستيعاب ، وأسد الغابة ، ومشكل الآثار ، ومجمع الزوائد ، ذكر هذه الكتب الفيروزآبادي في كتاب « فضائل الخمسة من الصحاح الستة » . وأما كتب التفاسير فمنها الدر المنثور للسيوطي عند تفسير : ﴿ وأمُرْ أهْلَكَ بِالصّلاةِ ﴾ وتفسير الطبري والأندلسي والحافظ وغيرهم كثير حتى ابن تيمية في كتاب المنتقى .

وقال صاحب المنار عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وَيَحْيى وعيسى وَإلْيَاسَ كُلٌّ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [الأنعام - ٨٦] . قال ما نصه بالحرف الواحد : « أقول في الباب حديث أبي بكرة عند البخاري مرفوعاً : إنّ ابني هذا سيد - يعني الحسن - ولفظ ابني لا يجري عند العرب على أولاد البنات . وحديث عمر في كتاب معرفة الصحابة لأبي نعيم مرفوعاً : « وكل ولد آدم فإن عصبتهم لأبيهم خلا أولاد فاطمة فإني أنا أبوهم وعصبتهم » . وقد جرى الناس على هذا ، فيقولون في أولاد فاطمة أولاد رسول الله (ص) وأبناؤه وعترته وأهل بيته » .

ومعنى هذا القول من صاحب المنار أنّ ولد فاطمة ليسوا أبناء رسول الله لغة ، ولكنهم أبناؤه شرعاً لقوله (ص) : « أنا أبوهم وعصبتهم » : وأيضاً هم أبناء رسول الله عرفاً لأنّ طريقة الناس جرت على القول : إنّ أولاد فاطمة هم أولاد رسول الله وأبناؤه وعترته وأهل بيته .

هذا هو المراد بكلمة أهل البيت في آية التطهير ، أما المقصودون بها في حديث الثقلين فهم - على ما فهمناه من المساواة بينهم وبين القرآن في وجوب التمسك - فاطمة والأئمة الإثنا عشر الذين أشار إليهم النبي (ص) بقوله : « إن هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم إثنا عشر خليفة .. كلهم من قريش » .

رواه مسلم في صحيحه كتاب الإمارة والترمذي ج٢ ص٣٥ طبعة ١٢٩٢ هـ ، والبخاري كتاب الأحكام ، ومستدرك الصحيحين ج٤ ص٥٠١ طبعة ١٣٢٤ هـ . ومسند أحمد ج٥ ص٨٦ طبعة ١٣١٣ هـ . وكنز العمال ج٦ ص٢٠١ طبعة ١٣١٢ هـ ، كما في كتاب فضائل الخمسة من الصحاح الستة .

هذا حديث الأئمة ١٢ ، أما حديث الثقلين فقد جاء في صحيح مسلم كتاب فضائل الصحابة باب فضائل علي بن أبي طالب ، وفي الترمذي ج٢

ص٣٠٨ ، ومستدرك الصحيحين ج٣ ، ص١٠٩ ، ومسند أحمد ج٣، ص١٧ . وحلية الأولياء ج٩ ص٦٤ طبعة ١٣٥١هـ ، وكنز العمال ج١ ، ص٩٦ ، ومجمع الزوائد للهيثمي ج٩ ص١٦٤ طبعة ١٣٥٢ هـ ، والصواعق المحرقة ص٧٥ طبعة ١٣١٢ هـ أيضاً كما في كتاب فضائل الخمسة .

الخلاف في التطبيق :

وبهذا يتبين معنا أن السنّة والشيعة متفقون على أنّ الخلافة لا بد منها ، وأنها في قريش دون غيرهم ، وأن عدد الأئمة إثنا عشر إماماً ، ولكنّ السنة يختلفون مع الشيعة في أمرين :

الأول : في حصر الخلافة بالهاشميين ، وبصورة أخص بعلي وبنيه .

الأمر الثاني : في تعيين الأئمة الإثني عشر بأسمائهم وأنسابهم وعلى هذا تكون فكرة الأئمة الإثني عشر من حيث هي : إسلامية ، لا سنيّة فقط ولا شيعية فقط ، وإنّما الخلاف في التطبيق .

أما السبب لتسمية الفرقة الإثني عشرية بهذا الاسم مع أنّ السنّة يؤمنون بالأئمة الإثني عشر فهو أنّ هذه الفرقة قد أجمعت على تعين الـ١٢ بأسمائهم وأعيانهم . واختلف السنّة في ذلك فمنهم من قال : الـ١٢ لم يخلقوا بعد وسيخلقون ويملكون بعد ظهور المهدي المنتظر ووفاته ، ومنهم من قال : إنّ المراد بالـ١٢ إماماً غير أصحاب الرسول لأن حكم أصحابه يرتبط بحكمه .

إذن كل الأئمة الإثني عشر من بني أُمية ما عدا عثمان ومروان بن الحكم لأنهما صحابيان ، وعليه يكون أول الأئمة الذين عناهم النبي (ص) : يزيد بن معاوية ، ثم ابنه معاوية ، ثم عبد الملك بن مروان ، وأولاده الأربعة : الوليد ، وسليمان ، ويزيد ، وهشام ، ثم عمر بن عبد العزيز ، والوليد بن يزيد ، ويزيد بن الوليد ، وأخوه إبراهيم ومروان الحمار .

ومن السنّة من قال : هم : أبو بكر ، وعمر وعثمان ، وعلي ، ومعاوية ، ويزيد بن معاوية ، وعبد الملك ، وأولاده الأربعة ، وعمر بن عبد العزيز .

ومنهم من قال : المراد وجود الـ١٢ إماماً مدة الإسلام حتى يوم

القيامة ، وإن لم تتوال أيامهم (فتح الباري في شرح صحيح البخاري للعسقلاني ج١٣ ص١٨٣ وما بعدها طبعة سنة ١٣٠١ هـ) .

وتسأل : لقد فهمنا أنّ الإثني عشرية آمنوا بإمامة علي للنصوص التي دلت على إمامته كتاباً وسنة . وفهمنا أيضاً أنهم آمنوا بإمامة الحسن والحسين لقول جدهم الرسول (ص) : ولداي هذان إمامان قاما أم قعدا . أما إيمانهم بإمامة التسعة من ذرية الحسين فلم نعرف له مصدراً ؟

الجواب : بعد أن ثبت النص على إمامة علي والحسن والحسين وعصمتهم ثبت عند الإثني عشرية أيضاً أنّ الحسين (ع) نص على ولده زين العابدين وهكذا نص الإمام السابق على الإمام اللاحق حتى الإمام الثاني عشر ، وعليه ينتهي النص إلى الرسول الأعظم (ص) بالنظر إلى إنه هو الذي نص على الإمام الأول .

هذا ما ثبت عند الشيعة الإمامية عن نبيهم الكريم ، وإذا سألنا أي عالم من علماء السنّة ، وقلنا له : هل يجوز لأحد أن يخالف نصّاً يعتقد صدوره عن النبي لا لشيء إلا لأنه لم يثبت عند غيره ؟ وأنه هل يحرم العمل بالنص إلا إذا ثبت عند جميع الفرق والطوائف ، إذا وجهنا إليه هذا السؤال أجاب بلا تردد : كلا ، وألف كلا . . . وإذن علامَ الطعن والانتقاد ؟ .

وقد روى السيد عفيفي في كتابه «حياة الإمام أبي حنيفة» عن السيوطي عن علماء السنّة : أن النبي (ص) بشّر بالإمام مالك في حديث : يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم فلا يجدون أعلم من عالم بالمدينة . . . وبشر بالإمام الشافعي في حديث : لا تسبوا قريشاً فإن عالمها يملأ الأرض علماً . . . وبشّر بالإمام أبي حنيفة في حديث : لو كان العلم معلّقاً عند الثريا لتناوله رجالٌ من فارس .

وجاء في تفسير روح البيان أن نصف الثمانية المقصودين بقوله تعالى : ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾ هم : أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد .

فهل يجوز للسني أن يؤمن ويعتقد أن النبي نص على إمامة المذاهب السنية ، وأنّ الله سبحانه نص على أنهم من حملة العرش يوم القيامة .

هل يجوز هذا للسني ، ولا يجوز للشيعي أن يعتقد بإمامة الأئمة الأطهار؟ وأنّ النبي (ص) نص على بعضهم مباشرة ، وعلى البعض الآخر بالواسطة؟ .



من هم المصطفون ؟

من هم المصطفون المعنيون بقوله تعالى : ﴿ **ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا** ﴾ [الفرقان ـ ٣] .

قال العلماء ـ غير الإمام ـ : إنهم أمة محمد بكاملها .

قال المأمون للإمام الرضا : ما تقول أنت يا أبا الحسن ؟ .

قال الإمام : إنه أراد العترة الطاهرة دون غيرهم .

قال المأمون : وما الدليل على ذلك ؟ .

قال الإمام : لو أراد الله عزّ وجلّ بهذه الآية الكريمة جميع المسلمين كما قال العلماء لحرمت النار على كل مسلم ، وان فعل ما فعل ، لأنّه سبحانه لا يعذب أحداً ممن اصطفاه ، والثابت بضرورة الدين خلاف ذلك ، وإنّ من يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، و وإن من يعمل مثقال ذرة شراً يره ، هذا ، إلى أنّ آيات القرآن الكريم يفسر بعضها بعضاً ، كما أنّ الأحاديث النبوية هي تفسير وبيان لكتاب الله ، وفي الكتاب والحديث دلائل وشواهد على أنّ المراد بقوله تعالى : ﴿ **ثمّ أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا** ﴾ هم العترة الطاهرة ، منها :

١ـ قوله تعالى : ﴿ **إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً** ﴾ [الأحزاب ـ ٣٣] فقد دلّت الآية على أن أهل البيت

هم المطهرون من الرجس ، وبديهة أنّ المصطفين مطهرون . فأهل البيت ـ إذن ـ هم المصطفون دون غيرهم .

٢ـ قول الرسول الأعظم : « إنّي مخلف فيكم الثقلين : كتاب الله ، وعترتي أهل بيتي ألا وأنّهما لن يفترقا ، حتى يردا علي الحوض » وما دام الكتاب ملازماً للعترة ، ولم يفترق عنها بحال ، إذن ، هي التي ترثه ، وهي التي خصها الله بالقرب والإصطفاء .

٣ ـ قوله تعالى : ﴿ **فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ثمّ نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين** ﴾ [آل عمران ـ ٦١] . فالذين اختارهم الله هنا في هذه الآية واصطفاهم للمباهلة هم بالذات الذين اصطفاهم وعناهم في آية ﴿ **ثمّ أورثنا الكتاب** ﴾ ولا يختلف اثنان أنّ المراد بأنفسنا علي ، وأبناؤنا الحسن والحسين ، ونساؤنا فاطمة ، وهذه خاصة لا يتقدمهم فيها أحد ، وفضل لا يلحقهم به بشر ، وشرف لا يسبقهم إليه مخلوق .

٤ ـ إنّ النبي (ص) سدّ أبواب الصحابة جميعاً التي كانت على مسجده إلّا باب علي ، حتى تكلموا ، واحتجوا ، وقالوا فيها قالوا : يا رسول الله أبقيت علياً ، وأخرجتنا . فقال : ما أنا أبقيته ، وأخرجتكم ، ولكن الله سبحانه هو الذي أبقاه وأخرجكم . فكما أخرج الله الناس هناك ، وأبقى علياً ، كذلك أخرجهم من آية ﴿ **ثمّ أورثنا الكتاب** ﴾ وأبقى العترة الطاهرة .

٥ ـ قوله تعالى : ﴿ **وآت ذا القربى حقه** ﴾ [الإسراء ـ ٦] . فقد نصّ صراحة على أنّ لأهل البيت حقاً خاصاً بهم لا يشاركهم فيه أحد ، وما ذاك إلّا لأنّ الله سبحانه قد اصطفاهم على الأمة جمعاء .

٦ ــ إنّ الله عزّ وجلّ لم يبعث نبياً إلّا أوحى إليه أن لا يسأل قومه أجراً على تبليغ رسالته ، لأنّ الله سبحانه هو الذي يوفيه أجر الأنبياء إلّا محمداً ، فإنّ الله أمره أن يجعل أجره مودة قرابته ، بطاعتهم ومعرفة فضلهم . فقد حكي عن نوح أن قال : ﴿ **ويا قوم لا أسألكم عليه مالا إن أجري إلّا على الله** ﴾ [هود ـ ٢٩] .

وحكي عن هود أنّه قال لقومه : ﴿ **قل لا أسألكم عليه أجراً إن أجري إلاّ على الذي فطرني** ﴾ [هود ٥١] . أمّا محمد فقد قال بأمر ربه : ﴿ **قل لا أسألكم عليه أجراً إلاّ المودة في القربى** ﴾ [الشورى - ٢٠] ، وإذا كان وجوب المودة ميزة خاصة بآل الرسول دون غيرهم من آل الأنبياء فكذلك إرث الكتاب والإصطفاء ميزة خاصة بهم دون غيرهم .

٧ - إنّ الله سبحانه قال : ﴿ **سلامٌ على نوح في العالمين** ﴾ [الصافات - ٧٩] وقال : ﴿ **سلامٌ على إبراهيم** ﴾ [الصافات - ١٠٩] . وقال : ﴿ **سلامٌ على موسى وهارون** ﴾ [الصافات - ١٢٠] ولم يقل سلامٌ على آل نوح ، ولا سلامٌ على آل إبراهيم ، ولا سلامٌ على آل موسى . ولكنه قال عزّ من قال : ﴿ **سلامٌ على آل يس** ﴾ [الصافات - ١٣٠] . ويس هو محمد بالإتفاق ، وإذا خصّهم الله بالسلام فقد خصهم أيضاً بإرث الكتاب والإصطفاء . وجاء في الحديث أنّ المسلمين سألوا محمداً : كيف نصلي عليك يا رسول الله ؟ قال : تقولوا اللّهم صلّ على محمد وآل محمد .

٨ - قوله تعالى : ﴿ **واعلموا إنّما غنمتم من شيء فإنّ لله خمسه وللرسول ولذي القربى** ﴾ [الأنفال - ٤١] فقد جعل الله سبحانه الآل في حيز ، والناس في حيز دونهم ، ورضي لهم ما رضي لنفسه ، واصطفاهم على الخلق ، فبدأ بنفسه ، ثمّ ثنى برسوله ، ثمّ بذي القربى في كل ما كان من الفيء والغنيمة ، وغير ذلك ، وهذا فضل للآل دون الأمة .

٩ - قوله تعالى : ﴿ **فاسألوا أهل الذكر إنْ كنتم لا تعلمون** ﴾ [النحل - ٤٣] ، وأهل البيت هم أهل الذكر ، لأنّهم عدل القرآن الكريم بنص حديث الثقلين .

١٠ - قوله تعالى : ﴿ **وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها** ﴾ [طه ١٣٢] . قال الإمام الرضا(ع) : إنّ الله تبارك وتعالى قد أمرنا مع الناس بإقامة الصلاة في قوله : ﴿ **أقيموا الصلاة** ﴾ ، ثمّ خصّنا من دونهم بهذه الآية الكريمة ، فكان رسول الله بعد نزولها يأتي إلى باب علي وفاطمة عند حضور كل صلاة خمس مرات ، ويقول : الصلاة يرحمكم الله . ولم يكرم أحداً من ذراري الأنبياء بمثل هذه الكرامة التي أكرمنا بها .

وبعد أنْ انتهى الإمام من حديثه الطويل[1] قال العلماء والمأمون للإمام : جزاكم الله خيراً أهل البيت عند أمة جدكم ، فإنّا لا نجد بيان ما اشتبه علينا من الحق إلاّ عندكم . وصلى الله على محمد وآله الطيبين .



(1) ذكر الشيخ الصدوق في كتاب « عيون الأخبار » هذه الأدلة القاطعة مع غيرها لإثبات أن المراد من آية : ﴿ وأورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا ﴾ هم العترة الطاهرة ، ورواها عن الإمام الرضا ، وقد لخصتها بشيء من التصرف في التعبير ، لأجل التوضيح والإختصار ، مع المحافظة التامة على المعنى .

أهل البيت وأزواج النبي

جاء لفظ أهل البيت في آيتين من القرآن الكريم : الأولى الآية ٧٣ من سورة هود : ﴿ **رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت** ﴾ والثانية الآية ٣٣ من سورة الأحزاب : ﴿ **إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا** ﴾ واتفق المفسرون أنّ المراد بالآية الأولى أهل بيت ابراهيم الخليل(ع) وبالآية الثانية أهل بيت محمد بن عبد الله (ص) ، وتبعاً للقرآن استعمل المسلمون لفظ أهل البيت وآل البيت في أهل محمد فقط ، واشتهر الإستعمال حتى صار اللفظ علماً لهم ، بحيث لا يفهم غيرهم إلاّ بالقرينة ، كما اشتهر لفظ المدينة بيثرب مدينة الرسول (ص) والشيخ الرئيس بإبن سينا ، والمعلم الثاني بالفارابي .

اختلف المسلمون في عدد أزواج النبي ، فمن قائل بأنّه تزوج بثماني عشرة إمرأة ، ومنهم قال بإنّهن إحدى عشرة ، وعلى أي الأحوال فقد أقام مع النساء سبعاً وثلاثين سنة ، وولد له خلالها ثلاثة ذكور القاسم والطاهر وابراهيم ، وأربع بنات أم كلثوم ورقية وزينب وفاطمة ، وأمّ إبراهيم مارية القبطية ، والبقية أمّهم خديجة بنت خويلد ، وتزوج زينب أبوالعاص بن ربيعة ، وهو من بني أمية ، وتزوج أم كلثوم عثمان بن عفان ، ولما ماتت عنده زوجه رسول الله (ص) مكانها رقية ، وتزوج فاطمة الإمام علي (ع) ومات أولاده كلهم في حياته ما عدا فاطمة[1]

(١) المجلد السادس من كتاب « بحار الأنوار » للعلاّمة المجلسي .

قال صاحب مجمع البيان في تفسير آية : ﴿ **إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت** ﴾ : قد اتفقت الأمة بأجمعها على أنّ المراد بأهل البيت في الآية أهل بيت نبينا ، ثمّ اختلفوا ، فقال عكرمة : أراد ازواج الرسول ، لأنّ أول الآية متوجهة إليهن ، وقال أبو سعيد الخدري وانس بن مالك ووائلة بن الأسقع وعائشة وأم سلمة : إنّ الآية مختصة برسول الله وعلي وفاطمة والحسن والحسين(ع) . ثمّ قال صاحب المجمع : إنّ ثبوت عصمة المعنيين بالآية يدلّ أنّ الآية مختصة بهؤلاء الخمسة ، لأن من عداهم غير مقطوع بعصمته . وإذا قال قائل : إنّ قبل الآية وما بعدها جاء في حق أزواج النبي (ص) فنقول : إنّ هذا لا ينكره من عرف عادة الفصحاء في كلامهم ، فإنهم يذهبون من خطاب إلى غيره ، ويعودون إليه ، والقرآن من ذلك مملوء ، وكذلك كلام العرب وأشعارهم » .

وعلى أي الأحوال فإنّه لا أهمية لقول من قال بأنّ أزواج النبي (ص) من أهل البيت ، إذ لا توجد فرقة من المسلمين تدين بالولاء لإحدى أزواج الرسول ، وتوجب الإقتداء لها ، وقال العباسية ، وهم الذين ذهبوا إلى أنّ العباس عم النبي هو الخليفة لإبن أخيه محمد ، قالوا : إنّ العباس وبنيه من أهل البيت أيضاً ، وهذه الفرقة انقرضت بإنتهاء دولة العباسيين ، لأنّها لم تُبنَ على أساس من الدين ، فالعباس نفسه عرض بعد وفاة الرسول على ابن أخيه علي أن يبايعه بالخلافة ، وكان ولده الأكبر عبد الله من أتباع الحسن والحسين .

لقد نشطت الدعوة إلى أبناء على في آخر العصر الأموي ، وأتاح هذا النشاط لبني العباس أن يجهزوا على عرش الأمويين ، ولكنهم استأثروا بالسلطان وحدهم دون العلويين ، فأعلن الشيعة أنّ العباسيين كأسلافهم ظالمون ، فاضطهدهم العباسيون ونكلوا بهم وبأئمتهم ، وحاولوا بشتى الاساليب أن يثنوا المسلمين عن تقديس علي وبنيه ، فأوعزوا إلى المرتزقة من رجال الدين والشعراء بأن يبثوا الدعوة إلى أنّ العباسيين من أهل البيت ، وأنهم حكام شرعيون يحق لهم أن يخلفوا النبي (ص) في تدبير شؤون المسلمين ، ولم يخف الحدف من هذه الدعوة على جمهور المسلمين فضلاً عن خواصهم ، ولهذا اختفى أثر الفرقة العباسية منذ انتهى أمر العباسيين .

ومهما اختلف المسلمون فإن كلمتهم واحدة على أنّ شجرة النسب النبوي تنحصر فروعها في أبناء فاطمة ، لأنّ النبي (ص) لم يعقب إلاّ من ولدها ، أما بنو العباس وبنو عقيل وجعفر وبنو علي من غير فاطمة فإنّهم من آل هاشم جدهم وجد النبي (ص) ، وليسوا من آل الرسول ، لأنّ نسبهم لا ينتهي إليه .



لماذا نوالي أهل البيت ؟

ما يجوز على أهل البيت وما لا يجوز :

قال الإمام جعفر الصادق(ع) : ما جاءكم منا مما يجوز أن يكون في المخلوقين ، ولم تعلموه ، ولم تفهموه فلا تجحدوه ، وردوه إلينا ، وما جاءكم عنا مما لا يجوز أن يكون في المخلوقين ، فاجحدوه ، ولا تردوه إلينا .

اعتاد الناس منذ القديم أن ينسبوا إلى العظماء من المناقب والخوارق ما لا عهد لهم بها ولا علم ، وقد يتجاوزون الحد ، وينسبون إليهم ما لا يجوز عليهم بحال ، من ذلك ـ وعلى سبيل المثال ـ ما نسب إلى الإمام (ع) إنّه ركب فرساً ، وصعد إلى السماء ، وأصحابه ينظرون إليه .

وبالرغم من أن عظمة أهل البيت لا تقف عند الحد المألوف بين الناس ، فإنّها لا تتعدى صفات المخلوقين ، ولا تتجاوز حدود الإنسانية ومستواها ، لذا حذر الإمام الصادق ، إنْ يرفعهم أحد فوق البشر ، وينسب إليهم ما يشعر بالغلو من قريب أو بعيد .

وقد روى الرواة عنه في هذا الباب عدة أحاديث بأساليب شتى ، منها قوله : « حذروا شبابكم من الغلاة لا يفسدوهم ، فإنّ الغلاة شر خلق الله ، يصغرون الله ، ويدعون الربوبية لعباده » ، وكيف تنسب الربوبية إلى إنسان لم يكن عظيماً إلاّ لأنّه كان أعبد خلق الله لله ، وأكثرهم طاعة له ، وأشدهم خوفاً منه ، وأعلمهم بجلاله وعظمته ؟! .

عقيدة الشيعة :

لقد حدّد الإمام صحة ما يعزى إليهم من الفضائل بأنّها من صفات المخلوق دون الخالق ، ووضع بهذا الحدّ الفاصل بين قول الحق والصدق فيهم ، وبين قول الكذب والإفتراء عليهم ، وبهذا نجد عقيدة الشيعة الإمامية في أئمتهم على حقيقتها ، وأنّهم يؤمنون إيماناً لا يشوبه ريب بأنّه لا شريك لله في الخلق ، ولا في الرزق ، ولا في علم الغيب ، وأنّه جلّ وعلا لا يحلّ بأحد ، أو يتّحد به ، وأنّه لا نبي ولا وحي بعد رسول الله ، وأنّ معرفة الأئمة وحدها لا تغني شيئاً بدون العبادات وسائر الطاعات .

الشيعة وأهل البيت :

إنّ الشيعة يعبدون الله الذي لا إله سواه ، ولا يشركون بعبادته أحداً ، وفي الوقت نفسه يحيون ويموتون على ولاء الرسول وآله ، لا لمجرد أنّهم عباد وزهاد ، ولا لمجرد أنّهم علماء يعرفون حلال الله وحرامه ، ولا لمجرد أنّهم يحبون الخير ، ويكرهون الشر ، ولا لمجرد أنّهم خدموا الدين والإسلام وضحوا في سبيله فحسب ، إنّ الشيعة يوالون أهل البيت ، لأنّهم صورة كاملة لروح النبي وعلمه وإيمانه وأخلاقه ، إنّ نفس علي هي نفس محمد بنصّ آية المباهلة ، حيث عبّر النبي عن علي بلفظ « أنفسنا » .

مودة أهل البيت

مهما اختلفت الأفراد في أوجه الشبه فإنّك واجد بين أبناء الأمة الواحدة والدين الواحد جامعاً مشتركاً ، وطابعاً يميزها عن غيرها من الأمم والطوائف ، وأقرب وسيلة لمعرفة هذا الجامع المشترك هي أقوال الأدباء والشعراء ، فإنّهم يمثلون تقاليد قومهم ، ويعبرون عن عقائد طوائفهم أصدق تعبير .

ولقد تقولت فئة من الناس الأقاويل في عقيدة التشيع ، وافتروا عليهم بما يغضب الله والرسول . ولكن للشيعة تاريخاً طويلاً ، وحافلاً بالحوادث والثورات ، والعلوم والآداب ، وكلها تنبيء عن حقيقة التشيع ، فيستطيع طالب الحق أن يعرفه بنظرة واحدة إلى آثار علمائهم أو أدبائهم ، يقول شاعرهم :

آل بيت النبي أنتم غياثي ... في حياتي وعدتي لمعادي

ما تزودت للقيامة إلاّ ... صفو ودّي لكم وحسن اعتقادي [1]

فعقيدة التشيع ، إذن ترتكز على أمرين : حسن الإعتقاد ، وصفو الود لأهل البيت . وحسن الإعتقاد هو الإيمان بالله وكتابه ، وبالنبي وسنته ، وقد

---

(١) من قصيدة طويلة للمرحوم الشيخ عبد الحسين الأعسم يرثي بها الحسين (ع) ، وهو من علماء الإمامية ، وشعرائهم ، توفي ١٢٤٧ هـ .

أوجب القرآن والحديث مودة أهل البيت ، وأنّ إنكار مودتهم وولائهم إنكار لكتاب الله وسنة الرسول .

ولسائلٍ أن يسأل : هل من دليل يلزم الناس بمودتهم غير شهادة كتاب الله والحديث ؟ هل من سبيل يقنع من لا يؤمن بالله ولا بالرسول يقنعه بدليل معقول مقبول أنّ مودة أهل البيت يفرضها الوجدان ومنطق العدل على كل انسان مسلماً كان أو غير مسلم ؟ .

أجل ، إنّ من يوالي الحق والعدل يوالي أهل البيت ، ومن يعادي الحق يعادي أهل البيت ، لأنّ أهل البيت هم الحق ، والحق هو أهل البيت . وقد تقول : هذه دعوى تفتقر إلى إثبات . والجواب أنّ أي دليل على ذلك أدل من أن يكون الحسين بنفسه صاعقة إلهية تنفجر على الباطل ؟! وأي شاهد أصدق من الدماء والأرواح تبذل لنصرة الحق ؟! ثمّ هذا النشيد والهتاف بإسم الحسين ألا يدلّ على أنّ الحسين هو الحق ؟! وإذا لم يكن الحسين هو الحق فلماذا كل هذا العداء والبغض من يزيد الباطل ؟ .

وبقدر ما بلغ الحسين من الحق ، إنْ صحّ التعبير بلغ يزيد من الباطل ، وكما عبر الحسين باستشهاده عن مكانته من الحق فقد عبر يزيد بضراوته عن منزلته من الباطل . لقد بلغ الحنق والغيظ بيزيد أنْ فعل بالحسين وأهله ما فعل ، لا لشيء إلّا عداوة للحق ، وهذا ما أراد الحسين أن يعلنه للملأ ، ويخبر به الأجيال ، فسأل يزيد قائلاً : ويحكم أتطلبوني بقتيل منكم قتلته ؟! أو بمال لكم استهلكته ؟ أو بقصاص جراحة ؟! .

أجل ، إنّهم يطلبونه بأكثر من ذلك ، يطلبونه بما طلبه النمرود من ابراهيم الخليل . وبما طلبه فرعون من موسى الكليم ، وبما طلبه أبو سفيان من محمد الحبيب ، وما طلبه معاوية من علي المرتضى ، إنهم يطلبون أن لا يوجد شيء على الكرة يقال له دين وإيمان وعدالة وانسانية ، ويأبى الحسين إلا الدين ، لأنه لا شيء أعظم من الدين عند الحسين ، إنه أعظم من الأرواح ومن الأنبياء والأوصياء ، فكم من نبي قدم نفسه فداء للدين ؟! وكم من إمام استشهد من أجل حمايته وصيانته ؟! إن عظمة الدين لا يساويها شيء لأنها من عظمة الله الذي ليس كمثله شيء .

وما أدرك هذه الحقيقة أحد كما أدركها النبي وأهل بيته ، ومن أجل

ذلك بذلوا في سبيلها ما لم يبذله إنسان ، وعبدوا الله عبادة الخبير بما له من عظمة وسلطان ، فلقد أجهد النبي نفسه في الصلاة حتى تورمت قدماه ، وحتى عاتبه الله بقوله : ﴿ طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى ﴾ وقد كان من عادة الإمام إذا سجد إصابته غشية لا يحس معها بمن حوله ، قال أبو الدرداء :

« رأيت علياً ، وقد اعتزل في مكانٍ خفي ، وسمعته ، وهو لا يشعر بمكاني ، يناجي ربه ، ويقول : إلهي إن طال في عصيانك عمري ، وعظم في الصحف ذنبي فما مؤمل غير غفرانك ، ولا أنا براج غير رضوانك ، ثم ركع ركعات ، ولما فرغ اتجه إلى الله بالدعاء والبكاء والبث والشكوى ، فكان مما ناجى به : إلهي أفكر في عفوك فتهون عليَّ خطيئتي ، ثم أذكر العظيم من أخذك ، فتعظم عليَّ بليتي . آه إن أنا قرأت في الصحف سيئة أنا ناسيها ، وأنت محصيها ، فتقول خذوه ، فيا له من مأخوذ ، لا تنجيه عشيرته ، ولا تنفعه قبيلته ، ولا يرحمه الملأ إذا أذن فيه بالنداء ! آه من نار تنضج الأكباد والكلى ! آه من نار نزاعة للشوى ! آه من غمرة من ملهبات لظى ! ثم أجهش بالبكاء ، ثم سكت لا يسمع له حس ولا حركة .

قال أبو الدرداء : فأتيته فإذا هو كالخشبة الملقاة ، فحركته فلم يتحرك ، فقلت : إنا لله وإنا إليه راجعون مات والله علي بن أبي طالب ، فأتيت منزله أنعاه لفاطمة ، فقالت فاطمة لأبي الدرداء : ما كان من شأنه ؟ فلما أخبرها قالت : وهي والله الغشية التي تأخذه من خشية الله » .

وكان الإمام زين العابدين في الصلاة فسقط ولده في البئر فلم ينثنِ عن صلاته ، وحين فرغ منها مد يده ، وأخرجه ، وقال : كنت بين يدي جبار ، لو ملت بوجهي عنه لمال عني بوجهه . وإذا كان أهل البيت يهتمون بالصلاة هذا الإهتمام حتى في الحرب وساعة العسرة ، فكيف يدعي التشيع لهم من يتركها ويتهاون بها في السلم وساعات الفراغ ، ويفضل عليها اللهو والمجون .

ومرة ثانية نكرر القول بأن التشيع يرتكز على الإعتقاد بالله والرسول واليوم الآخر . وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة . وعلى صفو الود لأهل البيت الذين قاتلوا وقُتلوا من أجل الصلاة وعبادة الواحد الأحد . انتحى الإمام

ناحية يُصلي لله في صفين . والحرب قائمة على أشدها ، وحين افتقده أصحابه اضطربوا ، وكسروا جفون أسيافهم ، وآلوا أن لا يغمدوها حتى يشاهدوا الإمام ، ولما وجده الأشتر قائماً للصلاة انتظره حتى فرغ منها ، وقال له : أفي مثل هذه الساعة ؟! فأجابه : نُقاتل لأجلها ونتركها ؟! .

وقام الحسين إلى الصلاة في قلب المعركة ، وأصحابه يتساقطون قتلى بين يديه ، فصلى بمن بقي منهم ، وسعيد بن عبدالله الحنفي قائم بين يديه يستهدف النبال والرماح حتى سقط إلى الأرض ، وهو يقول : اللهم العنهم لعن عاد وثمود ، اللهم بلّغ نبيك عني السلام ، وابلغه ما لقيت من ألم الجراح ، فإني أردت ثوابك في نصرة نبيك ، ثم قضى نحبه ، فوجد به ثلاثة عشر سهماً سوى ما به من ضرب السيوف وطعن الرماح .



منزلة أهل البيت
عند المسلمين

أوصى القرآن بمودة أهل البيت ، وأمر النبي باتباعهم حيث ساواهم بكتاب الله ، لذا أولاهم المسلمون على اختلاف فرقهم قسطاً كبيراً من الرعاية والتبجيل ، وكان لهم عند أبي بكر من التعظم والإكبار ما لم يكن لأحد غيرهم ، وكان عمر بن الخطاب يؤثرهم على جميع المسلمين ، فرض لأبناء البدريين من العطايا ألفين ألفين في السنة إلا حسناً وحسيناً فرض لكل واحد منهما خمسة آلاف .

وروي أن الحسين بن علي قال : أتيت عمر ، وهو يخطب على المنبر فصعدت إليه ، وقلت له : انزل عن منبر أبي ، واذهب إلى منبر أبيك ، فقال عمر : لم يكن لأبي منبر . وأخذني فأجلسني معه أقلب حصى بيدي ، فلما نزل انطلق بي إلى منزله ، فقال لي : من علمك ؟ قلت : والله ما علمني أحد ، قال : بأبي لو جعلت تغشانا . فأتيته يوماً ، وهو خالٍ بمعاوية ، وابن عمر بالباب فرجع ابن عمر ورجعت معه ، فلقيني بعد هذا ، وقال لي : لِمَ أرك ؟ فقلت : إني جئت وأنت خالٍ بمعاوية فرجعت مع ابن عمر ، قال : أنت أحق من ابن عمر ، فإنما أنبت ما ترى في رؤوسنا الله ثم أنتم .

وانتقل الحكم بعد الخلفاء الراشدين إلى الأمويين أعداء آل الرسول ، ومنهم إلى العباسيين الذين فاقوا الأمويين تقتيلاً وتنكيلاً بأهل البيت وشيعتهم ، حتى قال شاعرهم :

يا ليت جَور بني مروان دام لنا وليت عدل بني العباس في النار

ولكن المسلمين لم يكونوا على دين ملوكهم في بغض العترة الطاهرة بل على دين نبيهم في حب آله وتقديسهم ، حتى الذين قاتلوا الحسين في كربلاء خوفاً من يزيد وابن زياد كانت سيوفهم على الحسين وقلوبهم معه ، كما قال الفرزدق ، بل حتى الولاة الموظفون عند الخليفة كان منهم من يخطب على المنابر في الجمع والأعياد باسم الخليفة تبعاً لمصلحته ، وهو يؤمن في قراره نفسه بحق أبناء فاطمة ، ويتشيع للأئمة الأطهار ، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تُحصى .

منها أن الطاهرين كانوا يتولون أمر خراسان من قبل المأمون وقلوبهم مع آل البيت . فقد انهزم اختياراً سليمان بن عبدالله بن طاهر حين حارب الحسن بن زيد في طبرستان .

ومنها أن رجلاً من أهل الري كان يتشيع ، وكان عليه أموال كثيرة للخزينة ، وقد طالبه بها الوالي من قبل الخليفة العباسي ، وألح بالطلب ، وأراد مصادرة أملاكه ، فقال له أحد أصحابه : إن الوالي يكتم التشيع مثلك ، فإذا ذهبت إليه ، وأخبرته بعقيدتك ارفق بك ، قال الرجل المطلوب : خفت أن أمضي إليه فلا يكون كذلك ، فذهبت إلى الإمام موسى بن جعفر (ع) فشكوت إليه ، فأصحبني بكتاب ، ولم يزد حرفاً على هذه الكلمات :

بسم الله الرحمن الرحيم ، اعلم أن لله عرشاً لا يسكن تحت ظله إلا من أسدى إلى أخيه معروفاً أو نفس عنه كربه أو أدخل على قلبه سروراً ، وهذا أخوك والسلام .

قال : فمضيت إلى الوالي ليلاً ، واستأذنت عليه وقلت : رسول الإمام موسى الكاظم فضمني إليه وقبلني ، وأجلسني في صدر المجلس ، وجلس هو بين يدي ، فناولته الكتاب فقبله وقرأه قائماً ، ثم استدعى بماله وثيابه ، وقاسمني ديناراً ديناراً ، فقلت : إي والله وزدت عليَّ السرور ، ثم أسقط عني المال وأعطاني براءة بذلك ، فودعته وانصرفت إلى الإمام فحدثته بما جرى فتهلل وجهه فرحاً ، وقال : لقد سر الله في عرشه وسر محمداً في قبره .

ومنها أن المتوكل كلف ابن السكيت بتأديب ولده المعتز بالله ، وكان هذا الشيخ من عظماء الشيعة ولكنه كان يكتم التشيع حسبما يظهر من اختيار المتوكل له ، لأن المتوكل معروف بإغراقه في العداوة لعلي وبنيه ، وفي ذات يوم قال له المتوكل : أيهما أحب إليك ، ابناي هذان ، أي المعتز والمؤيد ، أم الحسن والحسين ؟ فلم يملك الشيخ نفسه ، وقال له : والله إن قنبراً خادم علي بن أبي طالب خير منك ومن آبنيك ، فأمر المتوكل أن يخرجوا لسانه من قفاه ففعلوا ومات . ومن الغريب أن هذا الشيخ قد حذر من عثرات اللسان حيث قال :

يصاب الفتى من عسرة لسانه   وليس يُصاب المرء من عسرة الرجل
فعثرته في القول تذهب رأسه   وعثرته في الرجل تبرأ على مهل

وسبيل المداراة مع المصلحة يسلكها العارفون ، فينتفعون وينفعون دنيا وآخره ، إذا لم يخرجوا من الحق ، ولم يدخلوا في الباطل ، كان لفرعون ابن عم آمن بموسى في الباطن ، وبقي مع فرعون في الظاهر ، يقضي مصالح الضعفاء ، ويدافع عن الطيبين ، وقد مدحه الله في كتابه العزيز ، وسماه بالمؤمن في ٢٨ : ﴿ **وقال رجلٌ مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه أتقتلون رجلاً أن يقول ربي الله** ﴾ ثم سُميت السورة بكاملها بهذا الإسم من أجله .

إن حب آل البيت لم يختص بطبقةٍ دون طبقة ، أو فرقة دون فرقة ، فقد اتحدت قلوب المسلمين جميعاً على حبهم ، وبخاصة رجال الدين ، ومن تتبع سيرة أئمة المذاهب الأربعة لمس إخلاصهم لعلي وأبناء علي ، كان أبو حنيفة يحب أهل البيت ، ويبذل لهم الأموال الطائلة ، وأفتى بنصرة زيد بن علي ، وحمل الأموال إليه ، كما أفتى بالخروج مع إبراهيم بن عبدالله الحسني لحرب المنصور . وضرب أبو حنيفة بالسياط وحُبس وعُذب ، وأخيراً سقاه المنصور السم فمات ، كل ذلك في سبيل حبه لأبناء الإمام علي ، وبغض أعدائهم . وقال بعض المؤرخين : إن أبا حنيفة ضُرب وعُذب ، لأن الخلفاء طلبوه ليتولى منصب القضاء فامتنع . وهذا القول لا يقبله عاقل ، لأن طلبهم إياه للقضاء يدل على التعظيم ، وضربه بالسياط وحبسه يدل على التحقير فكيف يمكن الجمع بينهما ، ومن القريب الجائز أن يكونوا قد عرضوا عليه القضاء ليسكت وينصرف عن آل البيت ، فلما أبى نكلوا به ، إذن التنكيل

كان لغاية سياسية وهي حبه لأهل البيت الذين يمثلون الحزب المعارض ، لا من أجل امتناعه عن القضاء .

وحث الإمام مالك على خلع المنصور ، والخروج عليه ، وأفتى من بايعوه بفساد البيعة ، لأنهم بايعوا مكرهين ، ولا بيعة لمكره ، وضربه المنصور بالسياط كما ضرب أبا حنيفة ، وسيأتي أنه كان هو وأبو حنيفة من تلامذة الإمام جعفر الصادق (ع) .

أما الشافعي فحبه لأهل البيت أشهر من أن يُذكر ، وقد أغرق في هذا الحب حتى قيل إنه رافضي ، ومن شعره :

يا أهل بيت رسول الله حبكم ... فرض من الله في القرآن أنزله
كفاكم من عظيم القدر أنكم ... من لا يُصلي عليكم لا صلاة له

* * *

يا راكباً قف بالمحصب من منى ... واهتف بساكن خيفها والناهض
سحراً إذا فاض الحجيج إلى منى ... فيضاً كملتطم الفرات والفائض
إن كان رفضاً حب آل محمدٍ ... فليشهد الثقلان أني رافضي

* * *

إذا في مجلس ذكروا علياً ... وشبليه وفاطمة الزكية
يُقال تجاوزوا يا قوم هذا ... فهذا من حديث الرافضية
هربت إلى المهيمن من أُناسٍ ... يرون الرفض حب الفاطمية
على آل الرسول صلاة ربي ... ولعنته لتلك الجاهلية

* * *

ولما رأيت الناس قد ذهبت بهم ... مذاهبهم في أبحر الغي والجهل
ركبت على اسم الله في سفن النجا ... وهم أهل بيت المصطفى خاتم الرسل
وأمسكت حب الله وهو ولاؤهم ... كما قد أمرنا بالتمسك بالحبل
قالوا : ترفضت ؟ قلت : كلا ... ما الرفض ديني ولا اعتقادي

* * *

ولكن توليت غير شك ... خير إمام وخير هادي
إن كان حب الولي رفضاً ... فإنني أرفض العباد

وسُئل الشافعي عن الإمام علي (ع)، فقال: ما أقول في رجل أسرَّ أولياؤه مناقبه خوفاً، وكتمها أعداؤه حنقاً، ومع ذلك شاع منها ما ملأ الخافقين.

أما الإمام ابن حنبل فكتابه «مسند أحمد» مشحون بفضائل علي، ويُقال إنه ألّف كتاباً كبيراً في فضائل أهل البيت، وإن نسخة منه كانت في خزانة مشهد الإمام بالنجف، ونُقل أيضاً أنه تتلمذ على الإمام موسى الكاظم.

وما عرف التاريخ أهل بيت أحبهم الناس من قوميات، ومذاهب عديدة كآل البيت، أحبوهم أحياء وأمواتاً، فألّف العلماء الكتب في منزلتهم وعظمتهم، ونظم الشعراء الدواوين والقصائد في مديحهم، وردد الخطباء فضائلهم في المحافل وعلى المنابر، وتفد الجماهير إلى مقاماتهم ومقابرهم في كل سنة بالألوف، وما من مسلم في شرق الأرض وغربها يصلي لله إلا ويُذكر محمداً وآله بالصلاة والتسليم، وهذه الأسماء الشائعة الذائعة، محمد وعلي وفاطمة وحسن وحسين لم يكن الباعث على التسمية بها إلا التبرك والتيمن بأسماء آل البيت، أحبهم الناس من كل أصلٍ وجنس، ومن كل الطبقات الأقوياء والضعفاء في كل زمان ومكان، بل وجد من الأمويين من يحب آل البيت، منهم عمر بن عبد العزيز. كان بنو أمية يوجبون سب علي على المنابر، فلما وُلي الخلافة أمر بترك السب، وأن يذكر مكانه: ﴿ **إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى، وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي** ﴾، وغضب الأمويين لذلك، وقالوا لو علم الناس فضل عليٍّ لتفرقوا عنا، ومدحه كثير عزة بأبياتٍ منها:

تكلمت بالحق المبين وإنما تبين آيات الهدى بالتكلم
وصدقت معروف الذي قلت الذي فعلت فأضحى راضياً كل مسلم

ومنهم أبو الفرج الأصفهاني صاحب الأغاني كان أموياً محباً لآل الرسول، ومنهم الشاعر عبدالله أبو عدي المعروف بالعبلي ترجمة صاحب الأغاني في الجزء العاشر، وقال في ترجمته: كان أبو عدي الأموي الشاعر يكره ما يجري عليه بنو أمية من سب علي، ويظهر الإنكار، فشرده الأمويون فقال:

شردوا بي عند امتداحي علياً ورأوا ذاك فيَّ داء دويـا
فوربي ما أبرح الدهر حتى تختلي مهجتي بحٌ عليا
ونبيه لحب أحمد إني كنت أحببتهم بحبي النبيـا
حب دين لا حب دنيا وشر الـ ـحب حب يكون دنياويـا
صاغني الله في الذؤابة منهم لا زنيماً ولا سنيداً دعيا

ومنهم معاوية بن يزيد بن معاوية ، نقل عن الدميري في حياة الحيوان أنه لما بويع بن يزيد بعد أبيه بالخلافة صعد المنبر ، وقال من خطبة طويلة :

إن جدي معاوية قد نازع في هذا الأمر من كان أولى به منه ومن غيره ، لقرابته من رسول الله وعظم فضله وسابقته ، أعظم المهاجرين قدراً ، وأشجعهم قلباً ، وأكثرهم علماً ، وأولهم إيماناً ، وأشرفهم منزلة ، وأقدمهم صحبة ، ابن عم الرسول وأخوه وصهره وزوج ابنته ، وأبو سبطيه الحسن والحسين سيدي شباب أهل الجنة وأفضل الأمة من الشجرة الطيبة الزكية ، فركب جدي معاوية معه ما تعلمون ، وركتم معه ما لا تجهلون . . . ثم انتقلت الخلافة إلى أبي يزيد فتقلد أمركم لهوى أبيه ، وكان غير خليق بالخلافة على أمة محمد (ص) فركب هواه ، وتجرأ على الله بما استحل من حرمة أولاد رسول الله ، فقلت مدته ، وانقطع أثره ، وضاع عمله ، وصار حليف حفرته رهين خطيئته . ثم قال : فشأنكم أمركم فخذوه ، ومن رضيتم به فولوه ، فلقد خلعت بيعتي من أعناقكم والسلام .

ولما نزل عن المنبر وبخه أقاربه ، وقالت له أمه : ليتك كنت حيضة ، ولم أسمع بخبرك .

فقال : وددتُ والله ذلك .

وقال الأمويون لمعلمه ومؤدبه عمر المقصوص : أنت علمته حب علي وأولاده ، وأخذوه فدفنوه حياً ، ثم دسوا السم لمعاوية فمات .

وفي حكم معاوية بن أبي سفيان وولده يزيد ، وولاية الحجاج بن يوسف على العراق كان سبيل من يتهم بحب آل البيت القتل أو الضرب أو السجن أو التشريد ، ولكن هذا الضغط قد زاد الناس إيماناً وتمسكاً بحبهم وولائهم ، وقتل معاوية خلقاً كثيراً ممن أبى أن يلعن علياً ، ويتبرأ منه ، أو

عارض مبدأ اللعن والبراءة ، وكان الإمام عالماً بما سيلحق شيعته بعد وفاته ، فقال لهم : ستدعون إلى سبي فسبوني ، ثم تدعون إلى البراءة مني فإني لعلى دين محمد (ص) [1] . ومع ذلك فضل جماعته القتل على السب والبراءة ، بل فضلوا القتل على سماع المس من مقام الإمام ، منهم عمرو بن الحمق الصحابي الجليل ، قتله معاوية ، وبعث برأسه إلى امرأته ، فوضعت الرأس في حجرها ، وقالت لرسول معاوية : سترتموه عني طويلاً ، وأهديتموه لي قتيلاً ، فأهلاً وسهلاً من هدية غير قالية ولا بمقلية .

ومنهم حجر بن عدي وأصحابه ، وكان حجر من أصحاب الرسول ، وفد عليه هو وأخوه هاني مع من وفد من قومهما ، قتل معاوية حجراً ، لأنه عارض معارضة شريفة ، وطالب أن يترك للناس حرياتهم ، ولا يكرههم على شتم الأولياء الصالحين ، وكانت هذه المعارضة تعبر عن رأي الشعب على إختلاف طبقاته وميوله ، لذا كان لقتله صدى بعيد في أقطار الأرض ، وعلى كل لسان ، وهمت عائشة أن تثور لقتل حجر ، وقال الشعراء في ذلك فأكثروا ، وخاف معاوية من الثورة ، وأصابه قلق ممض ، وقصة هذه المحنة مفصلة في كتب السير والتاريخ ، ولكني لم أجد من وفاها حقها كالدكتور طه حسين في كتاب «علي وبنوه» فإنه ينتقل بالقارىء إلى زمان الفاجعة ومكانها ، يسمعه تلك الصيحات والإحتجاجات ، ويجعله يحس ويشعر بما كان يشعر به كل مسلم من النقمة على معاوية وعماله ، وكيف تكشف للكبير والصغير والقريب والبعيد أن الملك عند معاوية فوق الدين والإنسانية والمروءة .

وقتل ابن زياد والحجاج على حب أهل البيت ألوف الرجال وفيهم الصحابي والتابعي والفقيه والزاهد والمحدث ، وأخبار ذلك متواترة في كتب التاريخ والتراجم .

---

(١) وفي رواية ثانية فلا تتبرأوا مني . ولكن الشيخ الأنصاري رجح الرواية الأولى في ملحقات المكاسب ـ باب التقية ـ .

من خصائص آل البيت

إن قوانين الإسلام وأحكامه من الصيام والصلاة والموجبات إلى الأحوال الشخصية إلى العقوبات كلها عامة تشمل كل بالغ راشد تقياً كان أو شقياً ، عالماً أو جاهلاً ، حسيباً أو غير حسيب ، فليست الشريعة لصالح فئة دون فئة ، أو فردٍ دون فرد ، وقال العلماء في كتب أصول الفقه : إن التعاليم الواردة في الكتاب والسنّة لا تختص بمن سمعها من الرسول الأعظم ، ولا بمن وجد في عهده ، بل تعمّ الغائب والحاضر ، ومن وجد ويوجد من غير استثناء ، فلا فرق بين أهل البيت وغيرهم من حيث أنهم مكلفون بطاعة الله ، وامتثال أوامره وتعاليمه ، وإنما الفرق ، أنهم أعلم الناس بتلك التعاليم ، وأسبقهم إلى العمل بها ، وبثها وانتشارها ، وإنهم الدعاة الهداة إليها ، فمن أخذ عنهم فقد أخذ عن النبي ، لأنهم ورثة علمه ، وأمناء شرعه ، وأهل بيته ، وأهل البيت أدرى بما فيه من الجار القريب والتابع الحبيب .

لقد رأينا أبناء النبلاء يتكاسلون ولا يعملون ، بل رأيناهم لا يتناهون عن منكر اتكالاً على الأمجاد مرددين « كان أبي » ولله در الجواهري حيث يقول :

وتنابروا بالجاهلية شجعها ... من قبل نور الفكر والإسلام
قبلية يلجا إليها مقعد ... لا الحزم ينجده ولا إعزام
وبها تستر عن صغارة نفسه ... خزاياه يأكل زاده وينام

ومحمد رفعت رسالة ربه كفاه لا الأخوال والأعمام

وهكذا أهل البيت كجدهم الرسول رفعتهم الأعمال لا الأنساب ، إنهم أشرف من كان ويكون حسباً ونسباً ، ولكنهم أخذوا أنفسهم بالتواضع ، والشدة في جنب الله سبحانه ، وأصدق كلمة قيلت فيهم أنه : « ما عرض لأحدهم أمران قط هما لله رضى إلا أخذ بأشدهما عليه في دينه ... يعمل عمل رجل كأن وجهه بين الجنة والنار يرجو ثواب هذه ، ويخاف عقاب هذه » . قيل للإمام زين العابدين (ع) : أتحمل نفسك هذا التعب والجهد من الصيام والقيام ، وأنت من الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً ؟ فقال : أفلا أكون عبداً شكوراً على هذه المنزلة ! وأين عبادتي من عبادة جدي أمير المؤمنين ! .

ومن هنا فضل الله أهل البيت ، ومنحهم الإمتياز على غيرهم ، خصهم بأشياء ، وهم عباد مأمورون ومسؤولون ، ولكنهم مكرمون ، لأنهم لا يسبقونه بالقول ، وبأمره يعملون ، من تلك الخصائص :

١ ـ الصلاة والتسليم في الصلاة على جدهم الرسول (ص) وعليهم . قال الفخر الرازي عند تفسير الآية ٥٥ من سورة الأحزاب : ﴿ إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ﴾ .

« سُئل النبي عليه السلام : كيف نُصلي عليك يا رسول الله ؟ فقال : قولوا اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد » .

وغريب أن يترك الرازي الصلاة على آل محمد[1] ، وهو ينقل هذا الحديث الشريف ، والشيعة يروون الحديث بدون كلمة على بين محمد وآله ، وإبراهيم وآله ، لذا يقولون : اللهم صلِّ على محمد وآل محمد ، وتقول

(١) وأغرب منه قول الزمخشري : « القياس جواز الصلاة على كل مؤمن لقوله تعالى : ﴿ هو الذي يُصلي عليكم ﴾ أما الصلاة على أحد من أهل بيت النبي منفرداً عنه فمكروه ، لأنه يؤدي إلى الإتهام بالرفض » .

السنة : اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد .

وقال الشيعة : تجب الصلاة على محمد وآله في التشهد ، وتبطل الصلاة بتركها . وقال أبو حنيفة ومالك : لا تجب ، ولكنها تُستحب ، وقال الشافعي : تجب الصلاة على محمد . ونُقل عن أحمد بن حنبل روايتان أشهرهما : ما ذهب إليه مالك[1] .

٢ ـ قال الشيعة الإمامية : من سب محمداً أو فاطمة الزهراء أو أحد الأئمة المعصومين أو أحد الأنبياء جاز لسامعه قتله ، ولم أرَ فيما لديَّ من كتب المذاهب الأربعة كتاباً تعرض لهذه المسألة ، ولكن صاحب الجواهر نقل في المجلد السادس ـ باب الحدود ـ أن رجلاً في عهد الإمام الصادق شتم النبي ، فجمع والي المدينة فقهاءها ، وكان يومذاك زياد بن عبيدالله الحارثي ، فسألهم وأفتوه ، ولكنه لم يثق بفتواهم ، فطلب الإمام الصادق ، ولما حضر قال له الوالي : ما تقول في رجل شتم الرسول ؟ فقال الإمام : حتى انظر ما قال هؤلاء الفقهاء ، قالوا : يُؤدب ويُضرب ويُعزر ويُحبس . فقال لهم : أرأيتم لو ذكر رجلاً من أصحاب النبي ما كان الحكم فيه ؟ قالوا : مثل هذا ؟ قال : أليس بين النبي وبين رجل من أصحابه فرق ! فقال الوالي : دع هؤلاء يا أبا عبد الله ، لو أردناهم لم نرسل إليك ، فقال الإمام : أخبرني أبي أن رسول الله قال : من سمع أحداً يذكرني ، فالواجب أن يُقتل من شتمي ، ولا يُرفع إلى السلطان ، والواجب على السلطان إذا رُفع إليه أن يقتل من نال مني ، فقال الوالي : اقتلوا الرجل .

٣ ـ إن لهم سهماً في الغنائم ، كما نصت الآية ٤١ من سورة الأنفال : ﴿ **واعلموا إنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل** ﴾ وبعد أن اتفقت كلمة المذاهب الإسلامية على أن المراد بذي القربى قرابة الرسول (ص) ، وأن لهم سهماً في الغنيمة اختلفوا في معنى الغنيمة ، وما تشمله من الأموال ، وفي كيفية القسمة ، وفي أقسام المستحقين للغنيمة ، ويتفرع على خلافهم مسائل .

أ ـ قال السنّة : معنى الغنيمة في الشريعة ما يأخذه المسلمون من

---

(١) ميزان الشعراني .

المشركين بالحرب والقتال .

وقال الشيعة الإمامية : الغنيمة تشمل جميع ما يأخذه المسلمون من المشركين بالقتال والحرب ، وبالصلح ، وبالإغارة على بلاد الشرك ، وقالوا : يلحق بالغنيمة من حيث وجوب الخمس المعادن التي يجدها الإنسان في أرضه ، والكنز المدفون الذي لم يعرف صاحبه والغوص ، وهو الجواهر التي تستخرج من البحر ، والمال الحلال المختلط بالحرام مع عدم تمييز الحلال من الحرام ، وكل مال يفضل عن مؤونة الإنسان ، سواء اكتسبه من الصناعة أو التجارة أو الزراعة ، كل ذلك يجب فيه الخمس عند الشيعة ، وقد أفردوا في كتب الفقه باباً خاصاً للخمس غير باب الزكاة .

ب ـ قال السنة : إن المراد باليتامى والمساكين وابن السبيل في الآية يتامى الناس ومساكينهم وأبناء سبيلهم ، سواء أكانوا من بني هاشم أو من غيرهم .

وقال الشيعة الإمامية : المراد خصوص اليتامى والمساكين وأبناء السبيل ممن انتسب إلى هاشم بالأبوة علوياً كان أو عقيلياً أو عباسياً ، ولا تشمل الآية يتيماً ولا مسكيناً ولا ابن سبيل من غير الهاشميين .

ج ـ قال الشافعي وابن حنبل : تُقسم الغنيمة على خمسة أسهم سهم رسول الله ، ويصرف على مصالح المسلمين ، وسهم يعطى لذوي القربى من غير فرق بين الأغنياء والفقراء ، والباقي للفرق الثلاثة ، وهم اليتامى والمساكين وأبناء السبيل .

وقال أبو حنيفة : إن سهم الرسول سقط بموته ، أما ذوو القربى فهم كغيرهم من الفقراء ، يعطون لفقرهم لا لقرابتهم من الرسول .

وقال مالك : يرجع أمر الخمس إلى الإمام يقسمه حسب ما يراه من المصلحة[1] .

وقال الشيعة الإمامية : إن الأسهم الثلاثة الأولى سهم الله وسهم

---

(١) تفسير الرازي ، آية الغنيمة ، وميزان الشعراني باب الغنيمة .

الرسول وسهم ذوي القربى يفوض أمرها إلى الإمام أو نائبه يضعها حسب ما يراه من المصلحة ، والأسهم الثلاثة الأخرى تعطى لأيتام بني هاشم ومساكينهم وأبناء سبيلهم ، ولا يشاركهم فيها غيرهم[1] .



(١) مستمسك العروة الوثقى للسيد محسن الحكيم ، المجلد السادس باب الخمس ومجمع البيان آية الغنيمة : وسائر كتب الشيعة الإمامية .

معاوية يسب أهل بيت النبي ويلعنهم

من « مآثر » معاوية كرهه الشديد لأهل الحق والعدل ، ومن أهمها : إعلانه السب واللعن لأهل البيت ، ومنها تحويله الخلافة إلى وراثة .

لهذه الأسباب ولغيرها لم يجد معاوية ما يتذرع به لطلب الخلافة من سابقة أو منقبة أو حديث إلا قول الرسول الأعظم : لا أشبع الله له بطناً[1] ، فانتحل دم عثمان ، ونشر قميصه مع أصابع زوجته نائلة على المنبر ، وأسعفته ، وقطام وابن ملجمها والخوارج ومروقهم ، والطامعون وأساليبهم ، وصلابة الإمام في دينه ، ومعاوية في غيه ، كل هذه ، وما إليها كانت عوامل هامة وفعالة في وصول معاوية إلى الخلافة ، وتسميته بداهية العرب . لقد انتفع معاوية بالظروف والمناسبات ، وكان أهمها قميص عثمان الذي أصبح مضرب الأمثال .

غارات التقتيل والتخريب :

كانت الأمصار الإسلامية بكامل أطرافها في طاعة أمير المؤمنين (ع) ما

---

(١) ذهب النسائي إلى دمشق ، وهو أحد أصحاب الصحاح الستة عند السنّة ، فقيل له : حدثنا عن فضائل معاوية ، فقال : أما يرضى معاوية رأساً برأس ، حتى يفضل ؟! وقال : لا أعرف له فضيلة إلا لا أشبع الله بطنه ، فداسوه بالأرجل ، ومات بسبب ذلك .

عدا الشام ، حيث يوجد معاوية ، فالعراق والحجاز واليمن ومصر وفارس وغيرها كان عليها ولاة يحكمونها ويديرون شؤونها من قبل الإمام . فجمع معاوية حوله الأشقياء الجلادين ، والبغاة من قطاع الطرق والمخربين ، أمثال النعمان بن بشير ، ويزيد بن شجرة ، وعبد الرحمن بن قباث ، وزهير بن مكحول ، ومسلم بن عقبة ، وسفيان بن عوف ، وبسر بن أرطأة ، والضحاك بن قيس ، وغيرهم وغيرهم ، وأمدهم بالخيل والرجال ، والسلاح والمال ، وأمرهم بالغارة على البلاد الآمنة التابعة للإمام ، وأوصاهم أن ينشروا الفوضى والفساد ، ويحدثوا التخريب والذعر .

السب واللعن :

سب معاوية علياً ، وكتب إلى البلدان يأمر عماله وموظفيه بالسب ، فقامت الخطباء في كل كورة ، وعلى كل منبر يلعنون علياً ، ويبرأون منه ، ويقعون فيه وفي أهل بيته (ابن أبي الحديد ج٣ ص١٥) وبقي السب سُنّة بعد معاوية في سنين طويلة . سب أهل بيت الرسول ، وأمر بسبهم وجعل ذلك سنة متبعة ، وديانة مقدسة ، وقانوناً لا يصلح الخروج عليه ، لا لشيء إلا لأن الله سبحانه قال في كتابه : ﴿ **يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً** ﴾ . كان الشعور بالرهبة والفزع يسيطر على معاوية في عهد الإمام ، فيغدر ويفجر ، ويحتال ويغتال ، وله شيء من العذر عند من يرى معاوية من الدهاة والساسة الكبار ، ولكن أي عذر له عند هؤلاء وغير هؤلاء في جوابه لمن قال له : لقد بلغت ما أملت ، فلو كففت عن سب علي ، فأجاب : لا حتى يربو عليه الصغير ويهرم الكبير . . . بهذه الكلمة الصغيرة : « حتى يربو الصغير ، ويهرم الكبير » عبر معاوية عن نفسه ، وأبرزها على حقيقتها ، فليس من قصده وغايته الملك والسيطرة فقط ، بل عقدة في نفسه يحاول حلها ، وحقده في قلبه يغلي ويفور ، ولا يجد مخرجاً من لذعه وألمه إلا السباب والتقتيل ، وهذه غاية الغايات عند معاوية وما عداها وسيلة لإشباع الحقد ، وإلا فليدلنا الذين وصفوا معاوية بالحلم وسعة الصدر عن مكان هذا الحلم في قوله : « حتى يربو الصغير ، ويهرم الكبير » . . . .

ولم يشفِ غليل معاوية السب على المنابر ، والكتابة به إلى عماله ، واتخاذه سنة وديانة ، حتى تعمده في محضر أولاد الإمام وأقاربه ، بل كان

يدعو أحدهم إلى بيته ، ويجمع حوله شياطينه وزبانيته ، ثم يشرعون بالسباب والشتائم ! . . . لقد سمعنا أن عدواً اغتال عدوه ، وهو سائر في طريقه ، ونائم على فراشه ، إما أن يدعوه إلى بيته ، ثم يغدر به ، فلم نعهده إلا من معاوية وأمثاله .

معاوية يخدم التشيع :

استدل الشيعة بآيات من القرآن الكريم ، وبأحاديث من السنة والنبوة ، وبأدلة من العقل على وجوب الموالاة لأهل البيت ، والإقتداء بهم ، والتمسك بحبلهم ، والبراءة من أعدائهم ، ووضعوا العديد من الكتب في فضائلهم ومناقبهم ، ولكن هذه الكتب ، وتلك الأدلة لم يكن لها من التأثير في تثبيت مذهب التشيع وانتشاره ما كان لسياسة معاوية وخلفائه الأمويين . إن مظالم أمية كانت خيراً من ألف كتاب وكتاب ، وأبلغ من ألف دليل ودليل على مكانة أمير المؤمنين وحقه الإلهي في الخلافة .

إن العبارات الكلامية ، والأقيسة المنطقية ، وإن استوت الشروط ، ووصفت بالصدق إلا أنها لا تعطي النتيجة التي تعطيها الوقائع والحوادث إن الواقعة تماماً كالآلة في المختبر لا تقبل نتيجتها التشكيك والتأويل ، وأيام معاوية في الحكم كلها وقائع مادية تثبت أن علياً هو الإمام الحق ، وقديماً قيل : والضد يظهر حسنه الضد . إن شهادة معاوية على نفسه بأنه لم يقاتل أهل الكوفة من أجل الصلاة والزكاة والحج ، بل من أجل التآمر عليهم والتحكم بأنفسهم وأموالهم ، إن هذه الشهادة لا تظهر بجميع مساوئها إلا إذا قورنت بقول الإمام مشيراً إلى حذائه بأنه خير من الإمارة والدنيا كلها إلا أن يقيم حقاً أو يدفع باطلاً .

حاول معاوية أن يمحي ذكر الإمام وأولاده من الوجود ، وأن يحمل الناس على حب عثمان والأمويين ، ولكن بالإضطهاد والإستبداد ، والإساءة إلى الناس ـ وهذا من دهائه ومهارته في السياسة ! . . . فجاءت النتيجة على عكس ما أراد ، وكان كالباحث عن حتفه بظلفه ، حيث أصبح اسم أمية رمزاً للفجور والظلم والفساد ، والإسم العلوي علماً للهداية والحق والفداء . قال عبد الله بن عروة بن الزبير لولده : يا ولدي عليك بالدين ، فإن الدنيا ما بنت شيئاً إلا هدمه الدين ، وإذا بنى الدين شيئاً لم تستطع الدنيا هدمه ،

انظر علي بن أبي طالب ما يقول فيه خطباء أُمية من ذمه وعيبه ، والله لكأنما يأخذون بناصيته إلى السماء ، إلا كيف يندبون موتاهم ، ويرثيهم شعراؤهم ، فوالله كأنهم يندبون الجيف . وقال الدكتور طه حسين في كتاب « علي وبنوه » :

« وليس شيء من سياسة الناس يروج للآراء ، ويغري الناس باتباعها كالإستبداد الذي يعطف القلوب على الذين تلم بهم المحن ، وتصب عليهم الكوارث ، وتبسط عليهم يد السلطان ، والذي يصرف القلوب عن هذا السلطان الذي يدفع إلى الظلم ، ويمعن فيه ، ويرهق الناس في أمرهم عسراً . لذلك عظم أمر الشيعة في الأعوام العشرة الأخيرة من حكم معاوية ، وانتشرت دعوتهم أي إنتشار في شرق البلاد الإسلامية ، وفي جنوب بلاد العرب ، ومات معاوية حين مات ، وكثيرٌ من الناس ، وعامة أهل العراق بنوعٍ خاص يرون بغض بني أُمية ، وحب أهل البيت لأنفسهم ديناً » .

هذا هو مذهب التشيع بعينه : حب أهل البيت وبغض بني أُمية ، وهذا ما عمل له معاوية بنفسه ، ونشره في كل قطر من حيث أراد القضاء عليه ! . . . مات معاوية ، وبقي التشيع لعلي وأبناء علي ، وسيبقى إلى أبد الأبدين . ولو جاز الشكر على الإساءة لحمدنا معاوية على ما أسداه لمذهب التشيع من خدمات .

من المسؤول عن إنشقاق المسلمين :

وبعد أن قدمنا أمثلة ونماذج من سياسة معاوية مع شيعة علي نتساءل : من المسؤول عن انشقاق المسلمين ؟ ومن السبب في تقسيمهم إلى شيعة وسنة ؟ هل الشيعة أو شيوخ السنة ، أو الذي تحكم في مصير الناس ، وسلبهم حريتهم ، واستحل دماءهم ، وأسس لمن جاء بعده من الحاكمين أساس الظلم والجور على أهل البيت وشيعتهم ؟ ومن الذي سبق إلى سب الصحابة وشتمهم على المنابر ، وجعل لعنهم والنيل من كرامتهم سنة يربو عليها الصغير ، ويهرم الكبير ، ودفع الأموال والجوائز للشاتمين واللاعنين ، وقتل وشرد وزلزل الأرض بمن امتنع عن السب واللعن ، من فعل ذلك كله ؟ هل الشيعة ؟! .

وقال قائل : ما لنا ولهذه الأبحاث ؟ ولماذا نتساءل عن السبب بعد أن

أصبحت عظام الأولين رميمة ؟! فلندع هذه السفاسف وندفن الماضي ونتعاون على الحاضر .

قلنا في جوابه : أجل ، يجب دفن الماضي ، وأن نتحد ونتعاون ، ولكن آثار تلك العظام الرميمة ما زالت باقية في قلوب الكثيرين تعمل عملها وتتخذ منها دليلاً وحجة .



محنة أهل البيت

تحدّث أصحاب التاريخ والسِيَر عن محن آل البيت وأطالوا الحديث، ووضع الشيعة فيها كتباً مستقلة سموا الكثير منها بأسماء تدل عليها، كـاسم «مثير الأحزان»، و«نفس المهموم»، و«الدمعة الساكبة»، و«لواعج الأشجان»، و«رياض المصائب»، و«اللهوف»، و«مقاتل الطالبيين»، وما إلى ذلك. وتكاد تتفق كلمة الباحثين القدامى والمتأخرين على أن الأمويين إنما نكلوا بآل البيت أخذاً بثارات بدر وأحد، لأن محمداً وعلياً قتلا في هاتين الحربين شيوخ الأمويين وساداتهم، ويستشهدون على ذلك بما تمثل به يزيد بن معاوية، عندما قتل الحسين، ووضع رأسه بين يديه وقال:

ليت أشياخي ببدرٍ شهدوا جزع الخزرج من وقع الأسلْ
لأهلّوا واستهلّوا فرحاً ثم قالوا: يا يزيد، لا تشلْ

وليس ببعيد أن يتذكر يزيد الحفائظ والحروب القديمة بين محمد، جدّ الحسين، وجدّه أبي سفيان، وبين علي، أبو الحسين وأبيه معاوية، وأن ينطق بكلمة التشفّي والحقد. ولكن الباعث الأول على الفجيعة هو أن أهل البيت أرادوا الحكم ليكملوا رسالة محمد (ص) ويطبّقوا تعاليم الإسلام، أما أخصامهم بنوا سفيان أرادوا الحكم للتسلّط والمجد، وللثراء والفساد.

ويعلم القاصي والداني أن عهد بني أُمية كان بمجمله ـ باستثناء عهد عمر بن عبد العزيز ـ عهد التهتك والإنحلال والعود إلى أخلاق الجاهلية...

وأما حكم بني العباس فهو أسوأ من حكم الأمويين بكثير .

أين هؤلاء جميعاً من حكم الرسول الأعظم (ص) ؟ أين هؤلاء من سيرة وأخلاق أهل البيت ! وأين هؤلاء من حكم الخلفاء الراشدين ؟ من حكم عمر وعلي ؟

إن دولة الإسلام وتعاليم الإسلام شيء ، ودولة أُمية وبني العباس دولتا البغي والظلم والفساد شيءٌ آخر .

فقد ظهرت آثار هذه المحن في العقيدة ، والسياسة ، والأدب ، والتقاليد ، وما زالت تفعل فعلها إلى اليوم . ولم يتح لمحن آل البيت ، فيما أعلم ، من درسها درساً موضوعياً ، ولا يمكن شرحها وبيان أسبابها ونتائجها في مقامنا هذا . وعلى أي الأحوال ، فإن محن آل البيت وهي محن ابتدأت منذ تغيّر نظام الحكم عند المسلمين .

كان الحكم في عهد الرسول الأعظم يقوم على مبدأ أن كل شيء لله ، فالمال مال الله ، والجند جند الله ، ومعنى هذا أن الناس جميعاً متساوون في الحقوق ، لأن الله ، للجميع وبعده بأمدٍ قصير تغير هذا النظام ، وأصبح كل شيء للحاكم . فالمال مال الحاكم ، والجند جند الحاكم ، والناس كلهم عبيد الحاكم . قال معاوية بن أبي سفيان : « الأرض لله ، وأنا خليفة الله . فما أخذت فلي ، وما تركته للناس فبالفضل مني » . وعلى هذا المبدأ ، وهب مصر لعمرو بن العاص مكافأةً له على جهاده وبلائه ضد الإمام علي . وكان جند يزيد في وقعة الحرة يجبرون الناس على أن يبايعوا يزيد ، على أنهم عبيد قنّ له ، وينقشون أكف المبايعين علامة الإسترقاق ، ومن أبى عن هذه البيعة ضربت عنقهُ .

من هذا النظام اللاإسلامي وحده تولّدت محن آل البيت وغير آل البيت ، وإن كان نصيبهم منها أكبر وأفظع .

ولا بد من التساؤل : لماذا ذعر الناس لمحن آل البيت وتحدّثوا فيها وأطالوا الحديث أكثر من غيرها ؟ ويمكننا الجواب بأن محنهم كانت أقسى المحن جميعاً ، وبأنها في نظر المسلمين هي محنة الإسلام نفسه . فقد أوصى الرسول وبالغ في الوصاية بأهل بيته ، وساواهم بكتاب الله ، وشبّههم بسفينة نوح ،

واعتبر التعدي عليهم تعدّياً عليه بالذات ، وهذا السبب يرجع إلى الدين ، ولا شيء يوازي احترام العقيدة الدينية وتقديسها عند المسلمين وبخاصة في ذاك العهد .

وهناك أسباب سياسية لتوالي المحن على آل البيت من الحكام ، وإذاعتها بين الجماهير أكثر من غيرها . لما يئس المسلمون من إصلاح الحاكم الظالم تمنوا أن يدبر شؤونهم إمام عادل ناصح لله ورسوله ، وفي آل البيت خير من توافرت فيه هذه الصفات ، بل كان من المسلمين حزب قوي منتشر في أقطار الأرض يدين بالتشيع لهم ، ويرى أن الخلافة حق خصه الله بعلي وبنيه . وقد أعلن الشيعة هذا المبدأ في أشعارهم ، واتخذوه أساساً لتعاليمهم ، وعملوا على بثه في الجهر والخفاء ، ولم يتركوا فرصة تمرّ إلاّ عدّوا مناقب آل البيت ومثالب من غصبهم هذا الحق . فرأى الحكام في آل البيت وشيعتهم خطراً كبيراً على سلامة الدولة وأمنها أكثر من غيرهم فخصّوهم بالقسط الأوفر من المحن ، ونكّلوا بهم بقسوة تفوق كل قسوة . وقد رأى الناس في هذه المحن مورداً خصباً للتشهير بالحاكم وإثارة الجماهير ، ولا شيء كالخطوب والمآسي تستدعي عطف الناس ، وتثير إشفاقهم ورحمتهم ، وكلنا يعرف كيف استغلّ معاوية قميص عثمان لتأليب أهل الشام على عليّ . فالشيعة أذاعوا تلك المحن وبكوا واستبكوا الناس وفاء لأئمتهم ، ولبثّ الدعوة لهم ونشر مبادئهم . وأذاعها كل ناقم ومعارض للأنظمة السياسية الجائرة تبريراً لنقمته ومعارضته ، ودعماً لأقواله وحجته تظلّم الشعب لآل البيت ، وفي الوقت نفسه عبّر بمحنهم عن ثورته على الفساد .

إن محن آل البيت هي محن الشعب ، ومحنه محنهم ، وقد أعرب عن آلامه بما ألّم بهم ، لإثارة العواطف ، لأنّ من أساء إليهم فبالأحرى أن يسيء إلى غيرهم ، ولأنهم المجموعة الكريمة الطيبة التي يرى فيها الشعب مثاله الأعلى ويتمنى أن تقوده هي ، أو من يماثلها في الصفات والمؤهلات وإلاّ فإن الثورة على النظام الجائر محتّمة لا محالة .

السنّة والشيعة وذكرى الحسين

لماذا يهتم الشيعة الإمامية هذا الإهتمام البالغ بذكرى الإمام الحسين ، ويعلنون عليه الحداد ، ويقيمون له التعازي عشرة أيام متوالية من كل عام ؟! هل الحسين أعظم وأكرم على الله من جده محمد وأبيه علي (ع) ، وإذا كان الحسين إماماً فإن جده خاتم الرسل والأنبياء ، وأباه سيد الأئمة والأوصياء ، لماذا لا يُحيي الشيعة ذكرى النبي والوصي كما يفعلون ويذكرون ولده الشهيد ؟! .

الجواب : إن الشيعة لا يفضّلون أحداً على الرسول العظيم . إنه أشرف الخلق دون استثناء ، ويفضلون علياً على الناس باستثناء الرسول ، فقد ثبت عندهم أن علياً قال مفاخراً : « أنا خاصف النعل » أي مصلح حذاء الرسول . وقال : « كنا إذا حمي الوطيس لذنا برسول الله » . أجل ، إن الشيعة الإمامية يعتقدون أن محمداً لا يوازيه عند الله ملك مقرّب ، لا نبي مرسل ، وإنّ علياً خليفته من بعده ، وخير أهله وأصحابه ، وإقامة مجالس عزاء الحسين في كل عام مظهر لهذه العقيدة ، وعمل مجسّم لها ، وتتضح هذه الحقيقة بعد معرفة الأسرار التالية :

١ ـ تزوج الرسول الأعظم ، وهو ابن ٢٥ سنة ، وقبض وله ٦٣ ، وبقي بعد خديجة دون زواج سنة واحدة ، ثم تزوج بعدها الكثيرات ، وجمع في آنٍ واحد بين تسع ، وامتدت حياته الزوجية ٣٧سنة ، ورُزق من خديجة ذكرين : القاسم وعبدالله ، وهما الطيّب والطاهر ، ماتا صغيرين ، وأربع

بنات : زينب وأم كلثوم ورقية وفاطمة ، أسلمن وتزوجن وتوفين في حياته ما عدا فاطمة ، وولدت له مارية القبطية إبراهيم ، واختاره الله ، وهو ابن سنة وعشرة أشهر وثمانية أيام ، فانحصر نسل الرسول بفاطمة وولديها من عليّ الحسن والحسين ، فهم أهله الذين ضمهم وإياه « كساء » واحد وبيتٌ واحد .

وقد كان هؤلاء الأربعة بعد الرّسول سلوة وعزاء للمسلمين عن فقده ، وإنْ عظم الخطب ، لأنّ البيت الذي كان يأويه ما زال مأهولاً بمن يحب عامراً بأهله وأبنائه . وماتت فاطمة بعد أبيها بـ ٧٢ يوماً ، فبقي بيت النبي مزيناً ومضيئاً بعلي والحسن والحسين ، ثمّ قتل عليّ فظل الح[illegible] ، وكان حب المسلمين لهما لا يعادله شيء إلاّ الحبّ والإخلاص لنبيّهم الكريم ، لأنّهما البقية الباقية من نسله وأهل بيته ، وبعد أن ذهب الحسن إلى ربه لم يبق من أهل البيت إلاّ الحسين ، فتمثلوا جميعاً في شخصه ، فكان حبّ المسلمين له حبّاً لأهل البيت أجمعين ، للنبي وعليّ وفاطمة والحسن والحسين تماماً كما لو كان لك خمسة أولاد ، وفقدت منهم أربعة ، وبقي واحد ، فإنّه يأخذ سهم الجميع ، وتوازي منزلته من قلبك منزلتهم مجتمعين . وبهذا نجد تفسير قول سيّدة الطّف زينب ، وهي تندب أخاها الحسين يوم العاشر من المحرّم : « اليوم مات جدّي رسول الله ، اليوم ماتت أمي فاطمة ، اليوم قتل أبي عليّ ، اليوم سمّ أخي الحسن » .

ونجد تفسير ما قاله الإمام الحسين لجيش يزيد حين صمّموا على قتله : « فو الله ما بين المشرق والمغرب ابن بنت نبيّ غيري فيكم ولا في غيركم » .

وإذا أُقفل بيت الرّسول بقتل ولده الحسين ، ولم يبق من أهله أحد كان ، والحال هذه ، إستشهاده استشهاداً لأهل البيت جميعاً ، وإحياء ذكراه إحياءاً لذكرى الجميع .

٢ ــ إنّ وقعة كربلاء كانت وما زالت أبرز وأظهر مأساة عرفها التاريخ على الإطلاق ، فلم تكن حرباً وقتالاً بالمعروف للحرب والقتال ، وإنّما كانت مجزرة دامية لآل بيت الرّسول كباراً وصغاراً ، فلقد أحاطت بهم كثرة غاشمة باغية من كلّ جانب ، ومنعوا عنهم الطعام والشّراب أيّاماً ، وحين أشرف آل رسول الرحمة على الهلاك من الجوع والعطش انهالوا عليهم رمياً بالسّهام

ورشقاً بالحجارة وضرباً بالسّيوف وطعناً بالرماح ، وبعد أن سقط الجميع صرعى قطعوا الرؤوس ، ووطؤوا الجثث بحوافر الخيل مقبلين ومدبرين ، وبقروا بطون الأطفال ، وأضرموا النار في الأخبية على النّساء . إذن فجدير بمن والى وشايع نبيه الأعظم وأهل بيته أن يحزن لحزنهم ، وأن ينسى كلّ فجيعة ورزية إلاّ ما حل بهم من الرزايا والفجائع معدّداً مناقبهم ومساوىء أعدائهم ما دام حياً .

حين نكث يزيد ثغر الحسين بالقضيب قال له رسول قيصر المسيحي : « إنّ عندنا في بعض الجزائر حافر حمار عيسى (ع) نحج إليه في كلّ عام من الأقطار ونُهدي إليه النذور ونعظّمه كما تعظّمون كتبكم فأشهد أنّكم على باطل » . لقد شاء الله وقدّر أن تكون حادثة كربلاء أعظم وأخلد من كلّ حادثة عرفها التّاريخ ، كما أنّها أفجع وأوجع مأساة مرّت وتمر على وجه الأرض .

٣ ــ إنّ إحياء بطولة الحسين وجهاده ومبدئه ، احياء للحق والخير والحريّة ، والتضحية من أجلها بالنّفس والأهل والأصحاب ، واحتجاج صارخ على الحاكم الظالم وأعوانه ، وعلى كل مسرف يعبث بمقدّرات الشعوب ، ويغرق في لهوه وملذّاته ، وينطلق مع شهواته ومآثمه كيزيد وأعوان يزيد .

أراد ابن معاوية من التنكيل بأهل البيت أن يطفىء نور الله ، وأن تكون الكلمة العليا للفساد والاستبداد ، وظنّ أنّه انتصر وتمّ له ما أراد بقتل الحسين ، ولكنّ انتصاره كان زائفاً وإلى أمد ، فسرعان ما زالتْ دولة الأُمويين ، وظلّت ذكريات كربلاء ومبادىء الحسين حيّة إلى يوم يبعثون ، وقد جابهت السيدة زينب يزيد بهذه الحقيقة حيث قالت من كلام تخاطبه فيه :

« أظننت يا يزيد حيث أخذت علينا أقطار الأرض وآفاق السّماء ، فأصبحنا نُساق كما تُساق الأسارى أنّ بنا على الله هواناً ، وبك عليه كرامة . . فمهلاً مهلاً . . فوالله ما فريت إلاّ جلدك ، وما حززت إلاّ لحمك . . ولأن اتخذتنا مغنماً لتجدنّ وشيكاً مغرماً حين لا تجد إلاّ ما قدّمت يداك . . فكد كيدك ، واسع سعيك ، وناصب جهدك فوالله لا تمحو ذكرنا ، ولا تميت وحينا ، ولا يرخص عنك عارها ، وهل رأيك إلاّ فند ،

وأيّامك إلاّ عدد ، وجمعك إلاّ بدد » .

السنة ومولد الحسين :

وصدقت نبوءة السّيدة العظيمة ، فقد سقط يزيد وخلفاء يزيد الواحد بعد الآخر ، وإنهارت دولة الأمويين بعد مصرع الحسين بنصف قرن ، وظلّ المسلمون يلعنون يزيد ، ويحتفلون بذكرى الإمام الشّهيد ، يحتلفون يوم مقتله ويوم مولده من كلّ سنّة . فهذه مصر تحتشد فيها الحشود وتنصبُ السّرادقات ، وترتفع دقّات الدّفوف وإيقاع الطّبول ، وتمتلىء بالبهجة أصوات المطربين المنشدين لمولد الإمام الحسين ومولد أخته بطلة كربلاء . فليس الشّيعة وحدهم يهتمّون ويحتفلون بذكرى الحسين ، بل المسلمون عجماً وعرباً في كل مكان ، وإذا اختلفت الأساليب ، وتعدّدت المظاهر فالجوهر واحد .

لقد مضى على قتل الحسين أكثر من ١٣٤٠ عاماً ، وما زال الشيعة يتذكرون ويذكرون هذا الماضي البعيد ، ويمجدونه ، ليستخلصوا منه الثورة على الظلم . نحن الشيعة ثوريون بعقيدتنا وتعاليمنا نتفاءل بالثورات التحررية ، ونستبشر الخير بها ، ونحس بعطف عميق نحوها ونحو شهدائها ، فإذا كرّمنا الحسين فإنما نكرمه بصفته الباعث الأكبر للثورات ، والمعلم الأول للثائرين من أجل الحق . نحن لا نعبد الأفراد ، بل نقدس المبادىء لأننا مسلمون وقبل كل شيء ، والحسين يمثل مبادىء جده الرسول خير تمثيل ، ومن أجلها قتل هو وأهله وأصحابه ، وسُبيت نساؤه وأطفاله ، ومن أجلها يفرح المسلمون السنّة يوم مولد الحسين ، فيصفّقون ويغنّون ويرقصون ، لأنه اليوم الذي ابتهج فيه نبي الرحمة والعدالة ، ويحزن المسلمون الشيعة يوم قتله ، فيبكون ويندبون ويلبسون الحداد لأنه يوم حزن وكآبة عليه وعلى جميع المسلمين ، وينشدون مع الشريف الرضي :

لو رسول الله يحيا بعده قعد اليوم عليه للعزا

يفرح أولئك بالمولد ، ويحزن هؤلاء للمقتلِ ، وهدف الجميع واحد ، هو الطاعة والولاء والتقرّب من خاتم الأنبياء . وكلاّ وعد الله الحسنى .

ذكرى عاشوراء

« بعض العادات التي لا تزال متبَعة لا يقرها الدين . . . »

إحياء ذكرى الحسين حث الناس على إتباع خطواته

الحسين رمز الجهاد والشرف والفضيلة :

لماذا يُحيي الشيعة ذكرى الحسين في كل سنة عشرة أيام من شهر محرم ؟

إن الحسين عند شيعته والعارفين بأهدافه ومقاصده ليس اسماً لشخص فحسب ، وإنما هو رمز عميق الدلالة ، رمز للبطولة والإنسانية والأمل ، وعنوان للدين والشريعة ، والفداء والتضحية في سبيل الحق والعدالة ، كما أن يزيد رمز للفساد والإستبداد ، والتهتك والرذيلة ، وحيثما كان ويكون الفساد والفوضى وانتهاك الحرمات وإراقة الدماء البريئة والخلاعة والفجور وسلب الحقوق والطغيان ، فثم اسم يزيد وأعمال يزيد . وحيثما كان ويكون الثبات والإخلاص والبسالة والفضيلة والشرف فثم اسم الحسين ومبادىء الحسين ، وهذا ما عناه الشاعر من قوله :

كأنَّ كل مكان كربلاء لدى   عيني وكل زمان يوم عاشورا

ثم إن هذه المجالس التي تجمع الألوف المؤلفة ، كلها تستغل للتوجيه إلى الحق وبث روح الحسين فيصعد الخطيب إلى المنبر ويتناول موضوعاً هو من

صميم الحياة ويبحثه بحثاً مفصلاً ويبين الأهداف والمرامي التي يجب أن تتحقق وكيفية الوصول إلى تحقيقها بما يتفق مع مبادىء العدل والحرية التي ضحى الحسين بنفسه من أجلها .

بدعة مشينة :

إن العادات والتقاليد المتبعة عند العوام لا يصح أن تكون مصدراً للعقيدة لأن الكثير منها لا يقره الدين الذي ينتمون إليه حتى ولو أيدها وساندها شيوخ يتسمون بسمة الدين . ومنها ما يفعله بعض عوام الشيعة في لبنان والعراق وإيران من لبس الأكفان وضرب الرؤوس والجباه بالسيوف في اليوم العاشر من محرم . فإن هذه العادة المشينة بدعة في الدين والمذهب وقد أحدثها لأنفسهم أهل الجهالة دون أن يأذن بها إمامٌ أو عالم كبير كما هو الشأن في كل دين ومذهب حيث توجد به عادات لا تقرها العقيدة التي ينتسبون إليها ويسكت عنها من يسكت خوف الإهانة والضرر . ولم يجرأ على مجابهتها ومحاربتها أحد في أيامنا إلا قليل من العلماء وفي طليعتهم المرحوم السيد محسن الأمين العاملي الذي ألّف رسالة خاصة في تحريم هذه العادة وبدعتها وأسمى الرسالة « التنزيه لأعمال الشيعة » والذي اعتقده أنها ستزول بمر الأيام .



العصمة



العصمــة بين السنة والشيعة

معنى العصمة :

تضاربت الأقوال في تفسير العصمة ، فمنهم من قال : إن المعصوم يفعل الطاعة مع عدم قدرته على المعصية ، فهو مجبر على فعل الحسن ، وترك القبيح ، ومنهم من قال : إن للمعصوم غريزة تردعه عن المعصية : كما تردع غريزة الشجاعة عن الفرار ، وغريزة الكرم عن الإمساك ، وقال نصير الدين الطوسي في كتاب التجريد صفحة ٢٢٨ طبع العرفان : « المعصوم قادر على فعل المعصية ، وإلا لم يستحق المدح على تركها ، ولا الثواب ، ولبطل الثواب والعقاب في حقه فكان خارجاً عن التكليف وذلك باطل بالإجماع والنقل » ، وقال الشيخ المفيد : « ليست العصمة مانعة من القدرة على القبيح ، ولا مضطرة للمعصوم إلى الحسن ، ولا ملجئة إليه[1] وعلى هذا يكون معنى العصمة عند الإمامية أن المعصوم يفعل الواجب مع قدرته على تركه ، ويترك المحرم مع قدرته على فعله ، ولكنه مع ذلك لم يترك واجباً ، ولم يفعل محرماً .

أما جواز السهو على المعصوم فقال صاحب مجمع البيان[2] في تفسير

---

(١) كتاب « شرح عقائد الصدوق » للشيخ المفيد ص٦١ طبعة ثانية تبريز ، والمفيد شيخ مشايخ الإمامية ، واستاذ الشريفين المرتضى والرضي ، توفي سنة ٤١٣ هجرية .

(٢) مجمع البيان من أعظم الكتب في تفسير القرآن للشيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي من كبار علماء الإمامية توفي سنة ٥٤٨ هجرية .

الآية ٦٨ من سورة الأنعام : « إن الإمامية لم يجزوا السهو والنسيان على أئمتهم فيما يؤدونه عن الله تعالى ، فأما ما سواه فقد جوزوا عليهم أن ينسوه أو يسهوا عنه ما لم يؤد ذلك إلى إخلال العقل ، وكيف لا يكون كذلك ! وقد جوزوا عليهم النوم والإغماء ، وهما من قبيل السهو ، ومن نسب غير هذا إلى الإمامية فقد ظن ظناً فاسداً ، وإن بعض الظن إثم . . . » .

إن فكرة العصمة لم يقل بها الشيعة وحدهم ، فإن السنّة يقولون بها أيضاً ، والإختلاف بينهم في التطبيق فقط . فالسنّة يجعلونها للجماعة ، والشيعة للإمام المنصوص عليه ، فنسبة الفكرة من حيث هي إلى الشيعة دون السنّة اشتباه ، تماماً كما هي الحال في فكرة الخلافة من حيث هي ، ونسبتها إلى الشيعة دون غيرهم .

فكرة الإمام المعصوم :

قال قائلٌ من أهل السنة : إن فكرة الإمام المعصوم سياسية بحت ، لا دينية ، وإن مصدرها الأول هو خيال الشيعة ، فلقد تمنوا أن يتولى علي الخلافة بعد الرسول (ص) ولما أخذها أبو بكر قالوا : ستكون لعلي من بعده ، فأخذها عمر ، فقال الشيعة : هي لعلي بعد عمر ، فأخذها عثمان . . . وبعد أن أبعد علي عن الخلافة ثلاث مرات أتته في الرابعة ، وهي تلفظ النفس الأخير ، حيث وقف له معاوية وعائشة وطلحة والزبير ، ثم الخوارج . . . حتى انتهت باستشهاده بعد أمدٍ قصير .

ولما استتب الأمر لمعاوية أعدى أعداء العلويين قال الشيعة : سيمضي معاوية ، وتنتقل الخلافة إلى الحسن (ع) ، ولكن الحسن استشهد قبل أن يمضي معاوية ، ولما مضى انتقلت الخلافة إلى ولده يزيد . . . وكان من أمر الحسين (ع) ما كان ، ثم الذي جرى على عموم أهل البيت في عهد الأمويين والعباسيين . . . فاصطدم شعور الشيعة بالخيبة ، ولم يبقَ لهم أي أمل ، فعوضوا عن هذا الواقع الأليم بفكرة الإمام المعصوم ، ليبطلوا خلافة الأولين والآخرين الذين ظلموا أهل البيت ، وأبعدوهم عن مراتبهم التي رتبهم الله فيها ، ولو أن أهل البيت تمكنوا في الأرض ، وتقلدوا الخلافة لما كان لفكرة العصمة عين ولا أثر .

هكذا حاول بعض كتّاب هذا العصر أن يشوه الحقيقة ، لا لشيء إلا

لينال من التشيع وأهله . . . وأياً كان الدافع فجوابه فيما يلي :

العصمة عند السنة :

إن فكرة العصمة لا تختص بالشيعة ، بل هي عند السنة بصورة أشد وأعنف ، بل هي عندهم فوق العقل وتصوراته . . . فلقد رووا في بعض كتبهم : « أن رجلاً مات بالمدينة ، فأراد النبي (ص) أن يصلي عليه ، فنزل جبريل ، وقال :

« يا محمد لا تصلِّ عليه ، فامتنع النبي ، فقال له أبو بكر : صلِّ عليه فما علمت منه إلا خيراً ، فنزل جبريل ثانية ، وقال : يا محمدُ صلِّ عليه ، فإن شهادة أبي بكر مقدمة على شهادتي »[1] . ومعنى هذا أن علم أبي بكر بالرجل الذي بالمدينة هو فوق علم الله تعالى : لأن جبريل الأمين لا ينطق إلا بأمر من علاّم الغيوب .

وقال صاحب المنار عند تفسير : ﴿ **ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً** ﴾ [البقرة ـ ٦٥] : « إن الكرخي صرح قائلاً بأن الأصل قول أبي حنيفة ، فإن وافقته نصوص الكتاب والسنة فذاك ، وإلا وجب تأويل نصوص القرآن والسنة النبوية على وفق قول أبي حنيفة » . وهذا الكرخي إمام من أئمة الأحناف ، والسنة يستسقون ويستشفون بقبره ببغداد . . . وحين كتبت الفقه على المذاهب الخمسة رأيت كل أوجل علماء السنة على هذا المبدأ الكرخي ، فأي عالمٍ منهم يقلد إماماً من الأئمة الأربعة يجتهد بكل وسعه في تأويل الكتاب والسنة على مذهب الإمام الذي يقلده .

أبعد هذا يُقال : إن فكرة العصمة مختصة بالشيعة وحدهم ؟ . . . وهل في عقيدة الإثني عشرية ما يشبه هذا من قريب أم بعيد ؟ ولقد جاء في كتبهم أن الأئمة الأطهار من أهل بيت الرسول (ص) قالوا لشيعتهم : « لا تقبلوا علينا خلاف القرآن ، فإن تحدثنا بموافقة القرآن ، وبموافقة السنة ، إنا عن الله وعن رسوله نتحدث ، فإذا أتاكم من يحدثكم بخلاف ذلك فردوه ، إن لكلامنا حقيقة ، وإن عليه لنوراً ، ومات لا نور عليه فذاك قول الشيطان » .

---

(١) كتاب « نزهة المجالس » ج٢ ص١٨٤ ، وكتاب « مصباح الظلام » ج٢ ص٢٥ كما جاء في كتاب « الغدير » للأميني ج٧ ص٢٤٤ .

وما قال الشيعة بعصمة أهل البيت إلا لأنهم لا يقولون ولا يفعلون إلا بوحي الكتاب والسنة .

وقال الشاطبي في الموافقات ج٤ ص٧٧ : « إن طائفة من السنة قالت إن قول أبي بكر وعمر حجة ودليل » . وليس من شك أن كل من استدل بقول إنسانٍ ، واتخذ منه حجة للحق فقد قال بعصمته : أراد ذلك ، أم لم يرد . . . هذا إلى أن السنة أجمعوا قولاً واحداً على عصمة الأمة لحديث : « لا تجتمع أُمتي على ضلالة » . وإذن ، محمد (ص) هو المصدر الأول لفكرة العصمة وليس الشيعة .

وندع الكرخي وغيره من السلف الدابر ، وننظر إلى عالم كبير من علماء السنة في هذا العصر وعميد لكلية أصول الدين في جامعة الأزهر ، وهو الشيخ عبد الحليم محمود ، فقد ألّف كتاباً ضخماً ، أسماه « التفكير الفلسفي في الإسلام » ، قال في ص١٧١ : « لو كان هناك ما يشبه ولو من بعيد رغبة الرسول في أن يتولى علي الأمر من بعده لسارع أبو بكر وعمر إلى بيعته » . أي إن عدم رغبة الشيخين في أن يتولى علي الخلافة دليل قاطع على أن رسول الله لم ينص بالخلافة على الإمام .

أليس هذا هو معنى العصمة بالذات ؟ ولا أدري كيف يسوغ لهذا الشيخ أن يستدل بامتناع الشيخين عن بيعة علي ، أن يستدل على عدم رغبة الرسول في خلافة علي ، ولا يسوغ لغيرهم أن يستدل بمعارضة علي لأبي بكر وعمر على عدم رغبة الرسول في خلافتهما ؟ . . . أما حرص الشيخين على رغبة رسول الله (ص) فقد ظهرت بأجلى معانيها حين قال عمر عن خاتم النبيين : « ما شأنه أهجر ؟ » كما في صحيح البخاري ومسلم ، ومع هذا فإن السنّة يعتقدون بعصمة عمر ، بل ويقدمون قوله على قول رسول الله ويحرمون متعتي النساء والحج ، وقول ـ حي علي خير العمل ـ في الأذان لأن عمر قال : « ثلاث كن على عهد رسول الله ، أنا أنهي عنهن وأُحرمهن ، وأُعاقب عليهن : متعة النساء ، ومتعة الحج ، وحي على خير العمل » . . . (انظر شرح التجريد للقوشجي من علماء السنة ، آخر مبحث الإمامة) .

وبعد ، فإن الشيعة الإثني عشرية يعتمدون لعقيدتهم على بديهة العقل ، وعلى كتاب الله وسنة نبيه القطعية سنداً ودلالة . وقد استدل الشيعة

على أصل فكرة العصمة بقوله تعالى : ﴿ **لا ينال عهدي الظالمين** ﴾ [البقرة - ١٢٤] . وعلى عصمة أئمتهم بآية التطهير ٣٣ الأحزاب ، وبحديث الثقلين الذي جعل أهل البيت وكتاب الله توأمين متساويين في هداية الخلق إلى الحق . وبحديث - علي مع الحق ، والحق مع علي . وحديث : علي مع القرآن - والقرآن مع علي . والحديث الأول ثابت بالتواتر عند السنة قبل الشيعة ، وقد تتبع طرقه وأحصاها في رسالة خاصة الشيخ قوام الدين القمي الوشنوي ، وأسماها حديث الثقلين ، والحديث الثاني رواه الترمذي ج٢ ص٢٩٨ طبعة ١٢٩٢ هـ ، وروى الحديث الثالث ابن حجر في صواعقه ص ٧٥ ، وصاحب مستدرك الصحيحين ج٣ ص١٢٤ طبعة ١٣٢٤ وغيره (انظر كتاب فضائل الخمسة من الصحاح الستة) .

علي والعصمة :

على أن عصمة الإمام علي بن أبي طالب لا تحتاج إلى النص، لأنها ثابتة بالحس والوجدان من سيرته ، وتاريخ حياته ، ولذا آمن بها كثير من أهل الأديان والمذاهب - غير الإسلامية - من حيث لا يريدون ولا يشعرون بل آمن بها كذلك العديد من الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر . . . وكل من درس حياة علي يؤمن إيماناً جازماً قاطعاً بأنه يختلف عن الناس في عقله وعاطفته وجميع صفاته . إن الله سبحانه خصه ومحمداً (ص) بما لم يخص به أحداً من خلقه ، وأهمها خصوصية العصمة .

العصمة نوعان :

معنى العصمة : التنزيه عن الخطأ والخطيئة وهي نوعان : الأول العصمة في تبليغ الوحي عن الله سبحانه ، أي أن المعصوم لا يخطىء فيه لا جهلاً ولا نسياناً ، ولا يتعمد الكذب إطلاقاً ، وهذه العصمة تجب حتماً لمن اصطفاه الله لإبلاغ رسالته وإلا استحال ثبوت الوحي بحال من الأحوال حيث لا وسيلة لإثباته إلا عصمة المبلغ .

وتسأل : هل هذا النوع من العصمة يكون بالقدرة والإختيار ، أو بالجبر والقسر ؟ .

الجواب : أما نحن فلا نرى مانعاً من العقل أن تكون العصمة في

التبليغ بالقسر لا بالإختيار ، ودليلنا على ذلك :

أولاً : إنها في تبليغ الأحكام عن الله ، لا في أمتثالها .

ثانياً : إن النبي في هذه الحال هو لسان الله وبيانه . ولسانه تعالى يستحيل عليه الخطأ .

ثالثاً : إن ظاهر القرآن يدل على ذلك ، قال تعالى في سورة الأعلى مخاطباً نبيه الكريم : ﴿ **سنقرئك فلا تنسى** ﴾ و« لا » هنا للنفي والإخبار ، لا للنهي والإنشاء ، لأن المعنى نحن نقرئك القرآن يا محمد ، ونحفظه في قلبك وعلى لسانك بكامله بحيث لا تنسى منه حرفاً واحداً ، وإلى هذا يومىء قوله تعالى : ﴿ **إن علينا جمعه وقرآنه** ﴾[القيامة ـ ١٧] وقوله : ﴿ **نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون** ﴾[الحجر ـ ٩] .

النوع الثاني : العصمة في امتثال الأحكام بحيث يفعل المعصوم الواجب مع قدرته على تركه ، ولا يفعل المحرم مع قدرته على فعله . . . أبداً لا يفعل هذا ، ولا يترك ذلك ، لا عمداً ولا جهلاً ولا سهواً . وهذه العصمة ممكنة ، بل هي ثابتة لأهلها ، ما في ذلك ريب .

أين هو المعصوم :

وتسأل : قد يوجد إنسان يعرف حدود الله وحلاله وحرامه ، ويلزم بها نفسه ، ولا يتعمد المعصية في قول أو فعل ، ولا يقصر في فريضة بل ولا في سنّة . . . ولكن : هل يوجد إنسان واحد يستحيل في حقه الخطأ بما هو إنسان بحيث لا يخفى عليه مكر ولا خديعة ، ولا يجوز عليه سهو ولا نسيان ؟ . . . كيف وهو ابن الأرض والطبيعة . . . حتى سيد الأنبياء (ص) قال : ﴿ **إنما أنا بشرٌ** مثلكم **يوحى إليّ** ﴾ [فصلت ـ ٦] ونحن نؤمن بعصمته في التبليغ ، أما في غيره فهو كما وصف نفسه ، وإن قال قائل : إن العصمة بالطبيعة أو بالقسر قلنا له : إذن لا فضل بها ولا أجر عليها .

الجواب : إن الإنسان بما هو إنسان ليس بمعصوم ، وأيضاً لا تأتيه العصمة بالكسب والعمل ، كما هي شأن العدالة ، ومن هنا أسقط سبحانه التكليف عن الجاهل والناسي مع التحفظ وعدم التقصير . . . وأيضاً لا تكون العصمة في امتثال الحلال والحرام بالجبر والإلجاء ، حيث لا طاعة أولا امتثال

إلا مع القدرة والإرادة ، ولكن ليس معنى هذا أنه لا وسيلة عند الله سبحانه إلى العصمة في الإمتثال إلا الجبر والإكراه . . . كلا هناك طريق آخر إليها عنده تعالى ، وقد أشار إليه بقوله : ﴿ **وإن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم** ﴾ [الحديد ـ ٢٩] .

وإليك البيان :

وبقصد التوضيح نمهد بهذا المثال : لك صديق وحبيب تحرص كثيراً على مصلحته حتى كأن شيئاً لو أصابه قد أصابك بالذات . . . ورأيته يهم بأمر ظنه خيراً له وصلاحاً ، وأنت تعلم علم اليقين أنه شر وفساد ، وهو يثق بعلمك ونصحك ، فتطلعه على الحقيقة ، وهو بدوره يحجم ويمتنع بإرادته واختياره بمجرد الإشارة منك ، فيكون لك ، وهذه هي الحال ، فضيلة الإخلاص والنصيحة وله أيضاً فضيلة الإستماع إليها ، والعمل بها .

والله سبحانه أمر عباده ونهاهم ، ووعد الطائع منهم بالثواب ، وتوعد العاصي بالعقاب ، ثم ترك كل امرىء وما يختاره لنفسه ، ولا يتدخل في شؤونه عند الطاعة أو المعصية ، ولكنه يعذر المخطىء إذا هو احتاط ولم يقصر . . . هذا شأنه ، جلت حكمته ، مع جميع عباده إلا مع المعصوم فإنه يشمله بعنايته ويمده بإرادة التسديد لا التكوين ، فإذا أوشك أن ينسى أو ينخدع نبهه سبحانه بطريق أو بآخر ، وكشف له عن الواقع ، فينتبه المعصوم ويمتنع مختاراً لا ملجأ .

وقد حدث هذا مع الأنبياء أكثر من مرة ، ومن ذلك ما جاء في السبب الموجب لنزول هذه الآية : ﴿ **ومن يرتكب إثماً ويرمي به بريئاً فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم أن يضلوك وما يضلون إلا أنفسهم** ﴾ [النساء ـ ١١٢] . قال المفسرون : إن رجلاً من المسلمين سرق متاعاً ، ورمى به بريئاً ، فناصرت السارق طائفة من الصحابة ، وحاولوا جاهدين أن يخدعوا رسول الله (ص) في براءة السارق ، وكاد الرسول أن ينخدع ويثق بما أظهروه من الصلاح ، وبما أقسموا من الإيمان فاطلعه الله على كذبهم ومكرهم ، فعامل الرسول الأعظم (ص) كلا بما يستحق .

وهكذا سبحانه يسدد المعصوم ، ويمده بإرادة لا هي بالتكوين فينتفي

الفضل والأجر ، ولا بالتشريع فيستوي المعصوم وغير المعصوم ، بل بين بين . . . ونحن على هذا الفهم والرأي حتى يثبت العكس ، وبهذه الإرادة أي إرادة التسديد لا التكوين أو التشريع ـ نفسر إرادته تعالى في آية التطهير : ﴿ « إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً ﴾ [الأحزاب ـ ٣٣] .

لقد أراد سبحانه للنبي وآله التطهير والتنزيه عن الخطأ والخطيئة ، أراد ذلك بالنص الصريح في هذه الآية التي لا تقبل التأويل بوجه . . . ولكن من أي نوع هي الإرادة الإلهية ؟ هل هي من نوع التشريع ؟ وإذن فلا مبرر للتخصيص بأهل البيت (ع) ، أو من التكوين ، وإذن فلا فضيلة لهم ما داموا غير المختارين ، ولا نتصور نوعاً ثالثاً لإرادته تعالى إلا إرادة التسديد والتأديب ، وإليها أشار النبي (ص) بقوله : « أدبني ربي فأحسن تأديبي » ولنا أن نفسر هذا التأديب الرباني بقول أمير المؤمنين (ع) : « لقد قرن الله نبيه محمداً (ص) من لدن إن كان فطيماً أعظم ملك من ملائكته يسلك به طريق المكارم ، ومحاسن أخلاق العالم ليله ونهاره . ولقد كنت أتبعه إتباع الفصيل أثر أمه ، يرفع لي في كل يوم من أخلاقه علماً ويأمرني بالإقتداء به » .

وبعد ، فهل من دليل على الإرادة الثالثة أصرح وأقوى من هذا الدليل ؟! .

الشيعة والعصمة :

والشيعة أول من أدرك أن العصمة يحتمها وجوب العمل بالوحي ، وقرروها بأساليب شتى . واستدلوا عليها بمنطق العقل وبداهته ، وعنهم أخذ السنة فكرة العصمة كما قال الدكتور أحمد شلبي ـ من السنة ـ استاذ التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية بجامعة القاهرة ، فقد جاء في الجزء الثالث من كتابه « مقارنة الأديان » طبعة ١٩٦٧ ـ ما نصه بالحرف : « الشيعة يثبتون عصمة الأنبياء والأئمة أيضاً ، ويرون أن الرسول لو لم يكن معصوماً من الزلل لقلت الثقة به ، ولانتفت فائدة البعثة . . والعجب أن قول الشيعة بعصمة الأنبياء تسرب إلى أهل السنة ، وأصبح رأي جمهور المسلمين » .

ومع هذا يقول صاحب الخطوط العريضة بكل جهل وصلافة : إن الشيعة ينفون العصمة عن الأنبياء وبناءً على افترائه هذا حمل عليهم بأضاليله وأباطيله ، وتجاهل قول الشيخ محمد عبده في رسالة التوحيد : « من العسير إقامة الدليل العقلي ، أو إصابة دليل شرعي يقطع بما ذهب إليه الجمهور » أي من وجوب العصمة للأنبياء .

وبعد : فإن النبي بشر بطبعه وطابعه ، وقد غالى وتجاوز الحد من قال : « إن محمداً (ص) هو الحقيقة التي خلق الله منها الوجود ، والروح التي سرت في جميع الكائنات علويها وسفليها ، كلا ، لا فرق بين محمد سيد الأنبياء ، وغيره من البشر إلا في الجهات التالية :

١ ـ إنه قد ارتفع إلى أعلى مراتب الإنسانية كمالاً ، بحيث لو تجاوزها قيد شعرة لكان إلهاً أو نصف إله .

٢ ـ يُوحى إليه .

٣ ـ إن الله قد لطف به كما لطف بجميع الأنبياء ، فقربهم من كل فضيلة ، وأبعدهم عن كل رذيلة ، لطف بهم ، لا في بيان الأحكام فقط ، بل في أقوالهم وأفعالهم ، ومن أجل هذا كان قول النبي وفعله وتقريره دليلاً على الحق .

ومن المفيد أن نختم هذا الفصل بما قلناه في المجلد الأول من « تفسير الكاشف » ص١٩٨ : « إن فكرة العصمة لا تختص بالشيعة وحدهم ، فإن السنة قالوا بها ، ولكنهم جعلوها أيضاً للأمة ، لا للأئمة ، مستندين إلى حديث لم يثبت عند الشيعة ، وهو : « لا تجتمع أُمتي على ضلالة » . . . والمسيحيون قالوا بعصمة البابا ، والشيوعيون بعصمة ماركس ولينين ، وقال القوميون السوريون بعصمة أنطون سعادة ، والأخوان المسلمين بعصمة حسن البنا ، وكثيرٌ من البعثيين بعصمة عفلق ، وكل من استدل بقول إنسان ، واتخذ منه حجة ودليلاً على الحق فقد قال بعصمته شعر بذلك أم لم يشعر .

وفي الصين يوجد الملايين التي تؤمن بعصمة ماوتسي تونغ ، وإذا اختلف الشيوعيون فيما بينهم ، وكذلك غيرهم ممن ذكرنا فإنهم يختلفون في تفسير أقوال الرؤساء والقادة ، لا في وجوب العمل بها ، تماماً كما يختلف

المسلمون في تفسير نصوص القرآن ، والمسيحيون في تفسير الإنجيل .

اتفاق المسلمين على فكرة العصمة :

الجدير بالقول إن السنة والشيعة اتفقوا على فكرة العصمة ، وإنها ثابتة في الإسلام ، واختلفوا في التطبيق فقال السنة : هي ثابتة للجماعة ، لقول الرسول الأعظم (ص) : « لا تجتمع أُمتي على ضلالة » .

وقال الشيعة : هذا الحديث ضعيف ، والعصمة تثبت لأهل البيت (ع) بنص الآية ٣٣ من سورة الأحزاب :

﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾ .

والمراد بالرجس الذنوب إذ لا شيء أقذر وأوسخ منها ، ولا معنى للعصمة إلا البعد عنها والطهارة منها ، ومن أنكر عصمة أهل البيت فقد أنكر على الله ، وردّ شهادته بتطهيرهم وذهاب الرجس عنهم . . . بل في اعتقادي أن من أنكر عصمة سلمان الفارسي فقد أنكر على الرسول الأعظم (ص) ورد شهادته وقوله : « سلمان منا أهل البيت » . . . ومن كان من أهل البيت مثل سلمان فهو في حكم آية التطهير .

عصمة الأنبياء[1]

قلنا إن المعصوم هو الذي لا يترك واجباً ، ولا يفعل محرماً ، ولا يصدر عنه شيء يؤاخذ عليه لا عمداً ولا سهواً ، بحيث يكون قوله وفعله حجة يعتمد عليه .

وقد تكلم علماء الكلام في العصمة ونقلوا أقوال الفرق في وجوبها للأنبياء .

قال المعتزلة : تجوز على الأنبياء الكبائر والصغائر[2] قبل النبوة ، أي قبل أن ينزل عليهم الوحي ، أما بعد الوحي فتجوز عليهم الصغائر دون الكبائر . . . .

وقال الأشاعرة : تجوز الكبائر والصغائر قبل النبوة ، أما بعدها فلا يجوز عليهم الكفر ولا تعمد الكذب ، وتجوز الصغائر عمداً وسهواً ، والكبائر سهواً لا عمداً .

وقال الإمامية : الأنبياء معصومون عن الذنوب كبيرها وصغيرها ، قبل

---

(١) فسر بعضهم العصمة بالعلم الكامل الذي يمنع صاحبه من المعصية .

(٢) الكبائر اصطلاح خاص لفقهاء المسلمين ومتكلميهم ، يريدون ما يريده المشترعون الجدد من لفظ جنايات كالقتل والسرقة ، أما الصغائر فأشبه بالجنح إلى الأجنبية ، بريبة . وقال البعض : إن الذنوب كلها كبائر فمعصية الله كبيرة مهما كان نوعها ، وجعل الوصف بالكبر والصغر نسبياً ، فالقبلة كبيرة بالقياس إلى النظر وصغيرة إلى الزنا .

النبوة وبعدها ، ولا يصدر عنهم ما يشين لا عمداً ولا سهواً ، وأنهم منزهون عن دناءة الآباء وعهر الأمهات ، وعن الفظاظة والغلظة ، وعن الأمراض المنفرة كالبرص والجذام ، بل وعن كثير من الأعمال المباحة المنافية للتعظيم والتوقير ، كالأكل في الطريق ونحوه[1] .

واستدل القائلون بوجوب العصمة للأنبياء بأن الغرض من البعثة عدم وقوع المعصية ، وإطاعة الله ، فلو عصوا أو أخطأوا في تبليغ الأحكام لم يحصل الغرض . ولصدق على الأنبياء قول القائل : «حاميها حراميها» هذا إلى أن صدور الذنوب عنهم يوجب سقوط هيبتهم عن القلوب . وانحطاطهم في أعين الناس . فلا ينقاد إليهم أحد . وقد روي أن امرأة أتت النبي بولدها ، وقالت له : يا رسول الله إن ولدي هذا أرمد العين ، ولم يرتدع عن أكل التمر ، فأمره أنت لعله يقبل منك . فقال لها : آتيني به غداً ، لأني اليوم أكلت تمراً ، فلا يؤثر فيه قولي .

أما الآيات التي وردت في القرآن ، ويوهم ظاهرها صدور الذنب عن الأنبياء ، كقوله تعالى : ﴿ وعصى آدم ربه فغوى ﴾ ما إلى ذاك فقد فسرها كل فريق حسب مذهبه ، فالذين قالوا بجواز الذنوب قبل البعثة حملوها على أن الأنبياء أذنبوا قبل أن يُوحى إليهم . والذين منعوا عنهم الكبائر دون الصغائر ، فسروها بالصغائر . والذين جوزوا صدور الكبائر سهواً ، والصغائر عمداً أولوها بذلك ، والذين نفوا عنهم الكبائر والصغائر عمداً وسهواً قبل البعثة وبعدها ، كالإمامية قالوا : إن الأنبياء فعلوا خلاف الأولى والأرجح ، لا إنهم فعلوا محرماً ، وإن الله عاتبهم على عدم اختيار الأولى والأحسن ، لأن الأنسب لمقامهم لو خُيروا بين أشياء مباحة أن يختاروا الأحسن على الحسن ، والأولى على غيره .

---

(١) لا دليل على هذا كله إلا التشدد في تنزيه الأنبياء ، وصيانة مقامهم حذراً من أن تنفر منهم الطباع ، وإلا فأي دخل لهم في ذنوب الآباء والأمهات ، وقد قال الله على لسانهم : ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ .



المهدي المنتظر


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

المهدي المنتظر

الدين والعقل :

أشاد الإسلام بالعقل وأحكامه ، ودعا إلى تحرره من التقاليد والأوهام ، ونعى على العرب وغير العرب الذين لا يفقهون ولا يعقلون ، ويؤمنون بالسخافات والخرافات ، وقد أنزل الله في ذلك عشرات الآيات ، وتواترت به عن الرسول الأعظم الأحاديث والروايات ، وأفرد له علماء المسلمين أبواباً خاصة في كتب الحديث والكلام والأصول .

سؤال :

وتسأل ـ أيها القارىء ـ هل معنى إشادة الإسلام بالعقل أنه يدرك صحة كل أصل من أصول الإسلام ، وكل حكم من أحكام الشريعة ، بحيث إذا حققنا ومحصنا أية قضية دينية في ضوء العقل لصدقها وآمن بها إيمانه بأن الإثنين أكثر من الواحد ؟ .

الجواب :

كلا . ولو أراد الإسلام هذا من تأييده للعقل لقضى على نفسه بنفسه ، ولكان وجوده كعدمه . ولوجب أن يؤخذ الدين من العلماء والفلاسفة ، لا من الأنبياء وكتب الوحي . إن للعقل دائرة ، وللدين أخرى ، وكل منهما يترك للآخر الحكم في دائرته واختصاصه ، والإنسان بحاجة إلى الإثنين

حيث لا تتم له السعادة والنجاح إلا بهما معاً .

إن الغرض الأول الذي يهدف إليه الإسلام من الإشادة بالعقل هو أن يؤمن الإنسان بما يستقل به من أحكام ، ولا يصدق شيئاً كذبه العقل ويأباه . إن العقل لا يدرك كل شيء ، وإنما يدرك شيئاً ، ولا يدرك شيئاً ، والذي يعلم كل شيء الله وحده . فوجود الله وعلمه وحكمته ، وإعجاز القرآن الدال على صدق محمد في دعوته ، وما إلى ذاك يدركه العقل مستقلاً ، ويقدم عليه البرهان القادم . أما وجود الملائكة والجن ، والسير غداً على صراطٍ أدق من الشعرة ، وأحد من السيف ، وشهادة الأيدي ، والأرجل على أصحابها ، وتطاير الكتب ، وسؤال منكر ونكير ، ونحو ذلك مما لا يبلغه الإحصاء ، وثبت بضرورة الدين ، أما هذه فلا تفسر بالعلم ، وليس فيه للعقل حكم بالنفي أو الإثبات . إن الدين غير محصور ولا مقصور فيما يدركه العقل ، بل يتعداه إلى أمورٍ غيبية يؤمن بوجودها كل من آمن بالله والرسول واليوم الآخر ، ولكن الدين في جميع أحكامه وتعاليمه لا يعلم الناس ما يراه العقل محالاً ، أو مضراً .

وبالتالي ، فليس كل ما هو حق يجب أن يثبت بطريق العقل ، ولا كل ما لم يثبت بالعقل يكون باطلاً - مثلاً - إن مسألة المهدي المنتظر لا يمكن إثباتها بالأدلة العقلية ، لا لأنها غير صحيحة ، وباطلة من الأساس ، بل لأنها ليست من شؤون العقل واختصاصه ، إن عجز العقل عن إدراك قضية من القضايا شيء ، وكونها حقاً أو باطلاً شيء آخر .

العادة والعقل :

فرق بين ما هو ممتنع الوقوع في نفسه ، بحيث لا يمكن أن يقع بحال ، حتى على أيدي الأنبياء والأولياء ، كاجتماع النقيضين ، وجعل الواحد أكثر من اثنين ، وبين ما هو ممكن الوقوع في نفسه ، ولكن العادة لم تجر بوقوعه ، كالأمثلة الآتية ، وما كان من النوع الأول يسمى بالمحال العقلي ، وما كان من النوع الثاني يُسمى بالمحال العادي ، وكثير من الناس يخلطون بين النوعين ، ويتعذر عليهم التمييز بينهما ، فيظنون أن كل ما هو محال عادة هو محال عقلاً .

وإليك الأمثلة : لقد اعتدنا أن لا نرى عودة الأموات إلى هذه الدنيا ،

وأن يولد الصبي ، ولا يكلم الناس ساعة ولادته ، وإذا جاع أحدنا لا تنزل عليه مائدة من السماء ، وإذا أصابه العمى والبرص لا يشفى بدون علاج ، وإذا سبح الله وحمده لا تردد الجبال والطير معه التسبيح والتحميد ، وإذا أخذ الحديد بيده لا يلين له كالشمع ، وإذا سمع منطق الطير لا يفهم منه شيئاً ، كما يخفى عليه حديث النمل ، ويعجز عن تسخير الجن في عمل المحاريب والتماثيل . ولم يشاهد إنساناً حياً منذ قرون، ولا انقلاب العصا إلى ثعبان ، ولا وقوف مياه البحر كالجبال ، ولا جلوس الإنسان في النار دون أن يناله أي أذى . فكل هذه ، وما إليها لم تجر العادة بوقوعها ، ولم يألف الناس مشاهدتها ، لذا ظن من ظن أنها مستحيلة في حكم العقل ، مع أنها ممكنة عقلاً ، بعيدة عادة . بل وقعت بالفعل .

فلقد أخبر القرآن الكريم بصراحة لا تقبل التأويل أن السيد المسيح كلم الناس ، وهو في المهد ، وأحيى الموتى ، وأبرأ الأكمه والأبرص ، وأنزل مائدة من السماء وأنه ما زال حياً ، وسيبقى حياً إلى يوم يُبعثون ، وأن النار كانت برداً وسلاماً على إبراهيم ، وأن عصا موسى صارت ثعباناً ، وأن الحديد لان لداود ، وسبح معه الطير والجبال ، وأن سليمان استخدم الجان ، وعرف لغة الطيور والنمل . إن هذه الخوارق محال بحسب العادة ، جائزة في نظر العقل ، ولو كانت محالاً في نفسها لامتنع وقوعها للأنبياء وغير الأنبياء ، فكذلك بقاء المهدي حياً ألف سنة أو ألوف السنين واختفاؤه عن الأنظار ـ كما يقول الإمامية ـ بعيد عادة ، جائز عقلاً ، واقع ديناً بشهادة الأحاديث الثابتة عن رسول الله (ص) . فمن أنكر إمكان وجود المهدي محتجاً بأنه محال في نظر العقل يلزمه أن ينكر هذه الخوارق التي ذكرها القرآن ، وآمن بها كل مسلم ، ومن اعترف بها يلزمه الإعتراف بإمكان وجود المهدي ، والتفكيك تحكم وعناد . إذ لا فرق في نظر العقل بين بقاء المهدي حياً ألوف السنين ، وهذه الخوارق من حيث الإمكان وجواز الوقوع ، ما دام الجميع من نسخ واحد .

أحاديث المهدي بين
السنة والشيعة

ألّف علماء الإمامية كتباً خاصة في المهدي ، منهم محمد بن إبراهيم النعماني ، والصدوق ، والشيخ الطوسي ، والمجلسي الذي خصص له المجلد الثالث عشر من بحاره ، وذكر هؤلاء العلماء وغيرهم كل ما يتصل بالمهدي من الأحاديث النبوية ، بخاصة ما جاء في كتب السنة ، وبصورة أخص الصحاح الستة ، وقد استقصاها السيد محسن الأمين في القسم الثالث من الجزء الرابع من « أعيان الشيعة » طبعة سنة ١٩٥٤ ، ورغم ثقتي بهؤلاء الأعلام ، ويقيني بصدقهم عما ينقلونه عن غيرهم فإني تتبعت بنفسي ما تيسر لي مراجعته من كتب السنة ، خشية الإشتباه بالنقل ، أو في فهم الحديث وقبوله للتأويل ، ولأن القدامى وأكثر الجدد من علمائنا ينقلون من الكتاب الذي يبلغ المجلدات دون أن يشيروا إلى رقم الصفحة ، ولا تاريخ الطبع ، حتى ولا اسم المجلد ، وربما اكتفوا بالقول « جاء في كتب السنة أو قال السنة » .

وأكتفي هنا بنقل ما جاء في ثلاثة كتب من الصحاح الستة لأن لفظ أحاديثها هو بالذات لفظ الأحاديث المروية في كتب الإمامية .

قال ابن ماجة في سننه ج٢ طبعة سنة ١٩٥٣ الحديث رقم ٤٠٨٢ :

« قال رسول الله : إنا أهل بيت اختار الله لنا الآخرة على الدنيا ، وإن أهل بيتي سيلقون بعدي بلاءً شديداً ، وتطريداً ، حتى يأتي قوم من قبل

المشرق معهم رايات سود ، فيسألون الخير فلا يعطونه ، فيقاتلون فينتصرون ، فيعطون ما سألوا ، فلا يقبلونه ، حتى يدفعونه إلى رجل من أهل بيتي ، فيملأها قسطاً ، كما مُلئت جوراً » .

والحديث رقم ٤٠٨٣ :

« قال رسول الله : يكون في أمتي المهدي ، إن قصر فسبع ، وإلا فتسع ، تنعم فيه أمتي نعمة لم تنعم مثلها قط ، تأتي أكلها ، ولا تدخر منه شيئاً ، والمال يومئذٍ كدوس ، فيقوم الرجل يقول :

« يا مهدي أعطني . فيقول : خذ » .

والحديث رقم ٤٠٨٥ : « المهدي منا أهل البيت » . .

والحديث رقم ٤٠٨٦ : « المهدي من ولد فاطمة » .

والحديث رقم ٤٠٨٧ : « نحن بني عبد المطلب سادة أهل الجنة : أنا وحمزة وعلي وجعفر والحسن والحسين والمهدي » .

وقال أبو داود السجستاني في سننه ج٢ طبعة سنة ١٩٥٢ ص٤٢٢ وما بعدها :

« قال رسول الله : لو لم يبقَ من الدنيا إلا يوم لطول الله ذلك اليوم ، حتى يبعث رجلاً من أهل بيتي يواطىء اسمه اسمي ، واسم أبيه اسم أبي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً ، كما مُلئت ظلماً وجوراً » .

وفي حديث آخر : « المهدي مني . يملأ الأرض قسطاً وعدلاً ، كما مُلئت ظلماً وجوراً ، ويملك سبع سنين » .

وجاء في صحيح الترمذي ج٩ طبعة سنة ١٩٣٤ ص٧٤ :

« قال رسول الله : لا تذهب الدنيا ، حتى يملك العرب رجل من أهل بيتي يواطىء اسمه اسمي » .

وفي ص ٧٥ : « قال رسول الله : يلي رجل من أهل بيتي يواطىء اسمه اسمي ، ولو لم يبقَ من الدنيا إلا يومٍ واحد لطول الله ذلك اليوم ، حتى يلي » .

وجاء في كتاب « كنوز الحقائق » للإمام المناوي المطبوع مع كتاب « الفتح المبين » سنة ١٣١٧ هـ ص٣ : « ابشري يا فاطمة المهدي منكِ » .

هذا المهدي الذي أثبته الإمام المناوي وصحاح السنة ، وكثيرٌ من مؤلفاتهم هو بالذات المهدي المنتظر الذي قالت به الإمامية ، فإذا كان المهدي خرافة وأسطورة فالسبب الأول والأخير لهذه الأسطورة هو رسول الله . تعالى الله ورسوله علواً كبيراً حتى لفظ « يملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعدما مُلئت ظلماً وجوراً » حتى هذه الجملة التي عابوها على الإمامية ، وسخروا منها ومنهم هي بحروفها للرسول الأعظم ، لا للإمامية ، فإن يك من ذنب فالنبي هو المسؤول .

حاشا الله والرسول .

إن الذين يسخرون من فكرة المهدي إنما يسخرون من الإسلام ، ونبي الإسلام ، من حيث يشعرون أو لا يشعرون ، وينطبق عليهم الحديث الذي نقله صاحب الأعيان في الجزء الرابع من « فوائد السمطين » لمحمد بن إبراهيم الحموني الشافعي عن النبي : « من أنكر خروج المهدي فقد كفر بما أنزل على محمد » .

قال بعض المؤلفين : « اخترع الشيعة فكرة المهدي لكثرة ما لاقوه وعانوه من العسف والجور ، فسلوات أنفسهم ، ومنوها بالمهدي الذي يملأ الأرض عدلاً ، وينصفهم من الظالمين والمجرمين » .

ولو كان هذا القائل على شيء من العلم بسنة الرسول لما قال هذا ، لقد تخيل أشياء لا أصل لها ولا أساس ، ثم أعلنها على أنها عين الحق والواقع ، ولست أعرف أحداً أجهل وأجرأ على الباطل ممن يكتب في موضوع ديني ، ويعطي أحكاماً قاطعة ، قبل أن يرجع إلى كتاب الله وسنة الرسول ، وقبل أن يبحث وينقب عن أقوال العلماء وآرائهم . إن العلم هو معرفة الشيء عن دليله ، أما القول بالظن والتخرص ، كما فعل الذين أنكروا وجود المهدي فجهالة وضلالة .

وبالتالي ، فإن الإمامية لولا هذه الأحاديث التي أوردها أصحاب الصحاح لكانوا في غنى عن القول بالمهدي ، وبكل ما يتصل به من قريب أو

بعيد ، ولكن ما العمل ، وهم يتلون قوله تعالى : **﴿ما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾** .

ويكلمة لقد أخبر النبي بالمهدي فوجب التصديق به ، تماماً كما وجب التصديق بمن سبق من الأنبياء ، لأن القرآن الكريم أخبر عنهم .

ورب قائل : إن الأحاديث النبوية التي نقلتها عن صحاح السنة إنما دلت على خروج المهدي في آخر الزمان ، دون أن تتعرض من قريبٍ أو بعيد إلى وقت ولادته . إذن فمن الجائز أنه يولد في القرن الذي يخرج فيه ، لا أنه قد وُلد بالفعل وقبل خروجه بقرون ، كما قال الإمامية .

الجواب : إن القول بخروج المهدي وولادته ، وكل ما يتصل به لا مستند له إلا الأحاديث النبوية ، غاية الأمر أن خروجه في آخر الزمان ثبت بطريق السنة والإمامية ، أما ولادته فقد ثبتت بطريق الإمامية فقط ، وليس من الضروري لأن يؤمن المسلم بشيء أن يثبت بطريق الفريقين ، وإنما الواجب أن يؤمن بما يثبت عنده ، على شريطة أن لا يناهض إيمانه حكم العقل ويصادمه ، وقد بيّنا أن بقاء المهدي حياً تماماً كالخوارق التي حدثت لإبراهيم وداود وسليمان وموسى وعيسى وغيرهم من الأنبياء ، لا تتنافى وشيئاً مع حكم العقل بالإمكان ، لأنها قد حدثت بالفعل ، والدالّ على الوقوع دالّ على الإمكان بالضرورة .

ولادة المهدي :

هذا ، وإن جماعة من كبار علماء السنة قالوا بمقالة الإمامية ، وآمنوا بأن المهدي قد وُلد ، وأنه ما زال حياً ، وقد ذكر السيد الأمين أسماءهم في الجزء الرابع من الأعيان ، ونقل الثناء على علمهم والثقة بدينهم عن كثيرٍ من المصادر المعتبرة عند السنة ، وهم :

١ ـ كمال الدين محمد بن طلحة الشافعي في كتابه « مطالب السؤول في مناقب آل الرسول » .

٢ ـ محمد بن يوسف الكنجي الشافعي ، في كتابيه « البيان في أخبار صاحب الزمان » . و« كفاية الطالب في مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب » .

٣ ـ علي بن محمد الصباغ المالكي في كتابه «الفصول المهمة» .

٤ ـ أبو المظفر يوسف البغدادي الحنفي المعروف بسبط ابن الجوزي في كتابه « تذكرة الخواص » .

٥ ـ محيي الدين بن العربي الشهير في كتابه « الفتوحات المكية » .

٦ ـ عبد الرحمن بن أحمد الدشني الحنفي .

٧ ـ عبد الوهاب الشعراني في كتابه « عقائد الأكابر » .

٨ ـ عطاء الله بن غياث الدين في كتابه « روضة الأحباب في سيرة النبي والآل والأصحاب » .

٩ ـ محمد بن محمد البخاري المعروف بخواجة بارسا الحنفي في كتابه « فصل الخطاب » .

١٠ ـ العارف عبد الرحمن في كتابه « مرآة الأسرار » .

١١ ـ الشيخ حسن العراقي .

١٢ ـ أحمد بن إبراهيم البلاذري في « الحديث المتسلسل » .

١٣ ـ عبدالله بن أحمد المعروف بابن الخشاب في كتابه « تواريخ مواليد الأئمة ووفياتهم .

هذه هي مسألة المهدي المنتظر عرضناها على العقل فلم ينكرها ، وعلى القرآن الكريم فوجدنا لها أشباهاً ونظائر ، وعلى سنة الرسول فكانت هي المصدر الأول ، وعلى علماء السنة فألفيناهم مجمعين عليها ، ومنهم هؤلاء الذين قالوا : إنه ولد ، وإنه حي إلى أن يأذن الله ، فأين مكان الغرابة والخرافة في قول الإمامية ؟! .

لماذا الطعن والتجريح ؟! :

وكأني بقائلٍ : ما لك ولهذه الموضوعات التي أكل الدهر عليها وشرب ؟ أليس من الأجدر والأليق بك ، وبالصالح العام أن تعرض عن هذه إلى أوضاعنا وضياعنا ، إلى الحديث عن الحلول لما نعانيه من مشاكل وآلام ؟ .

قلت : أجل ، والله . نحن في أشد الحاجة إلى الأفعال لا الأقوال .

إلى السكوت عما مضى وكان ، والإهتمام بما هو كائن ويكون . ولكن ماذا نصنع ؟ ونحن نقرأ بين الحين والحين كتاباً أو مقالاً يكفر الملايين من الشيعة ، ويطعنها في أقدس مقدساتها ، وينعتها بالجهل والسخف ، وأنها لا تصلح للحياة ، ولا لشيء إلا للسخرية والإستهزاء ، وأن التشيع الذي تتمذهب به لا يعد من المذاهب الإسلامية في شيء وإنما هو دين ابتدعه أعداء الإسلام ، وخصوم الإنسانية ؟! .

ماذا نصنع ؟ هل يجب أن نسكت ونتغاضى عن هذه الهجمات والحملات ؟ هل يحرم علينا الدفاع عن النفس ، وبيان الحقيقة ، وإبطال التهم الكاذبة التي تزداد وتتفاقم بالتجاهل والإغضاء ؟! ثم هل يجتمع شمل المسلمين ، وتتحد كلمتهم بهذه النزوات والضلالات ، أو بإثبات أن ما قاله الإمامية في المهدي وغير المهدي هو من الإسلام في الصميم .



المهدي المنتظر والإيمان

لقد كثر الكلام في المهدي ، وحيكت حوله القصص والروايات ، ونسب المفترون إلى الإمامية ما ليس لهم به من علم . والحقيقة أن الإمامية يعتقدون بأن المهدي حي ، وأنه موجود في مكان لا يعلمه إلا الله ، ولا يتصل به أحد من الناس ، وأنه سيخرج في يوم من الأيام ، فيملأ الأرض عدلاً كما مُلئت جوراً . هذه هي عقيدة الإمامية بالمهدي دون زيادة أو نقصان ، وما عدا ذلك فلا يمت إلى العقيدة بسبب قريب أو بعيد ، كما أن من عقيدة الإمامية أن من أنكر وجود المهدي ، أو إمامة علي بن أبي طالب ، أو أحد أولاده ، وكان مؤمناً بالله والرسول واليوم الآخر فهو مسلم ، له ما للمسلمين ، وعليه ما عليهم . وقد سألني أحد رجالات السنة عن فكرة المهدي كما اعتقدها أنا بالذات بصرف النظر عما تدين به الإمامية . فقلت له : ليست لي شخصيتان إحداهما بصفتي مفكراً ، وأخرى بصفتي إمامياً ، إن تفكيري عين عقيدتي . وعقيدتي نفس تفكيري ، فأنا إمامي تفكيراً وعقيدة . وكان هذا السؤال باعثاً لي على نشر مقالي في « العرفان » عدد شباط ١٩٥٩ جاء فيه :

من أصول الشيعة الإمامية وغيرهم من المذاهب الإسلامية أن كل ما ثبت عن الرسول (ص) فهو كالقرآن الكريم من حيث الصدق ووجوب العمل . وقد ثبت عن الرسول الإخبار عن المهدي . . . إذن ، فالإمامية ملزمون كمؤمنين بالنبي وأقواله أن يصدقوا بالمهدي ، وإلا كانوا كمن أنكر

النبوة ، لأن إنكار الحديث مع العلم بثبوته إنكار للنبوة بالذات .وبكلمة : إن التصديق بالنبي يستدعي قهراً التصديق بالمهدي بعد العلم أنه أخبر عنه ، ويستحيل الإنفكاك والإنفصال . . . ومن هنا لا نجد مجالاً للكلام في المهدي إلا في نطاق الحديث الشريف عن الرسول ، كما هو الشأن في كثير من القضايا الدينية . ولو أهملنا حديث الرسول لما كان للإسلام هذا الصرح الشامخ في شتى ميادين العلوم الإسلامية . أما الدليل على العمل بحديث الرسول فهو نفس الدليل على نبوته وثبوت رسالته ، وعلى هذا إذا سألني عن المهدي سائل لا يؤمن بالحديث صرفناه برفق من حيث يشعر أو لا يشعر إلى وجهة أخرى ، لأنه لا طريق لنا إلى العلم سوى النقل عمن لا ينطق عن الهوى ، وقد جاء في صحاح السنة والشيعة من أو أخبار المهدي ما لا يبلغه الإحصاء .



المهدي المنتظر عند الشيعة والسنة

وقد يظن أن فكرة المهدي المنتظر من خصائص الشيعة . . . وأنها مقصورة عليهم وحدهم . . . وهذا خطأ ، فقد شاعت هذه الفكرة قبل الإسلام في اليهودية ، وشاعت أيضاً في النصرانية ، وغيرها من الأديان ، وأطلق على المهدي المنتظر لقب المنقذ والمحرر والمسيح والمخلص ـ بتشديد اللام وكسرها ـ أما الأحاديث التي رواها السنة عن النبي في المهدي المنتظر فقد شغلت حيزاً كبيراً من كتبهم ، ومنها الصحاح كالترمذي ، وابن ماجة ، وأبي داود ، ومنها مسند أحمد ، ومستدرك الصحيحين ، وكنز العمال ، وغير ذلك ، أما الكتب التي وضعها السنة في أخبار المهدي بالخصوص فكثيرة ، ولعلها لا تقل عن كتب الشيعة في هذا الموضوع كماً وكيفاً .

إذن فكرة المهدي المنتظر ليست شيعية فقط ، ولا سنية فقط ، بل هي إسلامية يدين بها كل مسلم ، بل يدين بها اليهود الذين ما زالوا في انتظار المسيح ، وأيضاً يعتقد كثير من النصارى برجعة المسيح ثانية إلى الأرض ، وبعد أن اتفق الشيعة والسنة أو أكثرهم على ظهور المهدي المنتظر وعلى اسمه ونسبه ، وكنيته ولقبه ، وأنه يملأ الأرض قسطاً وعدلاً ، بعد هذا اختلفوا فيما بينهم : هل وُلد ، أو سوف يُولد ؟ قال الشيعة : إنه وُلد ، وإنه موجود ، ولكنه مستور ، وقال السنة أو أكثرهم : كلا ، إنه يُولد في آخر الزمان . . . وما هذا بالأمر المهم ، ما دام الإختلاف في التقديم والتأخير لا في أصل

الفكرة وأصولها .

لماذا الإمام الغائب ؟ :

اعترض السنة ، ومنهم الرازي والإيجي والمتعصب ابن تيمية ، اعترضوا على الشيعة ، وقالوا : ما الفائدة من إمامٍ غائب ، لا يرى له أثر ولا خبر ؟ .

الجواب : الإيمان بالإمام الحيِّ الغائب هو الضامن والكفيل لعقيدة الولاية واستمرارها مدى الحياة ، لأن الإعتقاد بوجود إمامٍ من آل الرسول في جميع الأزمنة ، وأن الأرض لو خليت منه لساخت بأهلها ـ يشد عزمٍ الموالي ، ويدفعه إلى الحرص عليها ، والإستماتة في سبيلها . . . ومنذ أيام قرأتُ لبعض حاملي شهادة الدكتوراة في الفلسفة ـ كلمةٍ تقول : « كيف استطاعت عقيدة التشيع أن تعيش في قلوب قومٍ إلى اليوم بالرغم مما أحاط بهم من اضطهادٍ فكري وسياسي ، بينما اندثرت فرق جديرة آراؤها بكل إعجابٍ وتقدير ، وأعني بهم المعتزلة » .

وقد غاب عن هذا المتعجب أن السبب لبقاء عقيدة التشيع وخلودها هو الإيمان بولاية المعصومين من أهل البيت الأطهار : وإحياء ذكرهم وآثارهم وسننهم ، والإيمان بأن الأرض لا تخلو من واحدٍ منهم منزه عن الخطأ والخطيئة . . . ولو أن المعتزلة دانوا وآمنوا بهذا الولاء لآل محمد (ص) لبقوا وبقيت آراؤهم إلى يوم يبعثون تماماً كالشيعة والتشيع ، ولكنهم رفضوا ذلك ، فاندثروا واندثرت آراؤهم مع أنها جديرة بكل إعجابٍ وتقدير على حد تعبير الدكتور المذكور ، وكما سقط المعتزلة سقط إلى الأبد كثير غيرهم كالنواصب ومن إليهم من أهل المذاهب .

هذا ، إلى أن الإيمان بوجود الرئيس ـ مستوراً كان أم مشهوراً ـ يخلق في نفوس أتباعه قوة معنوية تجعل منهم أسرة واحدة ، وقلباً واحداً على اختلاف لغاتهم وتعدد أوطانهم ، ولهذه الغاية حافظ المسلمون من قبل على منصب الخلافة بعد أن اضمحلت الدولة العباسية ، واضطر البويهيون وغيرهم من الحكام أن يُبقوا لقب الخليفة لواحدٍ من العباسيين ، يخطبون باسمه في المساجد وعلى المنابر ، ويقدمونه في الإحتفالات الدينية وغيرها وما كان له أي

أثرٍ ولا خبرٍ إلا الحرص على وحدة المسلمين والأخوة الإسلامية . . . وقد ضج كثير من المسلمين عند سقوط الدولة العثمانية ، وقامت قيامتهم خوفاً على منصب الخلافة من الضياع والزوال ، ورثاها شوقي بأكثر من قصيدة ، وقال فيما قال :

قل للخلافة قول باكٍ شمسها بالأمس لما آذنت بدلوك

وقال من قصيدة ثانية :

الهند والهة ومصر حزينة تبكي عليك بمدمع سحاح
والشام تسأل والعراق وفارس أمحا من الأرض الخلافة ماح

وكلنا يعلم من هم الخلفاء العباسيون والأتراك العثمانيون ؟ . . . ولكن الرثاء والبكاء كان على منصب الخلافة ، لأنه اللواء الذي ينضوي تحته كل من نطق بالشهادتين ، وهذه هي بالذات الحكمة من الإيمان بالإمام المنزه عن الخطأ والخطيئة وإن كان مستوراً ، وهي حكمة بالغة تجمع قلوب الموالين لآل البيت على الإحساس المتحد . . . وقد أدرك هذه الحكمة الإنكليز ، «وهم من أرقى الأمم» ، فحافظوا على التاج البريطاني ، ووضعوا رسمه على العلم والسلع أيضاً للدلالة على أنهم أسرة واحدة لأبٍ واحد وهو حامل التاج مع أنه اسم لغير معنى ، وحاكم بلا أمر ونهي . . . ولا يصل إليه أحد من رعيته وأهل مملكته إلا القليل النادر . . . وهكذا ميكاد اليابان الذي ينظر إليه اليابانيون كإلٰهٍ أو نصف إله . . . فهل الإنكليز وأهل اليابان عقلاء والشيعة مجانين ؟ .

حياة المهدي المنتظر :

وتسأل : يقول الشيعة : إن المهدي محمد بن الحسن (ع) حيٌّ يرزق ، وأن حياته سوف تمتد إلى آخر الزمان . . . وليس من شك أن هذا جائز وممكن في نظر العقل ، ولكن العبرة بالوقوع ، لا بالإمكان ؟ .

وأجاب عن هذا بعض من سلف ، وليته لم يجب . . . قال : وأي أشكال في ذلك ؟ فالخضر حي ، والشيطان حي ! . . . ولو سمع أو قرأ أحد المتشككين هذا الجواب لصار شكه يقيناً ، وتحمل المسؤولية نفس المجيب إذا لم يكن من الغافلين الذاهلين . . . ولا أدري كيف تجرأ على التمثيل أو

الإستشهاد بالشيطان ! . . وكان الأولى أن ينزه عنه مقام العصمة والإمامة ؟ .

والحق أن الجواب عن هذا السؤال لا نجده عند العقل من حيث الوقوع الذي أراده السائل ، وأن حكم العقل بالإمكان ، ولكنه غير مراد للسائل . . . ونجد الجواب جلياً واضحاً عند الدين ، ويستسيغه ويؤمن به كل من آمن بالله وكتابه وسنة نبيه ، على شريطة أن يثبت عنده النص الصحيح الصريح على ذلك ، وقد ثبت هذا النص عند الشيعة دون السنة أو أكثرهم ، فآمن به أولئك ، وأنكره هؤلاء وما أكثر ما حدث ذلك . . . ولكل رأيه وعذره ، وما لأحد منهما أن يعترض على الآخر ، لأن الشرط الأساسي للعمل بالنص هو أن يثبت عند من يطلع عليه ، لا عند غيره ، كما أسلفنا في جواب من قال : أية جدوى من الإيمان بإمام غائب ، لا أثر له ولا خبر .

ومما قلناه في كتاب المهدي المنتظر والعقل : إن كثيراً من الناس يخلطون بين الممتنع عادة ، والممتنع عقلاً ، ويتعذر عليهم التمييز بينهما ، فيظنون أن كل ما هو ممتنع عادة فهو ممتنع عقلاً . . فلقد أخبر القرآن بصراحة لا تقبل التأويل أن السيد المسيح كلم الناس ، وهو في المهد ، وأبرأ الأكمه والأبرص من غير علاج ، وأنزل مائدة من السماء بمجرد الدعاء ، وأنه ما زال حياً ، وسيبقى حياً إلى ألوف السنين أو ألوف الألوف .

وإن النار كانت برداً وسلاماً على إبراهيم ، وإن عصا موسى صارت ثعباناً ، وإن الحديد لان لداوود ، وسبح معه الطير والجبال ، وإن سليمان استخدم الجان ، وعرف لغة النمل والطيور .

وهذه الخوارق ممتنعة عادة ، جائزة عقلاً ، ولو كانت ممتنعة في نفسها لأمتنع وقوعها على يد الأنبياء وغيرهم .

ولأنها جائزة في العقل ، وأخبر عنها الشرع وجب التصديق ، فكذلك بقاء المهدي جائز عقلاً واقع ديناً بشهادة الأحاديث الثابتة عن رسول الله وأهل بيته المعصومين ، والإيمان بوجوده حياً ليس بأعظم من الإيمان بتلك الخوارق ، بل الجميع من باب واحد .

المهدوية وأحمد أمين

أحمد أمين كاتب منتج ما في ذلك ريب ، وقد سد إنتاجه فراغاً غير قليل ، كما يرى كثيرون ، حيث انتهج في دراسة التاريخ الإسلامي نهجاً جديداً لم يسبقه إليه عربي من قبل ، ولكنه ـ كما هو في حقيقته كاتب طائفي لا واقعي ، فلقد عجز أن يتحرر من طائفيته وتربيته وبيئته ، برغم أنه حاول ذلك ، وانضم إلى دار التقريب إلا أن العصبية الطائفية تغلبت ـ ويا للأسف على معرفته وذكائه ، وجميع مؤهلاته .

وتقول : إن عين الشيء يصدق فيك ، ويُقال عنك ، حتى حكمك هذا على أحمد أمين لا مصدر له إلا العصبية الطائفية ، لأنه قال الكثير مما يؤذي الشيعة ويسيء إليهم . . . فأنت إذن تستنكر من غيرك ما تستحسنه من نفسك .

وجوابي عن هذا : إذا كنت أنا متعصباً كأحمد أمين ، فكن أنت منصفاً يصغي إلى منطق العقل ، وينظر إلى الواقع لا الظاهر ، وإلى القول لا إلى القائل . . . كن قاضياً مجرداً يستمع إلى أقوال الطرفين ، ثم يحكم بما يوحيه دينه ووجدانه ، وما يستدعيه منطق الحوادث ودلالة الأدلة الحسية ، بل نكتفي منك هنا ، وما نحن بصدده أن تستمتع بتدبر وتعقل إلى أقوال أحمد أمين وحده ، وتحكم من خلالها له أو عليه .

في سنة ١٩٥١ ألف أحمد أمين كتاب « المهدي والمهدوية » ونشرته دار

المعارف بمصر في سلسلة « اقرأ » رقم ١٠٣ . وقد هدف من وراء تأليفه إلى إنكار المهدي والرد على الشيعة ، ولكنه في الواقع أيدهم وناصرهم من حيث لا يريد ، أو من حيث يريد الرد عليهم ، وإن دل هذا التناقض على شيء فإنما يدل على صدق ما قلناه من أنه كاتب طائفي لا واقعي ، وإليك الدليل .

قال في ص ٤١ : « أما أهل السنة فقد آمنوا بها أيضاً » أي بفكرة المهدي ... وفي ص١١٠ : « وأما السنيون فعقيدتهم بالمهدي أقل خطراً » ... وفي هذه الصفحة : « قد كتب الإمام الشوكاني كتاباً في صحة ذلك ، سماه التوضيح في تواتر ما جاء في المنتظر والدجال والمسيح » ... وفي ص١٠٦ : قرأت رسالة للأستاذ أحمد بن محمد بن الصديق في الرد على ابن خلدون ، سماها « إبراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون . وقد فند كلام ابن خلدون في طعنه على الأحاديث الواردة في المهدي ، وأثبت صحة الأحاديث وقال : « إنها بلغت حد التواتر » ... وقال ـ أي أحمد أمين ـ في ص ١٠٩ : « قرأت رسالة أخرى في هذا الموضوع عنوانها : الإذاعة لما كان ويكون بين يدي الساعة ، لأبي الطيب ابن أبي أحمد بن أبي الحسن الحسيني » ... وفي ص٤١ : « وقد أحصى ابن حجر الأحاديث المروية في المهدي ، فوجدناها نحو الخمسين » .

إذن ، ليس القول بالمهدي من خصائص الشيعة ، بل آمن به السنة ، ورووا فيه خمسين حديثاً ، وألفوا في وجوده وإثباته الكتب ، وما دام الأمر كذلك باعتراف أحمد أمين نفسه فلماذا نسب القول به إلى وضع الشيعة ، كما جاء في ص ١٣ و١٤ ، حيث قال ما نصه بالحرف : « وأذاع الشيعة فيهم ـ أي في أهل المغرب ـ فكرة المهدي ، ووضعت الكلمة على لسان رجل ماهر اسمه عبد الله الشيعي ، يدعو للمهدي المنتظر » .

وبعد أن اعترف أحمد أمين ـ مرغماً ـ بأن السنة أيضاً يؤمنون بالمهدي المنتظر أحس أنه في مأزق ، وأنه لا بد أن يُقال : إن الشيعة محقون في عقيدتهم مع أنه يريد إدانتهم على كل حال . فاستدرك وقال : ولكن عقيدة السنة بالمهدي أقل خطراً ... .

وليت شعري كيف يجتمع قوله هذا ، مع قوله في ص ٤١ : « إن فكرة

المهدي والتشيع كانت سبباً لثورة شبت ودامت سنين . . . » وقوله في ص٣٣ : « ومن فضل الشيعة أنهم كانوا في بعض مواقفهم ، وفي اعتقادهم الأئمة المهتدين يؤيدون الدين » . . . ومع قوله في ص ٣٤ : « ومن فضل الشيعة أنهم كانوا مؤمنين ، يدافعون عن الإسلام في الخارج ضد الصليبيين الذين يهجمون على بلادهم ، وفي الداخل ضد من أنكر الدين ، وجحد النبوة » . . . وفي ص ٣٧ : « ولكن الحق يُقال إن التشيع دائماً ينصر الفلسفة أكثر مما ينصرها السنيون » .

وإذا كان الشيعة يدافعون عن الإسلام والمسلمين ، وإذا كانوا يناصرون الفلسفة أكثر من السنة ، وإذا كانت عقيدتهم بالمهدي والأئمة المهتدين تدفعهم إلى الثورة على الظلم والظالمين . . . فكيف إذن تكون عقيدة السنة بالمهدي أقل خطراً ؟! ألا يدل هذا التناقض على طائفيته وتعصبه ، وانقسامه على نفسه ؟! .

ولسنا نستكثر على أحد أن ينكر وجود المهدي المنتظر ، ويخالف المسلمين جميعاً السنة منهم والشيعة بعد أن أنكر عصمة الرسول الأعظم (ص) صراحة . قال في ص٩٥ : « وقد ثارت خلافات في عصمة الأنبياء بالطبيعة ورووا أن رسول الله (ص) قال : « توبوا إلى ربكم ، فإني أتوب إليه في اليوم مئة مرة ، وقال : إنه ليغام على قلبي[1] . فهذه الأحاديث ونحوها لا تؤيد معنى العصمة التامة » .

وبديهة أن الإسلام بعقيدته وأخلاقه وشريعته ، وجميع تعاليمه وأحكامه يرتكز على عصمة محمد (ص) ، فمن أنكرها أو شك فيها فقد أنكر أو شك في الإسلام ، وبنبوة سيد الأنام من الأساس . . . لأن الغاية من نبوته ورسالته رفع الخطأ من الهداية وحمل الخلق على الحق ، فإن لم يكن معصوماً فلا يتحقق المقصود منها ، وبالتالي لا يكون نبياً . . . استغفر الله وأعوذ به من الشك والغفلة .

وبهذا يتبين معنا أن كتاب « المهدي والمهدوية » ليس رداً على الشيعة فحسب ، وإنما هو في واقعه رد على الإسلام والمسلمين ، وإذا تحامل على

---

(١) أي غيمت الشهوة على قلبه .

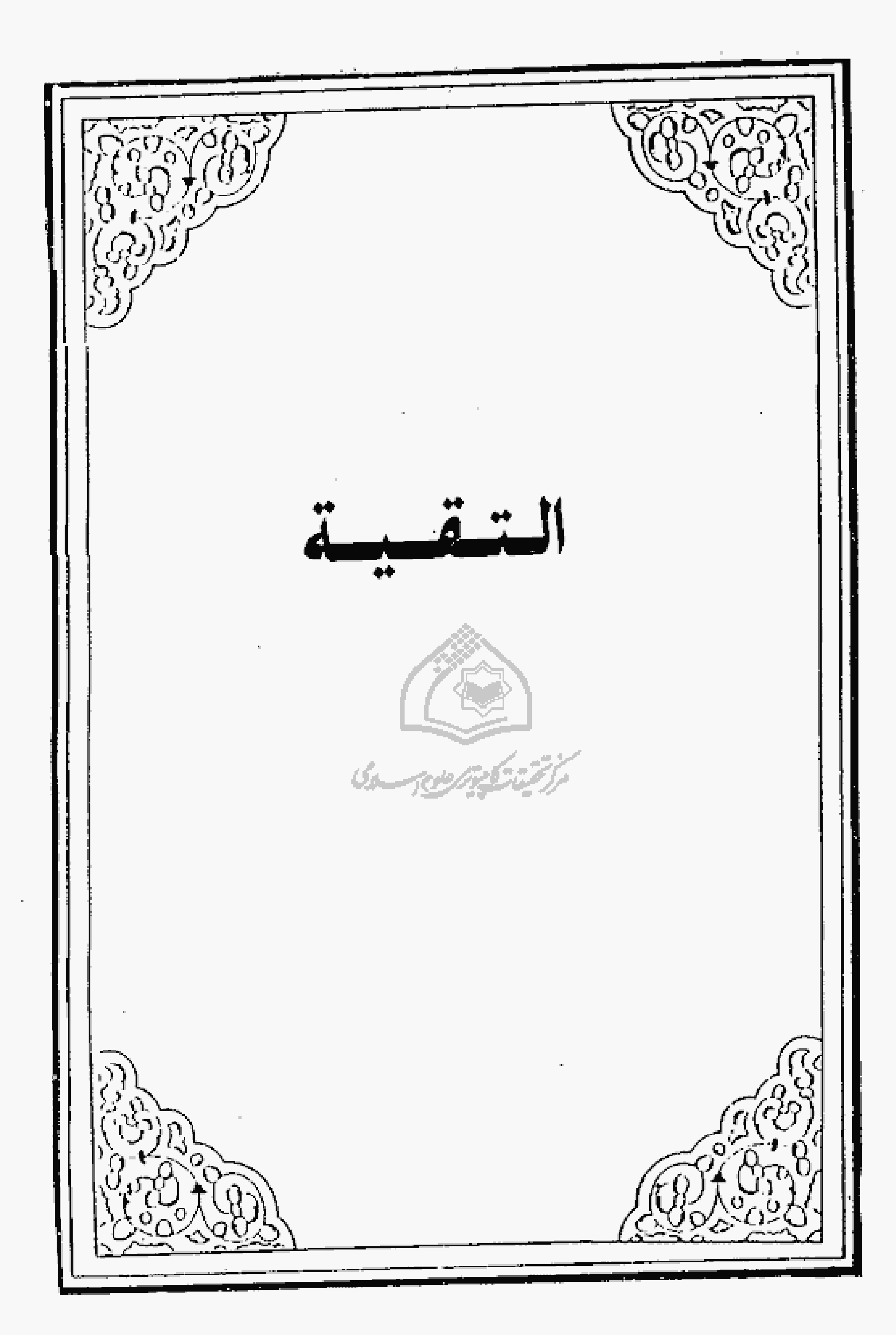
الشيعة أكثر من تحامله على غيرهم ، فإنه مدحهم وذم السنة بمنطق التاريخ ، ومن حيث لا يحس ولا يريد ، قال : إن أدباء السنة كانوا يمدحون حكام الجور ، أما أدباء الشيعة فكانوا يمدحون أئمة الهدى والحق ، فقد جاء في ص ٨٦ من كتاب « المهدي والمهدوية » : ولئن كان كثير من الأدب السني كان يُقال في مدح الخلفاء والملوك والأمراء السنيين ، فإن الأدب الشيعي كان يُقال في مدح الأئمة والرثاء الحار في قتلاهم » .

أجل ، مدح أدباء من السنّة الطغاة وحكام الجور رغبة في المال والحطام ، ومدح أدباء الشيعة أئمة الهدى والعدل إيماناً بالله وعظمته ، وولاء للرسول وأهل بيته ، ولم يثنهم عن هذا الإيمان والولاء القتل والصلب ، ولا السجن والتشريد ولا التقييد بالسلاسل والأغلال ، ولا قطع الأيدي والأرجل ، بل ولا الدفن تحت التراب أحياء ... ذلك أن الشيعة يسخون بحياتهم ورؤوسهم ولا يسخون بدينهم وعقيدتهم ... أما الإنتهازي فلا دين له ولا مبدأ إلا الدراهم والدنانير .

قال أحمد أمين في ص٨٥ : « إن الشيعيين اضطهدوا من السنيين ، وكانوا يدعون ـ أي السنة ـ أنهم يفعلون ذلك دفاعاً عن أنفسهم ، ولكن كانت غلطة يزيد بن معاوية في قتل الحسين غلطة كبرى لم يكن أضر منها ، فظلت تعمل عملها على طول الأزمان ، ولم يكتفِ السنيون بذلك بل جعلوا يقتلون كل إمام طالبي يظهر ، ونحن إذا قرأنا كتاب « مقاتل الطالبيين » لأبي الفرج الأصفهاني رعبنا من كثرة ما وقع على العلويين من قتل وتعذيب وتشريد » .

هذا هو المبدأ ، وهذه هي الفلسفة لحكم من حكم من معظم السنيين : القتل والتعذيب والتشريد ، باعتراف صاحب المهدي والمهدوية ، وليس هذا بغريب ولا بعجيب ممن حكم بالقهر والغلبة ، ولكن العجيب الغريب أن يشير أحمد أمين من طرف خفي إلى الإعتذار عنهم بهذه الجملة المعترضة : « وكان السنة يدعون أنهم يضطهدون دفاعاً عن أنفسهم » .. وظاهر أنه يريد بالدفاع عن النفس الدفاع عن حكام البغي والجور .





التقية


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

التقية بين السنة والشيعة

معنى التقية التي قال بها الشيعة أن تقول ، أو تفعل غير ما تعتقد ، لتدفع الضرر والخطر عن نفسك ، أو عرضك أو مالك ، أو لتحتفظ بكرامتك ، كما لو كنت بين قوم يدينون بما لا تدين ، وقد بلغوا الغاية في التعصب ، بحيث إذا لم تجارهم في القول والفعل تعمدوا إضرارك والإساءة إليك . . . فتماشيهم بقدر ما تصون به نفسك وتدفع الأذى عنك ، لأن الضرورة تقدّر بقدرها . . . وقد مثّل فقهاء الشيعة لذلك بأن يُصلي الشيعي « متكتفاً » أو يغسل رجليه في الوضوء بدلاً من مسحهما في بيئة سنيةٍ متعصّبة ، بحيث إذا لم يفعل لحقه الأذى والضرر . وقد حصل ذلك فعلاً في عهد معاوية والحجاج .

هذه هي التقية في حقيقتها وواقعها عند الشيعة ، وما هي بالشيء الجديد ، ولا من البدع التي يأباها العقل والشرع . . . فقد تكلم عنها الفلاسفة وعلماء الأخلاق قبل الإسلام وبعده ، تكلموا عنها وأطالوا ، ولكن لا بعنوان التقية ، بل بعنوان : « هل الغاية تبرر الواسطة ؟ وما إلى ذاك ، وتكلم عنها الفقهاء وأهل التشريع في الشرق والغرب بعنوان : « هل يجوز التوصل إلى غاية مشروعة من طريق غير مشروع »؟ وبعنوان : « المقاصد والوسائل » ، وتكلم عنها علماء الأصول من السنة والشيعة بعنوان : « تزاحم المهم والأهم » ، واتفقوا بكلمةٍ واحدة على أنّ الأهم مقدم على المهم ، ارتكاباً لأقل الضررين ، ودفعاً لأشد المحذورين ، وتقديماً للراجح على المرجوح .

وهذه العناوين وما إليها تحكي التقية كما هي عند الإمامية ، ولا تختلف عنها إلا في الأسلوب والتعبير ، وكانت التقية وما زالت ديناً يدين به كل سياسي في الشرق والغرب ، حتى المخلص الأمين .

وإذا سأل سائلٌ : ما دام الأمر كذلك فلماذا عبر الشيعة بلفظ التقية ، ولم يعبروا بلفظ المقاصد والوسائل ، أو الغاية والواسطة ؟ .

الجواب : إن العبرة بالمعنى ، لا باللفظ ، وقديماً قال العارفون : « النقاش في الإصطلاحات اللفظية ليس من دأب المحصّلين » .

ثانياً : إن علماء الشيعة يأخذون ـ دائماً أو غالباً ـ ألفاظهم ومصطلحاتهم الشرعية من نصوص الكتاب والسنة ، وقد عبّر القرآن الكريم عن هذا المعنى بمادة الإتقاء ، كما تدلّ الآية التالية .

﴿ لا يَتَّخِذ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِياءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللهِ فِي شَيْءٍ إلاّ أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً ﴾ [آل عمران ـ ٢٨] .

فالآية صريحة في النهي عن اتخاذ الكافرين أولياء إلا في حال الخوف واتقاء الضرّر والأذى ، واستدلوا بالآية ١٠٦ من سورة النحل : **﴿ مَنْ كَفَرَ بِاللهِ مِنْ بَعْدِ إيمانِهِ إلاّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌ بِالإيمانِ ﴾** .

قال المفسّرون : إن المشركين آذوا عمار بن ياسر ، وأكروهه على قول السوء في رسول الله ، فأعطاهم ما أرادوا . . . فقال بعض الأصحاب : كفر عمار ، فقال النبي (ص) : « كلا ، إنّ عمّار يغمره الإيمان من قرنه إلى قدمه » . . . وجاء عمّار ، وهو يبكي نادماً آسفاً ، فمسح النبي عينيه ، وقال له : لا تبكِ إن عادوا لك ، فعد لهم بما قلت .

واستدلوا أيضاً بالآية ٢٨ من سورة المؤمن : **﴿ وَقالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إيمانَهُ ﴾** . فكتم الإيمان ، وإظهار خلافه ليس نفاقاً ورياءً ، كما زعم من نعت التقية بالنفاق والرياءة . وبالآية ١٩٥ من سورة البقرة : **﴿ ولا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إلى التَّهْلُكَةِ ﴾** .

ومن السنة استدلوا بحديث : « لا ضَرَر ولا ضِرار » وحديث : « رُفِعَ عنْ أُمتي تِسعة أشياءٍ : الخَطَأُ والنِّسْيَانُ ، ومَا استُكْرِهُوا عَلَيْهِ ، ومَا لا

يعلمون ، وما لا يُطيقونَ ، وما اضطُروا إليه ، والطِّيَرَةُ ، والحسدُ ، والوسوسةُ في الخلقْ » . والحديثان مرويان في كتب الصحاح عند السنّة . وقول الرسول الأعظم : « وما اضطروا إليه » صريح الدلالة على أن الضرورات تبيح المحظورات .

وقال الغزالي في الجزء الثالث من إحياء العلوم : « باب ما رخص فيه من الكذب » : « إنّ عصمة دم المسلم واجبة ، فمهما كان القصد سفك دم مسلم قد اختفى من ظالم فالكذب فيه واجب » .

وبعد أن نقل الرازي الأقوال في التقية ، وهو يفسر قوله تعالى : ﴿ إلا أن تَتْقُوا مِنْهُمْ تُقاة ﴾ ، قال : « روي عن الحسن أنه قال : التقية جائزة للمؤمن إلى يوم القيامة ، وهذا القول أولى ، لأنّ دفع الضرر عن النفْس واجب بقدر الإمكان » .

ونعى الشاطبي في الجزء الرابع من الموافقات ص١٨٠ على الخوارج « إنكارهم سورة يوسف من القرآن ، وقولهم بأن التقية لا تجوز في قول أو فعل على الإطلاق والعموم » .

وقال جلال الدين السيوطي في كتاب « الأشباه والنظائر » ص٧٦ : « يجوز أكل الميتة في المخمصة ، وإساغة اللقمة في الخمر ، والتلفّظ بكلمة الكفر . . . ولو عمّ الحرام قطراً ، بحيث لا يوجد فيه حلال إلا نادراً فإنه يجوز إستعمال ما يحتاج إليه » .

وقال أبو بكر الرازي الجصاص ـ من أئمة الحنفية ـ في الجزء الثاني من كتاب « أحكام القرآن » ص١٠ طبعة سنة ١٣٤٧ هـ . قوله تعالى : ﴿ إلاّ أنْ تَتْقُوا مِنْهُمْ تُقاةً ﴾ ، يعني أن تخافوا تَلف النفس ، أو بعض الأعضاء فتتقوهم بإظهار الموالاة من غير اعتقادٍ لها ، وهذا هو ظاهر ما يقتضيه اللفظ ، وعليه الجمهور من أهل العلم ، وقد حدثنا عبد الله بن محمد بن إسحاق المروزي عن الحسن بن أبي الربيع الجرجاني عن عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله تعالى : ﴿ لا يَتّخِذِ المُؤمِنُونَ الكَافِرِينَ أولِيَاءَ مِنْ دُونِ المُؤمِنِينَ ﴾ قال : « لا يحلّ لمؤمنٍ أن يتخذ كافراً ولياً في دينه » . وقوله تعالى : ﴿ إلاّ أن تَتّقُوا مِنْهُمْ تُقاةً ﴾ ، يقتضي جواز إظهار الكفر عند التقية ، وهو نظير قوله تعالى :

﴿ مَنْ كَفَرَ بالله مِنْ بَعْدِ إيمانِهِ إلاّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنّ بالإيمانِ ﴾ . وفي الجزء الثالث من السيرة الحلبية ص٦١ مطبعة مصطفى محمد : « لما فتح رسول الله خيبر قال له حجاج بن علاط : يا رسول الله إنّ لي بمكة مالاً ، وإنّ لي بها أهلاً ، وأنا أُريد أن آتيهم ، فأنا في حلّ إن أنا نلت منك ، وقلت شيئاً ، فإذن له رسول الله أن يقول ما يشاء » .

وهذا الذي قاله صاحب السيرة الحلبية عن النبي (ص) ، ونقله الجصّاص إلى الجمهور من أهل العلم هو بعينه ما تقوله الإمامية ، إذن القول بالتقية لا يختص بالشيعة دون السنة .

وقصة نعيم بن مسعود الأشجعي ، وإظهاره الشرك بأمر النبي يوم الخندق ليدس بين المشركين واليهود أشهر من أن تذكر .

ولا أدري كيف استجاز لنفسه من يدعي الإسلام أن ينعت التقية بالنفاق والرياء ، وهو يتلو في كتاب الله ، وسنة نبيه ما ذكرنا من الآيات والأحاديث وأقوال أئمة السنّة ، وهي غيضٌ من فيض مما استدلّ به علماء الشيعة في كتبهم ؟ وكيف تنسب الشيعة إلى الرياء ، وهم يؤمنون بأنه الشرك الخفي ، ويحكمون ببطلان الصوم والصلاة والحج والزكاة إذا شابتها أدنى شائبة من رياء ؟ .

وأود أن أُوجه هذا السؤال لمن نسب الشيعة إلى النفاق والرياء من أجل التقية : ما رأيك فيمن قال ـ من علماء السنّة ـ إنّ جبريل ليلة أُسري بالنبي إلى السماء جاءه بقدحين : أحدهما من لبن، وآخر من خمر ، وخيّره بين شرب أيهما (كتاب الفروق ج٢ ص١٢ طبعة سنة ١٣٤٥ هـ وصحيح البخاري ج٦ باب سورة بني إسرائيل) .

وأيضاً : ما رأيك فيمن أفتي ـ منهم ـ بأن من ترك الصلاة عمداً لا يجب قضاؤها ، ومن تركها نسياناً يجب عليه أن يقضي . . . (كتاب نيل الأوطار للشوكاني ج٢ ص٢٧ طبعة سنة ١٩٥٢) .

وغريبة الغرائب أن يعذر المفتي على فتواه التي خالف بها الإجماع والقواعد والنص والقياس الجليّ السالم عن المعارض ، ولا يعذر من يفتي بالتقية مستنداً إلى كتاب الله وسنة رسوله . . . (الفروق للقرافي ج٢

ص١٠٩) .

وبالتالي ، فإن التقية كانت الشيعة حيث كانت العهود البائدة ، عهد الضغط والطغيان ، أما اليوم حيث لا تعرّض للظلم في الجهر بالتشيع فقد أصبحت التقية في خبر كان .

في عام ١٩٦٠ أقامت الجمهورية العربية المتحدة مهرجاناً دولياً للغزالي في دمشق وكنت فيمن حضر وحاضر ، فقال لي بعض أساتذة الفلسفة في مصر فيها قال : أنتم الشيعة تقولون بالتقية . . . فقلت له : لعن الله من أحوجنا إليها . . إذهب الآن إلى شئت من بلاد الشيعة فلا تجد للتقية عندهم عيناً ولا أثراً ، ولو كانت ديناً ومذهباً في كل حال لحافظوا عليها محافظتهم على تعاليم الدين ومبادىء الشريعة ؟ .



الشيعة الإمامية والتقية
بين الشيخ أبو شقرا والشيخ مغنية

باريس والصحف العربية :

تعودت منذ سنوات أن أُخصّص ساعة معينة من مساء كل يوم ، لشرب الشاي وقراءة الصحف ، وصادف ساعة يومي الذي أسطر فيه هذه الكلمات ، أن قرأت كلمة للأستاذ عبد الرحمن الشرقاوي في جريدة الأهرام ٢٠ /٦ /١٩٧٧ ، قال فيها من جملة ما قال :

« إن باريس اليوم تفتح ذراعيها للصحفيين الذين كانوا يصدرون صحفاً في بيروت ، ولم يعد لهم مكان . . . لأن بيروت لم تعد قادرة على احتمال الحريات التي تمتعوا بها من قبل » .

فتنهدت لاهفاً أسفاً لهذه المأساة ، وساءلت نفسي : هل من حياة بغير حرية ؟ وتركت الأهرام .

في مجلة الوطن العربي :

إلى مجلة الوطن العربي التي تصدر في باريس ، وقرأت في العدد ١٧ الصادر بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٧٧ من جملة ما قرأت ، حديثاً لسماحة الأخ الفاضل الشيخ محمد أبو شقرا شيخ عقل الطائفة الدرزية . وقد جاء فيه :

« الشيعة أنفسهم اليوم لا يكشفون كل شيء . . . هناك في الدين ما يُسمّى التقية والسترة لأن الإضطهاد التركي كان يضطهد غير السنة » .

وما من شك أن هذا القول أو هذه النسبة لم ترد من سماحة الشيخ في معرض النقد أو الطعن ـ كما يبدو ـ من سياق الكلام حيث لا رفض ولا إنفعال . . . ولكنه حكم أو وصف أو حكاية ، وكل ذلك يستدعي التثبت والإحاطة بالموضوع من شتى جهاته ومع قيوده وحدوده . . . أ.ما الإطلاق هنا فهو تحكّم ، وليس بحكم ! .

أبداً . . . لا شيء بخفيّ ومستور عند الشيعة الإمامية لا اليوم ، ولا قبل اليوم . . . كيف وهم يعلنون بصراحة : أن نظر العقل ودليله هو المعيار الأول والأخير لكل ما يدينون به ويؤمنون .

وتلك كتبهم الإسلامية تُعدّ بالألوف لا بالمئات ، وتعرض في شرق الأرض وغربها في أصول الدين وفروعه ، وفي التفسير والحديث والفلسفة والأخلاق ، وكل ما يمت إلى الدين بصلة فضلاً عن الإعلان في المآذن ومن على المنابر ، وأيضاً فضلاً عن الجامعات الدينية في إيران والعراق حتى التقية تحدّثوا عنها وعن شروطها مطوّلاً ومفصّلاً ، ووضعوا فيها العديد من الرسالات ، وأتمنى لو قرأ الشيخ رسالة الشيخ الأنصاري المطبوعة في آخر كتاب المكاسب . أبعد هذا يُقال أو يظن أو يحتمل بأن الشيعة الإمامية باطنيون ؟

التقية عند الشيعة بقيودها وحدودها :

والتقية عند الشيعة الإمامية هي حكم عقلي بديهي يحمل في طبيعته السبب الكافي لصحته وحجته تماماً كما تقول : على الإنسان أن لا يتعرض للأضرار والأخطار ، ولا يلقي بيديه إلى التهلكة ، ومن هنا اتفقت على إقرار التقية والقول بها جميع الشرائع السماوية والأرضية . وإليك الإبانة بإيجاز :

أولاً : لا تقية إطلاقاً إلا عند خوف الضرّر على النفس أو العرض أو المال حيث لا نقش بلا عرش .

ثانياً : لا يسوغ بحال التقرب إلى طاغية قويّ على حساب الآخرين .

ثالثاً : يجب النضال والجهاد والتضحية بكل عزيز ضد المعتدي الأثيم ، ومن نسب إلى الشيعة الإستسلام للضيم مداراة وتقية فقد باهت وافترى .

التقية وليدة التنكيل والإرهاب :

قال ابن أبي الحديد في أول الجزء الثالث من شرح نهج البلاغة : ما يتلخص بأن معاوية بن أبي سفيان كتب إلى عماله ، برئت الذمة ممن يروي شيئاً في فضائل علي وأهل بيته ، وأن لا يجيزوا لأحد من الشيعة شهادة ، وأن يمحوا اسم كل شيعي من ديوان العطاء ، وينكلوا به ، ويهدموا داره ، وامتثل العمال أمر سيدهم ، فقتلوا الشيعة تحت كل حجر ومدر ، وطردوهم وشردوهم ، وقطعوا الأيدي والأرجل ، وسملوا الأعين ، وصلبوهم على جذع النخل . وزاد الضغط بعد معاوية أضعافاً ، وبالأخص في ولاية عبيد الله بن زياد قاتل الحسين ، وولاية الحجاج بن يوسف ، حيث قتل الشيعة كل قتلة ، وأخذوا بكل ظنة وتهمة حتى أن الرجل ليُقال له زنديق أو كافر أحب إليه من أن يُقال له شيعي . ومن هذا الضغط التزم الشيعة طريق (التقية) . ومعناها عندهم الحيطة والحذر من القوي الظالم الذي يأخذ المتهم دون أن يحاكمه ويأذن له بالدفاع عن نفسه . واليوم لا أثر للتقية عند الشيعة حيث لا خوف عليهم ، ولا هم يرهبون .



المتعة



المتعة بين الشيعة والسنة

وظيفة رجل الدين :

لقد كثر الكلام قديماً وحديثاً حول المتعة ، وبالأصح كثر الخلاف والنقاش في حكمها ، وهل هي حلال ، أو حرام في الشريعة الإسلامية ؟ . . . وإن كثيراً من الناس يحسبونها ضرباً من الزنا والفجور جهلاً بحقيقتها ، ويعتقدون أن ابن المتعة عند الشيعة لا نصيب له من ميراث أبيه ، ولا يشارك أخوته من الزواج الدائم في شيء . . . وإن المتمتع بها لا عدة لها ، وإنها تستطيع أن تنتقل من رجلٍ إلى رجل إن شاءت بمجرد أن ينتهي أمد الإتفاق بينها وبينه . . . ومن أجل هذا استقبحوا المتعة ، واستنكروها ، وشنعوا على من أباحها .

وبما أن الواجب على رجل الدين أن يقوم بدورٍ إيجابي في توعية الناس ، بخاصة في المسائل الدينية ، وإرشادهم إلى الحقيقة بعيداً عن التعصب والطائفية التي يستنكرها العقل والدين فقد رأيت أن أعرض المتعة ، وأكشف عن حقيقتها كما هي عند الشيعة ، دون أن أُبدي رأياً ، أو أُوحي بفكرة وأنا أُقارن وأُوازن .

من معاني المتعة :

للمتعة معانٍ ، منها المنفعة ، قال تعالى : ﴿ متاع الحياة الدنيا ﴾ .

ومنها الزاد ، قال سبحانه : ﴿ **متاعاً لكم وللسيارة** ﴾ . ومنها البقاء ، قال عز من قال : ﴿ **فأمتعه قليلاً** ﴾ . ومنها العطاء ، قال تباركت أسماؤه : ﴿ **متاعاً بالمعروف** ﴾ .

أما الفقهاء فقد تكلموا عن المتعة بمعنى العطاء ، وأوجبوه على الذي يتزوج امرأة دون أن يُسمي لها مهراً حين العقد ، ثم يطلقها قبل الدخول ، أوجبوا عليه أن يهدي المطلقة شيئاً يتناسب مع وضعه المادي من الثراء والعوز ، واستدلوا على ذلك بالآية ٢٣٦ من سورة البقرة : ﴿ **لا جناح عليكم إذا طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعاً بالمعروف حقاً على المحسنين** ﴾ .



المتعة أو الزواج المؤقت
والزواج الدائم

وأيضاً تكلم الفقهاء عن المتعة بمعنى الزواج المؤقت ، وأجمعوا قولاً واحداً السنة منهم والشيعة على أن الإسلام شرعها ، ورسول الله (ص) أباحها ، واستدلوا بالآية ٢٤ من سورة النساء : ﴿ فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة ﴾ .

ومما جاء في صحيح البخاري ج٩ كتاب النكاح أن رسول الله (ص) قال لأصحابه في بعض حروبه : « قد أذن لكم أن تستمتعوا ، فاستمتعوا . . . أيما رجل وامرأة توافقا فعشرة ما بينهما ثلاث ليالي ، فإن أحبا أن يتزايدا ، أو يتتاركا تركا » .

ومما جاء في صحيح مسلم ج٢ باب نكاح المتعة ص٦٢٣ طبعة ١٣٤٧هـ . عن جابر بن عبدالله الأنصاري أنه قال : « استمتعنا على عهد رسول الله وأبي بكر وعمر » وفي الصفحة نفسها حديث آخر عن جابر قال فيه : ثم نهانا عنها عمر .

وبعد أن اتفق المسلمون جميعاً على شرعيتها وإباحتها في عهد الرسول الأعظم (ص) اختلفوا في نسخها ، وهل صارت حراماً بعد أن أحلها الله سبحانه . ذهب السنة إلى أنها نسخت ، وحُرمت بعد الأذن بها ، قال ابن حجر العسقلاني في كتاب « فتح الباري بشرح صحيح البخاري » ج١١ ص٧٠ طبعة ١٩٥٩ : « وردت عدة أحاديث صحيحة صريحة بالنهي عن

المتعة بعد الأذن بها » . . . وجاء في الجزء السادس من كتاب « المغني » لأبن قدامة ص٦٤٥ طبعة ثالثة ما نصه بالحرف : « قال الشافعي : لا أعلم شيئاً أحله الله ، ثم حرمه ، ثم أحله ، ثم حرمه إلا المتعة » .

وقال الشيعة : أجمع المسلمون كافة على إباحة المتعة ، واختلفوا في نسخها ، وما ثبت باليقين لا ينفي ويزول بمجرد الشك والظن ، بل لا بد من ثبوت النسخ يقيناً ، وأيضاً استدلوا على عدم النسخ بروايات كثيرة عن أهل البيت ذكرها الحرّ العاملي في كتاب الوسائل ، منها أنّ الإمام الصادق عليه السلام سُئل : هل نُسخت آية المتعة؟ قال: لا، لولا ما نهى عنها عمر ما زنى إلا شقي .

وليس من شك أنّ عدم النسخ لو ثبت عند السنة لقالوا بمقالة الشيعة ، ولو لم يثبت عند الشيعة لقالوا بمقالة السنّة ، وليست آية المتعة وحدها محلاً للإختلاف من حيث النسخ وعدمه ، فقد اختلفت السنة والشيعة في غيرها من هذه الحيثية ، كما اختلف فقهاء السنة بعضهم مع بعض ، وفقهاء الشيعة كذلك في نسخ جملة من الأحكام والآيات .

ومهما يكن ، فإنّ الزواج المنقطع ـ أي ـ المتعة يجتمع مع الزواج الدائم في أشياء ، ويفترق عنه في أشياء عند الشيعة ، وفيما يلي نذكر ملخصاً لما يجتمعان فيه ، ويفترقان .

المساواة بين الزواج الدائم أو المنقطع :

أجمع فقهاء المذهب الجعفري على أن الزواج الدائم والمنقطع يشتركان في الأمور التالية :

١ ـ لا بد في كلّ منهما أن تكون المرأة عاقلة بالغة راشدة خالية من جميع الموانع ، فلا يجوز التمتع بالمتزوجة ، ولا بالمعتدة من طلاقٍ أو وفاة . ولا بالمحرّمة نسباً أو مصاهرةً أو رضاعاً ، ولا بالمشركة ، وما إلى هذه مما هو مفصّل في المحرمات . . . وأيضاً فلا يجوز لها هي أن تتمتّع إلا بالمسلم الخالي من جميع الموانع .

٢ ـ لا يصح الزواج المنقطع بالمعاطاة ومجرّد المراضاة ، بل لا بد فيه من العقد اللفظي الدّال صراحة على قصد الزواج ، تماماً كالزواج الدائم ، ولا

يقع عقد المتعة بلفظ : وهبت ، وأبحت ، وآجرت ، ونحوه ، بل ينحصر لفظ العقد بخصوص : « أنكحت ، وزوّجت ، ومتّعت » .

قال صاحب الجواهر : « أما صيغة زواج المتعة فهي اللفظ الذي وضعه الشرع للإيجاب : كزوّجتك وأنكحتك ومتّعتك ، أيّها حصل وقع الإيجاب به ، ولا ينعقد بغيرها ، كلفظ التمليك والهبة والإجارة ، ويقع القبول باللفظ الدّال على الإنشاء كقبلت ورضيت .

٣ ـ عقد الزواج المنقطع كالدائم لازم في حقّ الرجل والمرأة . . . أجل ، للزوج أن يهب المدة المتفق عليها للمتمتع بها ، كما له أن يطلّق الزوجة الدائمة .

٤ ـ الزواج المنقطع ينشر الحرمة ، تماماً كالدائم ، فإن المتمتّع بها تحرم على الزوّج مؤبداً ، وبنتها ربيبته ، ولا يجمع بين الأختين متعة كما لا يجمع بينهما دواماً ، والرضاع من المتمتّع بها كالرضاع من الدائمة من غير تفاوت . أما الرضاع من الزانية فلا أثر له إطلاقاً ، والفرق أن المتمتع بها زوجة شرعية ، وفراش صحيح ، أما الزانية فلها الحجر .

٥ ـ الولد من الزوجة المنقطعة كالولد من الدائمة في وجوب التوارث والإنفاق ، وسائر الحقوق المادية والأدبية . فقد سُئل الإمام الصادق عليه السلام عن المرأة المتمتع بها إذا حملت ؟ فقال : هو ولده .

٦ ـ يلحق الولد بالزوج بمجرد الجماع . حتى ولو عزل ، وأراق ماءه في الخارج . لأن المتمتع بها فراش شرعي كالدائمة ، والولد للفراش إجماعاً ونصّاً .

٧ ـ المهر في الزواج المنقطع كالمهر في الزواج الدائم ، من حيث عدم تقديره قلة أو كثرة ، فيصح بكل ما يقع عليه التراضي واحداً كان أو مليوناً عملاً بالآية الكريمة : ﴿ **وإنْ آتَيْتُمْ إحْدَاهُنَّ قِنْطاراً فَلا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً** ﴾ .

٨ ـ إذا طلق الزوجة قبل الدخول يثبت لها نصف المهر المسمى ، وكذا إذا وهب المدة للزوجة المؤقتة قبل أن يدخل ، أما إذا انقضت المدة دون أن يدخل لسببٍ فلها المهر كاملاً . وقيل : نصف المهر .

٩ ـ لا أثر للخلوة من غير الدخول في الزواج الدائم والمنقطع بالنسبة إلى المهر والعدّة .

١٠ ـ على المتمتّع بها أن تعتد مع الدخول بها بعد الأجل ، ولا عدة عليها إذا لم يدخل ، تماماً كالزوجة الدائمة إذا طلقت من غير تفاوت ، وعليهما معاً العدة الكاملة من وفاة الزوج ، سواء أدخل أو لم يدخل .

١١ ـ كل شرط سائغ في الشريعة الإسلامية تشترطه المرأة أو الرجل في متن العقد فهو نافذ كالشرط في الزواج الدائم ، لحديث : « المؤمنون عند شروطهم » .

١٢ ـ تُحرم مقاربة الزوجة ، وهي في الحيض منقطعة كانت أو دائمة .

١٣ ـ إذا عقد عليها متعة ، ثم تبيّن فساد العقد ، لسببٍ موجب للتحريم فسد العقد ، ولا شيء لها من المهر إن لم يدخل ، أما إذا تبين فساد العقد بعد الدخول فينظر : فإن كانت عالمة بالتحريم ، ومع ذلك أقدمت ومكنت من نفسها فلا شيء لها ، لأنها بغي ، وقد جاء في الحديث : « لا مهر لبغي » وإن كانت جاهلة فلها المهر ، كما هو الحكم في الدائمة .

١٤ ـ لا يجوز أن يدخل على المتمتّع بها بنت أُختها ، أو بنت أخيها إلا بإذنها ، كما هو الحكم في الدائم .

التباين بين الزواج الدائم والمنقطع :

ويفترق الزواج الدائم عن الزواج المنقطع في الأمور التالية :

١ ـ لا بد في الزواج المنقطع أن يذكر في متن العقل أجل معين لا يقبل الزيادة والنقصان ، أما الزواج الدائم فلا يصح ذكر الأجل فيه بحال ، وهذه الحقيقة تدل على نفسها بنفسها ، وتحمل قياسها معها .

وإذا قصد كل من الرجل والمرأة الزواج المنقطع ، وتركا ذكر الأجل في متن العقد نسياناً ، فهل يقع الزواج دواماً أو متعة ، أو يكون العقد لغواً ، لا يقع هذا ، ولا ذاك ؟

ذهب المشهور بشهادة صاحب المسالك إلى أنّ الزواج ، والحال

هذه ، يقع دائماً ، بل قال صاحب الجواهر : « لعلّه مجمع على ذلك ، لصلاحية اللفظ للدوام ، ولقول الإمام الصادق عليه السلام : « إذا سمّي الأجل فهو متعة ، وإن لم يسمّ فهو نكاح ثابت » .

وقال بعض الفقهاء : بل يقع لغواً لا دائماً ولا منقطعاً ، لأنّ ما قصد لم يقع ، وما وقع لم يُقصد .

٢ - المهر ركن من أركان العقد في الزواج المنقطع ، فلو أخلّ بذكره في متن العقد بطل من رأس ، قال الإمام الصادق عليه السلام : «لا تكون متعة إلا بأمرين : أجل مسمّى ، وأجر مسمّى » وعنه في رواية ثانية : « أجل معلوم ، ومهر معلوم » .

أما الزواج الدائم فالمهر ليس ركناً له ، بل يصح مع المهر ودونه ، فمن تزوج امرأة ولم يذكر لها مهراً في متن العقد ، ودخل بها فعليه مهر المثل .

٣ - إذا طلقت الزوجة الدائمة ، قبل الدخول فلا عدة لها ، ومثلها المنقطعة إذا انتهى الأجل قبل الدخول ، وإذا طلقت الدائمة بعد الدخول وكانت غير حامل فعدّتها ثلاث حيضات ، أو ثلاثة أشهر ، وإن كانت حاملاً فعدتها وضع الحمل . . . هذا بالقياس إلى طلاق الدائمة ، وانتهاء أجل المنقطعة ، أما بالنسبة إلى عدّة الوفاة فلا فرق بينهما إطلاقاً ، فكل منهما تعتد أربعة أشهر وعشرة أيام ، سواء أكان قد دخل الزوج أم لم يدخل ، هذا مع عدم الحمل ، أما معه فتعتدّان بأبعد الأجلين من وضع الحمل وهو أربعة أشهر وعشرة أيام .

٤ - اختلف فقهاء المذهب الجعفري في توارث الزوجين في الزواج المنقطع ، فذهب جماعة ، منهم الشهيد الأول محمد مكي (ت ٧٨٦ هـ) والشهيد الثاني زين الدين العاملي الجبعي (ت ٩٦٥ هـ) ذهبوا إلى أنه لا توارث إلا مع الشرط ، لأنّ عقد الزواج بطبيعته لا يقتضي التوارث ، ولا عدمه ، ومتى حصل الشرط وجب العمل به ، لحديث : « المؤمنون عند شروطهم » ولقول الإمام الصادق عليه السلام : « إن اشترطا الميراث فهما على شرطهما .

٥ ـ لا نفقة للمنقطعة إلا مع الشرط ، أمّا الدائمة فلها النفقة ، حتى ولو اشترط عليها عدم الإنفاق .

٦ ـ يكره التمتّع بالأبكار . أما الزواج بهن دواماً فمندوب ، قال صاحب الحدائق : « سُئل الإمام الصادق عليه السلام عن المتعة ، فقال : إنّ أمرها شديد ، فاتقوا الأبكار » .

٧ ـ قال الفقهاء : للزوجة الدائمة حق على الزوج أن ينام في فراش قريب من فراشها ليلة واحدة من كل أربع ليالٍ معطياً لها وجهه ، وإنْ لم يتلاصق الجسدان ، والمهم أن لا يعدّ هاجراً ، أما المواقعة فتجب عليه في كل أربعة أشهر مرة ، ولها أن تطالب إن إمتنع عن المبيت أو المواقعة .

ولا يجب شيء من ذلك للمنقطعة ، بل يترك له الخيار ، وليس لها أن تطالبه ، لا بالمبيت ولا بالمواقعة .

٨ ـ إذا طلّقت الزوجة الدائمة طلاقاً رجعياً بعد الدخول فللمطلّق أن يرجع إليها قبل انقضاء العدة ، وإذا كان الطلاق خلعياً ، وعن كره وبذل منها له ، فلها الحق أن ترجع بالبذل ما دامت في العدة .

أما المنقطعة فإنها تبين منه بمجرد انتهاء المدة أو هبتها ، ولا يحقّ له ولا لها الرجوع أثناء العدة ، وبالأولى بعد انتهائها . أجل ، يجوز له أن يجدد العقد عليها دواماً أو انقطاعاً ، وهي في العدة منه ، ولا يجوز ذلك لغيره إلا بعد انقضاء العدة .

٩ ـ إذا دخل بالزوجة الدائمة فقد استقر عليه تمام المهر ، فإن امتنعت بعد ذلك ولم تمكّنه من نفسها نشوزاً منها وعصياناً فلا يسقط من مهرها شيء ، وإنما تسقط نفقتها ، لأنها في مقابل الطاعة .

أما إذا دخل بالمنقطعة ، ثم امتنعت من غير عذر فللزوج أن يضع من مهرها بنسبة الوقت الذي امتنعت فيه . قال صاحب الجواهر : « لو أخلّت هي ببعض المدة كان له أن يضع من المهر بنسبتها ، إن نصفاً فنصف ، وإن ثلثاً فثلث ، بلا خلاف أجده ، بل ولا إشكال للرّوايات المعتبرة المستفيضة التي منها رواية ابن حنظلة . قال : سألت الإمام

الصادق عليه السلام : أتزوّج امرأة شهراً بشيءٍ مسمى ، فتأتي ببعض الشهر ولا تفي ببعض ، قال : تحبس عنها من صداقها بقدر ما احتبست عنك إلا أيام ، فإنها لها .

١٠ ـ يجوز أن يتمتع الرجل بأكثر من أربع نساء ، ولا يجوز له في الدائم الزيادة على الأربع . وقد ذكر الحر العاملي في وسائل الشيعة رواياتٍ عن أهل البيت تدل على ذلك . . . ولكنه ذكر إلى جانبها روايات أُخرى تدل على عدم جواز الزيادة على الأربع في المتعة ، كما هو الحكم في الدائم ؟ فقال : هي أحد الأربعة ، ومنها ما رواه زرارة عن الإمام أبي جعفر الصادق عليه السلام أنه سُئل : هل المتعة مثل الدوام ، يتزوج ما شاء ؟ فقال : « لا . هي من الأربع » .

وبالجملة : إن كل ما يثبت للزوجة الدائمة يثبت للمنقطعة إلا ما خرج بالدليل . وقد دلّ الدليل على ما ذكرناه من الفروق ، فيبقى غيرها من الآثار والأحكام على حكم العموم . قال صاحب الجواهر : « الأصل اشتراك الدائم والمنقطع في الأحكام التي موضوعها النكاح والتزويج مما يشغل المنقطع إلا ما خرج بالدليل » وجاء في كتاب اللمعة وشرحها ما نصه بالحرف : « حكم لزواج المنقطع كالدائم في جميع ما سلف من الأحكام شرطاً وولاية وتحريماً إلاّ ما استثني » .

ومن هنا قال كثير من الفقهاء : إن حقيقة المنقطع والدائم واحدة ، وإن لفظ الزواج موضوع لمعنىً له فردان : أحدهما الزواج الدائم ، والآخر الزواج المنقطع ، تماماً كالإنسان الشامل للذكر والأنثى .

التمتع بالعفيفة :

ومن الخير أن نختم الكلام عن المتعة ببعض ما جاء فليها عن أهل البيت عليهم السلام ، فقد سُئل الإمام الصادق عليه السلام : عن المتعة ؟ فقال : هي حلال ، ولا تتزوّج إلا عفيفة ، إن الله سبحانه يقول : ﴿ والّذينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ﴾ .

وفي رواية أخرى أنه قال : إن الله عز وجل يقول : ﴿ الزاني لَا يَنْكِحُ إلاّ زَانِيَةً أوْ مُشْرِكَةً وَالزّانِيَةُ لا يَنْكِحُهَا إلاّ زَانٍ أوْ مُشْرِكٍ وَحُرِّمَ ذلِكَ عَلى

المُؤمِنِينَ ﴾ .

ومن هنا قال الشيخ الصدوق : « إنّ من تمتع بزانية فهو زانٍ » .

وجاء في كتاب وسائل الشيعة مجلد ٣ ص٧٤ طبعة ١٣٢٤هـ . أنّ علي بن يقطين سأل الإمام الرضا حفيد الإمام الصادق عليهما السلام عن المتعة ، فقال له : ما أنت وذاك قد أغناك الله عنها .

وسأله آخر ، فقال : هي حلال مباح مطلق لمن لم يغنه الله بالتزويج ، فليستعفف بالمتعة ، فإن استغنى عنها بالتزويج فهي مباح له إذا غاب عنها ، أي عن زوجته .





بين المذهبين


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

بين السُنّة والشيعة

كثيراً ما يدور على الألسن هذا السؤال : ما الفرقُ بين السنة والشيعة ، مع العلم بأنّ الإسلام يجمع الفريقين ؟ .

الجواب :

يتفق السنة والشيعة على أنّ الدين عند الله الإسلام ، وأنّ الطريق إليه كتاب الله ، وسنة نبيه ، وأنّ الكتاب هو هذا الذي بين الدفتين دون زيادة أو نقصان ، وإن اختلفوا في شيء ففي بعض أسباب النزول ، أو في فهم بعض الآيات . واتفقوا أيضاً على وجوب العمل بالسنة النبوية واختلفوا في طريق ثبوتها ، وبكلمة لم يختلفوا في النبي ، بل عنه كما قال الإمام علي ، وهذا الإختلاف في فهم بعض الآيات وفي السبيل التي تثبت بها السنة النبوية انتج الخلاف في بعض الفروق في الأصول والفروع ، وحاصلها أنّ القضايا الدينية تنقسم إلى أصول عقائدية أساسية . ومسائل فرعية تشريعية . وسنبين فيما يلي ما اتفقا عليه ، وما اختلفا فيه مما يتصل بالعقائد ، أمّا المسائل التشريعية فنتعرض لمداركها ، وللمبادىء التي تستخرج منها ، كالكتاب والسنة ، وما إليهما ، أمّا المسائل نفسها فلا حصر لها ، وقد تعرضنا إلى كثير منها في كتبنا « الفقه على المذاهب الخمسة » و« الزواج والطلاق على المذاهب الخمسة » . و« الوصايا والمواريث على المذاهب الخمسة » .

العقائد :

إنّ المسلمين جميعاً يؤمنون بالله ، ونبوة محمد ، وبالبعث والحساب ، واتفقوا بكلمة واحدة على أنّ من جحد أصلاً من هذه الأصول الثلاثة فليس من الإسلام في شيء ، وأيضاً اتفقوا على أنّ من أنكر وجوب الصوم والصلاة والحج والزكاة ، واستحل شيئاً من المحرمات الضروررية ، كالخمر والزنا والسرقة والقمار والكذب وقتل النفس المحرمة ، وما إلى ذاك مما ثبت بضرورة الدين ، واتفقت عليه كلمة المسلمين فليس بمسلم ، حتى ولو قال : « لا إله إلاّ الله محمد رسول الله » ، لأنّ إنكار شيء من هذا النوع يستدعي إنكار نبوة محمد وشريعته ، وهذه هي المبادىء التي تجمع فرق المسلمين على كثرتهم وتنوع آرائهم .

ثمّ اختلف السنة[1] والشيعة في أمور ، منها ما يتصل بالعقيدة ،ومنها يتصل بمبادىء التشريع ، فمن الأولى :

معرفة الله :

١ ــ بعد أن اتفق الإمامية والسنة على أنّ معرفة الله واجبة على كل إنسان ، بمعنى أنّ عليه أن يبحث ، وينظر إلى الدلائل التي تؤدي به إلى الجزم واليقين بوجود الخالق اختلفوا في مصدر هذا الوجوب : هل هو أو الشرع ؟ .

قال الإمامية : إنّ معرفة الله تجب بالعقل ، لا بالشرع ، أي أنّ العقل هو الذي أوجب على الإنسان أن يعرف خالقه ، أمّا ما جاء في الشرع من هذا الباب كقوله تعالى : ﴿ فإعلم أنه لا إله إلاّ هو ﴾ فهو بيان وتأكيد لحكم العقل ، وليس تأسيساً جديداً من الشارع .

وقال السنة : بل تجب المعرفة بالشرع لا بالعقل ، أي أنّ الله وحده هو الذي أوجب على الناس أن يعرفوه .

رؤية الله :

٢ ــ قال بعض السنة : رؤية الله ممكنة في الدنيا والآخرة ، والبعض

---

(١) تريد بالسنة الأشاعرة ، لأن السنّة الموجودين الآن كلهم أتباع أبي الحسن الاشعري .

قال بإمكانها في الآخرة فقط ، بل قال الحنابلة : إنّه جسم ، ولكن لا كالأجسام .

وقال الإمامية : إنّ رؤية الله محال وغير ممكنة لا في الدنيا ولا في الآخرة .

صفات الباري .

٣ ــ قال السنة : إنّ صفات الله غير ذاته .

وقال الإمامية : بل هي عينها .

وقال السنة : إنّ أفعال الله لا تعلل بالأغراض والمقاصد ، أي أنّه تعالى لا يفعل شيئاً لغاية خاصة ، لأنّه لا يجب عليه شيء ، ولا يقبح منه شيء .

وقال الإمامية : إنّ جميع أفعاله معللة بمصالح تعود على الناس ، أو تتعلق بنظام الكون « سبحانك ما خلقت هذا باطلاً » .

وقال السنة : كلام الله قديم وغير مخلوق .

وقال الإمامية : بل هو حادث ومخلوق .

وقال الإمامية : إنّ أمر الله بالشيء يدلّ على إرادته له ، ونهيه عنه يدلّ على كراهيته للمنهي عنه ، ومحال أن يأمر بما يكره ، وينهى عما يحب .

وقال السنة : إنّ الله يأمر بما لا يريد ، بل ربما أمر بما يكره ، وإنّه ينهى عما لا يكره ، وربما نهى عما يحب .

وقال السنة : الخير والشر من الله ، وإنّه هو الذي فعل ويفعل الظلم والشرك ، وجميع القبائح ، لأنّه خالق كل شيء .

وقال الإمامية : الخير من الله ، بمعنى أنّه أراده وأمر به ، ومن العبد أيضاً ، لأنّه صدر منه باختياره ومشيئته ، أمّا الشر فمن العبد فقط ، لأنه فاعله ، وليس من الله ، لأنّه نهى عنه ، والقبائح يستحيل فعلها على الله عزّ وجلّ .

وقال السنة : يجوز أن يكلّف الله الناس بما لا يطيقون ، لأنّه لا يجب

عليه شيء ، ولا يقبح منه شيء .

وقال الإمامية : التكليف بغير المقدور ممتنع عقلاً وشرعاً .

وقال الإمامية : الإنسان مخير لا مسيّر .

وقال السنة : إنّه مسيّر لا مخير .

وقال السنّة : إنّ العقل لا يدرك حسناً ولا قبحاً ، وإنّما الحسن ما أمر به الشرع ، والقبيح ما نهى عنه ، ولو أمر بما نهى عنه لصار حسناً ، بعد أن كان قبيحاً ، أو نهى عما أمر به لصار قبيحاً ، بعد أن كان حسناً . ولذا يقولون : هذا حسن ، لأنّ الله أمر به ، وهذا قبيح لأنّه نهى عنه .

وقال الإمامية : إنّ العقل يدرك الحسن والقبح مستقلاً عن الشرع ، ويقولون : أمر الله بهذا ، لأنّه حسن ، ونهى عنه ، لأنه قبيح .

وقال الشيعة : إنّ جميع المسببات ترتبط بأسبابها ، فالماء هو الذي يروي والطعام هو الذي يشبع ، والنار هي التي تحرق .

وقال السنّة : لا سبب إلاّ الله فهو الذي يحدث الري عند الشرب وهو الذي يحدث الشبع عند الأكل ، والإحراق عند النار ، وقال بعضهم بتكفير من اعتقد أن الله أودع الري في الماء ، والإحراق في النار ، وما إلى ذاك .

بعثة الأنبياء وعصمتهم :

قال السنة : لا يجب على الله أن يبعث أنبياء يبينون للناس موارد الخير والشر ، ويجوز أن يتركهم بلا هادٍ ولا مرشد ، لأنه لا يجب عليه شيء ، ولا يقبح منه شيء .

وقال الإمامية : بل تجب بعثة الأنبياء ، لأنهم يقربون الناس إلى الطاعة ، ويبتعدون بهم عن المعصية .

وقال السنة : تجوز الذنوب على الأنبياء الكبائر منها والصغائر قبل أن يصبحوا أنبياء ، أما بعد النبوة فلا يجوز عليهم الكفر ولا تعمد الكذب ، وتجوز عليهم الصغائر سهواً وعمداً .

وقال الإمامية : الأنبياء معصومون من الذنوب كبيرها وصغيرها ، قبل

النبوة وبعدها ، ولا يصدر عنهم ما لا يشين عمداً ولا سهواً ، وإنهم منزهون عن دناءة الآباء ، وعهر الأمهات .

الإمامة :

قال السنة : إن الإمام يتعين بالإنتخاب ، ويكفي أن يبايعه شخص واحد ، حتى تتم له البيعة ، والعصمة ليست بشرط عندهم في إمام ، وأوجب المالكية والشافعية والحنابلة الصبر على جور الحاكم وظلمه ، ومنعوا من الخروج عليه .

وقال الإمامية : يتعين الإمام بنص النبي ، أو بنص إمام معصوم ، وإن النبي قد نص بالخلافة على علي بعده بلا فاصل وأوجبوا له العصمة ، كما أوجبوا الخروج على الحاكم الجائر بقيادة الإمام العصوم ، أو بفتوى المجتهد العادل .

وقال السنة : يجوز أن يتقدم المفضول على الفاضل ، وغير الأعلم والأكمل على الأعلم والأكمل .

وقال الشيعة العكس ، أي لا يجوز أن يتقدم المفضول على الفاضل .

وقال الإمامية : يجب تقديم الأعلم والأكمل . وقد أبى عمر بن الخطاب أن يساوي في العطاء بين الفاضل والمفضول ، علاوة على تقديم الثاني على الأول .

هذه هي مجمل الفروق بين السنّة والشيعة فيما يتصل بالعقيدة[1] أما الفروق التي ترجع إلى مدارك الأحكام فتتلخص بما يلي :

الكتاب :

اتفقوا جميعاً على أن الكتاب أحد مصادر التشريع ، بل هو المصدر الأول ، وأيضاً اتفقوا على أن عموماته تخصص بالخبر المتواتر الذي يفيد

---

(١) ما نقلناه عن السنة مصدره الجزء الثامن من كتاب « المواقف » للإيجي وشرحه للجرجاني ، وشرح التجريد للقوشجي ، والمذاهب الإسلامية لأبي زهرة ، أما مصادر الإمامية فالتجريد وشرحه ، وكشف الفوائد في شرح العقائد ، المتن للطوسي ، والشرح للعلاّمة الحلي .

العلم ، وبالخبر المشهور المفيد للإطمئنان ، ومثال ذلك آيات المواريث بين الأقارب ، فإنها تخصص بحديث «لا يرث القاتل» لأنه من الأحاديث المتواترة عند السنة والشيعة ، واختلفوا في تخصيص عمومات الكتاب بالخبر الواحد الذي لم يصل إلى حد التواتر أو الشهرة .

قال الحنفية : يطرح الخبر الواحد ، ويبقى الكتاب على عمومه .

وقال الإمامية والمالكية والشافعية والحنابلة : الخبر يخصص عمومات الكتاب(٢) .

وفي كتاب «أصول الفقه» للخضري أن الشافعي قال : إن الكتاب ينسخ بالكتاب ، ولا يُنسخ بالسنة ، وقال الجمهور- أي بقية المذاهب لا مانع من نسخ الكتاب بالسنة .

وعند الإمامية : أن الكتاب ينسخ بالخبر المتواتر ، ولا ينسخ بالخبر الواحد .

وعلى أية حال ، فقد اتفق الجميع على عدم العمل بظواهر الكتاب إلا بعد الفحص والرجوع إلى السنة النبوية ، ومقابلة الآية المبينة للحكم مع الأحاديث التي وردت في بابه ، لأن السنة بيان وتفسير للقرآن .

السنة النبوية :

أجمع المسلمون بكلمةٍ واحدة على أن ما ثبت عن الرسول بطريق اليقين فهو حجة متبعة ، تماماً كالقرآن ، لقوله تعالى : ﴿ **ما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا** ﴾ .

ولكن أبا حنيفة لم يثبت عنده من أحاديث الرسول إلا سبعة عشر حديثاً ، لأنه لا يقبل الحديث إلا إذا رواه جماعة عن جماعة ، أو اتفق فقهاء الأمصار على العمل به ، أو رواه صحابي ، ولم يخالفه فيه أحد . وهذا التشدد

---

(٢) قال أبو زهرة في كتاب الإمام الصادق :« إن الإمامية يختلفون فيما بينهم في تخصيص الكتاب بالخبر» وقال الميرزا النائيني الإمامي في تقريراته : إن هذه المسألة متفق عليها ، وذكرها في كتب الأصول لا تدل على أنها خلافية ، وقال الشيخ الخراساني في كفاية الأصول : « إن سيرة العلماء والأصحاب على ذلك خلفاً عن سلف .

في الحديث أدى إلى تضييق العمل بالسنة ، أو طرحها بالنتيجة ، والتوسع في العمل بالرأي ، سواء أكان الرأي قياساً أم استحساناً أم مصالح مرسلة .
« ومن الأمور الظاهرة في فقه أبي حنيفة الحيل الشرعية ، وقد أصبحت فيما بعد باباً واسعاً من أبواب الفقه في مذهب أبي حنيفة وغيره من المذاهب ، وإن كانت في مذهب أبي حنيفة أظهر »[٣] .

ومعنى اقتصار أبي حنيفة على العمل بـ١٧ حديثاً فقط أنه في النتيجة لا يعتمد على السنة كمصدر للتشريع ، وأن صحيح البخاري ومسلم ، وبقية الصحاح المحتوية على مئات الأحاديث ليست بشيء ، مع أن الحنيفة يعتبرونها ، ويعملون بها خلافاً لمبدأ إمامهم أبي حنيفة .

أما ابن حنبل فيأخذ بالحديث الصحيح إن وجده ، وإلا فبما أفتى به الصحابة ، وإن اختلفوا تخير ، وإلا فبالحديث المرسل والضعيف ، وإن فقد كل هؤلاء التجأ إلى الرأي من قياس واستصلاح ، ولا يعمل به إلا عند الضرورة .

وبهذا يتبين الفرق بين مسلك ابن حنبل ، ومسلك أبي حنيفة ، فالأول يوسع دائرة الأخبار ، ويضيق دائرة الرأي ، والثاني على العكس يوسع دائرة الرأي ، ويضيق دائرة الأخبار ، ومن هنا كان المدى بعيداً بين فقه المذهبين .

أما مالك فوسط بين الإثنين ، فهو لا يشترط في الحديث الشهرة كأبي حنيفة ، ولا يأخذ بالضعيف كما هي الحال عند ابن حنبل ، ويعمل بالخبر الواحد بشرط عدالة الراوي ، أو أمانته ، ولكنه يقدم عمل أهل المدينة على الحديث الصحيح ، ويرى أن الناس لهم تبع ، وإذا أعوزه عمل أهل المدينة ، والحديث الصحيح لجأ إلى الرأي بجميع أقسامه من قياس واستحسان واستصلاح .

أما الشافعي فيأخذ بالحديث إذا رواه ثقة عن ثقة مشهوراً كان أو غير مشهور . وإذا لم يجده عمل بالقياس فقط دون الإستحسان والإستصلاح .

أما الإمامية فيأخذون بكل حديث يرويه الثقات عن رسول الله ، أو

---

(٣) ضحى الإسلام لأحمد أمين ، ج٢ ، والمدخل إلى علم أصول الفقه للدواليبي .

عن أحد أئمتهم الأطهار [٤] ويعتقدون أن أقوال الإمام في الشريعة هي عين أقوال جدهم رسول الله (ص) ، سواء أسندها إليه ، أم أرسلها بدون إسناد ، وأن الكذب والخطأ محال في حقه ، وبهذا كان عندهم من الأحاديث ما يغنيهم عن الرأي بشتى أقسامه ، قال الشيخ جعفر في كتابه « كشف الغطاء » المسألة السادسة والأربعون : « إن الفقيه ـ أي الإمامي ـ لا يحتاج إلى الأدلة الظنية ، لأنه في غنى ـ غالباً ـ بالآيات القرآنية ، والأخبار المتواترة المعنوية والسيرة القطعية المتلقاة خلفاً بعد سلف من زمان الحضرة النبوية والإمامية » .

ومن هنا كان الإختلاف بين فقهاء الإمامية أقل وأضيق من الإختلاف بين أئمة المذاهب الأربعة ، لأن العمل بالحديث وبالرأي عند الأربعة يختلف سعة وضيقاً . أما الإمامية فهم متفقون على مصادر التشريع ومدارك الفقه .

ورب قائل : إن الإمامية يعدون العقل من الأدلة الفقهية ، ويلجأون إليه ، حيث يعوزهم النص ، وذا عين العمل بالرأي ، أو قريب منه .

الجواب : إن الفرق بين الرأي الذي يعتمده السنة ، وبين العقل الذي يعتمده الإمامية تماماً كالفرق بين الذات والموضوع . فالسني حين يعتمد على الرأي يتخذ من نفسه مشرعاً للأحكام ، ويصرف النظر عن المشرع الحق ، أما الإمامي حين يعتمد العقل فإنه يعتمده كطريق كاشف عن حكم الشرع مثلاً ـ السني يحكم بنجاسة النبيذ لمجرد ظنه وحدسه بأن سبب النجاسة هو السكر ، دون أن يعتمد في ذلك على نص من الكتاب أو السنة . أما الإمامي فيقول : لا يسوغ لنا أن نستخرج من عند أنفسنا علة النجاسة ما دام الذي حرم الخمر وأوجب نجاستها لم ينص على العلة ، أما إذا نص عليها ، وقال : الخمرة نجسة ، لأنها مسكرة ساغ لنا ، والحال هذه ، أن نعمم الحكم لكل مسكر ، وبدون هذا النص لا يجوز لنا بحال أن نتأول ونتمحل ، وإلا اتخذنا لأنفسنا صفة التشريع ووضع الأحكام .

---

(٤) لا يشترط الإمامية في الراوي أن يكون إمامياً . ويكتفون بصدقه وأمانته سنياً كان أو شيعياً . وقد صرحوا بذلك في جميع كتب الرجال ، منها كتاب « تنقيح المقال » للمقمقاني قال في ج١ ص٢٠٦ : « ورد النص عن الإمام أن نأخذ برواية من خالفنا دون ما رآه ، وقد لزمنا ذلك العمل بالخبر الموثوق الذي هو في اصطلاح العلماء من كان ثقة غير إمامي » .

وقد مثل الإمامية لحكم العقل بقضايا عقلية بحتة ، كحكمه بقبح الظلم ، والإعانة على الإثم ، وقبح الكذب الضار ، وحُسن الصدق النافع ، ورد الوديعة ، والبراءة الأصلية فيما لا نص فيه ، لقبح العقاب بلا بيان ، وكتقديم الأهم على المهم ، وما إلى ذاك مما يعلم فيه حكم الشرع بالضرورة والبداهة ، على أن أكثر القضايا التي استقل العقل بادراكها قد ورد فيها نص صريح من الشرع مؤكداً لحكم العقل .

الصحابة :

قال السنة : إن الصحابة جميعهم عدول ، ولا تطلب تزكيتهم (مسلم الثبوت وشرحه وأصول الفقه للخضري) .

وقال الإمامية : إن الصحابة كغيرهم ، فيهم الطيب والخبيث ، والعادل والفاسق .

واتفق السنة على أن فتوى الصحابي ليست حجة على صحابي مثله ، واختلفوا هل هي حجة على غير الصحابي .

قال مالك والشافعي في القديم وابن حنبل في رواية : إن قول الصحابي حجة على غير الصحابي ، تماماً كسنة رسول الله (مسلم الثبوت وشرحه) .

وقال الإمامية : إن فتوى الصحابي ليست بحجة على أحد ، وإنه من هذه الجهة لا يمتاز في شيء عن غيره .

الإجتهاد :

أقفل السنة باب الإجتهاد مقتصرين على المذاهب الأربعة منذ القرن الرابع الهجري ، وما زال مقفلاً عندهم ، حتى اليوم ، وفي الأيام الأخيرة دعا أفراد من علمائهم إلى فتحه ، كالشيخ محمد عبده والشيخ المراغي وشيخ الأزهر فضيلة الشيخ شلتوت .

وباب الإجتهاد مفتوح على مصراعيه عند الإمامية لكل من له الأهلية والكفاءة .

وأجاز السنة أن يقلد الجاهل في الأحكام الشرعية العالم الميت . وأكثر الإمامية على عدم الجواز .

قال السيد محسن الأمين في الجزء الأول من « أعيان الشيعة » : إن سد باب الإجتهاد عند السنة أقرب إلى المصلحة ما داموا عاملين بالرأي ، لأن العمل به يستدعي تعدد الأقوال ، وإشاعة الخلافات والمنازعات ، أما فتحه عند الشيعة فلا يستدعي شيئاً من ذلك ، لأن مدارك الأحكام عندهم ترتكز على أساس معين ومحدد . وفات السيد رحمه الله أن فتحه عند الشيعة جرّأ الكثير من جهالهم على انتحاله كذباً وافتراءً .

وبالمناسبة نذكر محاورة طريفة جرت بين السيد الأمين ، وعالم سني بدمشق ، قال هذا العالم للسيد : أنا لو علمت مذهب الإمام جعفر الصادق لما عدوته ، ولكن لا سبيل إلى العلم به ، لأن الشيعة يكذبون في نسبة مذهبهم إليه .

قال له السيد : إن مذهب كل إنسان يعلم من أتباعه ، ويؤخذ منهم ، فقد علمنا مذهب رسول الله (ص) من المسلمين ، وعلمنا مذهب أبي حنيفة مما نقله عنه أتباعه الأحناف ، وكذلك مذهب الشافعي وأحمد ومالك ، فيجب أن يكون الأمر كذلك بالنسبة لمذهب الإمام الصادق .

فقال العالم السني : لا بد من حكَم خارج عن الفريقين .

فقال السيد : إذن نحكّم اليهود والنصارى .

قال السني : كيف تقول هذا ؟

قال السيد : أنت قلته ، لا أنا . فبهت وسكت .

التصويب والتخطئة :

قال الإمامية : إن لله في كل واقعة حكماً معيناً ، فمن ظفر به فهو المصيب ، وله أجران ، أو أكثر ، ومن أخطأه فهو المجتهد المخطىء ، وله أجر واحد على بحثه واجتهاده .

واختلف السنة فيما بينهم ، فقال الشافعي بمقالة الإمامية (اللمع لأبي إسحق الشيرازي الشافعي) .

وقال الغزالي في المستصفى ج٢ ص٣٦١ سنة ١٣٢٤ هـ : ذهب بسر المريسي إلى أن الإثم غير محطوط عن المجتهدين في الفروع . فمن أخطأ فهو آثم ، وتابعه على هذا ابن علية وأبو بكر الأصم ، ووافقه جميع نفاة القياس ، ومنهم الإمامية » .

وغريب هذا الخطأ الفاضح المشين من عالم كالغزالي ، فقد ذكر الإمامية في كتب الحديث والفقه والأصول أن المجتهد المخطىء معذور ، وفي كتاب « كشف الغطاء » للشيخ جعفر البحث السابع والأربعين ص٣٩ ما نصه بالحرف : « اشتهر على لسان الفريقين ـ أي السنة والشيعة ـ رواية أن الفقيه إذا أخطأ كان له حسنة ، وإذا أصاب فله عشر » .

وقال الغزالي ومالك وأبو حنيفة : إن كل مجتهد مصيب ، لأن الحكم الواقعي يتبع ظن المجتهد ، ويُقال لهؤلاء صوبة (المستصفى واللمع والخضري) .

وعلى أية حال ، فمن نسب إلى جميع السنة القول بالتصويب فقد اشتبه ، كما اشتبه الغزالي في نسبته إلى الإمامية القول بأن المجتهد المخطىء آثم .

رائحة التشيع :

قال لي أحد الاخوان : أصحيح أن السنة يشترطون في الراوي أن لا تكون فيه رائحة التشيع ؟ وهل وجدت في كتبهم مصدراً لهذا القول ؟ .

قلت له : هذا قول المتعصبين منهم ، وليس مبدأ عاماً عند علمائهم .

إن المحققين والمنصفين يشترطون فيما يشترطون للأخذ برواية الراوي أن لا يستحل الكذب في دينه ، وكفى . نقل الغزالي في كتاب « المستصفى » عن الشافعي أنه قال : تقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة ، لأنهم يرون الشهادة بالزور لمن وافقهم بالمذهب » .

وقال الخضري في كتاب « أصول الفقه » ص٢١٣ سنة ١٩٣٨ : « أما المبتدعون ببدع غير مكفرة فأكثرهم على القول بقبول رواياتهم . وهو المعقول ما داموا لا يدينون بالكذب ، ولا نظن هذا معتقداً لأي طائفة من المسلمين ،

وإن نسب إلى الخطابية أنهم يدينون بالشهادة لمن يوافقهم في الإعتقاد »[1] .

وروى أصحاب الصحاح الستة عن رجال من الشيعة كإبان بن تغلب ، وجابر الجعفي ، ومحمد بن حازم وعبيد الله بن موسى وغيرهم .

وعلى سبيل التفكهة ننقل ما ذكره نظام الدين الأنصاري في كتاب « فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت » المطبوع مع المستصفى سنة ١٣٢٤ هـ ص١٤٠ ج٢ . قال :

« أما المبيحون للكذب فلا تقبل روايتهم البتة ، لأنهم لما جاز في دينهم على زعمهم الكذب لا يبالون بالإرتكاب عليه ، ومنهم الروافض الغلاة والإمامية ، فإن الكذب فيهم أظهر وأشهر ، حتى صاروا مضرب المثل في الكذب ، وجوزوا ارتكاب جميع المعاصي . فلا أمان لهم أن يكذبوا على رسول الله ، ولا هم يبالون بالكذب على رسول الله وأصحابه ، ومن نظر في كتبهم لم يجد أكثر المرويات إلا موضوعة مفتراة » .

وإذا كان أكثر روايات الإمامية كذباً وافتراء ، فمعنى ذلك أن التوحيد ونبوة محمد والبعث والنشر سخف وهراء ، ووجوب الصوم والصلاة والحج والزكاة سراب وهباء ، وتحريم الزنا والكذب والسرقة جهل وعماء ، لأن روايات الإمامية جلها في ذلك . تعالى الله ورسوله علواً كبيراً .

ولا نعرف فرقة من المسلمين تشددت في تحريم الكذب بعامة ، وعلى الله والرسول بخاصة كالإمامية . فإنهم حكموا بخروج مستحلة من الإسلام ، وأخذوا الصدق في تحديد الإيمان ، فلقد رووا عن أئمتهم أخباراً تجاوزت حد التواتر « إن الإيمان أن تؤثر الصدق وإن ضرك ، على الكذب وإن نفعك » . واختصوا دون سائر الفرق بالقول إن تعمد الكذب على الله أو رسوله من المفطرات ، وإن على هذا الكاذب القضاء والكفارة ، وبالغ جماعة منهم ، حيث أوجبوا عليه أن يكفر بالجمع بين عتق رقبة ، وصيام شهرين متتابعين ، وإطعام ستين مسكيناً .

---

(١) اختلف السنة في الأخذ برواية الجن فمنهم من أجاز ، ومنهم من منع ، وأجاز السيوطي للجن أن يرووا عن الأنس ، ولم يجز للأنس أن يرووا عن الجن لعدم الثقة بعدالتهم . (انظر كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي ص٢١٤ مطبعه مصطفى محمد بمصر) .

هذا ما جاء في كتب الإمامية . فمن يكون الكذاب الكفّار الإمامية ، أو الذي يفتري على الأبرياء الأصفياء ؟! .

وغريب أن يُنسب إلى الإمامية هذا المنقول استحلال الكذب على رسول الله (ص) ، مع أنه جاء في كتب السنة أنفسهم أن جماعة منهم تعمدوا وضع الأحاديث على لسان رسول الله ، واحتجوا بأنهم يكذبون تأييداً لدينه ، وانتصاراً لشريعته ، فكذبهم كان للنبي لا عليه (أضواء على السنة المحمدية لأبي رية ص١٠٢ طبعة سنة ١٩٥٨) .

وهكذا يستحلون الكذب على رسول الله ، ثم ينسبونه إلى غيرهم ، ويقولون بالتقية ، ثم يشنعون على من قال بها ، تماماً كما فعلوا في مسألة الجفر وعلم الغيب .



طاعة الحاكم الجائر

ذكر علماء السنة في كتب الفقه والعقائد هذه المسألة: «هل تجب طاعة الحاكم الفاسق الجائر ام لا؟».

قال ابن حنبل والشافعي ومالك: يجب الصبر عند جور الحاكم[1].

وجاء في آخر الجزء الثامن من كتاب المواقف وشرحه: «إن المرجئة قالوا: لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وذهبت بعض فرقهم إلى أن الإيمان هو المعرفة بالله والخضوع له، والمحبة بالقلب، فمن اجتمعت فيه هذه الصفات فهو مؤمن لا يضره ترك الطاعات وارتكاب المعاصي ولا يُعاقب عليها».

وزعموا أن الخروج على الحاكم المستخف بدين الله الجائر على عباد الله حرام مستدلين بأن في الخروج تفريقاً لكلمة المسلمين، واستبدال الخوف بالأمن، وبما رواه أبو بكر عن الرسول: «ستكون فتن القاعد فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي ألا فإذا نزلت أو وقعت، فمن كان له إبل فليلحق بإبله، ومن كانت له غنم فليلحق بغنمه، ومن كان له أرض فليلحق بأرضه. فقال رجل: يا رسول الله من لم يكن له إبل ولا غنم ولا أرض؟ قال: يعمد إلى سيفه فيدق على حده بحجر».

---

(١) الشيخ أبو زهرة كتاب «المذاهب الإسلامية» ص ١٥٥ المطبعة النموذجية.

وقد جاء هذا الحديث وما إليه ، وتلك الأقوال وأمثالها كما يشاء الحاكمون الذين وجدوا قديماً وحديثاً فقهاء يفتونهم بما يريدون ، ويضعون الأحاديث ، ويفسرون القرآن بما يصون مصالح الظالم الغاشم ويقل أبو زهرة في ص ١٥٨ من كتابه المذاهب الإسلامية عن الصحيحين مسلم والبخاري أن رسول الله قال : « من ولي عليه والٍ فرآه يأتي شيئاً من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية ولا ينزعن يداً من طاعة » . هذا إلى أن الأشاعرة يقولون : بأن الإنسان مسيرٌ غير مخيَّر وأن جميع أفعاله بقضاء الله وقدره .

أما علماء الإمامية فقد جاءت أقوالهم وأحاديثهم على العكس حيث اعتبروا الإنسان مخيَّراً غير مسيَّر ، وحملوه مسؤولية أعماله وأفعاله ، وعلى الرغم من أن الشيعة اعتبروا الخلافة حقاً إلهياً لعلي ولأولاده ، فقد تساهلوا إلى أقصى الحدود مع الحاكم العادل ، وفضلوا غير المسلم إذا كان عادلاً على المسلم إذا كان ظالماً . فقد اشتهر عن ابن طاووس أنه قال : الكافر العادل خير من المسلم الجائر . وقال العلامة المجلسي في البحار : الملك يبقى مع الكفر ولا يبقى مع الظلم . وقال الشريف الرضي :

يا ابن عبدالعزيز لو بكت العـ ـين فتى من أُمية لبكيتك

وجاء عن الإمام الصادق : « من أرضى سلطاناً جائراً بسخط الله خرج من دين الله » . وقال الإمام الباقر : « لا دين لمن دان بطاعة من عصى الله » . وقال الإمام علي : « لا طاعة لمخلوقٍ في معصية الخالق » .

وأفتى فقهاء الشيعة بأن أي عمل ، فيه معونة لظالم بجهة من الجهات فهو حرام ، وكبيرة من الكبائر ، وكان في عهد الرشيد رجل من الشيعة يُدعى صفوان ، وكانت له جمال يكريها لهارون الرشيد حين يذهب إلى مكة للحج ، فدخل يوماً على الإمام موسى بن جعفر ، فقال له : « يا صفوان كل شيء منك حسن جميل ما خلا شيئاً واحداً ؟ قال : جُعلت فداك أي شيء ؟ قال : كراء جمالك من هارون . قال : والله ما أكريته أشراً ولا بطراً ولا للصيد ولا للهو ، ولكن أكريته لطريق مكة ، ولا أتولاه بنفسي ، ولكن أبعث معه غلماني . فقال : يا صفوان أيقع كراؤك عليهم ؟ قال : نعم جعلت فداك . قال : أتحب بقاؤهم حتى يخرج كراؤك ؟ قال : نعم . قال : فمن أحب

بقاءهم فهو منهم ، ومن كان منهم فهو في النار . فذهب صفوان ، وباع جماله عن آخرها ، فبلغ ذلك الرشيد ، فدعاه ، وقال له : يا صفوان بلغني أنك بعت جمالك . قال : نعم ، قال : ولِمَ ؟ قال : أنا شيخ ، والغلمان لا يفون بالأعمال . قال : هيهات هيهات . . . إني لأعلم من أشار عليك بذلك ، إشار عليك موسى بن جعفر . قال : ما لي ، ولموسى بن جعفر ؟ قال : دع عنك هذا ، والله لولا حسن صحبتك لقتلتك » .

وكتب المنصور إلى الإمام الصادق : لِمَ لا تغشانا كما يغشانا الناس ؟ فأجابه الإمام : ليس لنا من الدنيا ما نخافك عليه ، ولا عندك من الآخرة ما نرجوك به ، ولا أنت في نعمة فنهنيك ، ولا في نقمة فنعزيك . فكتب إليه المنصور ثانية : تصحبنا لتنصحنا . فأجابه الإمام : من أراد الدنيا لا ينصحك ، ومن أراد الآخرة لا يصحبك . فقال المنصور : والله لقد ميز عندي منازل الناس من يريد الدنيا ممن يريد الآخرة لا الدنيا .

وأحاديث الإمامية في هذا الباب لا يبلغها الإحصاء ، وفيها نجد السر لابتعاد كبار العلماء ومراجع الدين في النجف عن السياسة ورجال الحكم ، فلقد توارثوا ذلك خلفاً عن سلف من الأئمة الأطهار .

قاطع المخلصون من علماء الإمامية الحاكمين ، وأفتوا بتحريم العمل عندهم ، ولم يستثنوا إلا ما فيه نفع للمؤمنين ، ودفع الحيف والظلم عن المظلومين ، ولم يكتفوا بذلك ، بل أفتوا بأشياء تتصل مباشرة بأعمال الحاكم ، فلقد اشترطوا العدالة في إمام الجمعة والجماعة ، وكان الحاكم ـ في الغالب ـ يؤم الناس في الصلاة ، ولازم هذا الشرط أن صلاة المؤتمين به باطلة لا يتقبلها الله ، مع علمهم بفسق الإمام وجوره ، هذا إلى أن شرط العدالة يشعر بأن القيادة في كل شيء لا تصلح مع الأمانة والإخلاص . وأفتوا أيضاً بتحريم الغناء واستعمال آلات الطرب ، والصيد للهو ، وما إلى ذلك مما كان يتعاطاه الحاكمون . وبهذا يتبين أن مبدأ التشيع يلازم الثورة على الفساد والظلم ، فلا بدع إذا كان اضطهاد الشيعة من الشغل الشاغل لكل حاكمٍ جائر .

الولاة وشيوخ السوء :

كان الولاة ينهبون الأموال ، ويستعبدون الأحرار ، ويملؤون السجون

بالأبرياء ، ويعملون السيف في الرقاب وكانوا في الوقت نفسه يجدون من شيوخ السوء من يبرر أعمالهم ، ويخرجها على قواعد الدين وأصول الشريعة ، فلقد وجد معاوية أبا هريرة ، وسمرة بن جندب يضعان الأحاديث الكاذبة على لسان الرسول في مدح معاوية ، والطعن على علي : كما وجد ولده يزيد شيخاً يقول : إن الحسين قُتل بسيف جده ! .. وقال الحسن البصري (ت ١١٠ هـ) : « تجب طاعة ملوك بني أمية ، وإن جاروا ، وإن ظلموا ... والله لما يصلح بهم أكثر مما يفسدون » . وكان ملوك بني العباس أغنى الجميع بهذا النوع من الشيوخ

ثار الشيعة أئمتهم وفقهاؤهم وأدباؤهم على حكام الجور ، ورفضوا التعاون معهم على الإثم ، لأن عقيدة التشيع ثورة بطبعها على الباطل ، وتضحية بالحياة من أجل الحق ، وليس بالمعقول أن يتجاهل الحاكمون هذه العقيدة فاضطهدوا الشيعة ، ونكلوا بهم ، وطاردوهم في كل مكان ، وساوموا شيوخ السوء ، وتمَّ الإتفاق بين الفريقين على أن يقتل أولئك المؤمنين المخلصين لله ولرسوله وأهل البيت ، ويبارك هؤلاء التقتيل ، ويخرجوه على أساس من الدين المزعوم .

وليس غريباً أن يبيع شيوخ السوء دينهم للشيطان ، وأن يسطروا في كتبهم تكفير الشيعة ، ومروقهم من الشريعة ، فإن أكثر أصحاب الصحف في هذا العصر ، أو الكثير منهم ، يقبضون وينشرون كما يشاء الإقطاع والإستعمار ، تماماً كما كتب شيوخ السوء للحاكمين من قبل ، ليس ذلك بغريب ، وإنما غريبة الغرائب أن يثق كاتب بأقوال أولئك الشيوخ المأجورين ، ويعتمد عليها ، كأنها آي الذكر الحكيم ... إن الكثير من المصادر القديمة التي بين أيدينا بحاجة إلى الدرس والتمحيص ، بخاصة التي تتعرض للفرق والمذاهب ، فلقد كان للقدماء غايات وأهواء ، كما لأصحاب هذه الصحف غايات وأهواء ، فما كان القدم في وقتٍ من الأوقات سبباً للثقة بسندٍ من الأسانيد ، أو مرجحاً لبينة على أخرى ، فعلى الكاتب أن لا يتجاهل هذه الحقيقة إذا حاول أن يكتب عن طائفة من الطوائف عليه أن يعتمد على أقوالها بالذات ، والمصادر المعتبرة عندها .

الشيعة وأحمد أمين :

ظهر مما نقلناه من مذهب مالك والشافعي وأحمد ، والحسن البصري والمرجئة أن جمهور السنة يوجبون طاعة الحاكم الجائر ، والصبر على جوره وظلمه ، ولا يجيزون الخروج عليه ، وأن الشيعة يوجبون المعارضة والثورة على الفساد والظلم ، فمذهب الشيعة يخالف مذهب التسنن[1] في ذلك ، ويقف كل منهما موقف التضاد من الآخر ، فأكثر السنة يرون الخروج على الحاكم الجائر خروجاً على الدين والإسلام ، والشيعة يرون الخروج عليه من صميم الدين والإسلام ، والصبر على الجور خروجاً عنه ، وبهذا نجد السر الأول والتفسير الصحيح لقول أحمد أمين وغيره من السنة بأن (التشيع كان ملجأً لكل من أراد هدم الإسلام) لأن الإسلام في منطق أحمد أمين وأسلافه يتمثل في شخص الحاكم جائراً كان أو عادلاً ، فكل من عارضه أو ثار عليه فقد خرج على الإسلام . والجائر في منطق الشيعة هو الخارج على الإسلام وشريعته ، فمن ثار على هذا الحاكم فقد أخذ بالدين ، وعمل بالقرآن وسنة الرسول . وعلى هذا السبيل فلا نعجب إذا قال أحمد أمين إن الشيعة هدامون . أجل ، إنهم هدامون ، ولكن للضلال والفساد .

وكتب الأستاذ جورج جرداق صفحات طوالاً في كتابه (علي والقومية العربية) بعنوان (مع الثائرين) نقتطف منها ما يلي :

« كان شيعة علي يمثلون المعارضون للحكومات الأموية والعباسية ، وهي حكوماتٍ ظالمة جائرة توجب على معارضيها أن يمشوا في طريق تعادي الظلم والجور ، وبذلك اكتسب التشيع لعلي صفة الدفاع عن المضطهدين والمستضعفين . ولشيعة علي في تاريخنا مواقف ضد الظلم بأنواعه جميعاً ، هي الشرف كله ، وهي إرادة علي كلها . . . أما موقفهم من الفساد فتنبىء عنه أجيال كثيرة من معارضة الحكومات الفاسدة ، والنظم الجائرة ، وسلسلة طويلة من حلقات النظام الدامي .

وكان الشيعة يفسرون الدين تفسيراً يخالف مصالح الطغاة ، ويلائم الشعب ، فإذا المضطهدون من العرب والموالي والمسلمين وأهل الذمة يسيرون

---

(١) انظر المذاهب الإسلامية لأبي زهرة ص ١٥٥ و٢٩٩

وراء زعماء الشيعة من أبناء علي . . . وعلى هذا أيضاً كان الشيعة في تلك العصور أصحاب مذهب ثوري يفسح المجال أمام المجتهدين للإنتقال به من حال إلى حال ، ويأبى الإنكماش والجمود . وانسجمت ثورة هذا المذهب مع أماني المستضعفين والمضطهدين ، ومع تعاليم علي بن أبي طالب ، فإذا بعلي عنوان هؤلاء المستضعفين .

وإن أنت أحصيت الثائرين على المظالم في العهد الأموي والعباسي في الحجاز والعراق والشام وفارس وافريقيا وغيرها ألفيت علياً إمامهم . . . وإن أنت أحصيت غايات هذه الثورات التي زلزلت الشرق قروناً طوالاً وقضت مضاجع الطغاة ألفيتها الغايات الإجتماعية التي من أجلها كافح علي ، وإليها دعا ، وفي سبيلها استشهد . وهكذا التقى في حب علي بعصور الإضطهاد المسلم والمسيحي والغربي والموالي ، وكل من هاله أن يكون رزقه منهوباً وحقه مغصوباً .

كان علي هو العلم الذي التقى حوله الثائرون ، وكان دستور علي أبداً مع الثائرين ، وكان اسم علي يتردد على لسان كل مظلوم ، وحصناً يفزع إليه كل ضعيف ، فما من طالب إنصاف في هذا التاريخ إلا اسم علي ملاذه ، وما من غاضب على ظالم إلا اسم علي درعه ، وما من ساخط على رشوة أو فساد أو جور إلا له من علي حافز على الثورة فإذا اسمه يصبح مرادفاً للإصلاح الذي يريده الناس في موطن الفساد ، وللخير الذي يتوقون إليه في معقل البغي . فالتشيع موئل يلوذ به كل مضطهَد ومحروم ، وينضوي تحت لوائه كل ثائر في سبيل الحق المهدور . لا ملجأ لكل من أراد هدم العروبة والإسلام ، كما زعم أحمد أمين » .

وبالتالي ، فإن الذين هدموا الدين والإسلام هم الذين صرفوا الحق عن أهله ، وأخرجوه من معدنه ، بيت الرسول الأعظم ، حتى طمع به الأدعياء والطلقاء ، الذين ركبوا أم المؤمنين على الجمل وطافوا بها الفيافي والقفار ، والذين حرضوا على قتل عثمان ، ثم طالبوا بدمه ، وأعلنوا الحرب على الوصي في البصرة والصفين والذين سموا الحسن وقتلوا الحسين ، إن هؤلاء وأشياعهم هم الذين هدموا الإسلام والعروبة لا الشيعة أتباع الصادق الأمين وأهل بيته الطيبين .

الشيعة الإثنا عشرية
وأهل السنة

الإثنا عشرية نعت يُطلق على الشيعة الإمامية القائلة بإثني عشر إماماً تعينهم أسماؤهم.

تمهيد :

واجه الإسلام ما واجهته سائر الأديان من التقسيم إلى فرق ، ثم تقسيم كل فرقة ، على مرّ الزمن ، إلى فرق . . . وفي التاريخ العديد من الشواهد على ذلك : ﴿ **ولو شاء ربك لجعل الناس أمةً واحدة ، ولا يزالون مختلفين** ﴾ [هود - ١١٨] ولا يقف هذا الإختلاف على الطوائف وأهل الأديان بعضها مع بعض . بل يتعداها إلى أتباع الدين الواحد ، ولا نعرف أهل دينٍ أجمعوا على عقيدة واحدة من جميع جهاتها ، دون أن يتفرّقوا شيَعاً وأحزاباً . ورغم هذا الشتات والنزاع - وربما الحرب والصراع - فإن بين الفرق من كل طائفة قاسماً مشتركاً يجمع شملها .

ويربطها بالدين الأصيل ، وإلا لم تكن فرقاً لدينٍ واحد ، فلا بد لكل فرقة أن تأخذ بنصيب من دينها أمّا مقدار هذا النصيب ، وأيّ الفرق أكثر ملاءمة للأصل والمصدر فلا يعرف من كثرة الأتباع وقوّتهم ، وسلطانهم .

الفرق الإسلامية :

والذي نراه ونرجّحه أن أسباب الإختلاف والتعدّد في الفرق

الإسلامية ، على ما بينها من رابط قويّ أو ضعيف ، هي واحدة تتحد مفهوماً ، وتختلف مصداقاً ، ومن هذه الأسباب أن الذين انتموا إلى الدين ، عند بدايته ، منهم من انتمى إليه حقاً وصدقاً ، ومنهم من انتمى إليه شكلاً وظاهراً ابتغاء ما يجنيه من وراء هذا الإنتماء ، تماماً كما ينتمي كثيرون إلى حزبٍ من الأحزاب لمنافع شخصية .

ومنها أن التعاليم التي أتى بها النبي لم تطبق بكاملها في عهده وحياته . ولما جاء دور تطبيقها والعمل بها ، نظر إليها كل من زاويته الخاصة ، وواقع بيئته ، ومنطق عقله . هذا وإنّ كثيراً من التعاليم المنسوبة إلى النبي لم ينطق بها صراحة ، وإنما استنبطها الأتباع من إيماءة أو تصرف ، أو من شيء لا يمت إليه بسببٍ . بل اختلفوا في الأحكام التي طبقها النبي ، وعمل بها . فلقد توضأ مئات المرات أمام ألوف من المسلمين ، ومع هذا اختلف السنّة والشيعة في صورة ، الوضوء ، وادعت كل فرقة أنها هي التي تتوضأ بوضوئه دون غيرها .

ومنها أن فئة من الأتباع قد تثق برجلٍ ثقة عمياء ، وتواليه ولاء دين وعقيدة وأخرى تتهمه وتهاجمه .

بدء التشيع :

قال الشيعة : إن رسول الله هو الذي غرس بذرة التشيع لعلي عليه السلام بالنص عليه ، وبالمدح والثناء بما لم يثن به على غيره من الأصحاب .

كقوله : « يا علي ، لا يحبّك إلاّ مؤمن ، ولا يبغضك إلا منافق » . وقوله : « علي مع الحق ، والحق مع علي » بل هو الذي أطلق على أتباع علي عليه السلام لفظ الشيعة ، وأسماهم بهذا الاسم ، حيث قال له : «يا أبا الحسن أنت وشيعتك في الجنة » وقال : « تأتي أنت وشيعتك راضين مرضيين » نقل الشيعة هذا الحديث عن كتاب « الصواعق المحرقة » لأبن حجر الشافعي .

وظهرت هذه البذرة أول ما ظهرت حين توفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وبويع أبو بكر بالخلافة ، حيث امتنع علي عليه السلام ، ومعه شيعته وأنصاره ، واستمروا ممتنعين عن البيعة ستة أشهر كاملة . ذكر هذا

المؤرخون والكتّاب القدامى والجدد .

وأخذت بذرة التشيع تنمو وتعلو ، وتواصل نموها وعلوها مع الزمن ، والحركات الإجتماعية الإصلاحية في الإسلام ، حتى أصبحت عقيدة الأصحاب والرواد الأول ، والصالحين والمخلصين . ذلك أن علياً كان يسير على الطريق التي رسمها الرسول . قال المسعودي في مروج الذهب : كان مع علي في صفين تسعون ألفاً ، فيهم ألفان وثمانمائة من أصحاب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم .

الخلفاء الإثناء عشر :

السنة يتفقون مع الشيعة في أن الخلافة لا بد منها ، وأنها في قريش دون غيرهم وأن عدد الأئمة إثنا عشر إماماً ويختلفون معهم في أمرين : الأول في حصر الخلافة بالهاشميين ، وبصورة أخص بعلي وبنيه . الثاني في تعيين الأئمة الإثني عشر بأسمائهم وأنسابهم . يختلفون في هذين ، أما أصل فكرة الإثني عشرية فمحل وفاق بين السنة والشيعة الإثني عشرية ، وعلى هذا تكون فكرة إسلامية تعم الطرفين ، لا سنية فقط ، ولا شيعية فقط ، تماماً كفكرة العصمة وفكرة الخلافة من حيث المبدأ والقاعدة .

أما السبب لتسمية هذه الفرقة من الشيعة بالإثني عشرية دون غيرها ، مع العلم بأن السنة يؤمنون بالأئمة الـ١٢ فهو أن هذه الفرقة قد أجمعت على تعيين الـ١٢ بأسمائهم وأعيانهم . واختلف السنة في ذلك . . . فمنهم من قال : إن الـ١٢ لم يخلقوا بعد ، وسيخلقون ، ويملكون بعد ظهور المهدي المنتظر ووفاته . ومنهم من قال : « إن المراد بالـ١٢ غير أصحاب الرسول لأن حكم أصحابه يرتبط بحكمه . . . إذن ، كل الأئمة الإثني عشر من بني أمية ما عدا عثمان ومروان ، لأنهما صحابيان . . . وعليه يكون أول الأئمة الذين عناهم النبي يزيد بن معاوية ، ثم ابنه معاوية ثم عبد الملك ، وأولاده الأربعة : الوليد ، وسليمان ، ويزيد ، وهشام وعمر بن عبد العزيز ، والوليد بن يزيد ، ويزيد بن الوليد ، وأخوه إبراهيم ، ومروان الحمار . . . ومنهم من قال : هم : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، ومعاوية ، وولده يزيد ، وعبد الملك ، وأولاده الأربعة ، وعمر بن عبد العزيز . . . ومنهم من قال : المراد وجود ١٢ إماماً في مدة الإسلام ، حتى يوم القيامة ، وإن لم

تتوالى أيامهم إلى غير ذلك (فتح الباري للعسقلاني ج١٣ ص١٨٣ وما بعدها طبعة سنة ١٣٠١ هـ) .

الفرقة الإثنا عشرية :

قدمنا أن بذرة التشيع غرست في عهد الرسول ، وظهرت حين بويع أبو بكر ، ونمت وعلت يوم صفين ، ففرقة علي هي أولى الفرق الإسلامية على الإطلاق ، تكونت في حياته ، وبقيت ثابتة على ولائه إلى أن قُتل ، فافترقت بعده إلى فرق ، وباد أكثر هذه الفرق ، وذهب مع الزمن ، ومنها ما هي ثابتة قائمة ، حتى اليوم ، وستبقى إلى آخر يوم ، رغم الحملات والمحاولات لمحوها وإبادتها وهكذا جميع الفرق ، أية فرق تنطبق عليها قاعدة تنازع البقاء ، وبقاء الأصلح ، تماماً كأغصان الشجرة ، تتفرع عن أصل واحد ، فينمو ، ويمتد في النمو ، ويحمل من الأزهار والثمار ما يصلح للبقاء والإستمرار ، والذي لا يصلح لها يذبل ويجف وينتهي إلى السقوط والضياع .

ومن فرق الشيعة البائدة فرقة قالت : إن علياً لم يُقتل ولا يموت حتى يملأ الأرض عدلاً .

وفرقة قالت بإمامة ولده محمد بن الحنفية من بعده وهم المعروفون بالكيسانية .

الأئمة الإثني عشر(ع) :

ومن الفرق الباقية ، حتى اليوم الإثنا عشرية التي لزمت القول بإمامة الحسن بن علي بعد أبيه ، لأن النبي نص عليه ، وعلى أخيه الحسين بقوله : « ولداي هذان إمامان قاما أو قعدا » وبهذا النص انتقلت الإمامة بعد الحسن إلى أخيه الحسين ، ثم أوصى بها الحسين إلى ولده علي زين العابدين ، وأوصى هو إلى ولده محمد الباقر ، وأوصى الباقر إلى ولده جعفر الصادق ، ثم أوصى الصادق إلى ولده موسى الكاظم ، ثم أوصى الكاظم إلى ولده علي الرضا ، ثم أوصى الرضا إلى ولده محمد الجواد ، ثم أوصى الجواد إلى ولده علي الهادي ، وهو أوصى إلى ولده الحسن العسكري ومنه انتقلت الإمامة بالوصية إلى ولده محمد بن الحسن ، وهو المهدي المنتظر الذي اختفى بعد موت أبيه . . . وكان ذلك سنة ٢٥٦ هـ .

وهذا التسلسل في الوصية من إمام إلى إمام هو من صلب عميدة الإثني عشرية ، لأن الإمام عندهم لا يكون إلا بنص النبي عليه مباشرة ، أو بواسطة إمام منصوص عليه ، ومن هنا كانت الإمامة منصباً إلهياً ، يأتي في الدرجة الثانية من النبوة ، فالنبي يبلغ عن الله ، والإمام يبلغ عن النبي .

هؤلاء هم الأئمة الإثنا عشر للفرقة الإثني عشرية التي مضى على وجودها أكثر من ألف عام ، رغم ما لاقته من الظلم والإضطهاد .

عقيدتهم :

يستطيع أي إنسان يحسن القراءة أن يعطي صورة واضحة الملامح عن عقيدة الإثني عشرية ، يستخلصها من أوثق المصادر ، وأصفى المراجع . . . ذلك أن علماءهم قديماً وحديثاً قد وضعوا العديد من الكتب في هذا الموضوع ، منها ـ على سبيل المثال ـ اعتقادات الصدوق وشرحها للشيخ المفيد ، وأوائل المقالات للشيخ المفيد أيضاً ، وقواعد العقائد للخواجة نصير الطوسي ، وشرحها العلامة الحلي ، وشرح الباب الحادي عشر للمقداد ، ونقض الوشيعة للسيد محسن الأمين ، وأصل الشيعة وأصولها للشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ، وعقيدة الشيعة الإمامية للسيد هاشم معروف ، وعقائد الإمامية للشيخ المظفر ، والشيعة والتشيع ومع الشيعة الإمامية للكاتب .

ولست أدري كيف يقع في الخطأ والإلتباس من يعرض عقيدة هذه الفرقة ، مع كثرة المصادر ، وانتشارها . . . ومهما يكن ، فإن الإثني عشرية يعتقدون : بالتوحيد ، والعدل ، والنبوة ، والمعاد ، وبوجوب الصوم والصلاة ، والحج والخمس والزكاة ، وبكل ما جاء في القرآن الكريم ، وثبت عن الرسول العظيم بالتواتر أو بنقل الثقات ، ويعتقدون بوجوب تأويل النقل بما يتفق مع العقل ، وبأن القرآن هو هذا الذي بين أيدي الناس لا زيادة فيه ، ولا نقصان ، ويعتقدون بفتح باب الإجتهاد ، لأهل المعرفة والكفاءة ، وبتقليد الجاهل للعالم في الأمور الشرعية الفرعية ، وبجوب طلب العلم على كل إنسان كفاية لا عيناً ، وبعصمة جميع الأنبياء ، وأئمتهم الإثني عشر ، وبالتقية ، مع خوف الضرر ، وقد ذكرنا العصمة والتقية بصورة مفصلة في كتاب الشيعة والتشيع ، ويعتقدون بأن الإمامة أصل من أصول المذهب ، لا

من أصول الإسلام ، وأن من أنكرها فهو مسلم ، له ما للمسلمين ، وعليه ما عليهم ، إذا ما اعتقد بالتوحيد والنبوة والمعاد ، ولكنه ليس إمامياً .

ويعتقدون بأن الغلو بأي إنسانٍ فهو كفر سواء أكان من أهل البيت ، أم من غيرهم ، لقول الإمام علي : « سيُهلك فيَّ صنفان محبٍ مفرطٍ ، يذهب به الحب إلى غير الحق ، ومبغضٍ مفرِط يذهب به البغض إلى غير الحق ، وخير الناس في هذا النمط الأوسط فألزموه » .

وروى الإثنا عشرية عن إمامهم الخامس محمد الباقر أنه قال : والله ما شيعتنا إلا من اتقى الله . . . ليس بين الله ، وبين أحد قرابة . . . ولسنا نتقرب إلى الله إلا بالطاعة ، فمن كان لله مطيعاً فهو ولينا ، ومن كان لله عاصياً فهو عدونا ، ولا تنال ولايتنا إلا بالعمل والورع .

ورووا عن إمامهم السادس جعفر الصادق أنه قال : لا تقولوا علينا إلا الحق . وقال : إنما شيعة جعفر من عف بطنه وفرجه ، واشتد جهاده ، وعمل بخالقه ، ورجا ثوابه وخاف عقابه ، فإذا رأيت أولئك فهم شيعة جعفر .

أهم الفروق بين الشيعة والسنة

وبالإضافة إلى ما تقدم فإن الشيعة الإثني عشرية تختلف مع السنة في أشياء بعضها يرجع إلى العقيدة، وبعضها يرجع إلى الأحكام، نلخص أهمها فيما يلي.

عقاب الطائع وثواب العاصي:

قال السنة: إن العقل يجيز على الله أن يُعاقب الطائع، ويثيب العاصي، لأن المطيع لا يستحق ثواباً بطاعته، والعاصي لا يستحق عقاباً بمعصيته، وأيضاً يجيز العقل على الله أن يخلف وعده. (المواقف ٨: المقصد الخامس والسادس من المرصد الثاني في المعاد)، و«المذاهب الإسلامية» لأبي زهرة، فصل بعنوان «منهاجه وآراؤه» رقم ١٠٤).

وقال الشيعة: إن العقل لا يجيز على الله أن يعاقب المطيع، ويجيز عليه أن يتفضّل على العاصي، تماماً كما لك أن تتفضّل على من أساء إليك، ولا يجوز أن تسيء إلى من أحسن.

الجبر والإختيار:

قال السنة: أفعال العباد كلها خيرها وشرها، من الله، وليس لقدرتهم تأثير فيها، وإن التكليف بما لا يطاق جائز على الله، لأنه خالق كل شيء، ولا يجب عليه شيء، ولا يقبح منه شيء. (المواقف ٨: المقصد

الأول والثاني ، والسابع من المرصد السادس في أفعاله تعالى) .

وقال الشيعة : إن الإنسان مخير لا مسير وإن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها ، وإن أفعال العباد خيرها من الله ، لأنه أرادها وأمر بها ومن العبد أيضاً لأنها صدرت منه باختياره وإرادته .

أما شرها فمن العبد فقط ، لأنه فاعلها بمشيئته ، وليست من الله لأنه نهى عنها .

التعصيب :

قال السنة : إذا كان للميت بنت وأخ ، وليس له ابن ولا أب فتركته مناصفة بين الأخ والبنت ، وإذا كان له بنتان فأكثر فلأخيه الثلث ، والباقي للبنتين أو البنات . . . وهذه إحدى مسائل التعصيب الذي عقد الفقهاء له فصلاً خاصاً في باب الميراث .

وقال الشيعة : التعصيب باطلٌ من الأساس بشتى فروعه ومسائله ، وإن التركة بكاملها للبنات او البنت . وليس للأخ شيء لأن الولد ذكراً كان أو أنثى يأتي في الدرجة الأولى نسباً والأخ في الدرجة الثانية ، والعم في الدرجة الثالثة .

العول :

القاعدة في الإرث أن فرض الزوجة من ميراث زوجها الثُمن إن كان له ولد ذكراً كان أو أنثى ، وللأبوين معاً الثلث وللبنتين الثلثان إذا لم يكن للميت ابن فإذا افترض أن كان للميت زوجة وأبوان وبنتان ، ولا ابن له اجتمع على تركته من له الثمن ، ومن له الثلث ، ومن له الثلثان وبديهة أن التركة لا تتسع للثلث والثلثين والثمن . فإذا أخذ الأبوان الثلث ، والبنتان الثلثين ، لم يبقَ للزوجة شيء . وإذا أخذت الزوجة الثمن ، دخل النقص على الأبوين أو البنتين ، فماذا نصنع ؟ وهذه إحدى مسائل العول الذي أطال الفقهاء الكلام عنه في باب الميراث .

ومعنى العول هنا زيادة السهام على التركة . قال السنة : يدخل النقص على كل واحد بقدر سهمه ، تماماً كأرباب الديون إذا ضاق مال المديون عن

دينهم .

وقال الشيعة : يدخل النقص على البنتين فقط .

الصلاة على النبي :

قال الشيعة : تجب الصلاة على النبي وآله في الصلاة ومن لا يُصلي عليه وعليهم فيها فلا صلاة له ، واستدلوا بالآية ٥٦ من سورة الأحزاب : ﴿ **إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما** ﴾معطوفاً عليها الحديث الذى رواه البخاري في صحيحه ج٨، كتاب الدعوات ، باب الصلاة على النبى وهذا نصه بالحرف : «كيف نصلي عليك - يا رسول الله - فقال : قولوا : « اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد » .

وقال السنة : لا تجب الصلاة على آل محمد في الصلاة وبالأولى في غيرها ، أما الصلاة على محمد دون آله فهي فرض عند الشافعية والحنابلة ، وتبطل الصلاة بتركها ، وهي سنة راجحة عند الحنفية والمالكية ، وتصح الصلاة بتركها ج١ ميزان الشعراني ، باب صفة الصلاة ، وج١ المغني لأبن قدامة ، مسألة التشهد

الجمع بين الصلاتين

في سنة ١٩٢٢ و٢٣ كنت في بيروت عاملاً كادحاً ، وكان يخدم المسجد العمري الكبير رجل متقدم في السن ، وكنتُ أراه يطوف كل يوم في الأسواق المحيطة بالمسجد قبل أذان العصر بقليل ، ويقول بصوتٍ خاشع : « يا بُنَيّ ما صلّيت الظهر العصر قريب » يُذكر بصلاة الظهر من لم يؤدها بعدُ . . . وكانت الصلاة آنذاك قرة عين المسلمين ، وكانت بيوت الله سبحانه تغص بصفوف المصلين من كل فئة حيث كانت العلاقة والأسباب بينهم وبين الله وثيقة ومحكمة .

والشيعة يجيزون الجمع بين صلاة الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء ، وقد اعتادوا منذ القديم على هذا الجمع ، وليسوا بحاجة إلى التذكير بالظهر إذا قرب وقت العصر ، والسنّة يوجبون التفريق فحسن التذكير ، وليس هذا من الخلافات الجوهرية ، ولا من الفروق في الأسس والمبادىء العامة ما دام كل من الفريقين يوجب الصلاتين كمّاً وكيفاً ، وبالخصوص أن الشيعة لا يمنعون التفريق ، بل يرونه راحجاً ومستحباً ، ولكن دعاة الشقاق والتعصب يتخذون من هذا الخلاف الجانبي وأمثاله وسيلة للفتنة والفساد في الأرض ، ويتجاهلون مآسي الإسلام وأهله .

على أية حال ، فإن الشيعة يعتمدون للجمع بين الصلاتين على أحاديث صحيحة نقلوها من كتب السنة ومصادرهم . وفي سنة ١٩٧٣ نشر

الخطيب التمي المعروف الشيخ عبد اللطيف البغدادي كتاب « حول الصلاة والجمع بين فريضتين » نقل كل أو جلّ الأحاديث والأقوال من طرق السنة الناطقة بأن النبي (ص) جمع بين فريضتين من غير خوف وسفر ، وهذا السِّفر القيم وحيد في بابه .

ومن تلك الأحاديث ما رواه الإمام مالك في الموطأ : « صلّى النبي (ص) الظهر والعصر جميعاً ، والمغرب والعشاء جميعاً من غير خوفٍ ولا سفر » .

ومنها ما جاء في مسند أحمد : « إن رسول الله (ص) جمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوفٍ ولا سفر » .

ومنها ما رواه البخاري في صحيحه ج٤ ص٢٠٦ : « صلّى رسول الله (ص) سبع ركعات وثماني ركعات » . أي العشائين والعصرين جمعاً كما قال الشارح .

ومنها ما رواه مسلم في صحيحه باب الجمع بين الصلاتين في الحضر : « صلّى رسول الله (ص) الظهر والعصر جميعاً ، والمغرب والعشاء جميعاً من غير خوف ولا مطر » .

حيَّ على خير العمل :

وإذا كان في شيوخ السنة من يتعصب للجهل . ويطلب الدنيا بالدين فإن فيهم المحق المنصب يعترف بالحق ولا يكتم شهادة عنده من الله . وإليك هذه الشهادة المؤمنة المخلصة من عالم سني جليل يتولى منصب الإفتاء :

في الجزء الأول من أعيان الشيعة استدل المرحوم السيد محسن الأمين على أن « حيَّ على خير العمل » فصل من فصول الأذان ، بما حُكي عن البيهقي من الشافعية أنه روى ذلك في سننه الكبرى ، وأيضاً رواه الطحاوي من الحنفية ، ونقل صاحب السيرة الحلبية في ج٢ ص١٥ أنَّ الإمام زين العابدين (ع) وعبدالله بن عمر كانا يؤذّنان بحيَّ على خير العمل .

هذا كل ما قاله السيد الأمين حول « حيَّ على خير العمل » في الطبعة الأولى للجزء الأول من الأعيان ، ولما قرأه المفتي المشار إليه كتب رسالة

مفصّلة ومطوّلة للسيد المؤلف دكرها بالكامل في الطبعة الثانية ، وفيما يلي تسجلها بالحرف .

قال المفتي السني في رسالته :

« استغربتُ ما جاء في آخر صفحة ٤٩٩ من قولكم عن حيَّ على خير العمل : وحُكي أنّ البيهقي من الشافعية إلخ مما يدل على عدم جزمكم بذلك مع أنه مؤكد . قال البيهقي في سننه : إن علي بن الحسين كان يقول في آذانه : حيَّ على خير العمل ، ونقل في الروض عن التحرير بعدة أسانيد في مسند ابن أبي شيبة أن عبدالله بن عمر كان يقول في آذانه : حيَّ على خير العمل . وقال المحب الطبري الشافعي في كتاب «إحكام الأحكام» : ذكر الحيعلة بحيَّ على خير العمل عن صدقة بن يسار عن أبي أمامة سهل بن حنيف أنه كان إذا أذّن قال : حيَّ على خير العمل . وروى ابن حزم في كتاب الإجماع عن ابن عمر أنه كان يقول : حيَّ على خير العمل . وقال مغلطاي الحنفي في كتاب « التلويح » : أما حيَّ على خير العمل فذكر ابن حزم أنه صحيح . وذكر سعد الدين التفتازاني في حاشية شرح عضد الدين على المختصر في الأصول ج١ ص٣٧٢ : حيَّ على خير العمل كان ثابتاً على عهد رسول الله (ص) وإن عمر هو الذي أمر الناس أن يكفوا عن ذلك مخافة أن يثبطوا عن الجهاد . والعبارة التي هي أمامي الآن في الكتاب المذكور للسعد : وكأنه اعتبر ما يُروى أن عمر كان يقول : ثلاث كن على عهد رسول الله (ص) أنا أُحرمّهن وأنهي عنهن : متعة الحج ، ومتعة النكاح ، وحي على خير العمل » . قال صاحب الأعيان : انتهى ما كتبه إلينا هذا العالم الجليل . يريد المفتي السني .

نقل العالم الشيعي عن السنة بحذر وتحفظ ، فكتب إليه شيخ منصف من السنة وقال : استغربت عدم جزمك بذلك مع أنه مؤكد » ثم أورد العديد من الشواهد والدلائل على صحة « حيَّ على خير العمل » .

لعلّي ، ومن حيث لا أدري ، أطلقت هنا قلمي إعجاباً بموقف هذا الشيخ الذي أبى أن يخادع ويسكت عن الحق ، وهل الفضائل في مجموعها إلا معرفة الحق والعمل به والوقوف إلى جانب أهله وطلابه .

وبعد ، لو كان في أمة محمد (ص) العديد من أمثال هذا الشيخ[1] لكانت خير أمة أخرجت للناس في كل مصر وعصر ، والمهم أن لا نرسل الحكم بالتعصب مطلقاً على شيوخ السنة دون استثناء .



(1) أليس من الأجدر أن يعرف من هو ذلك الشيخ ومن غير شك أنه الآن لا يخشى عليه من ذكر الاسم ومعرفته باسمه نوع من تمجيد المجاهرة بالحق وتخليد لأصحابها .

الشيعة والوهابية وزيارة المقامات الدينية

كتب الوهابية :

جاء في كتاب : « فتح المجيد شرح كتاب التوحيد » ص٤٨١ : إن تعلية القبور من ذرائع الشرك ووسائله . . . وفي ص٣٢ و٤٨٣ أن تخصيص القبور والصلاة عندها يشبه تعظيم الأصنام بالسجود لها ، والتقرب إليها » .

وجاء في كتاب « تطهير الإعتقاد من أدران الإلحاد » ص٣٨ : هؤلاء القبوريون سلكوا مسالك المشركين حذو القذة بالقذة . وفي ص٣٢ : إن تسمية القبر مشهداً ، ومن فيه ولياً لا يخرجه عن اسم الصنم والوثن . . . وفي ص٣٤ : فإن قلت : هل الذين يعتقدون بالقبور والأولياء مشركون كالذين يعتقدون بالأصنام ؟ قلت : نعم قد حصل منهم ما حصل من أولئك وساورهم في ذلك ، بل ازدادوا في الإعتقاد والإنقياد والإستعباد ، فلا فرق بينهم » .

وفي كتاب « اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أهل الجحيم » لأبن تيمية ص٤٥٧ :

« قد زين الشيطان لكثير من الناس سوء عملهم ، واستزلهم عن إخلاص الدين لربهم إلى أنواع من الشرك ، فيقصدون بالسفر والزيارة رضى غير رضى الله ، والرغبة إلى غيره ، ويشدون الرحال إلى قبر نبي ، أو

صاحب ، أو صالح ، أو من يظنون أنه كذلك » . فزيارة قبر الرسول عند ابن تيمية غواية من الشيطان ، وضرب من الشرك ، حتى ولو قصد بها مرضاة الله وثوابه .

وقال في ص ٣٣٤ : « أما إذا قصد الرجل الصلاة عند بعض قبور الأنبياء ، أو بعض الصالحين متبركاً بالصلاة في تلك البقعة فهذا عين المحادة لله ورسوله ، والمخالفة لدينه ، وابتداع دين لم يأذن الله به » فالصلاة لله عند قبر النبي بقصد التبرك بدعة ومحادة لله والرسول ، وبديهة أن المسلمين أجمعين يتبركون بالصلاة في البقعة المقدسة التي فيها الجسد الشريف .

وقال في ص ٤٠١ : « الأحاديث المروية في قبر النبي (ص) ، كقوله : من زارني ، وزار أبي إبراهيم الخليل في عام ضمنت له على الله الجنة . ومن زارني بعد مماتي فكأنما زارني في حياتي . ومن حج ، ولم يزرني فقد جفاني ، ونحو هذه الأحاديث كلها مكذوبة موضوعة »[1] .

فتعظيم قبر محمد (ص) يؤدي إلى الشرك ، والصلاة عنده للتبريك بدعة ، وأحاديث زيارته مكذوبة وموضوعة . . . فهل هذا من ابن تيمية تسامح ومحبة للمسلمين ، أو تحقيق وتدقيق ، أو احتياط وتورع ؟ وهل في تكفيره الفرق الإسلامية دعوة إنسانية ، وأخوة شاملة ؟ . . ولماذا كل هذه اللهفة والتعطش للتكفير والتفسيق ؟ . . . أحبا بغرس الأضغان والأحقاد ، وإثارة الفتن والإحن ؟ . . . إن المصلح المفكر يهتم بإسعاد الإنسان وتخفيف آلامه وويلاته ، ويهتم ابن تيمية بتكفير الناس ، ورميهم بالشرك والزندقة ، حتى كأن التكفير والتفسيق مبدأه ومنهجه فيما يكتب ويحكم . . . ولا أدري إلى أي شيء يهدف من وراء هذا التعصب والتشدد ؟ . . . هل يريد أن يوجد فئة تعظمه وتقدسه عن هذا الطريق ؟ الله أعلم .

الشيعة وزيارة قبور الأئمة

لو اطلع الوهابيون على ما يدعو به الشيعة عند قبور أئمتهم لأدركوا أن زيارتهم لها هي التوحيد في واقعه، والإخلاص في حقيقته، لو سمع الوهابيون تلك الأصوات، ووعوا تلك الكلمات التي تتردد حول قبر أمير المؤمنين علي، وولده الإمام الحسين لتأكدوا أنها عين التنزيه عن الشرك، ونفس الإيمان بالله وحده. وإليك أمثلة عن ذاك الكلم الطيب:

فمن أدعية الصحيفة السجادية التي يرددها الشيعة صباح مساء عند قبور الأئمة الأطهار وفي كل مكان:

« إلهي من حاول سد حاجته من عندك فقد طلب حاجته في مظانها، وأتى طلبه من جهتها، ومن توجه بحاجته إلى أحد من خلقك، أو جعل سبب دونك فقد تعرض للحرمان، واستحق من عندك فوات الإحسان ».

ومن دعاءٍ آخر:

إلهي لا تخيب من لا يجد مطمعاً غيرك، ولا تخذل من لا يستغني عنك بأحد دونك ».

ومن دعاءٍ ثالث:

« اللهم إن صرفت عني وجهك الكريم، أو منعتني فضلك الجسيم، أو خطرت عليَّ رزقك، أو قطعت عني سببك لم أجد السبيل إلى شيءٍ من أملي غيرك، ولم أقدر على ما عندك بمعونة سواك ».

ومن رابعٍ :

إلهي خاب الوافدون على غيرك ، وخسر المتعرضون إلا لك ، وضاع الملمون إلا بك ، وأجذب المنتجعون إلا من انتجع من فضلك » .

ومن خامسٍ :

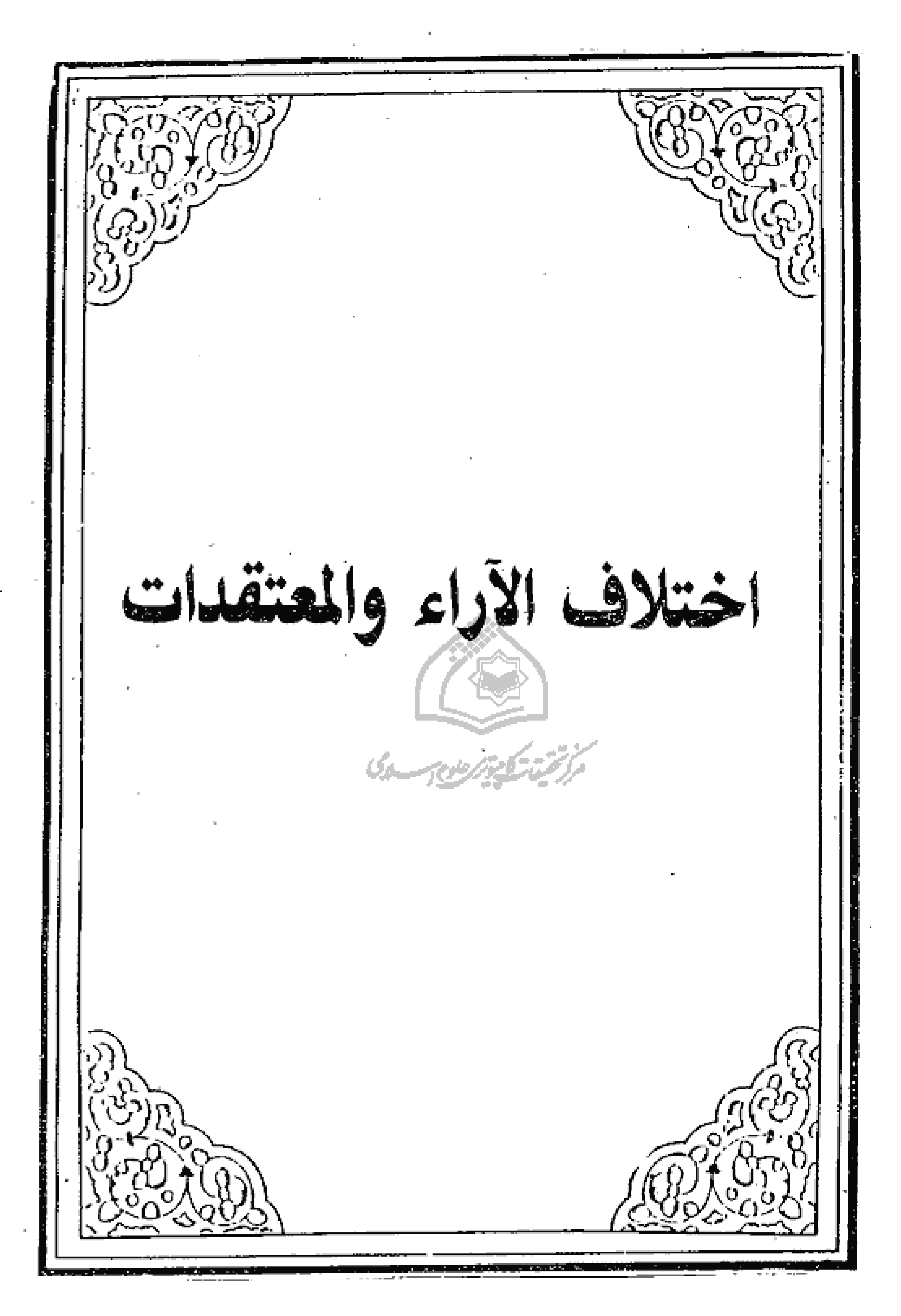
« تباركت وتعاليت لا إله إلا أنت صدقت رسلك ، وآمنت بكتابك ، وكفرت بكل معبودٍ سواك ، وبرئت ممن عبد غيرك » إلى ما لا يحصى من هذا التنزيه عن كل شبيه .

وهل ينطق بهذا إلا من سما عقله ، وصفا قلبه ، واختلط التوحيد بلحمه ودمه ؟ هل يصدر هذا الكلم الطيب عن نفسٍ فيها شائبة لغير الأحد ؟ وهل من عبادة تستهدف العلي الأعلى كما تستهدفه هذه المناجاة : « خاب الوافدون على غيرك ، واجذب المنتجعون إلا من انتجع فضلك » ؟ وهل يصدق وينطبق على من اعتصم بالله بهذه العبادة والمناجاة ، هل ينطبق عليه قول ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم ص٣٩١ إن الرافضة أبعد الناس عن التوحيد . وقول محمد عبد الوهاب في كتاب « التوحيد وشرحه فتح المجيد » ص٢٤٣ : وبسبب الرافضة حدث الشرك . وقول الصنعاني في تطهير الإعتقاد ص٣١ : « يطلبون من الميت ما لا يطلب إلا من الله » ؟ .

إن الشيعة لا يزورون أئمة البقيع إلا ليرددوا هذه المناجاة التي ناجى بها الإمام زين العابدين العليم القدير ، ولا يزورون مقام علي أمير المؤمنين إلا لتمتلىء نفوسهم بقوله : « عظم الخالق في أنفسهم فصغر ما دونه في أعينهم » . ولا يزورون مشهد ولده سيد الشهداء في كربلاء إلا لينقطعوا إلى الله ، ويعرضوا عن كل ما سواه من مالٍ وجاه وحطام مخاطبين الله بقول أبي عبدالله الحسين : « ماذا وجد من فقدك ؟ وما الذي فقد من وجدك ؟ » .

فأين الشرك والإلحاد الذي زعم الوهابيون أن زيارة القبور تفضي إليه ؟ .

كلا ، لا شرك في زيارة قبر الرسول وآله .



اختلاف الآراء والمعتقدات



التعـــددية

سبب تعدد الفرق :

في الغالب أن العقيدة أول ما تبدأ تكون في منتهى البساطة والسذاجة ، بحيث لا يحتاج فهمها إلى تعمق ومقدمات نظرية ، وبمرور الزمن تتصدى فئة من الأتباع لتفسيرها وشرحها بأقوال يضفون عليها ما للعقيدة من قداسة وحصانة ، وينعتون من يخالفها بالكفر والجحود ، تماماً كمن يخالف كتاب الله وسنة نبيه . وإليك المثال :

جاء الإسلام بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وخاطب بها البدوي في الصحراء كما خاطب بها أكبر العلماء وأعمق المفكرين على السواء ، ثم جاء الفلاسفة وعلماء الكلام يتناقشون فيما بينهم : هل الله جسم أو منزه عن الجسمية ؟ وهل صفاته عين ذاته أو غيرها ؟ وهل يفعل لغاية أو هو منزه عن الغايات ؟ وهل يعلم الكليات والجزئيات أو الجزئيات فقط ؟ وهل كلامه قديم أو حادث ؟ وهل يُرى يوم القيامة ؟ وهل الأنبياء معصومون ؟ وإذا كانوا معصومين فهل هم معصومون قبل البعثة وبعدها ، أو بعدها فقط ؟ وهل الأشياء منقادة لإرادتهم بحيث يتصرفون بها كيف يشاؤون ؟ وهل لهم حق الشفاعة ؟ وهل يجوز تأويل الوحي ، أو يجب الأخذ بظاهره ؟ وهل الخلافة تكون بالنص أو الإنتخاب ؟ وهل يُعاد الإنسان غداً بالروح والجسم ، أو بأحدهما ؟ وهل الإنسان مسيّر أو مخيّر ؟ وهل مرتكب

الكبيرة مخلد في النار؟ وهل النفس من المجردات؟ وهل للأفلاك نفوس ناطقة متحركة بالإرادة، إلى غير ذلك. وهذه الخلافات هي المصدر لتعدد الفرق الإسلامية.

كل الأديان :

وقد وقعت هذه الخلافات وما شاكلها في كل الأديان، وتفرق أتباع كل دين شيعاً أو أحزاباً، فبنوا إسرائيل اتخذوا من دون الله عجلاً له خوار، وموسى حي، وما أن انتقل إلى ربه، حتى افترقوا إلى إحدى وسبعين فرقة، وافترق المسيحيون بعد نبيهم إلى اثنتين وسبعين، كما جاء في الحديث[1] وما زالوا مختلفين لا يتزاوجون ولا يتوارثون، ولا يجتمعون للصلاة وللعبادة في معبدٍ واحد.

ولم تقف هذه الخلافات والمنازعات على أهل الأديان، فلقد اختلف العلماء فيما بينهم، وكذلك الأدباء والفلاسفة والسياسيون، وكل الناس يختلفون في الآراء والأفكار، وينقسمون إلى فئاتٍ وأحزابٍ، يعتنق كل حزب نظرية تباين النظرية التي يعتنقها الحزب الآخر، ثم ينقسم الحزب على نفسه، ويختلف أفراده في الشروح والتفاسير، والقيود والحدود ضمن الإطار الحزبي، والمبدأ العام الذي يؤمن به الجميع، فالإشتراكيون على ما بين جميعهم من قاسم مشترك لم يتفقوا على جميع النقاط، ويتحدوا من جميع الجهات، وكذلك الرأسماليون والفلاسفة المثاليون، والواقعيون والوجوديون... ذلك أن الإختلاف في القضايا النظرية أمر طبيعي، بل حتى المحسوسات أنكرها السفسطائيون، وإخوانهم المثاليون.

بالمناسبة :

وبهذه المناسبة نشير إلى سذاجة الذين يدعون إلى توحيد الأقوال والآراء بين السنة والشيعة ذاهلين عن أن الإختلاف بالرأي ضرورة يفرضها واقع الإنسان بما هو إنسان، لا بما هو سني أو شيعي. إن الذين يحاولون التوحيد

---

(١) من المسائل التي اختلف فيها المسيحيون مسألة: هل للمسيح طبيعة واحدة أو طبيعتان؟ وأدى هذا الإختلاف إلى إغراق الأرض بدماء الملايين.

بهذا المعنى يطلبون المحال. وكل ما يستطاع صنعه في هذا الباب هو أن نصلح ما أفسده الماضي البغيض، فنتخلص من مخلفاته وتعصباته التي جرّت على المسلمين الويلات والخصومات، وأن تكف كل طائفة عن تكفير الأخرى، والكيد لها، والإفتراء عليها، وأن يفهم كل سني وشيعي أن الإختلاف في بعض المسائل كعدالة الصحابة، وتقديم زيد، وتأخير عمرو لا يستدعي الخصام والإنتقام.



الأصحاب والتشيع

ذكر ابن أبي الحديد في « شرح النهج » ، والسيد محسن الأمين في الجزء الثاني من « الأعيان » ، وكرد علي في « خطط الشام » ، والسيد حيدر الآملي في « الكشكول فيما جرى على آل الرسول » ذكر هؤلاء وغيرهم أن جماعة من أصحاب رسول الله كانوا يدينون بالتشيع ، ويعتقدون أن النبي نص على علي باسمه ، وعيّنه خليفة على المسلمين من بعده ، وجعله أولى بالناس من أنفسهم ، ثم ذكروا أسماء هؤلاء الأصحاب .

ولا شيء أقرب إلى التصديق من هذا القول ، لأن مقياس الصدق لأقوال المؤرخين وغيرهم هو الواقع ، فإن كان ما يدل عليه وجب القبول ، وإلا وجب الرد . وتشيع جماعة مَن الأصحاب لعلي أمر طبيعي ، وحقيقة يفرضها الواقع بعد أن كان النبي هو الباعث الأول لهذه العقيدة ، كما قدمنا . وليس من المعقول أن ينقض جميع الأصحاب عهد نبيهم ، ويخالفوا بكاملهم ماجاءهم به من البينات .

وايضاً ليس من المعقول أن يتشيع جماعة من الأصحاب ، ثم لا يظهر أي أثر لتشيعهم ، بخاصة بعد أن صرفت الخلافة عن علي إلى غيره ، ومن هنا رأينا هؤلاء الأصحاب يؤلفون حزباً مناهضاً لبيعة أبي بكر وخلافته .

قال السيد محسن الأمين في القسم الأول من الجزء الثالث « لأعيان

الشيعة » ص٣٠٨ وما بعدها طبعة ١٩٦٠[1] :

« انقسم الناس بعد وفاة النبي أحزاباً خمسة :

١ ـ حزب سعد بن عبادة رئيس الخزرج من الأنصار .

٢ ـ حزب أبي بكر وعمر ، ومعهما جل المهاجرين .

٣ ـ حزب علي ، ومعه بنو هاشم ، وقليل من المهاجرين ، وكثيرٌ من الأنصار الذين قالوا : لا نبايع إلا علياً ، كما جاء في تاريخ الطبري .

٤ ـ حزب عثمان بن عفان من بني أمية ومن لف لفيفهم .

٥ ـ حزب سعد بن أبي وقاص ، وعبد الرحمن من بني زهرة .

ومال قسم كبير من الأنصار مع حزب أبي بكر وعمر ، فقوي حزبهما ، واضطر عثمان ، وحزب ابن أبي وقاص أن يبايعوا أبا بكر ، وبقي حزب علي هو المعارض الوحيد ، وحاول أبو سفيان أن يستغل الموقف ، ويساوم أبا بكر ، فجاء إلى علي وقال :

بني هاشم لا تطمعوا الناس فيكم ولا سيما تيم بن مرة أو عدي
فما الأمر إلا فيكم وإليكم وليس لها إلا أبو حسن علي

« أما والله لو شئتم يا بني هاشم لأملأنها عليهم خيلاً ورجالاً » ، فناداه علي : « ارجع يا أبا سفيان ، فوالله ما تريد الله بما تقول ، وما زلت تكيد للإسلام وأهله » .

ولما سمع أبو بكر تهويش أبي سفيان أسند بعض الوظائف لولده ، فرضي وسكت ، بل دعا للخليفة بالتوفيق والنجاح .

واجتمع ١٢ رجلاً من حزب علي وتشاوروا بينهم في إنزال أبي بكر من منبر الرسول ، فقال قائلٌ منهم : استشيروا علياً قبل أن تفعلوا ، ولما استشاروه قال : لو فعلتم لأثرتم حرباً ، ولأتى إليَّ القوم ، وقالوا : بايع ، وإلا قتلناك .

---

(١) يعتمد المؤلف هنا على تاريخ الطبري ، والإمامة والسياسة لابن قتيبة ، وعلى إرشاد المفيد واحتجاج الطبرسي .

لقد شعر حزب علي بالخيبة ، وانتاب رجاله هزة عنيفة ارتعشت منها قلوبهم وأعصابهم ، لصرف الحق عن أهله ، والإستهتار بالدين ، وأقوال سيد المرسلين ، وإذا نهاهم الإمام عن حمل السلاح ، وإعلان العصيان ، ومجابهة الحاكم وجهاً لوجه فإن هناك سبيلاً آخر لمناصرة الحق ، وهو الدعاية له ، والعمل على نشره في جميع الأوساط ، ومختلف الطبقات . وهذا ما حصل بالفعل ، فكانوا - أينما حلوا - يوجهون الناس إلى علي ، ويحدثونهم عن فضائله ، ومكانته عند الله والرسول ، ويؤكدون حقه في الخلافة ، ويركزون دعايتهم هذه على كتاب الله وسنة نبيه ، وهما أشد وسائل الدعاية تأثيراً في نفوس المسلمين ، بل إن الدعاية مهما يكن نوعها لا تبلغ غايتها إلا عن طريق الدين . لأنها كانت يومذاك أساس الحياة ، بخاصة الحكم والسلطان .

وقد انتشر الشيعة من الأصحاب في الأمصار على عهد الخلفاء الثلاثة : أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وأكثرهم أو الكثير منهم تولى الإمارة والمناصب الحكومية في البلاد الإسلامية ، ونذكر طرفاً من أقوالهم في هذا الباب .

كان سلمان الفارسي يحدث الناس ، ويقول : بايعنا رسول الله على النصح للمسلمين ، والإئتمام بعلي بن أبي طالب ، والموالاة له . وقال : إن عند علي علم المنايا[1] والوصايا ، وفصل الخطاب ، وقد قال له رسول الله : أنت وصيي وخليفتي في أهلي بمنزلة هارون من موسى . أما والله لو وليتموها علياً لأكلتم من فوقكم ، ومن تحت أرجلكم .

وفي الجزء السادس من البحار أن سلمان خطب إلى عمر ابنته ، فرده عمر ، فقال له سلمان : أردت أن أعلن هل ذهبت الحمية الجاهلية من قلبك ، أم هي كما هي ؟ .

وكان أبو ذر يُنادي في الناس ، ويقول : عليكم بكتاب الله ، والشيخ علي بن أبي طالب . وكان يدخل الكعبة ، ويتعلق بحلقة بابها ، ويقول : أنا جندب بن جنادة لمن عرفني ، وأنا أبو ذر لمن لم يعرفني ، إني سمعت رسول الله (ص) يقول : إنما مثل أهل بيتي في هذه الأمة مثل سفينة نوح في لجة البحر ، من ركبها نجا ، ومن تخلف عنها غرق ، ألا هل بلغت ؟ .

---

(١) المنايا : جمع منا ، كيل أو ميزان .

وكان أبو ذر يُسمي علياً بأمير المؤمنين في عهد أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وكان يقف في موسم الحج ، ويقول : يا معشر الناس أنا صاحب رسول الله ، وسمعته يقول في هذا المكان ، وإلا صمت أذناي : علي بن أبي طالب الصديق الأكبر . فيا أيتها الأمة المتحيرة بعد نبيها لو قدمتم من قدمه الله ورسوله ، وأخرتم من أخره الله ورسوله لما عال ولي الله ، ولا طاش سهم في سبيل الله ، ولا اختلفت الأمة بعد نبيها .

وقال : قال رسول الله لعلي : أنت أول من آمن بي ، وأول من يصافحني يوم القيامة ، وأنت الصديق الأكبر ، وأنت الفاروق الذي يفرق بين الحق والباطل ، وأنت يعسوب المؤمنين ، والمال يعسوب الكافرين ، وأنت أخي ووزيري ، وخير من أترك بعدي .

وقال عمار بن ياسر : يا معشر قريش إلى متى تصرفون هذا عن أهل بيت نبيكم ؟ ... تحولونه ههنا مرة ، وههنا مرة ، ما أنا آمن أن ينزعه الله منكم ، ويضعه في غيركم ، كما نزعتموه من أهله ، ووضعتموه في غير أهله .

وحين بويع عثمان بن عفان دار نقاش بين المقداد بن الأسود ، وبين عبد الرحمن بن عوف .

قال المقداد : ما رأيت مثل ما أتى إلى أهل هذا البيت .

قال عبد الرحمن : ما أنت وذاك ؟ .

قال المقداد : إني والله أحب هذا البيت لحب رسول الله ، وإني لأعجب لقريش ، وتطاولهم على الناس بفضل رسول الله ، ثم انتزاعهم سلطانه من أهله .

قال عبد الرحمن : أما والله لقد أجهدت نفسي لكم .

قال المقداد : أما والله لقد تركت رجلاً من الذين يأمرون بالحق ، وبه يعدلون . أما والله لو كان لي على قريش أعوان لقاتلتهم قتالي إياهم يوم بدر وأحد .

قال عبد الرحمن : إني أخاف أن تكون صاحب فتنة وفرقة .

قال المقداد : إن من دعا إلى الحق وأهله وولاة الأمر لا يكون صاحب

فتنة . ولكن مَن أقحم الناس في الباطل ، وآثر الهوى على الحق فذاك صاحب الفتنة والفرقة .

فتربد وجه عبد الرحمن ، وانصرف .

وقال أبو هارون العبدي : كنت أرى رأي الخوارج ، حتى جلست إلى الصحابي أبي سعيد الخدري ، فسمعته يقول : أمر الناس بخمس ، فعملوا بأربع ، وتركوا واحدة ، فقال رجل : ما هذه الأربع التي عملوا بها ؟ قال : الصلاة والزكاة والصوم والحج . فقلت : وما الواحدة التي تركوها ؟ قال : ولاية علي بن أبي طالب[1] .

وذكرنا في كتاب « مع بطلة كربلاء » أن الزهراء (ع) هي أول من أعلن حق علي في الخلافة بعد أبيها ، أعلنت هذا الحق في خطبتها الشهيرة بالمسجد الجامع ، وقالت تخاطب أباها في قبره، وتشكو إليه أمته :

قد كان بعدك أنباء وهنبثة ... لو كنت شاهدها لم تكثر الخطب
إنا فقدناك فقد الأرض وابلها ... واختل قومك فاشهدهم ولا تغب

قام هؤلاء الأصحاب وغيرهم ممن تشيع لعلي في عهد الخلفاء الثلاثة بدور رئيسي في بث التشيع ، وغرس جذوره وبذوره في كل أرض وطأتها أقدامهم ، دعوا إلى التشيع على صعيد القرآن والحديث ، وبذكاء ومرونة وطول أناة ، وكانوا محل التعظيم والثقة عند الناس لمكانتهم من رسول الله ، ومن هنا تجاوبت معهم القلوب والعقول ، وكان لأقوالهم أثرها البالغ ، ونتائجها البعيدة .

وقد تعرض بعضهم للإهانة والشتم والتشريد والضرب ، كأبي ذر وعمار بن ياسر ، ومع ذلك استمروا في بث الدعوة بصبرٍ وشجاعة . . . ورحم الله عماراً ، حيث يقول : والله لو ضربونا ، حتى يبلغوا بنا سعفات هجر لعلمنا أنا على حق ، وأنهم على باطل .

---

(١) وبهذا اللفظ رويت اخبار كثيرة عن الإمامين الباقر والصادق ، ذكرها الكليني في كتاب « أصول الكافي » .

قرأت في كتاب « الإمام زيد » للشيخ أبي زهرة ص١٠٧ طبعة أولى ، قوله « نشأ الشيعة ابتداء في مصر ، وكان ذلك في عهد عثمان ، إذ وجد الدعاة فيها أرضاً خصبة ، ثم عمت بعد ذلك أرض العراق » .

أرسل المؤلف هذا القول ، ولم يسنده إلى دليل ، على أهميته من الوجهة التاريخية ، فأخذت أبحث وأفتش ، فرأيت في « أعيان الشيعة » ج٣٢ ص٢١٣ طبعة سنة ١٩٥٨ « لأن عثمان بن عفان أرسل رجالاً يتحرون العمال ، ومنهم عمار ، أرسله إلى مصر ، فعادوا يمتدحون الولاة إلا عماراً استبطأه الناس ، حتى ظنوا أنه اغتيل ، فلم يفاجئهم إلا كتاب من عبدالله بن أبي السرح والي مصر يخبرهم أن عماراً قد استمال القوم بمصر ، وقد انقطعوا إليه ، فكان تصريح عمار بالحق سبب اعتداء غلمان عثمان عليه ، فضربوه ، حتى انفتق له فتق في بطنه ، وكسروا ضلعاً من أضلاعه » .

هكذا كان الصفوة الخُلص من أصحاب الرسول أجهزة الدعاية للتشيع يوجد حيثما يوجدون ، وينبت حيثما يحلون ، وسلاحهم الوحيد كتاب الله وسنة نبيه . . .

ابتدأ التشيع في مصر بسبب عمار ، وفي الشام وتوابعها ، كجبل عامل بسبب أبي ذر ، حيث نفاه عثمان إلى هناك ، وفي المدائن بسبب سلمان الفارسي ، وفي الحجاز بسبب هؤلاء وغيرهم كحذيفة اليمان ، وجابر بن عبدالله الأنصاري ، وأبي بن كعب ومن إليهم ، وقد ذكر السيد حيدر الآملي في كتاب « الكشكول فيما جرى على آل الرسول » أكثر من مائة صحابي كانوا يتشيعون لعلي بن أبي طالب ، ويحفظون الأحاديث التي سمعوها من النبي في الولاية ، وينشرونها في الأمصار الإسلامية .

وبهذا يتبين التحامل في قول من قال : إن سبب التشيع هو ابن سبأ والفرس ، وما إلى ذلك من الهراء والإفتراء .

الأئمة وعلم الغيب

هل يعتقد الشيعة أن أئمتهم يعلمون كل شيء ، حتى الصناعات واللغات ؟ ثم هل علوم الأئمة ومعارفهم في عقيدة الشيعة ، كعلوم سائر الناس ومعارفهم ، أو هي وحي ، أو إلهام وما أشبه ؟ .

ولست أعرف مسألة ضلت فيها الأقلام ، حتى أقلام بعض الإمامية أكثر من هذه المسألة . مع أنها ليست من المسائل الغيبية ، ولا المشاكل النظرية .

وذكرنا في فصل سابق أن الحديث عن عقيدة طائفة من الطوائف لا يكون صادقاً ، ولا ملزماً لها إلا إذا اعتمد على أقوال الأئمة ، والعلماء المؤسسين الذين يمثلونها حقاً ، لذلك اعتمدنا في هذا البحث على أقوال الأئمة الأطهار ، والشيوخ الكبار ، كالمفيد والمرتضى والخواجا نصير الدين الطوسي ، ومن إليهم أمانة وعلماً .

قال الشريف المرتضى في الشافي ص ١٨٨ ما نصه بالحرف : « معاذ الله أن نوجب للإمام من العلوم إلا ما تقتضيه ولايته ، وما أسند إليه من الأحكام الشرعية ، وعلم الغيب خارج عن هذا » . وقال في ص١٨٩ : « لا يجب أن يعلم الإمام بالحرف والمهن والصناعات ، وما إلى ذاك مما لا تعلق له بالشريعة . إن هذه يرجع فيها إلى أربابها ، وإن الإمام يجب أن يعلم الأحكام ، ويستقل بعلمه بها ، ولا يحتاج إلى غيره في معرفتها ، لأنه ولي

إقامتها ، وتنفيذها » .

وقال الطوسي في « تلخيص الشافي » المطبوع مع الكتاب المذكور ص٣٢١ : « يجب أن يكون الإمام عالماً بما يلزم الحكم فيه ، ولا يجب أن يكون عالماً بما لا يتعلق بنظره » كالشؤون التي لا تخصه ولا يرجع إليه فيها .

وهذا يتفق تماماً مع قول الشيعة الإمامية بأن الإمام عبدٌ من عبيد الله ، وبشر في طبيعته ، وصفاته ، وليس ملكاً ولا نبياً . أما رئاسته العامة للدين والدنيا فإنها لا تستدعي أكثر من العلم بأحكام الشريعة ، وسياسة الشؤون العامة .

وكيف يُنسب إلى الشيعة الإمامية القول بأن أئمتهم يعلمون الغيب ، وهم يؤمنون بكتاب الله ، ويتلون قوله تعالى حكاية عن نبيه : ﴿ **لو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الغيب** ﴾ وقوله : ﴿ **إنما الغيب لله** ﴾ وقوله : ﴿ **قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله** ﴾ .

وقال الشيخ الطبرسي في « مجمع البيان » عند تفسير الآية ١٢٣ من سورة هود : ﴿ **ولله غيب السموات والأرض** ﴾ .

« لقد ظلم الشيعة الإمامية من نسب إليهم القول بأن الأئمة يعلمون الغيب . ولا نعلم أحداً منهم استجاز الوصف بعلم الغيب لأحد من الخلق . فأما ما نقل عن أمير المؤمنين (ع) ورواه عنه الخاص والعام من الإخبار بالغائبات في خطب الملاحم وغيرها مثل الإيماء إلى صاحب الزنج ، وإلى ما ستلقاه الأمة من بني مروان ، وما إلى ذلك مما أخبر به هو وأئمة الهدى من ولده ، أما هذه الأخبار فإنها متلقاة عن النبي (ص) مما أطلعه الله عليه ، فلا معنى لنسبة من يروي عنهم هذه الأخبار المشهورة إلى أنه يعتقد كونهم عالمين الغيب ، وهل هذا إلا سب قبيح وتضليل لهم ، بل تكفير ، لا يرتضيه من هو بالمذاهب خبير ، والله هو الحاكم وإليه المصير » .

وإن افترض وجود خبر أو قول ينسب علم الغيب إلى الأئمة وجب طرحه باتفاق المسلمين ، قال الإمام الرضا : « لا تقبلوا علينا خلاف القرآن ، فإنا إن تحدثنا حدثنا بموافقة القرآن ، وموافقة السنة ، إنا عن الله وعن رسوله نحدث ، ولا نقول قال فلان وفلان . فإذا أتاكم من يحدثكم

بخلاف ذلك فردوه . إن لكلامنا حقيقة ، وأن عليه لنوراً ، فما لا حقيقة له ، ولا نور عليه فذاك قول الشيطان » .

وبكلمة إن علوم الأئمة وتعاليمهم يحدها ـ في عقيدة الشيعة ـ كتاب الله[1] وسنة نبيه ، وإن كل إمام من الأول إلى الثاني عشر قد أحاط إحاطة شاملة كاملة بكل ما في هذين الأصلين من الألف إلى الياء ، بحيث لا يشذ عن علمهم معنى آية من آي الذكر الحكيم تنزيلاً وتأويلاً ، ولا شيء من سنة رسول الله قولاً وفعلاً وتقريراً ، وكفى بمن أحاط بعلوم الكتاب والسنة فضلاً وعلماً ، أن هذه المنزلة لا تتسنى ولن تتسنى لأحد غيرهم ، ومن هنا كانوا قدوة الناس جميعاً بعد جدهم الرسول تماماً كالقرآن والسنة .

وقد أخذ أهل البيت علوم الكتاب والسنة وفهموها ووعوها عن رسول الله ، تماماً كما أخذها ووعاها رسول الله عن جبرائيل ، وكما وعاها جبرائيل عن الله ، ولا فرق أبداً في شيء إلا بالواسطة فقط لا غير ، ونظم الشاعر الإمامي هذا المعنى فقال :

إذا شئت أن تبغي لنفسك مذهباً	يُنجيك يوم البعث من لهب النار
فدع عنك قول الشافعي ومالك	وأحمد والمروي عن كعب أحبار
ووالِ أناساً نقلهم وحديثهم	روى جدنا عن جبرئيل عن الباري

أخذ علي عن النبي ، وأخذ الحسنان عن أبيهما ، وأخذ علي بن الحسين عن أبيه ، وهكذا كل إمام يأخذ العلم عن إمام ، ولم يروِ أصحاب السِيَر والتواريخ أن أحداً من الأئمة الـ١٢ أخذ عن صحابي أو تابعي أو غيره ، فقد أخذ الناس العلم عنهم ، ولم يأخذوه عن أحد ، قال الإمام الصادق :

« عجباً للناس يقولون : أخذوا علمهم كله عن رسول الله ، فعملوا به واهتدوا ، ويرون أنا أهل البيت لم نأخذ علمه ، ولم نهتدِ به ، ونحن أهله وذريته في منازلنا أنزل الوحي ، ومن عندنا خرج العلم إلى الناس ، أفتراهم علموا ، واهتدوا ، وجهلنا وضللنا ؟ .

---

(١) قال الإمام زين العابدين في الصحيفة السجادية : اللهم إنك أنزلت القرآن على نبيك مجملاً ، وألهمته علم عجائبه مكملاً ، وورثتنا علمه مفسراً ، وفضلتنا على من جهل علمه وقويتنا عليه ، لترفعنا فوق من لم يطق حمله .

وقال الإمام الباقر : لو كنا نحدث الناس برأينا وهوانا لهلكنا ، ولكنا نحدثهم بأحاديث نكنزها عن رسول الله ، كما يكنز هؤلاء ذهبهم وفضتهم .

وبهذا يتبين الجهل ، أو الدس في قول من قال بأن الشيعة يزعمون أن علم الأئمة إلهامي ، وليس بكسبي ، ترقى بعضهم ، فنسب إلى الشيعة القول بنزول الوحي على الأئمة ويرد هذا الزعم بالإضافة إلى ما نقلناه من أحاديث الأئمة الأطهار ما قاله الشيخ المفيد في كتاب « أوائل المقالات » : « قام الإتفاق على أن من يزعم أن أحداً بعد نبينا يوحى إليه فقد أخطأ وكفر » .

وهنا سؤال يفرض نفسه ، وهو : بماذا يفتي الإمام إذا لم يجد نصاً في الكتاب والسنة ؟ هل يجتهد ، ويعمل بالرأي ، كما يجتهد العلماء ؟ .

الجواب :

إن القرآن والسنة فيهما تبيان كل شيء ولو بجنسه أو نوعه ، وقد جاء في الحديث أن النبي أتى الناس بما اكتفوا به في عهده ، واستغنوا به من بعده ، وغير الإمام يضطر إلى الإجتهاد ، حيث تخفى عليه مقاصد الكتاب ومعاني آياته ، وحيث لا يهتدي إلى الأحاديث النبوية بالذات ، كما لو سمعها من الرسول الأعظم ، أما الإمام فأنه كما سبق وبيّنا يحيط بجميع علوم الكتاب والسنة ، ولا يخفى عليه شيء يتصل بهما ، فيفتي بالنص الخاص إن وجد ، وإلا فبالأصل العام ، والأصل العام بالنسبة إليه تماماً كالنص الخاص بلا تفاوت ، لأن المفروض أن الإمام معصوم كالقرآن يدور الحق معه حيثما دار ، وعليه فلا يخطىء في التفريع والتطبيق . وبكلمةٍ أن غير الإمام عنده حديث ضعيف وحديث صحيح ، وحديث معارض ، وآخر بلا معارض ، وحديث مجمل ، وآخر مبين ، أما الإمام فالحديث عنده هو عين ما قاله الرسول مع الصراحة والوضوح .

وما دام الخطأ محالاً في حقه فلا يُقال انه مجتهد يعمل بالرأي ، لأن المجتهد يحتمل في حقه الخطأ والصواب على السواء ، ولأجل هذا نقول : إن من استطاع أن يأخذ جميع ما يحتاج إليه من الأحكام مشافهة من المعصوم لا يجوز له الإجتهاد بحال ، وإن بلغ من العلم ما بلغ ، وقد ذهل عن هذه

الحقيقة جماعة من السنة ، فأجازوا الإجتهاد ، والعمل بالرأي على النبي بالذات[1] . وليت شعري كيف يُقال : إن النبي مجتهد ، والمجتهد يخطىء ويُصيب ، وقول النبي هو الحجة البالغة ، والدليل القاطع الذي يعتمده جميع المجتهدين والمحققين ؟ .

وسُئل الإمام الصادق : بأي شيء يفتي الإمام ؟ فقال : بالكتاب . فقال السائل : فما لم يكن في الكتاب ؟ فقال الصادق : بالسنة ، فقال السائل : فما لم يكن في الكتاب والسنة ؟ فقال : ليس شيء إلا في الكتاب والسنة .

وقال أيضاً : ما رأيت علياً قضى قضاء إلا وجدت له أصلاً في السنة .

هذه هي أقوال أئمة الشيعة وعلمائهم الثقات ، فأين الغلو وعلم الغيب ؟ . . . وأين الوحي والإلهام ؟ . . . ومن الخير أن نشير هنا إلى طرف من أقوال علماء السنة الثقات التي تتصل بهذا الموضوع ، لنرى : هل الغلو فيما قالوه أو فيما قاله علماء الشيعة ؟ .

روى البخاري في صحيحه ج٥ باب « مناقب عمر بن الخطاب » أن النبي قال : لقد كان فيمن كان قبلكم من بني إسرائيل رجال يكلمون ـ اي تحدثهم الملائكة ـ من غير يكونوا أنبياء ، فإن يكن من أمتي أحد فعمر » .

وقال الغزالي في كتاب « المستصفى » ج١ ص٢٧٠ طبعة ١٣٢٢ هـ : « قال النبي (ص) إن منكم لمُحدثين ، وإن عمر لمنهم .

وقال الشاطبي في الجزء الثاني من الموافقات ص٢٦٦ : « عمل الصحابة بالفراسة والكشف والإلهام والوحي النومي ، كقول عمر ، وهو ف المدينة يخاطب سارية بن حصن ، وهو في إيران بقوله : « يا سارية الجبل » وقد سمع سارية الصوت وصعد الجبل .

إذا قيل بأن عمر علم الغيب وإن له ملكاً يحدثه فلا غلو ، وإذا قيل بأن الأئمة من أهل البيت يقولون الحق ويعرفون علوم الكتاب والسنة كفر وغلو !!!

---

(١) المستصفى للغزالي ، وجامع الجوامع لابن السبكي ، وأصول الفقه للخضري .

وقال ابن السبكي في « جامع الجوامع » باب « الإجتهاد » : يجوز أن يُقال من قبلٍ الله تعالى لنبي أو عالم : احكم بما تشاء ، فهو صواب ، ويكون مدركاً شرعياً ، ويسمى التفويض .

إذا قيل بأن الله يجوز أن يتخلى عن تشريع الأحكام ، ويفوض أمر وضعها أو رفعها إلى عالم من العلماء فلا كفر ولا غلو ، أما إذا قيل بأن أهل البيت يعرفون شريعة جدهم كاملة ، كما أنزلها الله على نبيه فكفر وغلو .

وقال الشاطبي في « الموافقات » ج٢ ص٢٦٧ : « إن أبا بكر أنفذ وصية رجل بعد موته برؤيا رؤيت » ، أي أن رجلاً مات ، ولم يوص في حياته ، ثم أوصى بوصايا بعد موته ، وأبلغ وصيته لمن أراد في المنام ، فنفذ أبو بكر هذه الوصية .

فحُكم أبي بكر استناداً إلى الأحلام والأطياف صحيح وحجة ، أما أحكام أهل البيت المأخوذة من الكتاب والسنة ففيها نظر .

ولديَّ من هذه الأمثلة ما لا يبلغه الإحصاء ، وقد أدخرته لوقت الحاجة ، وقطعت على نفسي عهداً أن لا أذكر منها شيئاً إلا للدفاع ، وفيما ذكرت يفي بالغاية والقصد ، كما يدل بصراحة ووضوح أن الذين يتهمون الشيعة ، ويرمونهم بالغلو أولى بهذه التهمة ، وهي بهم ألصق وأليق . والله سبحانه من وراء القصد .

البداء والرجعة والجفر ومصحف فاطمة
بين السُّنّة والشيعة

أثبتنا في فصلٍ سابق أن الشيعة الإمامية يقولون بأن الإمامة تكون بالنص ، لا بالإنتخاب ، وإنهم يوجبون العصمة للإمام ، وإنهم يستدلون على هذين الأصلين بأحاديث صحيحة ثابتة عند السنة والشيعة ، وأيضاً عرفنا أنهم أبعد الفرق عن الغلو والمغالين ، وإنهم لا يدّعون لائمتهم علم الغيب ، ولا الإيحاء والإلهام ، وإن من نسب إليهم شيئاً من ذلك فهو جاهل متطفل ، أو مفترٍ كذاب ، وإن علوم الأئمة ـ في عقيدة الشيعة ـ يجدها كتاب الله وسنة نبيه .

ولكن نُسب إلى الشيعة الإمامية القولُ بالتقية والبداء والرجعة ، وأطلقت في وجوههم صرخات الكفر والزندقة من أجلها . فهل هذه النسبة صحيحة ؟ ثم ما معنى هذه الألفاظ ، ومدلولاتها على التحقيق ؟ وبالتالي ، هل يستدعي القول بهذه المبادىء الكفر والخروج عن الإسلام ؟

وإليك الجواب الصريح .

البداء :

اتفق المسلمون بكلمةٍ واحدة على جواز النسخ ، ووقوعه في الشريعة الإسلامية ، ومعناه في اصطلاح المفسرين وأهل التشريع أن الله يشرع حكماً

كالوجوب أو التحريم ، ويبلغه لنبيه ، وبعد أن يعمل النبي وأمته بموجبه يرفع الله هذا الحكم وينسخه ويجعل في مكانه حكماً آخر ، لإنهاء الأسباب الموجبة لبقاء الأول واستمراره ، وهذا النوع من النسخ ليس بعزيز ، فإنه موجود في الشرائع السماوية والوضعية ، واستدل المسلمون على جوازه ووقوعه بأدلة ، منها أن الصلاة كانت في بدء الإسلام لجهة بيت المقدس ، ثم نُسخت ، وتحولت إلى جهة البيت الحرام ، كما نطقت الآية ١٤٤ من سورة البقرة : ﴿ **فولّ وجهك شطر المسجد الحرام** ﴾ .

ونتساءل : إذا جاز النسخ على الله بهذا المعنى في الأمور التشريعية فهل يجوز عليه ذلك في الأشياء الكونية والطبيعية ، وذلك بأن يقدر الله ويقضي بإيجاد شيء في الخارج ، ثم يعدل ويتحول عن قضائه وإرادته ؟

اتفق المسلمون جميعاً على عدم جواز النسخ في الطبيعيات ، لأنه يستلزم الجهل وتجدد العلم لله ، وحدوثه بعد نفيه عنه . تعالى عن ذلك علواً كبيراً ، ويسمى هذا بالبداء الباطل ، وقد نسبه البعض إلى الإمامية جهلاً أو تجاهلاً ، رغم تصريحاتهم المتكررة بنفيه .

روى الشيخ الصدوق في كتاب « إكمال الدين وإتمام النعمة » عن الإمام الصادق أنه قال : من زعم أن الله عز وجل يبدو له في شيء لم يعلمه أمس فأبرأوا منه .

وبعد أن نفى المسلمون جميعاً البداء بهذا المعنى أجازوا بداء لا يستدعي الجهل وحدوث العلم لذات الله ، وهو أن يزيد الله في الأرزاق والأعمار ، أو ينقص منهما بسبب أعمال العبد ، قال المفيد شيخ الشيعة الإمامية في كتاب « أوائل المقالات » باب القول في البداء والمشيئة : « البداء عند الإمامية هو الزيادة في الآجال والأرزاق ، والنقصان منها بالأعمال » .

وتدل على هذا الآية ٦٠ من سورة غافر : ﴿ **وقال ربكم ادعوني أستجب لكم** ﴾ . وروى الترمذي في سننه باب لا يرد القدر إلا الدعاء أن النبي قال : لا يرد القضاء إلا الدعاء ، ولا يزيد في العمر إلا البر[1] .

---

(١) انظر كتاب « البيان في تفسير القرآن » للسيد الخوئي ص ٢٧٧ .

وبالتالي ، فقد اتفق السنة والشيعة بكلمة واحدة على أن أية صفة تستدعي الجهل وتجدد العلم فهي منفية عن الله سبحانه بحكم العقل والشرع ، سواء أعبّرنا عنها بالبداء أو بلفظٍ آخر ، وعليه فلا يصدق القول بأن الشيعة أجازوا البداء على الله دون السنة ، لأن المفروض أن البداء المستلزم للجهل باطل عند الفريقين ، والبداء بمعنى الزيادة أو النقصان في الأرزاق والآجال جائز عند الفريقين . فأين محل النزاع والصراع ؟ .

هذا ، إلى أن الإمامية قد تشددوا في صفات الباري أكثر من جميع الفرق والطوائف ، وبالغوا في تنزيهه عن كل ما فيه شائبة الجهل والظلم والتجسيم والعبث ، وما إليه . فلم يجيزوا على الله ما أجازه الأشاعرة وغيرهم من سائر الفرق الإسلامية الذين قالوا بأن الخير والشر من الله ، وإنه سبحانه يكلف الإنسان بما لا يطاق ، وإنه تعالى علواً كبيراً يأمر بما يكره ، وينهي عما يحب ، ويفعل بدون غرض (كتاب المواقف ج٨ للإيجي وشرحه للجرجاني وكتاب « الفروق » للقرافي وكتاب « المذاهب الإسلامية » لأبي زهرة) . كما أن الإمامية قد نفوا التجسيم عن الله الذي قال به الجنابلة ، ومنهم الوهابية الذين رووا عن النبي : « لا تزال جهنم يُلقى فيها ، وهي تقول : هل من مزيد ؟ حتى يضع رب العزة فيها رجله ، فينزوي بعضها إلى بعض ، وتقول : قط . قط » . (العقيدة الواسطية لابن تيمية المطبوعة مع الرسائل التسع سنة ١٩٥٧ ص١٣٦) .

الرجعة :

قال فريقٌ من علماء الإمامية : إن الله سبحانه سيُعيد إلى هذه الحياة قوماً من الأموات ، ويرجعهم بصورهم التي كانوا عليها ، وينتصر الله بهم لأهل الحق من أهل الباطل ، وهذا هو معنى الرجعة . وأنكر الفريق الآخر ذلك ، ونفاه نفياً باتاً .

ونقل هذا الإختلاف الشيخ الإمامي الثقة أبو علي الطبرسي في « مجمع البيان » عند تفسير الآية ٨٣ من سورة النمل : ﴿ **ويوم نحشر من كل أمة فوجاً ممن يكذب بآياتنا فهم يوزعون** ﴾ .

قال : استدل بهذه الآية على صحة الرجعة من ذهب إلى ذلك من

الإمامية . ووجه الدلالة ـ بزعم هؤلاء ـ أن اليوم الذي يُحشر الله فيه فوجاً من كل أمة لا يمكن أن يكون اليوم الآخر بحال ، لأن هذا اليوم يُحشر فيه جميع الناس لا فوج من كل أمة لقوله تعالى في الآية ٤٨ من سورة الكهف : ﴿ وحشرناهم فلم نغادر منهم أحداً ﴾ . فتعين أن يكون الحشر في هذه الدنيا لا في الآخرة .

فريق من الشيعة انكر الرجعة :

أما الذين أنكروا الرجعة من علماء الإمامية فقد قالوا : إن الحشر في الآية يُراد به الحشر في اليوم الآخر ، لا في هذه الحياة ، والمراد بالفوج رؤساء الكفار والجاحدين ، فإنهم يحشرون ويُجمعون لإقامة الحجة عليهم .

ومهما يكن ، فإن غرضنا الأول من نقل كلام الشيخ الطبرسي الإمامي هو التدليل على أن علماء الإمامية لم يتفقوا بكلمةٍ واحدة على القول بالرجعة . وقد اعترف باختلافهم الشيخ أبو زهرة ، حيث قال في كتاب « الإمام الصادق » ص٢٤٠ ما نصه بالحرف : « ويظهر أن فكرة الرجعة على هذا الوضع ليست أمراً متفقاً عليه عند إخواننا الإثني عشرية ، بل فيهم فريق لم يعتقده » .

وقال السيد محسن الأمين في كتاب « نقض الوشيعة » ص٤٧٣ طبعة ١٩٥١ : « الرجعة أمرٌ نقلي ، إن صح النقل به لزم اعتقاده ، وإلا فلا » . وقال ص٥١٥ يتعلق بالبداء : « أجمع علماء الإمامية في كل عصر وزمان على أن البداء بهذا المعنى باطل ومحال على الله ، لأنه يوجب نسبة الجهل إليه تعالى ، وهو منزه عن ذلك تنزيهه عن جميع القبائح ، وعلمه محيط بجميع الأشياء إحاطة تامة جزئياتها وكلياتها ، لا يمكن أن يخفى عليه شيء ، ثم يظهر له » .

ولو كانت الرجعة من أصول الدين أو المذهب عند الإمامية لوجب الإعتقاد بها ، ولما وقع بينهم الإختلاف فيها ، أما الأخبار المروية في الرجعة عن أهل البيت فهي كالأحاديث ، في الدجال التي رواها مسلم في صحيحه القسم الثاني من الجزء الثاني ص٣١٦ طبعة ١٣٤٧ هـ ، ورواها أيضاً أبو داود في سننه ج٢ ص٥٤٢ طبعة ١٩٥٢ ، وكالأحاديث التي رويت عن النبي

في أن أعمال الأحياء تعرض على أقاربهم الأموات «كتاب مجمع الزوائد» للهيثمي ج١ ص٢٢٨ طبعة ١٣٥٢ هـ .

إن هذه الأحاديث التي رواها السنة في الدجال وعرض أعمال الأحياء على الأموات ، وما إلى ذاك تماماً كالأخبار التي رواها الشيعة في الرجعة عن أهل البيت . فمن شاء جحدها ، ولا بأس عليه في الحالين . وما أكثر هذا النوع من الأحاديث في كتب الفريقين[1] .

الجفر :

جاء في بعض مؤلفات السنة والشيعة أن عند أهل البيت علم الجفر ، وأنهم يتوارثون إماماً عن إمام إلى جدهم الرسول ، ومن كتب السنة التي جاء فيها ذكر الجفر «المواقف» للإيجي ، وشرحه للجرجاني الحنفي ، و«الفصول المهمة» لأبن الصباغ المالكي ، وقال أبو العلاء المعري :

لقد عجبوا لأهل البيت لما ... أروهم علمهم في مسك جفر
ومرآة المنجم وهي صغرى ... أرته كل عامرة وقفر

ونفى أفراد من السنة والشيعة ذلك ، ولم يعتقدوا بشيء يُسمى الجفر عند أهل البيت ولا عند غيرهم .

ما هو علم الجفر :

واختلف القائلون بوجود الجفر في تفسير معناه ، فمن قائل بأنه نوع من علم الحروف تستخرج به معرفة ما يقع من الحوادث في المستقبل . ومن قائل بأنه كتاب من جلد ، فيه بيان الحلال والحرام ، وأصول ما يحتاج إليه الناس من الأحكام التي فيها صلاح دينهم ودنياهم ، وعلى هذا فلا يمت الجفر إلى الغيب بصلة .

---

(١) ولنفترض أن الشيعة كلهم أو بعضهم يقولون بالرجعة ، فماذا يكون ؟ وهل هذا القول كفر وزندقة ؟ لقد اعتقد المسلمون منذ أن وُجدوا حتى اليوم أن المسيح (ع) حي بروحه وجسده ، ومع ذلك نشر شيخ الأزهر فضيلة الشيخ محمود شلتوت مقالاً مطولاً في جريدة الجمهورية المصرية تاريخ ١٥ /١١ /١٩٦٣ قال فيه : إن عيسى قد مات حقيقة ، كسائر الأنبياء، ومع ذلك لم يكفر شيخ الأزهر ، ولا كفره أحد ، فعلام هذا التهويش حول الرجعة ؟

ومن الطريف أن يقول عالم كبير من علماء الأحناف ، وهو الشريف الجرجاني بالأول ، وإن الجفر الذي عند أهل البيت تستخرج منه الحوادث الغيبية ، وأن يخالفه في ذلك عالم كبير من الإمامية ، وهو السيد محسن الأمين ، ويقول بالثاني ، وإنه علم الحلال والحرام فقط .

قال الجرجاني في كتاب « المواقف وشرحه » ج٦ ص٢٢ ما نصه بالحرف : « الجفر والجامعة كتابان لعلي رضي الله عنه ، وقد ذكر فيهما على طريقة علم الحروف الحوادث إلى انقراض العالم ، وكان الأئمة المعروفون من أولاده يعرفونهما ويحكمون بهما » .

وقال السيد محسن الأمين في كتاب « نقض الوشيعة » ص٢٩٥ : « ليس الجفر علماً من العلوم ، وإن توهم ذلك كثيرون ، ولا هو مبني على جداول الحروف ، ولا ورد به خبر ولا رواية ـ إلى أن قال ـ ولكن الناس توسعوا في تفسيره ، وقالوا فيه أقاويل لا تستند إلى مستند ، شأنهم في أمثال ذلك » .

وقال في « أعيان الشيعة » قسم أول من ج١ ص٢٤٦ طبعة ١٩٦٠ : « الظاهر من الأخبار أن الجفر كتاب فيه العلوم النبوية من حلال وحرام ، وما يحتاج إليه الناس في أحكام دينهم ، وصلاح دنياهم » .

السيد الأمين الذي تثق الإمامية كافة بعلمه ودينه ينفي الجفر بمعنى علم الغيب عن أهل البيت ، ويثبته علماً من أعلام الأحناف ، ويقول : « عندهم علم ما يحدث إلى إنقراض العالم » . وبهذا يتبين ما في قول الشيخ أبي زهرة وغيره من الذين جعلوا القول بالجفر من اختصاص الإمامية ، ونسبوا لهم الزعم بأن أهل البيت يستخرجون منه علم الغيب . إن غير الإمامية من الفرق الإسلامية يدّعون أمثال ذلك ، ثم ينسبونه إلى الإمامية ، لا لشيء إلا ليشنعوا ، ويهوشوا ، وكذلك فعلوا في دعوى تحريف القرآن والنقص منه ، ودعوى الإيحاء والإلهام .

هذا ، إلى أن مسألة الجفر ليست من أصول الدين ولا المذهب عند الإمامية ، وإنما هي أمر نقلي ، تماماً كمسألة الرجعة ، يؤمن بها من تثبت عنده ، ويرفضها إذا لم تثبت ، وهو في الحالين مسلم سني ، إن كان سنياً ، ومسلم شيعي ، إن كان شيعياً .

أكذوبة مصحف فاطمة :

نُسب إلى الإمامية القول بأن عند فاطمة بنت الرسول مصحفاً ، فيه زيادات عن هذا القرآن الكريم ، وقبل أن نبين حقيقة هذه النسبة نشير إلى عقيدة المسلمين في صيانة الكتاب العزيز .

لا زيادات ولا نقصان في القرآن :

اتفق المسلمون بكلمةٍ واحدة على أنه لا زيادة في القرآن ، ما عدا فرقة صغيرة شاذة من فرق الخوارج ، فإنها أنكرت أن تكون سورة يوسف من القرآن ، لأنها قصة غرام يتنزه عن مثلها كلام الله سبحانه . ونسب إلى بعض المعتزلة إنكار سورة أبي لهب ، لأنها سب وطعن لا يتمشى مع منطق الحكمة والتسامح . ونحن لا نتردد ، ولا نتوقف في تكفير من أنكر كلمة واحدة من القرآن ، وأن جحود البعض ، تماماً كجحود الكل ، لأنه طعن صريح فيما ثبت عن النبي بضرورة الدين ، وإتفاق المسلمين .

أما النقصان بمعنى أن هذا القرآن لا يحتوي على جميع الآيات التي نزلت على محمد ، فقد قال به أفراد من السنة والشيعة في العصر البائد ، وأنكر عليهم يومذاك المحققون وشيوخ الإسلام من الفريقين ، وجزموا بكلمة قاطعة أن ما بين الدفتين هو القرآن المنزل دون زيادة أو نقصان للآية ٨ من سورة الحجرات : ﴿ **إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون** ﴾ . والآية ٤١ من سورة فصلت : ﴿ **لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد** ﴾ . واليوم أصبح هذا القول ضرورة من ضرورات الدين ، وعقيدة لجميع المسلمين ، إذ لا قائل بالنقيضة ، لا من السنة ، ولا من الشيعة . فإثارة هذا الموضوع ، والتعرض له ـ في هذا العصر ـ لغو وعبث ، أو دس وطعن على الإسلام والمسلمين .

وإذا عذرنا محب الدين الخطيب والحفناوي والجبهان وأضرابهم من المأجورين فإنا لا نعذر أبداً الشيخ أبا زهرة ، لأنه في نظرنا أجلّ ، وأسمى علماً وخلقاً من ألف خطيبٍ وخطيب من أمثال محب الدين . لذا وقفنا حائرين متسائلين : ماذا أراد فضيلته من إثارة هذا الموضوع في كتاب « الإمام الصادق » مع علمه ويقينه أنه أصبح في خبر كان ، وأنه لا قائل به اليوم من

الشيعة ولا من السنة ؟ ماذا أراد الشيخ أبو زهرة من حملته الشعواء على الشيخ الكليني صاحب الكافي الذي مضى على وفاته أكثر من ألف سنة ؟ هل يريد الشيخ أن يدخلنا في جدلٍ عقيم ، ونحن نطلب الوفاق والوئام معه ومع غيره ؟ وحيثما أجلت الفكر في سبب هذه الحملة لم أجد لها تفسيراً إلا التأثر بالبيئة والوراثة .

وهل من شيء أدل على ذلك من قوله في ص٣٦ : « لا نستطيع قبول روايات الكليني ، لأنه الذي ادعى أن الإمام جعفر الصادق قد قال : « إن في القرآن نقصاً وزيادة ، وقد « كذبه » - كذا - كبار العلماء من الاثني عشرية ، كالمرتضى والطوسي وغيرهما ، ورووا عن أبي عبد الله الصادق نقيض ما ادعاه الكليني » ، وكرر هذه العبارة وما إليها في صفحات الكتاب مرات ومرات . إن أبا زهرة يصور الكليني ، وكأنه قد تفرد بهذا القول دون غيره ، وتصويره هذا بالتضليل أشبه ، كما يتضح مما يلي :

ولستُ أدري كيف ذهل الشيخ عن وجه الشبه فيما نقله الكليني في الكافي ، وما نقله كل من البخاري ومسلم في صحيحه ؟ قال البخاري في ج٨ ص٢٠٩ طبعة سنة ١٣٧٧ هـ :

« جلس عمر على المنبر ، فلما سكت المؤذن قام ، فأثنى على الله بما هو أهله ، ثم قال : أما بعد ، فإني قائلٌ لكم مقالة قد قدر لي أن أقولها ، لا أدري لعلها بين يدي أجلي ؟ فمن عقلها ووعاها فليحدث بها ، حيث انتهت به راحلته ، ومن خشي أن لا يعقلها فلا أحل لأحد أن يكذب عليَّ . إن الله بعث محمداً بالحق ، وأنزل عليه الكتاب ، فكان مما أنزل آية الرجم ، فقرأناها وعقلناها ووعيناها ، ورجم رسول الله ورجمنا بعده ، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائلٌ : والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله ، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ، والرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء ، إذا قامت البينة أو كان الحبل ، أو الإعتراف ، ثم إنا كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله : ﴿ **إن لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم** ﴾ . ونقل البخاري أيضاً في ص٨٦ ج٩ باب « الشهادة تكون عند الحاكم في ولايته القضاء » عن عمر بن الخطاب أنه قال : « لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبت آية الرجم

بيدي » .

هذا ما جاء على لسان الخليفة الثاني في صحيح البخاري ، وروى هذا الحديث مسلم في صحيحه ص١٠٧ القسم الأول من الجزء الثاني طبعة سنة ١٣٤٨ هـ ، ولم يذكر فيه « أن لا ترغبوا عن آبائكم » إلخ مع العلم بأن ليس في القرآن ما يشعر بوجوب الرجم والرغبة عن الآباء . وقال السيوطي في « الإتقان » ج١ ص٦٠ مطبعة حجازي بالقاهرة : « أول من جمع القرآن أبو بكر ، وكتبه زيد ، وكان الناس يأتون زيد بن ثابت ، فكان لا يكتب آية إلا بشاهدي عدل ، وإن آخر سورة براءة لم توجد إلا مع أبي خزيمة بن ثابت ، فقال ـ أي أبو بكر ـ اكتبوها ، فإن رسول الله (ص) جعل شهادته بشهادة رجلين ، فكتب ، وإن عمر أتى بآية الرجم ، فلم يكتبها ، لأنه كان وحده » .

وإذا كان أبو زهرة لا يقبل أحاديث الكليني ، لأنه روى حديث التحريف ـ كما قال ـ فعليه أن لا يقبل أحاديث البخاري جملةً وتفصيلاً ، لمكان هذا الحديث الصريح الواضح بالتحريف بشهادة عمر بن الخطاب . إن ما ذكره الكليني في هذا الباب لا يختلف في النتيجة عما ذكره البخاري ومسلم . فلماذا تحامل الشيخ على الكليني ، وسكت عنهما ؟ بل قال أبو زهرة في كتاب « الإمام زيد » ص٢٤٥ : « والبخاري ذاته ، وهو أصح كتب السنة إسناداً قد أخذت عليه أحاديث وما كان ذلك مسوغاً لتكذيب البخاري ولا مسوغاً لنقض الصحيح الذي رواه وعدم الأخذ به .

وأيضاً روى البخاري في الجزء الرابع « باب طفة إبليس وجنوده » عن عائشة أنها قالت : « سحر النبي ، حتى كان يخيل إليه أنه يفعل الشيء ، وما يفعله »

وقد كذبه في ذلك الجصاص أحد أئمة الحنفية ، قال ما نصه بالحرف : « وقد أجازوا من فعل الساحر ما هو أطم وأفظع ، ذلك أنهم زعموا أن النبي (ص) سحر ، وأن السحر عمل فيه ، حتى قال : إنه يخيل لي أني أقول الشيء ، ولا أقوله ، وأفعله ، ولم أفعله ـ إلى أن قال الجصاص : « ومثل هذه الأخبار من وضع الملحدين » . (الجزء الأول من أحكام القرآن للجصاص ص٥٥ طبعة سنة ١٣٤٧ هـ) .

وكذب البخاري في ذلك أيضاً الشيخ محمد عبده في تفسيره لسورة الفلق ، حيث قال : « وقد رووا أحاديث أن النبي (ص) سُحر . حتى كأنه يفعل الشيء ، وهو لا يفعله ، أو يأتي شيئاً ، وهو لا يأتيه . وهذا يصدق قول المشركين فيه : ﴿ إن تتبعون إلا رجلاً مسحوراً ﴾ . وليس المسحور إلا من خولط في عقله ، وخيل إليه أن شيئاً يقع ، وهو لا يقع ، فيخيل إليه أنه يوحى إليه ، ولا يوحى إليه » .

والآن ، وبعد هذه الأرقام بماذا تُجيب ـ أيها الشيخ ـ؟ قلت : إنك لا تقبل روايات الكليني ، لأن الطوسي والمرتضى كذباه في رواية التحريف . ونقول لك : إن الإمام الجصاص ، والإمام عبده كذبا البخاري في رواية سحر النبي ، وقال الأول : إن هذا من وضع الملحدين . وقال الثاني : إن السحر يستلزم تصديق المشركين وتكذيب الرسول . وعليه فأنت بين أمرين : إما أن لا تقبل روايات البخاري والكليني معاً ، وإما أن تقبلها معاً ، ولا أظنك تفعل هذا ولا ذاك ، بل تقبل البخاري ، دون الكليني ، وتناقض نفسك بنفسك . وهذا هو منطق كل من رد وتحامل على علماء الإمامية .

لقد ذهل الشيخ أبو زهرة عن ذلك ، وذهل أيضاً عن أن مخالفة المرتضى والطوسي للكليني إنما هي كمخالفة مالك لأبي حنيفة ، والشافعي للإثنين ، وأحمد للثلاثة في كثير من المسائل . وإذا كان اختلاف علماء الإمامية فيما بينهم يستدعي طرح أقوالهم كلاً أو بعضاً فكذلك الأمر بالنسبة إلى علماء السنة ، وأئمة المذاهب . إن اختلاف أنظار العلماء في صحة الحديث وضعفه كاختلافها في الأحكام نفسها لا يستدعي تكذيبهم ، وطرح أقوالهم . بل إن أبا زهرة صرح في كتاب « المذاهب الإسلامية » ص٢١ بأن الخلاف الذي نتج عن الإستنباط كان محمود العاقبة حسن النتيجة . فهل هذا الحسن يختص بعلماء طائفةٍ دون أخرى ؟ .

وبعد هذه الوقفة القصيرة مع الشيخ أبي زهرة نعود إلى الحديث عن مصحف فاطمة ، وقد جاء ذكره في أخبار أهل البيت مع تفسيره ، وأنه كان من إملاء رسول الله على علي ، قال الإمام لصادق : عندنا مصحف فاطمة ، أما والله ، ما فيه حرف من القرآن ، ولكنه من إملاء رسول الله ، وخط علي . قال السيد محسن الأمين في « الأعيان » قسم أول من ج١ ص٢٤٨ :

إن نفي الإمام الصادق أن يكون فيه شيء من القرآن لكون تسميته بمصحف فاطمة يوهم أنه أحد النسخ الشريفة ، فنفي هذا الإيهام .

وفي كتاب « الكافي » أن المنصور كتب يسأل فقهاء أهل المدينة عن مسألة في الزكاة ، فما أجابه عنها إلا الإمام الصادق ، ولما سُئل من أين أخذ هذا ؟ قال : من كتاب فاطمة . إذن مصحف فاطمة كتاب مستقل وليس بقرآن . فنسبة التحريف إلى الإمامية على أساس قولهم بمصحف فاطمة جهل وافتراء .

أكذوبة قرآن عائشة :

والأولى نسبة هذا القول إلى الذين زعموا بأن لعائشة قرآناً ، فيه زيادات عن هذا القرآن . قال جلال الدين السيوطي في كتاب « الإتقان » ج٢ ص٢٥ طبعة حجازي بالقاهرة ما نصه بالحرف : « قالت حميدة بنت أبي يونس : قرأ أبي ، وهو ابن ثمانين سنة في مصحف عائشة « إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً وعلى الذين يصلون الصفوف الأولى » .

أرأيت كيف يتهمون غيرهم بما هم به أولى ، تماماً كما فعلوا في مسألة الجفر ، ومسألة الإيحاء وغيرهما . . .

وبالتالي ، فإن غرضي من هذا الفصل ، وما سبق من الفصول أن أثبت بالأرقام أنه لا شيء عند الإمامية إلا ويوجد له أصل عند السنة تفصيلاً أو إجمالاً ، منطوقاً أو مفهوماً ، وعليه فلا وجه لطعن أبي زهرة ، ومن تقدم ، أو تأخر ، اللهم إلا التعصب وتأكيد الإنقسام والإفتراق .

أحذروا هذا الكتاب :

وقع في يدي كتاب ، وأنا أُحرر هذا الفصل ، وكنتُ أبحث وأفتش في المكتبات التجارية وغيرها عن المصادر ، واسم الكتاب « حركات الشيعة المتطرفين ، وأثرهم في الحياة الإجتماعية والأدبية لمدن العراق إبان العصر العباسي الأول » لمحمد جابر عبد العال مدير الشؤون الإجتماعية بجامعة القاهرة ، خبط فيه كاتبه خبط عشواء ، وشحنه بالكذب والإفتراء ، شأنه في ذلك شأن أسلافه الكثيرين ، ولكن كلمة حق ظهرت على فلتات قلمه ، وهو يكتب مقدمة الكتاب من حيث يريد أو لا يريد ، قال : « إننا نعلم أن بين أهل السنّة من تعصب على الشيعة ، وأمعن في ذلك إمعاناً جعله يرميهم دون تثبيت باتهاماتٍ يتبين لذي العين البصيرة أنها باطلة ، أملاً بالتعصب والتشاحن المذهبي » .



هل التشيع مذهب فارسي ؟

قال الدكتور طه حسين في كتاب « علي وبنوه » : إن خصوم الشيعة نسبوا إليهم « ما يعلمون وما لا يعلمون » . وكرر ذلك في صفحات الكتاب ، لشتى المناسبات ، منها قوله في صفحة ١٨٧ طبعة دار المعارف بمصر :

لا يكتفي خصوم الشيعة من الشيعة بما يسمعون عنهم ، أو بما يرون من سيرتهم ، وإنما يضيفون إليهم أكثر مما قالوا ، وأكثر مما سمعوا ، ثم لا يكتفون بذلك ، وإنما يحملون هذا كله على عليّ نفسه ، وعلى معاصريه[1] .

وقال في صفحة ١٨٩ :

وخصومهم واقفون لهم بالمرصاد يحصون عليهم كل ما يقولون ويفعلون ، ويضيفون إليهم أكثر مما قالوا ، وما فعلوا ، ويحملون عليهم الأعاجيب من الأقوال والأفعال ، ثم يتقدم الزمان ، وتكثر المقالات ، ويذهب أصحاب المقالات في الجدال كل مذهب ، فيزداد الأمر تعقيداً وإشكالاً ، ثم تختلط الأمور بعد أن يبعد عهد الناس بالأحاديث ، ويتجاوز الجدال خاصة الناس إلى عامتهم ، ويتجاوز الذين يحسنونه إلى الذين لا يحسنونه ، ويخوض فيه الذين يعلمون والذين لا يعلمون ، فيبلغ الأمر أقصى

(١) وسترى في الموضوع التالي أن أحمد أمين في أيامه الأخيرة نقض أقواله بحق الشيعة التي سطرها في فجر الإسلام وضحاه ، وهكذا يشهد قطبان كبيران بأن الشيعة اتهموا بأشياء كذباً وافتراء .

ما يمكن أن يبلغ من الإيهام والإظلام ، وتصبح الأمة في فتنة عمياء لا يهتدي فيها إلى الحق إلا الأقلون .

وقال في صفحة ٩٨ و٩٩ :

« إن ابن سبأ كان متكلفاً منحولاً[٢] قد اخترع بآخرة حين كان الجدال بين الشيعة وغيرهم من الفرق الإسلامية . أراد خصوم الشيعة أن يدخلوا في أصول هذا المذهب ـ أي مذهب الشيعة ـ عنصراً يهودياً إمعاناً في الكيد لهم ، والتنكيل بهم ، إن ابن سبأ شخص آدخره خصوم الشيعة للشيعة وحدهم ، ولم يدخروه للخوارج » .

هذه هي الصفات التي تميز خصوم الشيعة اليوم ، وقبل اليوم : جدال بدون علم ومعرفة ، واختراع أشخاص لا أساس لهم ولا أصل ، لغاية الكيد والتنكيل ، وافتراء الأعاجيب والأكاذيب ، لإشاعة الفتنة والتضليل . أدرك ذلك كله ، وشهد به الدكتور طه حسين حين بحث التاريخ موضوعياً وللحقيقة وحدها ، مجرداً عن الأهواء والغايات ، وأعلن هذه الحقيقة بلسان واضح مبين ، وقدم الشواهد والدلائل ، وقد أشرنا ـ فيما تقدم ـ إلى طرف منها ، ونذكر الآن لوناً آخر من الأكاذيب التي تهدف فيها تهدف إلى إخراج الشيعة من الإسلام كلية :

لقد زعم خصوم الشيعة فيما زعموا أن التشيّع دين مستقل ابتدعه الفرس كيداً للإسلام الذي أزال ملكهم ، وأباد سلطانهم ، فأرادوا الإنتقام منه ، فلم يستطيعوا ، فأدخلوا عليه البدع والضلال متسترين باسم التشيع .

وفند هذا الزعم بالأدلة والأرقام السيد محسن الأمين في الجزء الأول من « أعيان الشيعة » ، والشيخ محمد حسين المظفر في « تاريخ الشيعة » ، وكثير من المستشرقين ، منهم فلهوزن في كتاب « الخوارج والشيعة » وآدم متز في كتاب « الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري » وجولدتسهير في كتاب « العقيدة والشريعة » ، وغيرهم . ويتلخص ما ذكروه من الردود ، وما نضيفه إليها بما يلي :

---

(٢) ألّف السيد مرتضى العسكري كتاباً في ابن سبأ أثبت بالأرقام أنه منحول لا وجود له في الواقع .

التسنن الفارسي :

١ ـ أثبتنا فيما تقدم أن النبي (ص) هو الباعث الأول لفكرة التشيع ، وأرجعنا ما تدين به الإمامية إلى نصوص الكتاب والسنة ، وذكرنا عدداً وافراً من الصحابة الذين قالوا بوجود النص على علي بالخلافة .

٢ ـ قال السيد الأمين في القسم الأول من الجزء الأول ص٤٩ طبعة سنة ١٩٦٠ :

« إن الفرس الذين دخلوا الإسلام لم يكونوا شيعة في أول الأمر إلا القليل منهم . وجل علماء السنة وأجلاؤهم من الفرس ، كالبخاري والترمذي والنسائي وابن ماجة ، والرازي والبيضاوي وفخر الدين الرازي ، وصاحب القاموس والزمخشري والتفتازاني ، وأبي القاسم البلخي والقفال والمروزي والشاشي والنيسابوري والبيهقي ، والجرجاني والراغب الأصفهاني والخطيب التبريزي ، وغيرهم ممن لا يبلغهم الإحصاء .

ومن دخل من الفرس وتشيع فحاله حال من تشيع من سائر الأمم ، كالعرب والترك والروم وغيرهم لا باعث له إلا حب الإسلام ، وحب آل الرسول ، فأسلم وتشيع عن رغبة واعتقاد . وإذا جاز أن يُقال : إن الفرس تشيعوا كيداً للإسلام ، لأنه قهرهم جاز أن يُقال : إن غير الفرس تسننوا كيداً للإسلام ، لأنه غلب وقهر الجميع لا الفرس وحدهم .

والحقيقة أن بعض الفرس دان بالتشيع للسبب الذي دان به غيرهم بالتشيع ، وبعضهم دان بالتسنن للسبب الذي دان به غيرهم بالتسنن ، سنة الله في خلقه . إن الذين نشروا التشيع في قم وأطرافها الأشعريون ، وهم عرب صميمون هاجروا إليها من الكوفة في عصر الحجاج ، وغلبوا عليها ، واستوطنوها . وانتشر التشيع في خراسان بعد خروجه إليها وزاد الإنتشار واتسع في إيران في عصر الصفوية الذين نصروا التشيع ، وهم عرب . لأنهم سادة أشراف من نسل الإمام موسى بن جعفر ، لا يمكن بحال أن يتعصبوا للأكاسرة ، والذين يجوز في حقهم ذلك هم قدماء الفرس ، وهؤلاء جلهم كان على مذهب التسنن » .

التشيع العربي :

أثبت السيد الأمين أن الذين نشروا التشيع وناصروه في إيران هم بين عربي أصيل ، كالإمام الرضا والأشعريين[1] أو من أصل عربي كالصفوية ، وأن الذين دعموا التسنن وناصروه هم فرس أقحاح ، كالبخاري والنسائي والرازي وغيرهم . فإن كان للفرس مقاصد وأهداف ضد الإسلام ، كما زعم خصوم الشيعة فأولى ثم أولى أن يحاولوا تحقيق غاياتهم عن طريق التسنن لا التشيع ، إذ المفروض أن سبب التشيع في إيران يرجع إلى عنصر عربي ، والتسنن إلى عنصر فارسي صرف . ولكن خصوم الشيعة موهوا وضللوا ، وعكسوا الآية ، لا لشيء إلا للكيد والتنكيل ، كما قال الدكتور طه حسين . وهكذا فعلوا في مسألة الجفر وعلم الغيب .

وقال الشيخ محمد حسين المظفر في « تاريخ الشيعة » ص٨ المطبعة الزهراء بالنجف :

« كان للإمام ثلاث حروب : الجمل وصفين والنهروان ، وكان جيشه كله عرباً أقحاحاً بين عدنانية وقحطانية . أكانت قريش من الفرس أم الأوس والخزرج ، أم مذحج ، أم همدان ، أم طيء ، أم كندة ، أم تميم ، أم مضر ، أم أشباهها من القبائل ؟ وهل كان زعماء جيشه غير رؤساء هذه القبائل ؟ أكان عمار فارسياً ، أم هاشم المرقال ، أم مالك الأشتر ، أم صعصعة بن صوحان ، أم أخوه زيد ، أم قيس بن سعد ، أم ابن عباس ، أم محمد بن أبي بكر ، أم حجر بن عدي ، أم عدي بن حاتم ، وأمثال هؤلاء من القواد ؟ » .

أما أصحاب الحسن والحسين فكلهم عرب ، وجلهم من أصحاب أبيهما أمير المؤمنين .

وقال المستشرق فلهوزن في كتاب « الخوارج والشيعة » ص٢٤١ طبعة

---

(١) في سنة ٨٣ هـ خرج ابن الأشعث على الحجاج ، ثم هزم جيشه وتفرق في البلاد ، وكان بينهم خمسة إخوة : عبدالله والأحوص وعبد الرحمن وإسحق ونعيم أبناء سعد بن مالك بن عامر الأشعري ، فاجتمع الخمسة وتغلبوا على بعض القرى القريبة من قم ، واجتمع إليهم بنو عمهم ، وكان المتقدم من هؤلاء عبد الله وكان له ولد يتشيع ، فانتقل من تلك القرى إلى قم ، ونقل التشيع إلى أهلها (الكنى والألقاب) ترجمة القمي .

سنة ١٩٥٨ يرد على المستشرق دوزي الذي زعم أن التشيع كمذهب ديني إيراني الأصل :

« أما أن آراء الشيعة كانت تلائم الإيرانيين فهذا أمر لا سبيل إلى الشك فيه ، أما كون هذه الآراء قد انبعثت من الإيرانيين فليست تلك الملاءمة دليلاً عليه ، بل الروايات التاريخية تقول بعكس ذلك ، إذ تقول : إن التشيع الواضح الصريح كان قائماً أولاً في الدوائر العربية ، ثم انتقل بعد ذلك منها إلى الموالي » . وقال في ص١٤٨ : « كان جميع سكان العراق في عهد معاوية خصوصاً أهل الكوفة شيعة ، ولم يقتصر هذا على الأفراد ، بل شمل القبائل ورؤساء القبائل .

وهذا يعزز ما قاله السيد الأمين في الأعيان من أن التشيع في إيران جاء من أصلٍ عربي لا من أصل فارسي » .

وقال المستشرق آدم متز في كتاب « الحضارة الإسلامية » ص١٠٢ وما بعدها طبعة سنة ١٩٥٧ ما ملخصه :

« إن مذهب الشيعة ليس كما يعتقد البعض رد فعل من جانب الروح الإيرانية ، يخالف الإسلام . فقد كانت جزيرة العرب شيعة كلها عدا المدن الكبرى ، مثل مكة وتهامة وصنعاء ، وكان للشيعة غلبة في بعض المدن أيضاً ، مثل عمان وهجر وصعدة . أما إيران فكانت كلها سنة ما عدا « قم » وكان أهل أصفهان يغالون في معاوية ، حتى اعتقد بعض أهلها أنه نبي مرسل ، كما نقل المقدسي » .

وإذا كان الفرس هم سبب التشيع في إيران وغير إيران ، فهل جاء غلو بعض أهالي أصفهان في معاوية ، ورفعه إلى منصب النبوة والرسالة ، هل جاء هذا الغلو في معاوية نتيجة لتشيع الفرس ؟ إنه لغريب حقاً منطق خصوم الشيعة ، كما قال الدكتور طه حسين . قالوا : إن الغلو في علي جاء من الفرس . ثم ينقل عالم من علمائهم مثل المقدسي أن بعض الفرس غالى في معاوية ، حتى جعلوه نبياً مرسلاً . ثم كيف ومن أين وصل التشيع إلى جزيرة العرب ؟ هل جاء إليها من الفرس ؟ والتاريخ يقول : إن الفرس كانوا على التسنن حين كان سكان الجزيرة العربية على التشيع ؟ وهكذا يقع في

التناقضات من يضفي على التاريخ صفته الذاتية العدائية ، ثم يبني عليه آراءه وأحكامه .

« إن من الخطأ القول بأن التشيع في منشئه ، ومراحل نموه يمثل الأثر التعديلي ، الذي أحدثته أفكار الأمم الإيرانية في الإسلام ، بعد أن اعتنقته ، أو خضعت لسلطانه عن طريق الفتح والدعاية ، وهذا الوهم الشائع مبني على سوء فهم الحوادث التاريخية . فالحركة العلوية نشأت في أرضٍ عربية بحتة »[1] وما هؤلاء المستشرقون الثلاثة كل من نطق بهذه الحقيقة . فهناك كثيرون غيرهم قالوا هذا القول ، دون أن يقصدوا الذب والدفاع عن الشيعة ، وعقيدة التشيع ، وإنما هدفهم الأول بيان الحقيقة ، وتصحيح المفاهيم الخاطئة ، وكنا في غنى عن الإستشهاد بأقوالهم ، لو تحرر خصوم الشيعة من التعصب الأعمى ، ونزوات الأهواء والأغراض .

هذا ، إلى أن السنة قد أخذوا بعض العادات من غيرهم ، كعيد رأس السنة الهجرية الذي أحدثوه في زماننا ، وعيد المولد النبوي الشريف تقليداً للمسيحيين الذين يحتفلون بميلاد السيد المسيح ، ورأس السنة الميلادية . وكان علماء السنة ، في القرن الثامن الهجري يعدون الإحتفال بالمولد النبوي مخالفاً للسنة ، لأنه لا عيد في الإسلام إلا عيد الأضحى وعيد رمضان ، وصدرت فتاوى من شيوخهم بتحريمه ، على اعتبار أنه بدعة وضلالة . ولو أردنا أن نتعصب لقلنا : إن مذهب التسنن مأخوذ من المسيحيين ، لا من الكتاب والسنة .

وبالتالي ، فإن الذي اجتذب الفرس وغير الفرس إلى التشيع هو الإسلام الصحيح ، وحب الرسول وآله ، واستشهاد الأخيار في سبيله ،

---

(١) إن علماء المسلمين العرب هم الذين أدخلوا التشيع إلى فارس ، وأرشدوا الفرس إليه بشهادة الشيخ أبي زهرة ، قال في كتاب « الإمام جعفر الصادق » ص٥٤٥ : « أما فارس وخراسان ، وما وراءهما من بلدان الإسلام فقد هاجر إليها كثيرون من علماء الإسلام الذين كانوا يتشيعون فراراً بعقيدتهم من الأمويين أولاً ، ثم العباسيين ثانياً ، وإن التشيع كان منتشراً في هذه البلاد انتشاراً عظيماً ، قبل سقوط الدولة الأموية بفرار أتباع زيد ومن قبله ، إليها » . فالفرس ـ إذن ـ تشيعوا على أيدي العرب ، ولم يخلقوا التشيع من تلقائهم كيداً للإسلام .

وملاءمته للحياة ، ومناصرته للضعفاء والمضطهدين ، أجل ، كان الفرس منذ عهد الصفويين ، حتى اليوم من أقوى الدعائم للشيعة ، ومذهب التشيع ، وهذا هو السر الذي بعث خصوم الشيعة على أن يصوروا الفرس ، وكأنهم أعدى أعداء الإسلام ، مع العلم بأنه لولا الفرس لم يكن للمسلمين هذا العدد الضخم من العلماء الذين نفاخر بهم أمم الشرق والغرب ، ولا كان للإسلام هذه المكتبة المتخمة بألوف المجلدات في شتى العلوم ، ولسنا نعرف أمة خدمت الإسلام ، ولغة القرآن كالفرس ، ولو أحصيت المكتبة الإسلامية والعربية لكان سهم الفرس منها أوفى من أسهم بقية المسلمين مجتمعين . إن الفرس لم يتستروا باسم التشيع ، ليكيدوا للإسلام ، بل إن أعداء الإسلام تستروا باسمه ، ليكيدوا للتشيع بعامة ، والفرس بخاصة ، لأنهم كانوا وما زالوا من أقوى أركان الإسلام وأنصاره .

وهل من شيء أدل على عداوة هؤلاء للحق والإسلام من تشنيعهم على الشيعة ، وسكوتهم عن الخوارج الذين قال عنهم النبي (ص) : إنهم يمرقون من الإسلام ، كما يمرق السهم من الرمية . بل إن الشاطبي أوصى بالستر عليهم . وعدم التعرض لهم ، مع إعترافه بمروقهم من الدين . قال في كتاب « الموافقات » ج٤ ص١٧٨ وما بعدها مطبعة الرحمانية بمصر ما ملخصه :

« قال النبي : إن من ضئضئي هذا - يعني ذا الخويصرة - قوماً يقرأون القرآن لا يتجاوز حناجرهم ، يقتلون أهل الإسلام ، ويدعون أهل الأوثان ، يمرقون من الإسلام ، كما يمرق السهم من الرمية . وقد بينّ النبي بهذا الحديث من مذهبهم في معاندة الشريعة أمرين :

أحدهما : أتباع القرآن على غير تدبر ، ولا نظر في مقاصده ومعاقده .

ثانيهما : قتل أهل الإسلام ، وترك أهل الأوثان .

وذكر الناس من آرائهم غير ذلك ، كتكفيرهم لأكثر الصحابة وغيرهم ، ومنه سرى قتلهم لأهل الإسلام ، وأن الفاعل للفعل إذا لم يعلم بأنه حلال ، أو حرام فليس بمؤمن . وأن الإمام إذا كفر كفرت رعيته كلهم شاهدهم وغائبهم ، وأن التقية لا تجوز في قول ولا فعل على الإطلاق والعموم ، والقاذف للرجال لا يحد . وأن الله سيبعث نبياً من العجم بكتاب ينزله الله

عليه جملة واحدة ، ويترك شريعة محمد . وإنكارهم سورة يوسف من القرآن ، وأشباه ذلك ، وكلها مخالفات شرعية .

ولكن الغالب في هذه الفرق أن يشار إلى أوصافهم ليحذر منها ، ويبقى الأمر في تعيينهم مرجىء. ولعل عدم تعيينهم هو الأولى الذي ينبغي أن يلتزم ، ليكون ستراً على الأمة . وقد أمرنا بالستر على المذنبين » .

وإذا أمرنا بالستر على من خرج من الإسلام ، فهل يجب التقبيح والتشنيع على من هم من الإسلام في الصميم ؟! وغريب أن يقول عالم كالشاطبي : إن النبي أخرج الخوارج من الإسلام ، ثم يزعم أن أمرهم مرجىء إلى الله ، ويوصي بالستر عليهم ، والسكوت عنهم ، أليس معنى هذا قال النبي ، وأقول ؟! .



أحمد أمين يعترف
في أيامه الأخيرة

هاجم أحمد أمين في كتاب « فجر الإسلام وضحاه » الإمامية هجوماً عنيفاً ، ورد عليه يومذاك علماؤهم رداً منطقياً ، وأثبتوا بشهادة التاريخ وكتبهم العقائدية أنه أحل العاطفة محل العقل ، والتعصب محل العدل ، والخيال محل الواقع ، ومن الذين تصدوا للرد عليه المرحوم كاشف الغطاء في كتاب « أصل الشيعة وأصولها » .

وبعد مضي عشرين عاماً ، أو أكثر على مهاجمته تلك أصيب بنظره ، وعجز عن القراءة والكتابة ، وفي أيامه الأخير - سنة ١٩٥٢ - استعان بغيره ، وأملى عليه كتاباً أسماه « يوم الإسلام » اعترف فيه من حيث لا يحس ولا يشعر بما كان قد أنكره على الإمامية ، من ذلك :

استنكاره مبدأ النص على خليفة الرسول ، وزعمه بأنه بدعة استوردها الشيعة من الخارج ، وأن النبي أقر مبدأ الشورى والإنتخاب ، ثم ناقض نفسه ، ورد عليها بنفسه ، حيث اعترف في كتاب « يوم الإسلام » بأن النبي (ص) أراد أن يكتب في مرضه الذي مات فيه كتاباً يعين من يلي الأمر بعده ، فحال عمر دون إرادته . وهذا ما قاله صاحب « فجر الإسلام » بالحرف الواحد في كتابه الأخير « يوم الإسلام » ص٤١ طبعة ١٩٥٨ ·

« أراد رسول الله (ص) في مرضه الذي مات فيه أن يعين من يلي الأمر بعده ، ففي الصحيحين ـ البخاري ومسلم ـ أن رسول الله لما احتضر قال : « هلم أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده » وكان في البيت رجال منهم عمر بن الخطاب ، فقال عمر : إن رسول الله قد غلب عليه الوجع[1] وعندكم القرآن ، حسبنا كتاب الله ، فاختلف القوم ، واختصموا فمنهم من قال : قربوا إليه يكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده ، ومنهم من قال : القول ما قاله عمر ، فلما أكثروا اللغو والإختلاف عنده (ص) قال لهم قوموا فقاموا ، وترك الأمر مفتوحاً لمن شاء جعل المسلمين طوال عصرهم يختلفون على الخلافة ، حتى عصرنا هذا بين السعوديين والهاشميين » .

وقال في ص٥٣ : « اختلف الصحابة على من يتولى الأمر بعد الرسول ، وكان هذا ضعف لياقة منهم ، إذ اختلفوا قبل أن يُدفن الرسول » مع العلم أن علياً كان مشغولاً بتجهيز النبي (ص) .

وقال في ص٥٢ : « كان مجال الخلاف الأول ـ أي بين الصحابة ـ في بيت النبي . والثاني في سقيفة بني ساعدة . وأخيراً تم الأمر لأبي بكر على مضض » .

وقال في ص ٥٤ : « بايع عمر أبا بكر ، ثم بايعه الناس ، وكان في هذا مخالفة لركن الشورى ، ولذلك قال عمر : إنها غلطة وقى الله المسلمين شرها ، وكذلك كانت غلطة بيعة أبي بكر لعمر » .

وقال في ص٥٨ :

« وكان أهم ما نقم الناس على عثمان :

١ ـ طلب منه عبد الله بن خالد بن أسيد الأموي صلة ، فأعطاه أربعمائة ألف درهم .

٢ ـ أعاد الحكم بن العاص بعد أن نفاه رسول الله ، وأعطاه مائة ألف درهم .

٣ ـ تصدق رسول الله موضع سوق المدينة على المسلمين ، فأعطاه عثمان

---

(١) في صحيح البخاري ج٦ ص٩ طبعة ١٣١٤ هـ « ما شأنه ـ أي النبي ـ أهجر ؟ » .

للحارث الأموي .

٤ ـ أعطى مروان فدكاً ، وقد كانت فاطمة طلبتها بعد أبيها ، فدُفعت عنها .

٥ ـ حمى المراعي حول المدينة كلها من مواشي المسلمين كلهم إلا عن بني أُمية .

٦ ـ أعطى عبدالله بن أبي السرح جميع ما أفاء الله من فتح إفريقيا بالمغرب ، من غير أن يشرك فيه أحداً من المسلمين .

٧ ـ أعطى أبا سفيان مائتي ألف ومروان مائة ألف من بيت المسلمين في يوم واحد .

٨ ـ أتاه أبو موسى الأشعري بأموالٍ كثيرة من العراق ، فقسمها كلها في بني أُمية .

٩ ـ تزوج الحارث بن الحكم ، فأعطاه مائة ألف من بيت المال .

١٠ ـ نفى أبا ذر رحمه الله إلى الربذة ، لمناهضته معاوية في كنز الذهب والفضة .

١١ ـ ضرب عبدالله بن مسعود ، حتى كسر أضلاعه .

١٢ ـ عطل الحدود ، ولم يرد المظالم ، ولم يكف الأيدي العادية .

١٣ ـ كتب إلى عامله في مصره يأمره بقتل قادة الثورة » .

وقال في ص ٥٧ : « وكان من أكبر الشخصيات البارزة في محاربته ، وتأليب الناس عليه عائشة بنت أبي بكر » .

وقال في ص ٦١ : « إن قتل عمر وعلي كان حادثة فردية ، ومؤامرة جزئية ، أما مقتل عثمان فقد كان ثورة شعبية للأقطار الإسلامية » أي أن علياً وعمر لم يقتلهما المسلمون ، أما عثمان فقد قتله المسلمون أنفسهم .

وقال في ص٥٣ : « كره كثير من الصحابة أن يجمع بين النبوة والخلافة ، ولعلمهم بشدة علي في الحق وعدم تساهله » .

ولو عطفنا هذه الأقوال بعضها على بعض جاءت النتيجة كما يلي :

إن مبدأ النص على الخليفة مصدره الأول رسول الله دون سواه ، وإن الذين خالفوه ، وحالوا بينه وبين أن ينص على من يليه في سجل مكتوب لا يقبل التأويل والتبديل هم بالذات الذين خالفوا تلك النصوص غير المكتوبة . قال الشيخ محمد رضا المظفر في كتاب « السقيفة » : « وإذا كانوا في حياته لا يطيعون أمره في هذه السبيل ، فكيف إذن بعد وفاته ؟ » .

وإن ترك النص على الخليفة قد فرّق الأمة ، ومزق كلمتها ، وأوقعها في التطاحن والتناحر إلى آخر يوم . والسبب في ذلك كله هو الخليفة الثاني ، ومن آزره في رأيه ، وأعانه على منع الرسول أن يكتب لهم كتاباً لا يضلون بعده أبداً .

وإن بيعة أبي بكر وعمر لم تكن بالنص ولا بالشورى ، وإنما كانت مجرد غلطة ، ومعنى غلطة أنها على غير الحق . أما عثمان فخالف الإسلام ، ولذا ثارت عليه الأقطار الإسلامية بتحريض السيدة عائشة ، فكانت الثورة عليه شعبية إسلامية ، لا شعوبية ، ولا من الشذاذ وقطاع الطرق ـ كما قيل ـ .

وإن الأصحاب الذين حالوا بين علي والخلافة إنما فعلوا ذلك لسببين :

الأول : إنه شديد في الحق ، لا يتساهل به أبداً .

الثاني : التعصب على أهل البيت ، حيث كرهوا أن تجتمع في بيتٍ واحد ، وهو بيت محمد النبوة والخلافة .

وإذا أبى من أبى تعصباً وعناداً أن يعترف لعلي بالخلافة ، لا لشيء إلا لأنه على حق ، ومن أهل البيت ، فإن الشيعة آمنوا بخلافته ، لأنهم يؤمنون بالحق ، وأحبوه ، لأنهم يحبون النبي وأهل بيته الأطهار .

وبالإجمال فإن ما قاله الإمامية في هذا الباب لا يزيد في حقيقته شيئاً عما قاله أحمد أمين في كتاب « يوم الإسلام » الذي ألفه في أيامه الأخيرة ، وبعد أن أقام الدنيا ، ولم يقعدها على الإمامية في « فجر الإسلام وضحاه » . وسبق أن أثبتنا بالأرقام أن من أنكر التقية يقول بها ، وأن التهمة بالجفر بمعنى علوم الغيب ، وبتحريف القرآن ، وما إلى ذاك هي أليق وألصق بمن اتهم وتهجم .

ومن الخير أن نذكر بهذه المناسبة ما قاله الشيخ محمد رضا المظفر في كتاب « السقيفة » ص٦٦ وما بعدها طبعة ١٩٥٣ ، قال :

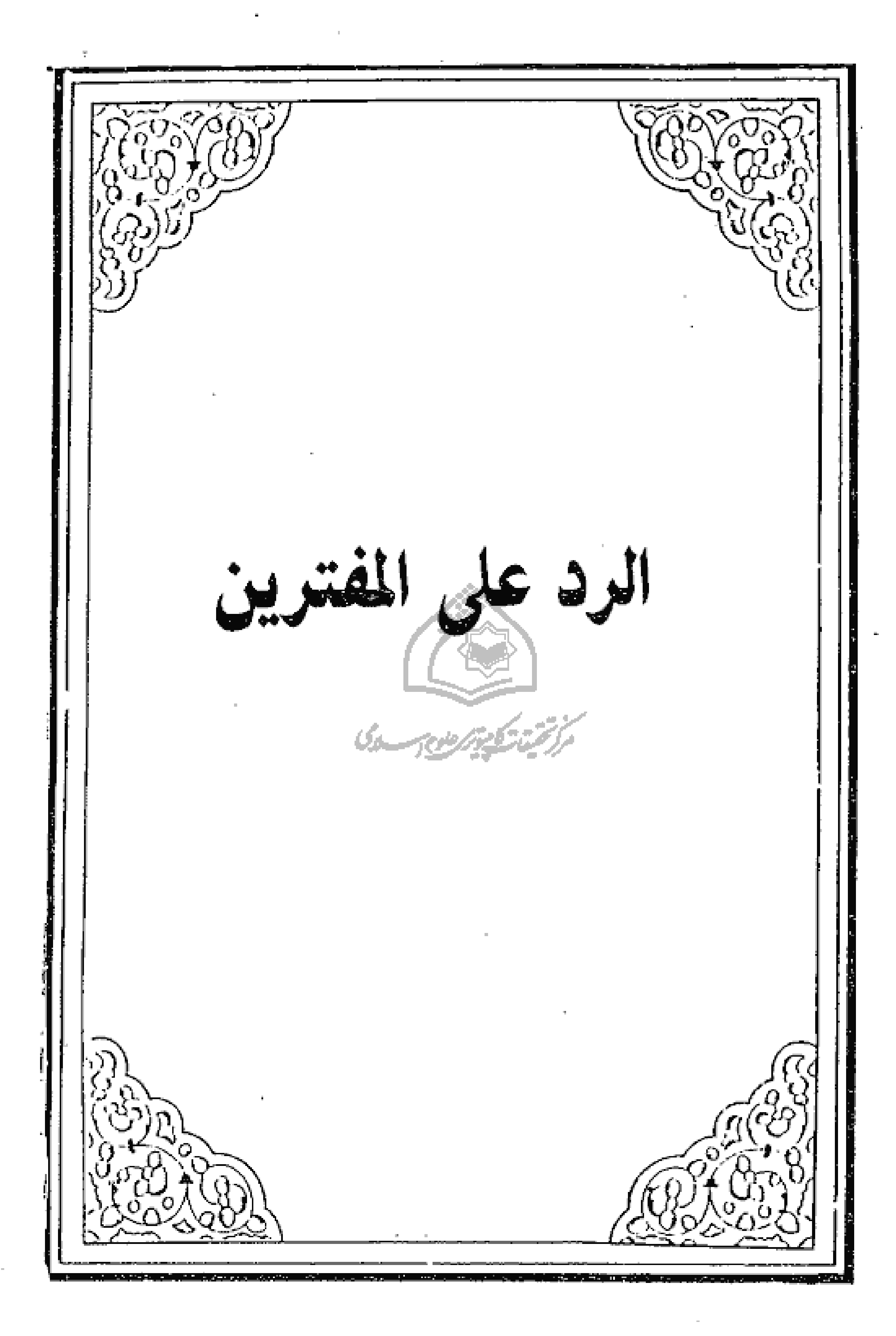
« ما بال عمر بن الخطاب لم يعتقد بهجر أبي بكر حين أوصى له بالخلافة من بعده ، مع أن أبا بكر كان مريضاً حين الوصية ، حتى أغمي عليه من شدة الوجع ، وأثناء تحرير الإستخلاف الذي كان يتولاه عثمان بن عفان ، فأتم عثمان النص على عمر دون أن يعلم أبو بكر ، خشية أن يدركه الموت قبل الوصية . وحين استفاق أمضى ما كتب عثمان .

لقد علم عمر أن النبي سينص في الكتاب على علي لا محالة ، ذلك أنه قال : أكتب لكم كتاباً لا تضلون بعده أبداً ، وكان أن سبق وعبّر مثل هذا التعبير في حديث الثقلين ، حيث قال : إني تاركٌ فيكم الثقلين : كتاب الله ، وعترتي أهل بيتي . لن تضلوا ما إن تمسكتم بهما أبداً ، ففهم عمر ماذا يريد الرسول ، ولذا قال : إنه يهجر ، أو وجع » .

وبالتالي نكرر القول إن ما من شيء تدين به الإمامية إلا وله أساس عند السنة ، ولم ينكر هذه الحقيقة إلا جاهل ، أو متجاهل يبغي الدس وإيقاظ الفتنة ، وقد اعترف أحمد أمين نفسه ، بذلك ، قال في ص١٨٧ :

« هل للمسلمين أن يشتد وعيهم الديني ، ويفهموا بعد طول التجارب أنه لم يعد هناك وجه للخلاف بين سني وشيعي وزيدي ، وغير ذلك من المذاهب ، لأنهم لو رجعوا إلى أصل دينهم ما وجدوا لهذا الخلاف محلاً ، ولوجدوا أنه خلاف مصطنع لا خلاف أصيل ، وأن الأمم الإسلامية في موقفها الحاضر أحوج ما تكون إلى لم شعثها ، وإصلاح ذات بينها ، وتوحيد كلمتها ، وهي ترى كيف تهاجم من كل جانب ، وكيف يتخذ إسلامها وسيلة من وسائل الكيد لها ، وإذا اتحد أهل الباطل على باطلهم ، فأولى أن يتحد أهل الحق على حقهم » .

وهذا اعترافٌ صريح من أحمد أمين بأنه كان مخطئاً في فجر الإسلام وضحاه ، وأنه اصطنع الخلاف بين السنة والشيعة ، دون أن يكون لهذا الخلاف أصل ولا أساس ، وأن الجميع على حق ، ويجب عليهم أن يتحدوا على حقهم ، كما اتحد أهل الباطل على باطلهم .



الرد على المفترين



الشيعة والمفترون[1]

ترتفع في هذه الأيام صيحه لاشعورية ، وصرخات « هستيرية » بسبب الشيعة وتكفيرهم على لسان « الجبهان » في السعودية ، و« الحفناوي » و« الخطيب » في القاهرة ، وترتفع هذه الصيحات والصرخات في دمشق على صفحات مجلة التمدن الإسلامي .

فما هو السبب يا ترى ؟! . . وهل هناك سر لتحالف هؤلاء على عداء طائفة معينة ؟! هل اعتنقوا خصومة الشيعة والإفتراء عليهم في هذا الوقت بالذات لأهدافٍ وغايات بعيدة الأثر ؟! .

أجل ، هناك سر تتصل خيوطه برئاسة كنيدي لجمهورية الولايات المتحدة[2] ، فلقد انتخبه اليهود بعد أن قطع على نفسه عهداً بأن ينهي مشكلة فلسطين ، ويسلم الأرض العربية المقدسة لقمة سائغة لإسرائيل ، وما أن دخل البيت الأبيض حتى خصص مبلغاً كبيراً من المال للذين يعملون جاهدين على صرف أنظار العرب والمسلمين عن فلسطين ، وترك الحديث عنها والتفكير فيها . وقبض هؤلاء القدر المعلوم ، وشرعوا بتنفيذ الخطط المرسومة من تمزيق وحدة المسلمين وتفتيت قوتهم ، عن طريق الإستفزازات

---

(١) يعود تاريخ هذا المقال إلى الستينيات .

(٢) ما أشبه اليوم بالأمس مع الفارق أن الحملة على الشيعة ازدادت شراسة وما تنبأ به محمد جواد مغنية في مطلع الستينات من انهاء للقضية الفلسطينية قد حصل في منتصف التسعينات والخطة مستمرة .

وبث النعرات .

فطبعوا الكتب ، ووزعوا النشرات ، وقالوا فيها تصريحاً وتلويحاً : إن الشيعة أشد خطراً من إسرائيل ، فيجب أن نقضي عليهم ، ونترك إسرائيل آمنة مطمئنة .

لقد دعوا إلى هذا بكل سبيل ، وهم على علم اليقين بأن القضاء على الشيعة لا يتم حتى لا يبقى واحد من المسلمين ، وإن القضاء على المسلمين لا يتحقق حتى لا يبقى على وجه الأرض شرقي ولا غربي ، إنهم على علم من هذا دون شك ، ولكنهم قبضوا الأجرة ، ولا بد من عمل شيءٍ وقد عملوا . . . .

رددت على « الجبهان » بكلمة مطولة ، وعلى الحفناوي بكلمةٍ أطول ، وفي هذه السنة بالذات طلع علينا شخص يدعى « محب الدين الخطيب » طلع بصفحات أسماها « الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الشيعة الإمامية الإثني عشرية » .

قال : دين الشيعة ، ولم يقل مذهب الشيعة ، ليوهم أنهم غير مسلمين ، وإذا كان الشيعة ، الذين أقاموا ويقيمون كتاب الله وحدوده وشرائعه ، وسنن نبيه الكريم وآثاره ومعالمه ، إذا كان الشيعة الذين قام الإسلام على جهودهم وتضحياتهم من عهد أمير المؤمنين علي إلى اليوم ، إذا كانوا غير مسلمين ، فليس في الكون مسلمٍ واحد ، لا في الماضي ولا في الحاضر ولا في المستقبل .

قال هذا الخطيب المصري في خطوطه العريضة : إن الشيعة كفرة مرتدون ، وليس بينهم وبين الإسلام نسب ولا سبب ، وأصولهم تخالف أصول المسلمين جميعاً ، وأنهم يتلذذون بالعداء للإسلام ، وهم طابور خامس في قلعة المسلمين ، وإن الشيوعية وليدة التشيع ، وإن المفيد كذاب ، والكليني وضّاع ، والشريف المرتضى والرضي مزوران ، وإن الشيعة يسمون أبناءهم « تقي » من التقية لا من التقوى ، أما يزيد بن معاوية فهو من خيار الصالحين .

وليس من شك : إذا كان يزيد من خيار الصالحين فجميع الأصحاب

حتى البدرين والخلفاء الراشدين من شرار المفسدين والجاحدين ، لا خصوص الشيعة والمتشيعين ، تعالى الله والمقربون إليه علواً كبيراً .

وقرظ خطوط الخطيب وقدم لها رجل ، اسمه محمد نصيف ، يظهر من كلامه أنه سعودي وهابي ، أما نفقات الطبع والنشر فعلى علي بن عبد الله آل ثاني أمير قطر ، وقد جعلها وقفاً لله ، كما هو مرسوم على الغلاف .

دار التقريب :

ولندخل الآن في التفاصيل وعرض الخطوط الطويلة العريضة .

افتتح كاتب هذه الخطوط كلامه بحملة شعواء على دار التقريب بين المذاهب الإسلامية ، ونال من الذين يعملون لوحدة الكلمة بين المسلمين ، لأن هذه الوحدة قوة ضد الصهيونية والإستعمار ، وهذا ما لا يرتضيه صاحب الخطوط العريضة ، لأنه يرضي الله والرسول ، ويقضي على جميع خطوط الإستعمار والصهيونية ، إذن من أين تأتي الجنيهات والدولارات ؟! فالشيء الثابت أن الصهاينة والمستعمرين لا يدفعون إذا اتفق المسلمون ، ومن أجل هذا وحده بذلوا كل وسيلة لتمزيق الوحدة وتفتيت قوى العرب والمسلمين . ولكن الناس ، والحمدلله ، يحتقرون المخربين والمفسدين ولا يستجيبون لهم .

وبعد أن انتهى صاحب الخطوط من حملته على « دار التقريب » شرع بالتهويش على علماء النجف الأشرف بقصد إثارة الفتن ، وإحداث الشقاق بينهم وبين علماء الأزهر الشريف ، فاختلق ما لم يكن في وهم ولا خيال ، ولا يمكن أن يصدقه عاقل ، قال في ص٦ : « نشر علماء النجف كتاباً اسمه الزهراء في ثلاثة أجزاء ، نالوا فيه من أمير المؤمنين عمر بن الخطاب .

حاشا لله وأوليائه ، وعلماء دينه وأصفيائه أن يهووا إلى هذا الدرك الذي هلك فيه من هلك ، إن الكاتب يعبر بما نقل عن نفسه ، ويدافع عنها بأسلوب لا يلجأ إليه إلا مبتلي بداء لا دواء له .

إن صاحب الخطوط ، يستهدف من وراء قوله هذا ، أن يحرك علماء الأزهر ، ويبعثهم إلى معارضة القرار الذي أصدره الأستاذ الأكبر بتدريس الفقه الجعفري بعد أن رأى فيه سبيل الوحدة والتفاهم والقضاء على الخطوط الهادفة إلى التخريب لا إلى التقريب ، وإلى الشقاق لا إلى الوفاق .

ولنفترض أن كتاباً اسمه « الزهراء » أو العنقاء ، فيه ما فيه ، فأي مسوغ لنسبة الكتاب إلى علماء النجف كافة وفيهم حفظة الدين وشريعة سيد المرسلين ؟! لا يعصون الله ما أمرهم ، ويفعلون ما يُؤمرون . وما هو المبرر لهذا التدليس والتلبيس إلا التحامل على حماة الإسلام وحاملي لوائه ؟! .

لقد أفتى الشيخ « بخيث » ـ وهو أزهري ـ بترك الصيام وجواز الإفطار في رمضان ، وألّف أزهري آخر ، وهو الشيخ محمود الشرقاوي ، كتاب « الدين والضمير » أباح فيه ترك الصوم والصلاة والحج وسائر العبادات ، فهل لعاقلٍ أن يقول : إن علماء الأزهر بقضهم وقضيضهم أباحوا المحرمات ، وترك الصوم والصلاة ؟! . . . ونشر مصطفى محمود كتاباً أنكر فيه وجود الله ، فهل نقول : إن المصريين جميعاً لا يؤمنون بالله ؟! وبالأمس القريب ، وبعد القرارات الوطنية التي أصدرها الرئيس جمال ، خرج كتاب في القاهرة يحمل اسم العدالة الإجتماعية جاء فيه « عدم وجود الطبقة الفقيرة يقضي على أساس دعائم الكيان الإجتماعي والإقتصادي » ، أي أن الحياة الإجتماعية مستحيلة التحقق بدون الفقر والبؤس ، وإذا لم يمثل هذا الكتاب رأي الرئيس جمال وغيره من رجال الثورة ، ومفكري مصر وعلماء الأزهر ، فكذلك كتاب الزهراء أو العنقاء لا يمثل رأي الكبار وغير الكبار من علماء النجف .

تأويل القرآن :

وقال في ص ٨ : إن أصول الدين عند الشيعة ، قائمة من جذورها على تأويل آيات القرآن ، وصرف معانيها إلى غير ما فهمه منه الأصحاب . . وإن القرآن قد زيد فيه ، ونقص منه .

أنت خريج جامعة الأزهر الشريف أيها الخطيب ، وبقيت أمداً غير قصير تشرف وتدير مجلة الأزهر الذي يخرج الأساتذة والعلماء الكبار ، ويعطي شهادة الإختصاص في الشريعة وأصول الدين ، ومع ذلك تقول هذا القول ! ومتى كان التأويل أصلاً من أصول الدين ؟! وعلى أي شيء إعتمدت لهذا الحكم ؟! هل أخذته من أساتذة الأزهر ، أو رأيته في كتب الإمامية ، أو هو من نسج الخيال ؟! ولماذا لم تذكر لنا المصدر ؟ !

أما كتب الإمامية فتنص صراحة على أن أصول الدين هي الإيمان بالله والرسول واليوم الآخر ، وأن الفروع هي الصلاة والصيام والحج والزكاة والجهاد في سبيل الله . إذن ليس التأويل من الأصول ولا من الفروع عندهم ، ولكن جناب الشيخ الخطيب أحد أن يجتهد ، ويثبت أن باب الإجتهاد مفتوح عنده لا عند الإمامية فقط ، فاجتهد وأصدر هذا الحكم .

وأيضاً الأزهر يدرس التفسير بعناية يستحقها ، وليس من شك أن الخطيب أخذ هذا العلم عن شيوخ الأزهر ، فهل قال له أحد شيوخه أن الإمامية لا يعتمدون على ظواهر القرآن ويصرفون آياته عن معانيها ، أو وجد هذا في كتب الإمامية ، كلا . . . إنه أحب أن يجتهد فاجتهد ؟! .

أما تفاسير الشيعة المنتشرة في كل مكان فإنها تفسر القرآن بما دل عليه ظواهر الآيات ، ولا تحيد عنها إلا بقرينة من القرآن نفسه أو من السنة الثابتة ، وهذا تفسير البيان للطوسي ، ومجمع البيان للطبرسي ، وآلاء الرحمن للبلاغي ، والميزان للطباطبائي ، وغيرها مما يبلغ العشرات تشهد بذلك . وبالإضافة إلى كتب التفسير فقد عقد الإمامية فصلاً خاصاً ومطولاً في كتب الأصول بعنوان « حجية ظواهر القرآن » ومما قالوه في هذا الفصل أن ظواهر القرآن حجة متبعة ، لأنه نزل على الرسول الأعظم بلسانٍ عربي مبين ، ليفهمه الناس كافة ، ويتدبرون آياته ، فيأتمرون بأوامره ، ويزدجروا بزواجره ، ويدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ **أفلا يتدبرون القرآن أم في قلوب أقفلها** ﴾ وقوله : ﴿ **هذا بيان للناس وموعظة وهدى للمتقين** ﴾ وقوله : ﴿ **إنما يسرناه بلسانك لعلهم يتذكرون** ﴾ . ثم إن القرآن تحدى البشر في كل جيل أن يأتوا ولو بسورةٍ من مثله ، والتحدي يستدعي الأخذ بالظاهر لا بالباطن ، هذا ، إلى أن أخبار أهل البيت التي أمرت بالتمسك بالقرآن تجاوزت حد التواتر[1] . قال الإمامية هذا وأكثر من هذا ، ولكن الشيخ الخطيب مجتهد حتى في تحليل الكذب ! . . . .

---

(١) انظر كفاية الأصول للخراساني ، ورسائل الأنصار ، مبحث حجية الظواهر ، والبيان في تفسير القرآن للخوئي ص١٨٢ وغيرها من كتب الأصول .

الشيعة والقرآن :

نسب صاحب الخطوط إلى الشيعة القول بتحريف القرآن .

وقبل أن نُجيب الشيخ المصري ، ونثبت عدم صحة قوله ، وبراءة الشيعة من قذفه وطعنه نوجه إليه هذا السؤال :

لماذا أثرت هذا الموضوع بالذات ؟! وما هي المصلحة من إثارته الآن ؟! ولحساب من ؟! أليس الحديث عن القرآن حديثاً عن رسالة الرسول الأعظم ؟! أليس التشكيك بالقرآن تشكيكاً في حلال محمد وحرامه ، وأقواله وأحكامه ؟! وأين نجد الهدى والحق إذا أثرت ـ يا شيخ ـ الشبهات حول كتاب الله ؟! وهل يبقى للإسلام من شيء ؟! .

فاتق الله يا شيخ الخطوط ، واعلم أن الذين يستفيدون من قولك هذا هم أعداء الإسلام والمسلمين وحدهم ، هؤلاء الأعداء الذين يتشبثون بالطحلب وخيط العنكبوت ، ويتذرعون بكل نقدٍ واعتراض ، ولو كان من جاهل .

ثم ما هو موقف الشيعة من إحراج هذا الشيخ الذي وضعهم أمام هذه المعضلة وجهاً لوجه ؟! هل نسكت ونتغاضى ، حتى لا ندع منفذاً لأعداء الإسلام والقرآن ، ولكن سكوتنا معناه عند الخطيب ومن إليه اعتراف بالجريمة ، أو نُدافع ، ونثبت بالأرقام من صحيح البخاري ومسلم ، ومسند الإمام أحمد ، وكنز العمال ، والإتقان ، والموافقات ، والأحكام ، وروح المعاني ، نثبت من هذه الكتب وغيرها من كتب السنة بالذات أن القول بالتحريف جاء من السنة لا من الشيعة ، وهذه هي الأمنية الوحيدة لأعداء الإسلام والمسلمين ، والصهاينة والمستعمرين ، وماذا يصنع الشيعة ومن ورائهم الشيخ محب الدين الخطيب ؟! أجل ، إن هذا جهر بالسوء دون شك ، ولكن الشيخ الخطيب هو السبب والبادىء أسوأ وأظلم : ﴿ **لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم وكان الله سميعاً عليماً** ﴾ [النساء ـ ١٤٧] .

لقد تبرأ علماء الإمامية من القول بالتحريف زيادة ونقيصة منذ عهد الصدوق المتوفى سنة ٣٨١ هـ إلى يومنا هذا . وقالوا : إن القرآن هو هذا

الذي بين الدفتين لا زيادة ولا نقصان صرح بذلك الصدوق في كتاب « عقائد الشيعة » ، والمرتضى في « جواب المسائل الطرابلسيات » ، والشيخ الطوسي في « التبيان » ، والطبرسي في « مجمع البيان » ، والشيخ جعفر النجفي في « كشف الغطاء » ، والمحقق الشيخ علي الكركي في « رسالته » ، والسيد محسن الأعرجي في « شرح الوافية » ، والسيد محسن الأمين في « نقض الوشيعة » ، والسيد الخوئي أستاذ العلماء في هذا العصر بكتابه « البيان » ، وغيرهم وغيرهم .

ويستدل صاحب الخطوط على نسبة التحريف إلى الشيعة بما جاء في الكافي للكليني من أن عند علي قرآناً فيه زيادات ، وإن الكافي عند الشيعة بمنزلة صحيح البخاري عند السنة ؟

الجواب :

إذا كان عند السنّة صحاح ستة : البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة ، فليس عند الإمامية كتابٌ واحد صحيح من أوله إلى آخره سوى القرآن الكريم الذي منه يستقون ، وعليه يعتمدون ، وبه يتمسكون ، وفي سبيله يضحون بالنفس والولد والمال ، أما الكافي والإستبصار والتهذيب ومن يحضره الفقيه ، أما جميع الكتب « الأرضية » ما كان منها وما يكون فهي عند الإمامية لأعبد مثلنا غير معصومين يصيبون ويخطئون ، فلا يلزم أحد بما فيها من رأي أو رواية إلا من ثبتت عنده .

ولا أدل على ذلك من أن فقهاء الإمامية في كتبهم الفقهية وغيرها لا يتعبدون بأحاديث الكافي ولا التهذيب والإستبصار ولا من يحضره الفقيه ولا غيرها ، بل لو أجمعت هذه الكتب الأربعة على صحة الأحاديث فلا يلزم به أحد إلا من قال بصحته وهذه نتيجة لفتح باب الإجتهاد ، وقد فصلت ذلك في كتاب « مع الشيعة الإمامية » فقول الشيخ الخطيب أن كتاب الكافي عندهم بمنزلة البخاري إن دل على شيء فإنما يدل على رغبته في أن تؤمن الشيعة بغير ما أنزل الله ، ويأبى الله لشيعة أهل البيت أن يؤمنوا بغير كتابه .

على أن حديث الزيادة في القرآن الذي عند الإمام ـ على إفتراض صحته ـ محمولٌ على الزيادة في التأويل لا التلاوة ، أي أنها تفسير للقرآن لا

جزء منه ، كما قال آية الله الخوئي في كتاب البيان ص١٧٣ ، وكما في هامش صحيح البخاري ج٥ ص٢٢٧ طبعة سنة ١٣٧٧ هـ من أن الحافظ ذكر الآية ٩٤ من سورة النساء هكذا : « لا يستوي القاعدون من المؤمنين ـ أبي ذر من المؤمنين ـ والمجاهدون في سبيل الله » قال كاتب الهامش على البخاري : إن « زيادة أبي ذر من المؤمنين » على معنى التفسير لا التلاوة .

أهل السنة والقرآن :

وبناء على إحراج صاحب الخطوط العريضة ، والدفاع عن النفس ، وإن كتاب البخاري صحيح عند السنة ، كما قال الشيخ الخطيب ننقل من هذا الكتاب ما نصه بالحرف الواحد عن المجلد ٨ ص٢٠٩ طبعة سنة ١٣٧٧ هـ :

« جلس عمر على المنبر ، فلما سكت المؤذن قام فأثنى على الله بما هو أهله ، ثم قال : أما بعد فإني قائلٌ لكم مقالة قد قُدر لي أن أقولها لا أدري لعلها بين يدي أجلي ، فمن عقلها ووعاها فليحدث بها ، حيث انتهت به راحلته ، ومن خشي أن لا يعقلها فلا أحل لأحد أن يكذب عليَّ ، إن الله بعث محمداً بالحق ، وأنزل عليه الكتاب ، فكان مما أنزل آية الرجم ، فقرأناها وعقلناها ووعيناها ، ورجم رسول الله ، ورجمنا بعده فأخشى إن أطال بالناس زمان أن يقول قائلٌ : والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله ، فيضلوك بترك فريضة أنزلها الله ، والرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء ، إذا قامت البينة ، أو كان الحبل ، أو الإعتراف ، ثم إنا كنا نقرأ فيها نقرأ من كتاب الله : « إن لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم » .

هذا ما جاء على لسان الخليفة الثاني في صحيح البخاري[1] ، مع العلم بأنه ليس في القرآن ما يشعر بوجوب الرجم والرغبة عن الآباء .

---

(١) ويذكر البخاري في أمكنة أخرى من صحيحه أنه نقص آيات أخرى غير آية الرجم : ومثله في ذلك صحيح مسلم ، انظر ص١٠٨ القسم الأول من الجزء الثاني طبعة سنة ١٣٤٨ هـ ، وكذا في مسند أحمد ، والإتقان للسيوطي ، والموافقات للشاطبي ، والأحكام للآمدي ، وتاريخ دمشق للحافظ ، وتفسير الطبري ، وكتاب كنز العمال ، وروح المعاني ، كل هذه الكتب للسنة وفيها أحاديث التحريف .

واكتفي بهذه الإشارة لأنها كافية وافية للتدليل على أنه ، إن كان ولا بد من تهمة القول بالتحريف فغير الشيعة أحق بها وأولى من الشيعة . ومن أراد التفصيل والإطلاع على ما جاء في كتب السنة من نقص الآيات المزعومة فليرجع إلى كتاب « نقض الوشيعة » للسيد محسن الأمين ، و« آلاء الرحمن » للشيخ جواد البلاغي و« البيان » لآية الله الخوئي ، وفي هذا الكتاب نقلاً عن كتب السنة أن لعائشة قرآن جاء فيه : « يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وعلى الذين يصلون الصفوف الأولى » .

وكان أبو بكر يُصلي الصفوف الأولى .

الحقيقة :

وإذا نظرنا إلى الواقع ، ووقفنا موقف المحايد ، وتجردنا من بواعث الهجوم الذي شنه على الشيعة صاحب الخطوط ، وبواعث الدفاع الذي اضطرنا إليه هذا الشيخ ، إذا تجردنا إلى الحق وحده وجدنا كلاً من أئمة الشيعة والسنة ، ومن يعتمد عليهم من العلماء القدامى والمحدثين متفقون كلمة واحدة على أن يد التحريف لم ولن تنل القرآن بزيادة أو نقصان ، لقوله تعالى : ﴿ **إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون** ﴾ . وقوله : ﴿ **لا يأتيه بالباطل من بين يديه ولا من خلفه** ﴾ .

أما القول بالتحريف فضعيف ومتروك ، ذهب إليه نفرٌ أقل من القليل من السنة والشيعة ، ولا أدري لماذا مارس جناب الشيخ نشر الخلافات ، وبث النعرات بين المسلمين وأخلص لهذه المهنة منذ القديم ، ولعلها رابحة بالنسبة إليه ، والله العالم ! .

وأغرب من الغريب أن يثير صاحب الخطوط خريج الأزهر الشريف ومدير مجلته سابقاً ، أن يثير مثل هذا النزاع ، مع أن بعض الطوائف لا تشير إلى أي خلافٍ حول كتابها المقدس على ما بين فرقها من التباغض والتباعد ! .

الرجعة :

قال في ص١٧ : إن الرجعة من عقائد الشيعة الأساسية التي لا يرتاب

فيها شيعي واحد .

وهذا تماماً مثل قولة التأويل من أصول الدين عند الشيعة ـ أبداً ـ كل شيء عند هذا الكاتب من أصول الدين عند الشيعة ، فالتأويل والرجعة ومفتاح الجنان ، والنيل من كرامة الصحابة ، والتقية والغلو ، كل هذه عقائد أساسية عند الإمامية ، ولا يرتاب فيها شيعي واحد ، بل حتى الشيوعية هي بنت التشيع ، والوليد الأصيل له . . . بل حتى الطابور الخامس من العقائد والأصول عند الشيعة ، كما أعلن كاتب الخطوط في صفحة ١٧ و٢١ و٢٤ .

وبعد ، فهل أجيب أو أعرض ؟ . . . وما زلت أغلب نفسي تارة ، وتغلبني أخرى ، ثم قلت : إنها محنة على كل حال ، سكت أو أجبت ، والجواب أقل المحذورين ، والوزر على من كان السبب ، على كاتب الخطوط الذي أراد أن يسود صحيفة طائفة بريئة لمآرب في نفسه .

إن الرجعة عند الإمامية يا جناب الشيخ ليست من الأصول ولا من الفروع ، وأحاديثها تماماً كأحاديث الدجال عند السنة التي رواها مسلم في صحيحه ، من شاء آمن بها ، ومن شاء جحد ، ولا بأس عليه في الحالين ، لأن مسألة الدجال ليست من الأصول العقائدية ولا الفروع الضرورية .

إن دعائم الإسلام عند الإمامية يا كاتب الخطوط خمسة ، كما رووها عن النبي وأهل بيته ، وهي : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وحج البيت من استطاع إليه سبيلا ، وصوم شهر رمضان ، فأين الرجعة والتأويل ؟! أجل ورد عن أهل البيت في أكثر من حديث إضافة الولاية إلى هذه الدعائم إشارة إلى الآية ٥٨ من سورة المائدة : ﴿ **إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يُقيمون الصلاة ويأتون الزكاة وهم راكعون** ﴾ .

الأصحاب :

قال في ص ١٥ : إن الشيعة ـ ينالون ـ من أبي بكر وعمر وعثمان .

روى الإمامية عن الإمام الرضا خفيد الإمام الصادق حديثاً يكشف النقاب عن سر هذه التهمة ، قال : إن مخالفينا وضعوا أخباراً في فضائلنا ، وجعلوها على أقسام ثلاثة : أحدها الغلو ، وثانيها التقصير في أمرنا ،

وثالثها : التصريح بمثالب غيرنا ، فإذا سمع الناس الغلو غالوا فينا ، وإذا سمعوا مثالب غيرنا بأسمائهم ثلبونا بأسمائنا ، وقد قال الله تعالى : ﴿ **ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله** ﴾ .

وقال الإمام زين العابدين في الصحيفة السجادية : اللهم صلِّ على أتباع الرسل وأصحاب محمد خاصة الذين أحسنوا البلاء ، وصلِّ على التابعين من يومنا هذا إلى يوم الدين .

فأين السب واللعن يا كاتب الخطوط ؟! قال الدكتور زكي مبارك في المجلد الثاني من كتاب « التصوف الإسلامي » : « كانت أدعية زين العابدين مما اهتم به الشيعة اهتماماً شديداً ، فصححوا رواياتها ونقدوها ، وكتبوها بالذهب في كثيرٍ من البلدان » .

يكتب الإمامية الصلاة على النبي وأصحابه والتابعين له بماء الذهب ، بشهادة أديب مصري كبير ، يكتب للتاريخ مجرداً عن كل غاية ، ويأتي كاتب الخطوط ، فيقلب الحقيقة ويحرّف الواقع ، لا لشيء إلا لحاجة في نفسه ، إن الذي سب ولعن الصحابة يا حضرة الشيخ ، من نسب هذا السب إلى الأبرياء الأصفياء . ما ذنب الإمامية إذا تطرف مغالٍ وتجاوز عن الحد ، فهذه كتب الإمامية صريحة واضحة بالبراءة من الغلو والمغالين ، وبكفر من أعطى صفة الربوبية لمخلوق ، وصفة النبوة لغير محمد من بعده .

فضل الشيعة

قال الفيلسوف المصري عبد الرحمن بدوي في كتاب «دراسات إسلامية»:

«للشيعة أكبر فضل في إغناء المضمون الروحي للإسلام، وإشاعة الحياة الخصبة القوية العنيفة التي وهبت هذا الدين البقاء قوياً عنيداً» أما تآليفهم في الدفاع عن الإسلام، وإثبات فضله وتفضيله عقيدة وتشريعاً وأخلاقاً على جميع العقائد والشرائع الوضعية وغير الوضعية فهي: فريدة في نوعها، وقد سبقوا إليها الجميع، حتى هذه الدراسات الإسلامية الحديثة التي نجدها في كتب العقاد والغزالي وسيد قطب وابن نبي وغيرهم، فكتاب الهدي إلى دين المصطفى للشيخ البلاغي، والدين والإسلام لكاشف الغطاء هما حجر الأساس في هذا البناء.

أما كتاب «الرحلة المدرسية» في ثلاثة أجزاء لحبر الأمة الشيخ جواد البلاغي فقد أسدى إلى دين محمد خدمة لا يؤدي شكرها المسلمون مجتمعين ناقش المؤلف الأديان غير الإسلامية على الأسس العلمية، والأصول المسلمية عند أربابها بحيث يشعر القارىء بعظمة الإسلام وتفوقه دون أن يجد في الكتاب ذكر الإسلام، ولو أن أمثال الخطيب والحفناوي تركوا الشيعة وشأنهم،

ولم يشغلوهم بالدفاع عن أنفسهم والردع عن الباطل لزادت المكتبة الإسلامية أضعافاً عما هي عليه الآن في شتى العلوم .

أما قول صاحب الخطوط بأن الشيوعية وليدة التشيع فهو اشبه بقول القائل : بأن وجود الشيء تعبير عن عدمه ، وإن الموت يرادف الحياة ، إن أصاغر الطلبة يا جناب الشيخ يعرفون أن الشيوعية التي عنيتها تنبت من بيئة الفقر والبؤس والأوضاع الفاسدة ، والظلم والكبت ، وفي البلاد التي فيها شيوخ منافقون ومأجورون ، أما مذهب التشيع فيقوم بعد الإيمان بالله والرسول واليوم الآخر على محاربة الفقر والطغيان ، وإن التاريخ ليشهد على أن الشيعة كانوا وما زالوا الحزب المعارض لحكام الجور الذين يعملون على إفقار الناس واستعبادهم ، ومن أجل هذا تألبت عليهم قوى الطغيان على مر الأجيال ـ إقرأ كتاب الشيعة والحاكمون ـ وقد أخذوا ذلك عن إمامهم الأعظم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، حيث قال : لو كان الفقر رجلاً لقتلته . وعن سيد الشهداء الذي أعلن شعاره يوم الطف بقوله : لا أرى الموت إلا سعادة والحياة مع الظالمين إلا تدماً .

هذا إلى أن الإمامية انفردوا عن سائر المذاهب حيث أوجبوا على كل مكتسب وعامل أن يدفع ٢٠ بالمئة إلى المحتاجين عما زاد عن مؤونة سنته ، كما حرموا على أي إنسانٍ أن يحتفظ بالفائض عن حاجته إذا وجد فرد أو نفس محترمة تتوقف حياتها على هذا الفائض .

الخرافات :

أما قوله مذهب التشيع عريق بالخرافات والأوهام والأكاذيب فإنما يصح ويصدق على من قال بأن الله لا يقبح منه شيء ولا يجب عليه شيء . فيجوز أن يدخل النمرود وفرعون وأبا جهل في الجنة ، والأنبياء إلى النار ، وأنه يكلف بما لا يطاق ويعذب العبد على ما يفعل ، وإن الله يصدر عنه كفر الكافرين ، وإلحاد الملحدين ، والزنا والسرقة والمظالم والآثام ، وشرب الخمر ، وجميع أنواع الشرور والمعاصي ، وإنه يأمر بما لا يريد ، وينهي عما لا يكره ، وأيضاً يصدق على من أجاز نسبة الحكم إلى النبي إذا دل عليه

القياس ، فيُقال : قال رسول الله ، وإن لم يكن قد قاله ، ونصدق الخرافات والأكاذيب على مذهب الذين أجازوا الذنوب الصغائر على النبي عمداً وسهواً ، والكبائر سهواً لا عمداً[1] ونسبوا إليه ما لا يليق .

وأيضاً تصدق على من آمن بحديث الجساسة الذي رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة عن النبي ، وفيه أن السيد المسيح يقيم في جزيرة بدير مكبلاً بالحديد من عنقه إلى ركبتيه ، وإنه سيخرج ويهبط كل قرية إلا مكة والمدينة ، فكلما حاول دخولها استقبله ملك بيده سيف .

وأيضاً تصدق الخرافات على من قال بأن لملك الموت سبعين ألف رجل ، وأربعة آلاف جناح ، وأنه لا شيء من الأحياء إلا وله وجه وعين ويد في جسم عزرائيل (دقائق الأخبار للإمام عبد الرحيم القاضي . الباب الخامس في أحوال الموت) إلى غير ذلك من الأساطير الموجودة في الصحاح وغير الصحاح . وأقف عند هذا القليل من الأمثلة ، لأنه كافٍ وافٍ في التعبير عن الكثير .

الخرافات موجودة عند السنة والشيعة :

والحقيقة أن الخرافات والأوهام والأكاذيب توجد في عددٍ من كتب السنة والشيعة على السواء ، فما هي من خصائص فرقة دون أخرى . ومن هنا اتفقوا جميعاً على وجوب الوضع في الأحاديث النبوية ، والجهل والهوى في بعض المؤلفات السنية والشيعية . وقد تصدى الصفوة من الصرفين لمحاربة تلك الخرافات ، وبرأوا الإسلام منها ، ووضعوا في ذلك عشرات الكتب ، إذن فلا يحق لسني أن يعترض بشيءٍ من تلك الخرافات على الشيعة ما داموا يعترفون بكذبها وبطلانها ، وكذلك لا يحق لشيعي مثل هذا الإعتراض إلا دفاعاً عن النفس وردعاً عن الباطل .

---

(١) المواقف وشرحه ج٨ ص ٢٦٣ وما بعدها ، وقد حرّف شيخ الخطوط بعض أقوالي كما هي عادته حينما يتكلم عن الشيعة ، ومن أراد معرفة الأحاديث الموضوعة في توهين الأنبياء من طرق السنة فليرجع إلى الجزء الثالث من كتاب « دلائل الصدق » للشيخ محمد حسن المظفر فإنه سيجد أرقاماً واضحة لا تقبل التأويل

ومعلوم أن موقف الشيعة كان وما زال موقف المدافع لا المهاجم ، لأنهم يؤمنون بالجماعة الإسلامية ، ويتطوعون جنوداً في سبيل وحدة المسلمين وقوتهم .

التحريض على الشيعة :

قال في ص ١٤ : الحقيقة التي نلفت إليها أنظار حكوماتنا الإسلامية أن مذهب الشيعة قائم على اعتبار الحكومات الإسلامية حكومات غير شرعية . وإن مفتاح الجنان سب الجبت والطاغوت ـ أي الحكومات الإسلامية ـ .

هنا تظهر نوايا الشيخ جلية على حقيقتها ، إن هدفه الأول أن تقوم المعركة بين الحكومات الإسلامية والشيعة ، وعندها يتم تنفيذ الخطوط المرسومة للشيخ والجبهان اللذين حرضا على إفناء الشيعة .. إن الشيعة يا كاتب الخطوط أصلب وأقوى من أن تنالهم يد سوء ، فلقد تظاهر عليهم المستبدون من قبل ومن بعد ، وما استطاع مستبد ولا طاغية أن يحني لهم رأساً ، بل ما زادهم ذلك إلا قوة ومنعة وانتشاراً .

أما الحكومات الإسلامية فهي في شغل شاغل عنك وعن أقوالك ، ثم كيف نوفق بين تحريضك على الشيعة الذي هو تحريض على الإسلام بالذات ، وبين ادعائك بأنك مسلم ؟! . . . .

أما قول صاحب الخطوط بأن الشيعة يعتبرون جميع الحكومات الإسلامية غير شرعية فجوابه أن الإمامية لا يحكمون على أية سلطة بأنها شرعية إلا بعد أن ينظروا باسم من تحكم هذه السلطة ، وماذا تدعي لنفسها ، هل تدعي أنها تحكم باسم الله ، أو باسمها هي أو باسم المحكومين ؟! .

فإن ادعت أنها تحكم باسم الله ، وأنه هو الذي اختارها وسلطها على دماء الناس وأموالهم وأعراضهم ، سواء أرضوا أم كرهوا كما فعل الأمويون والعباسيون من قبل ، فإن كانت هذه هي الحال فالإمامية لا يعترفون بهذه الحكومة ولا بشرعيتها إلا إذا ترأسها نبي يوحى إليه أو من اختاره النبي لذلك ، ونص عليه صراحة .

وإن حكمت باسمها لا باسم الله ، ولا باسم المحكومين فذاك هو

الإستبداد والظلم بعينه .

وإن حكمت باسم المحكومين لا باسم الله ، ولا باسمها أقرها الإمامية واعترفوا بها إذا اختارها لذلك المحكومون بملء إرادتهم واختيارهم ، وحققت أمانيهم ورغباتهم[1] .

أما مفتاح الجنان الذي نقل عنه هذا الشيخ ، فلا تعترف به علماء الإمامية ، لأن جامعه غير معلوم ، وهو لذلك لا يحمل اسماً لأحد ، ثم لماذا تركت يا شيخ الخطوط المرسومة (الصحيفة السجادية) ، و(الإقبال) لابن طاووس ، وغيرهما من كتب الأدعية والأوراد المعتبرة عند الإمامية وتشبثت بهذا الكتاب المجهول ؟! على أن في كتاب مفتاح الجنان أدعية تتجسم فيها المثل العليا ومكارم الأخلاق ، لكن الشيخ الخطيب أعرض عنها وأتبع الجبت والطاغوت .

هل يرضي الله ؟! :

وبالتالي ، هل يرضي الله والرسول أن يشتم بعضنا بعضاً ، وأن نلهو بهذه السفاسف والسخافات ؟! أفي هذا الظرف الذي تحتل فيه اسرائيل أرضنا المقدسة ، ويقتل الفرنسيون والإنكليز إخواننا في الجزائر وعمان ، ويرسل كنيدي مبعوثه الخاص جونسون إلى البلاد العربية ليساوم ويعمل على تثبيت إسرائيل ، ودفن قضية العرب اللاجئين نهائياً تكتب وتنشر وتنفذ الخطوط المرسومة يا شيخ ؟! .

كان البسطاء يتساءلون : لماذا تأخر المسلمون ، وذهبت هيبتهم وأصبحوا أكلة لكل طامع ؟! وكيف انتصرت شرذمة من اليهود على العرب مجتمعين ؟! ولماذا حقق الإستعمار أهدافه في البلاد العربية والإسلامية ، ولماذا أعرض النشء عن الدين ، حتى اعتنق بعضهم مبادىء لا تمت إلى الإسلام

(١) فصلنا ذلك في كتاب « الشيعة والحاكمون » وأثبتنا بالأرقام أن السنّة لا يجيزون الخروج على الحاكم الجائر ، وإن فعل ما فعل ، أما الإمامية فمن مبدأهم الثورة على الظلم والفساد بجميع مظاهرهما وصورهما ، ومن أجل هذا قال أحمد أمين وأضرابه بأن التشيع كان ملجأ لمن أراد هدم الإسلام . لأن الإسلام في منطق أحمد أمين وشيخ الخطوط يتمثل في الحاكم ، وإن كان جائراً ، فمن خرج عليه فقد خرج على الإسلام بالذات .

بصلة ؟! .

وبعد أن كتب الخطيب والحفناوي والجبهان اتضح كل شيء ، ولم يعد هناك من سر .

إن الناس اليوم يجرون في سباقٍ مع الزمن ، ويهتمون بالعلم وأخباره ، بانتصار الشعوب المتقدمة على مستقبلها ومصيرها ، ويتسابق الحفناوي والخطيب والجبهان إلى توزيع السباب واللعنات على الأحياء والأموات ، وبث الفتن ، وإحداث الفجوات ، وإثارة النعرات بين المؤمنين والآمنين . والله سبحانه المسؤول أن يعصمنا من الإتجار بالعواطف والدين .



الشيعة ومجلة الإفك

من أسباب تخلف المسلمين :

كنا نتساءل : لماذا تأخرت الأمة الإسلامية بوجهٍ عام عن ركب الحضارة في هذا العصر ؟ وكيف سبقتها أوروبا وأميركا في ميدان الثقافة والعلوم .

ولكن سرعان ما زال العجب بعد أن قرأنا العدد الخامس من مجلة « راية الإسلام » تاريخ واحد ربيع الأخر ١٣٨٠ هـ ، وقديماً قيل : « إذا ظهر السبب زال العجب ، فلقد عرفنا من هذه المجلة التي تصدر في الرياض عاصمة المملكة السعودية أن المتمشيخين[1] وبعض الصحفيين في هذه المملكة من « شر الدواب عند الله الصم البكم » .

وجهت المجلة في عددها المزبور كلمة إلى فضيلة شيخ الأزهر موقعة اسم إبراهيم الجبهان كلها قذف وطعن وتزوير وتزييف ، وتهجم وتعدي على المسلمين وأئمة الإسلام ننقل من افترائها ما يتسع له المجال مع الإشارة إلى الرد قال : « إن الخلاف بيننا وبين الشيعة يبدأ من الأصول ، بل هو أصل الأصول » .

وهذا إعتراف وإقرار صريح من الكاتب بأنه كافر بالله والرسول واليوم

---

(١) اسم صاحب الإمتياز الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ . ورئيس التحرير الشيخ صالح الحيدان ، ومديرها الشيخ على الصالحي . أعوذ بالله من الشيوخ .

الآخر ، لأن أصول الشيعة وعقيدتهم هي الإيمان بالله والرسول واليوم الآخر ، وهذه كتبهم الدينية تعد بالألوف تُنادي بهذه الحقيقة ، وتلك أصواتهم تدوي في الفضاء من على المآذن « لا إله إلا الله محمد رسول الله » وغير عجيب ولا غريب أن يتبرأ الكاتب من دين الإسلام فقد كان أسلافه القاسطون يأمرون المسلمين بالبراءة من دين علي (ع) وما دينه إلا دين ابن عمه محمد (ص) .

خرافات وخزعبلات :

إن الشيعة الإمامية مسلمون حقاً ، فقد نزهوا الباري سبحانه عن القبيح ، ولم يقولوا ما قالته بعض الطوائف التي يعدها الوهابيون في طليعة المسلمين بأن الله لا يقبح منه شيء ، وإنه يجوز في حقه أن يدخل الأنبياء إلى النار والمشركين إلى الجنة ، وأن طوله سبعة بشبر نفسه ، وأنه من لحم ودم وأنه بكى على طوفان نوح حتى رمدت عيناه وعادته الملائكة وأنه على صورة شاب أمرد يركب حماراً في كل ليلة جمعة وينزل إلى الأرض يُنادي من فوق السطوح : هل من تائب[1] ؟ .

إن الشيعة الإمامية مسلمون حقاً لأنهم لم ينسبوا النبي إلى النوم عن الصلاة والسهو فيها ولا إلى اللعب واللهو ، والإستماع إلى دفوف الحبشة والنظر إلى رقصهم وما إلى ذلك من الأباطيل .

وقال الجبهان كاتب الكفران والعدوان :

« إن الإسلام الذي تلبس به الشيعة ليس إلا استسلاماً للصهيونية الماكرة » .

---

(١) قال لي شيخ وهابي من السعودية : من أي مصدر نقلت هذا ؟ ولما ذكرته له قال : إن المؤلف وإن يكن من السنة ، ولكنه غير وهابي ولا حنبلي ، ونحن لا نعتمده . فاضطررت إلى المراجعة . فرأيت في « رسالة العقيدة الواسطية » لابن تيمية الذي يقدسه الوهابيون « فصل في سنة رسول الله » جاء فيه : « ينزل ربنا إلى سماء الدنيا كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول : من يدعوني استجب له ؟ من يسألني أعطيه ؟ من يستغفرني فأغفر له ؟ » ثم قال ابن تيمية : هذا متفق عليه . . . وأيضاً جاء فيه : « لا تزال جهنم يلقى فيها وهي تقول : هل من مزيد ؟ حتى يضع رب العزة فيها رجله فتقول : قط قط » وقال أيضاً : متفق عليه .

إن الشيعة لم يتحالفوا مع أنصار الصهيونية ولم يسلموا أرضهم لمن أوجد إسرائيل وأمدها بالمال والسلاح لقتل المسلمين وتشريدهم من فلسطين ، ولم يعطِ الشيعة بلادهم لتقام فيها القواعد الحربية السرية لحماية إسرائيل ولم يسيروا في ركاب الذين ناصروا فرنسا ضد الجزائر ، إن الشيعة الإمامية مسلمون حقاً ، لأنهم يصومون ويصلون ولا يزنون وأنهم يحجون إلى بيت الله الحرام ويطعمون الجياع ويكسون العراة من رعايا السعودية حين يذهبون إلى الحج تقرباً من الله والرسول (ص) .

وقال كاتب الضلال والعضال :

« إذا كنا في جاجة إلى لوحدة السياسية ، لنقضي بها على الإستعمار السياسي فهذه الغاية لا تبرر وقوعنا في فخاخ الإستعمار الديني ، واتخاذ الدين وسيلة للتقرب وإزالة الفوارق لا تصلح إلا مع طائفة تقف معنا في آمالها وآلامها » .

إن الأمل الوحيد لهذا القائل هو أن تأمر شركة « أرامكو » فتطاع ، وأن تكون جميع الطوائف الإسلامية في شرق الأرض وغربها رهناً بإشارة هذه الشركة الدينية المقدسة التي تدفع الإشتراك أضعافاً ومن لم يركع لها ويسجد فهو كافر مارق من الإسلام ، وإذا لم تكن هذه إرادة الكاتب وهدفه الوحيد ، فلماذا نسب الشيعة إلى الكفر والمروق ، وقد حاربوا الإستعمار الإنكليزي في العراق سنة ١٩٢٠ وسقط منهم ألوف القتلى ، وحاربوا الإستعمار الفرنسي في لبنان ، وخربت ديارهم من جراء ذلك ، وبالأمس القريب وفي سنة ١٩٥٦ بالذات وقفوا صفاً واحداً يتظاهرون ضد المعتدين على بورسعيد ، وتساقطت منهم القتلى بالعشرات في النجف الأشرف وغيرها ، ومن بين القتلى أبناء المراجع والعلماء[1] .

إن تاريخ الشيعة قديماً وحديثاً ينطق بجهادهم ضد الظلم والطغيان ، فأدبهم وشعرهم مشحون بالثورة على الإستعمار والإستبداد ، كما أوجبوا في جميع كتبهم الدينية الفقهية والعقائدية جهاد المستبدين وحكام الجور ، ولم يقولوا ما قالت الحنابلة ـ الذين ينتمي إليهم الكاتب وأصحاب المجلة ـ

(١) وما أكبر دليل وشاهد على نخوة الشيعة ووطنيتهم وجهادهم إلا حربهم مع إسرائيل وفي وقتنا الحاضر . المحقق .

قالوا : « لا يجوز الخروج على الأمراء بالسيف وإن جاروا » (راجع كتاب المذاهب الإسلامية لأبي هريرة ص١٥٥ الطبعة الأولى)

وقال مخاطباً شيخ الأزهر :

« فاتقِ الله يا صاحب الفضيلة في نفسك وفي العالم الإسلامي . . . فإن الدجل لا يحارب بالدجل ، والنفاق الديني لا يقضى عليه بالنفاق السياسي » .

شيخ الأزهر دجال منافق ! . . . ولماذا ؟ لأنه يدعو للوحدة ويعمل للألفة وجمع الشمل ليقف المسلمون صفاً واحداً في وجه القوى الإستعمارية والشركات الإحتكارية ، والكاتب مؤمن مخلص لأنه يريد تفتيت القوى وتشتيت المسلمين ليخلو الجو للمكارثية والصهيونية والتآمر على البلاد العربية ؟! .

إن فضيلة شيخ الأزهر إذ يعمل للتقريب بين القلوب ويناصر تدريس فقه الشيعة بالأزهر ، لا يفعل ذلك من أجل الشيعة ولا للترويج إلى مذهب التشيع ولا للدعاية للنجف ولا حباً بعلمائها ، إنما يفعل ذلك من أجل الأزهر نفسه ومن أجل الإسلام بالذات ومن أجل المسلمين لا غير . لقد فعل شيخ الأزهر ذلك بدافع من غيرته على الدين وإخلاصه لأمة محمد (ص) ، وقال الكاتب ما قال بدافع الدولار وبيع الديار ولعنة الله على كل منافق مكار . . . .

وقال « إبراهيم » الأثيم :

« مثل صادقهم الكاذب ومن لف لفه واحتطب بحبله بل إن صادقهم الكاذب إذا صح عندنا كل أو بعض ما يروون عنه من أساطير فهو ملحد زنديق يجب لعنه ومقته » .

اللهم إلعن كل مفترٍ كذاب وكل ملحدٍ زنديق يجرأ على أوليائك وحماة دينك وعترة نبيك ، والعن شركة أرامكو والصهاينة والمستعمرين وأشياعهم وأشياع أشياعهم وأتباع أتباعهم ومن لف لفهم واحتطب بحبلهم .

ولا بدع أن ينعت هذا الإثيم الإمام الصادق الأمين بالكذب ، فقد نعت من قبل الرسول الأعظم (ص) بالكذب من هو على دين الكاتب وشاكلته . كان النبي ينادي في مكة المكرمة : أيها الناس ، قولوا : لا إله إلا

الله تفلحوا ، فيرشقه أبو لهب بالحجارة ويقول : لا تطيعوه إنه كذاب ! . . .
وما أشبه الليلة بالبارحة والصادق بجده الرسول والكاتب بأبي لهب ؟ . . . .

وصدق الله العلي العظيم : ﴿ فإن كذبوك فقد كذب رسل من قبلك جاءوا بالبينات والزبر والكتاب المنير ﴾ وقد جاء الإمام الصادق بالآيات والبينات ونشر الكتاب المنير وسنة جده البشير النذير ، فقال الجاحدون المعاندون لله وكتابه ما قالوا في جده من قبل . قال ابن حجر في صواعقه : إن الناس نقلوا عن الصادق من العلوم ما سارت به الركبان وانتشر صيته في جميع البلدان .

وقال الشهرستاني في الملل والنحل : كان الصادق على علمٍ غزير في الدين وأدب كامل في الحكمة وزهد في الدنيا . وسُئل أبو حنيفة عن أفقه الناس ، فقال : جعفر بن محمد . والحديث عن فضل الصادق وعظمته وعلومه وخدمته الدين وما قيل في مدحه والثناء عليه لا يبلغ إلى نهاية ولا تدركه غاية وكفى بذلك ذنباً له عند أعداء الله ونبيه . إن علوم الصادق هي علوم القرآن ، ومبادئه هي مبادىء الإسلام فالتهجم عليه تهجم على القرآن ، وتكذيبه تكذيب للإسلام .

كتاب السفياني

صدر في القاهرة :

صدر في القاهرة ، حيث يوجد الجامع الأزهر الذي يضم أكثر من ثلاثين ألف عالم وطالب ديني يدرسون القرآن الكريم والسنة النبوية ، ثم ينفرون في بقاع الأرض يدعون إلى الحق ، وإعلاء كلمة الإسلام ، واجتماع المسلمين يداً واحدة على من يكيد لهم ولدينهم وأوطانهم ، ويعمل جاهداً للقضاء على وحدتهم وتماسكهم ، ليستسلموا لسلطانه ، ويستكينوا لجبروته .

صدر في القاهرة ، حيث الجامعة العربية التي أقامت نفسها حارساً على العرب وبلاد العرب ، وعاملاً على أن ينتفع كل عربي بما عند أخيه العربي من قوى روحية ومادية .

صدر في القاهرة ، حيث تجتمع الشعوب الأسيوية والافريقية بين الحين والحين ضد المواقع العسكرية ، والأحلاف العدوانية، ضد أي موقف يضعف الإنتفاضات التحررية ، والثورات الوطنية .

صدر في القاهرة كتاب « أبو سفيان شيخ الأمويين » لكاتبه محمد السباعي الحفناوي ، أما تاريخ صدوره فسنة ١٩٥٩ ، أي بعد احتلال فلسطين ، وبعد الإعتداء على بورسعيد ، وفي أثناء ثورة الجزائر الإسلامية العربية الإنسانية .

هدف الكاتب :

لم يكتفِ المستعمر بنهب الأموال والأرزاق ، وامتصاص الدماء . واحتكار الأسواق ، وقتل الإحساس بالقومية ، والإعتزاز بالوطنية ، فلقد تجاوز هذا كله إلى الطعن بأعظم مقدساتنا ، إلى الطعن في ديننا وعقائدنا ، وتزييف تاريخنا وثقافتنا ، وسلك لهذه الغاية سبلاً لا يهتدي إليها إلا من تخصص للدس والتآمر ، وأمضى في تلقين هذا الدس ، والتمرين عليه سنوات وسنوات . . . .

لقد اهتم المستعمر بهدم الإسلام وتاريخه أكثر من اهتمامه بأي شيء آخر ، ذلك أن الإسلام بقرآنه ونبيه وأئمته وعظمائه الدرع المتين والحصن الحصين من العدوان على إستقلال المسلمين وحريتهم وكرامتهم ، وأول طريق استعمله المستعمر توصلاً لهذا الهدف هو طريق المستشرقين ، خصص لهم الأموال ، وأرسلهم إلى الشرق بحجة زائفة ، وتمويه كاذب ، وهو دراسة اللغة العربية ، وتحقيق التاريخ ، ونشر الثقافة . . . أما الواقع فهو الطعن على الإسلام وتشويهه ، وتشتيت أهله بإثارة النعرات ، وتدبير المؤامرات .

وأدى المستشرقون هذه المهمة بإخلاص ، ونشروا كتباً بالمئات ، تكلموا فيها عن القرآن ، وفسروا آياته بقصد « التحقيق العلمي والبحث النزيه . . . » وتعرضوا لكل شيء فيه ، حتى عن فواتح السور ، وقالوا : إن أوائل السور مثل « ألم » ونحوها دخيلة على القرآن ، وضعت للإشارة إلى أسماء بعض الصحابة الذين كان عندهم نسخ من القرآن ، فالميم من « ألم » إشارة إلى المغيرة بن شعبة ، والسين من « طسم » إشارة إلى سعد بن وقاص ، والهاء من « كهيعص » إشارة إلى أبي هريرة ، ونون من سورة « ن » إشارة إلى عثمان بن عفان ، وهكذا ، وقالوا ـ أي المستشرقون ـ : إن محمداً كان يكره الناس على الإسلام بدليل ما جاء في سورة يونس : ﴿ **أفأنت تكره الناس على أن يكونوا مؤمنين** ﴾[1] وإنه اغتصب زوجة مولاه زيد ، وإنه كان ضالاً ، لقوله تعالى : ﴿ **ووجدك ضالاً فهدى** ﴾ حيث فسروا « ضالاً » بالضلالة لا بالحيرة ، وما إلى ذلك من التحريف والتزييف الذي ملأوا به

---

(١) نشرتُ في العرفان عدد كانون الأول سنة ١٩٥٩ مقالاً مفصلاً في هذا الموضوع .

كتبهم ونشراتهم .

فيا للسخريات والمضحكات ... غريب عن الدين واللغة ، وعدو الإسلام ونبيه ، وجاهل سخيف مغرور يحقق لنا ديننا ، ويفهمنا مقدساتنا ، ويعرّفنا بتاريخنا ، ويرشدنا إلى ثقافتنا ... إذن ، فأين الصحابة والتابعون وأين الفقهاء والمؤرخون ؟! وأين الفلاسفة والمتكلمون ؟! .

وتمادى المستشرقون في غيهم ، حتى ادعوا أن محمداً أخذ تعاليمه من اليهود والنصارى ، وأنه ساير المشركين في عبادة الأوثان بعد أن أصبح نبياً ... وأنه في أول أمره ، وحين كان مستضعفاً قال : إن الإسلام دين الرحمة ، وإنه لا يستعمل القوة والعنف ، حتى إذا التف حوله المهاجرون والأنصار ، ورأى ما له من القوة والإقتدار ترأس حكومة سياسية ونسي نبوته ودعوته الأولى ، وشرع يقتل الرجال ، ويبتز الأموال ، إلى غير ذلك من الإفتراءات والدسائس .

ولكن الإسلام ونبيه الصادق الأمين أعظم وأقوى من أن يأتيه الباطل من المستشرقين والمستعمرين ، بل ولا من الأنس والجن أجمعين ، ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً ، كيف ؟! وهل يطفأ نور الله بالأفواه ؟! .

الإستعمار والحفناوي :

افتضح المستشرقون ، وعلم بكذبهم وتآمرهم الكبير والصغير ، وبحث الإستعمار عن عميلٍ جديد ، يحمل في الظاهر هوية إسلامية عربية ، ويبيع دينه وقومه للشيطان ، متى دفع الثمن ، فوجد الحفناوي فطار به فرحاً ، وأوكل إليه مهمة الدس على الإسلام ، والنيل من عظماء المسلمين ، ورسم له الخطوط التي برزت واضحة جلية في كتابه « أبو سفيان شيخ الأمويين » .

من يصدق ؟! :

أوكل الإستعمار إلى الحفناوي السفياني ، بالمهمات القذرة التي على شاكلته فامتثل وأطاع ، وأخرج كتاب السيئات والنزوات ، ولكن لا أحد يصدق لو حدث بما جاء في هذا الكتاب الذي يحمل صاحبه اسم « محمد » .

ومن يصدق أن في القاهرة من يقول : « إن أبا سفيان كبير وعظيم ،

لأنه قاوم دعوة الإسلام والقرآن ، وإن له مفاخر وفضائل لا يُحصى عديدها ، منها أنه قاد جيش الشرك لحرب الرسول في أُحد والأحزاب ، ومنها أنه كان في العير يوم بدر ، وكان له ولدان يقاتلان النبي ، فقتل أحدهما ، وأسر الآخر ، ومنها أنه من المؤلفة قلوبهم ، وإن كان فيه من عيب فهو أنه لم يعرف كيف يستغل انتصاره على المسلمين يوم أُحد ! .

من يصدق أن في القاهرة من يقول : إن النبي كان يفضل معاوية أعلى أبي بكر وعمر في المشورة ، وأنه أمرهما بالرجوع إليه . . . بل أمرهما . . . وأمر المسلمين جميعاً أن يحمّلوا معاوية أمرهم ، أي أن يعقدوا له البيعة عليهم من بعد الرسول ، لأنه قوي أمين ! . . . .

من يصدق أن في القاهرة من يقول : أن هنداً التي كانت تحرض على النبي ، وأكلت كبد عمه الحمزة كانت في الجاهلية عظيمة الخطر وفي الإسلام كريمة الخير[1] لأن أباها وأخاها قتلا في جيش الشرك الذي حارب الله والرسول يوم بدر ! .

من يصدق أن في القاهرة من يقول : إن الحجاج بن يوسف الثقفي هو التقي العادل ، والمصلح الكامل ، وأن علي بن أبي طالب ليس أهلاً للخلافة ، لأن أبا موسى الأشعري نزعه منها ، وأنه السبب في قتل عشرات الآلاف من الصحابة والمسلمين ، وإنه لم يقتل كافراً واحداً[2] وإنه خرج على أمير المؤمنين معاوية الذي كان عالماً زاهداً كعمر بن الخطاب ، وإن ولده الحسين يستحق القتل ، لأنه مشاغب خائن مجرم خرج على الزاهد العابد أمير المؤمنين يزيد ، وأن ما فعله يزيد من وقعة الحرة وإحراق الكعبة كان من صالح الأعمال وأفضلها ، وإن الواجب يحتم عليه أن يفعل أكثر مما فعل ،

(١) في كتاب (مثالب بني أُمية) لإسماعيل بن علي الحنفي أن مسافر بن عمر جامع هنداً سفاحاً فحملت منه ، وفي أثناء حملها تزوجها أبو سفيان فولدت معاوية بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الزواج ، وفي كتاب (ذخيرة الدارين) نقلاً عن كتاب « الأبرار » للزمخشري أن معاوية يُنسب إلى أربعة : عمر بن مسافر ، وعمارة بن الوليد ، والعباس بن عبد المطلب ، ورجل أسود يُدعى الصباح .

(٢) قال الحنفاوي هذا في ص ١٤٣ ، وقال قبل ذلك في ص ٧٠ : إن علياً قتل عمرو بن ود يوم الخندق ، وقد وصف الله الكافرين بأنهم لا تُعمى منهم العيون ، ولكن تُعمى القلوب التي في الصدور .

ولكنه اقتصر على ما كان ، لأنه كريم حليم . . . .

أجل ، إن أحداً لا يصدق أن في القاهرة ، وهي حامية للإسلام ، وعاصمة المسلمين ، من يقول هذا الكفر والإلحاد ، ثم يبقى حياً لحظة واحدة ! . . . ولكن هذا ما حدث بالفعل ، فقد نطق الحفناوي بهذا كله ، وكتب ونشر .

وليس من غرضنا الرد عليه ، كلا ، وألف كلا ، ومن يرد على من يسمي الأشياء بأضدادها ، ويقول راداً على الله والرسول بأن زياد بن سمية هو ابن أبي سفيان حقاً وصدقاً ، ولغة وشرعاً ، ويقول عن المجرم : إنه الصالح المصلح ، وعن المؤمن : إنه الكافر الفاجر ، وعن العادل : إنه الظالم الآثم ؟! . . وإنما غرضنا أن نبين أنه يوجد بين المسلمين من يحمل هوية الإسلام والعروبة ، ثم يأسف ويتلهف ، ويتمنى لو أن أبا سفيان انتصر على محمد ، وفعل به وبأهله وعياله ما فعله حفيده يزيد بالحسين سبط الرسول ، وعياله يوم كربلاء ، ومع هذا ، وبرغم هذا لم يعترض أحد من شيوخ الأزهر ، وحملة الأقلام ، أو أي إنسان يقول : « لا إله إلا الله محمد رسول الله » ، بل على العكس لقد قرظه وأثنى عليه شيوخ يدرسون بكليات الأزهر ! .

إن من يقرأ كتاب السفياني الذي قرظه بعض شيوخ الأزهر وأساتذة أصول الدين فيه يخرج بحقيقة واحدة ، وهي أنه لا هدف للحفناوي والغربان الذين أيدوه إلاّ الطعن بالإسلام ومقدسات الإسلام ، وإلاّ الترويج للكفر والإلحاد الذي يعمل له المبشرون أعداء الإسلام والمسلمين ، وتظهر هذه الحقيقة جلية واضحة عند المقارنة بين أقوال الحفناوي وأقوال المستشرقين المبشرين .

قال بروكلمان في كتاب « تاريخ الشعوب الإسلامية » ج ١ ص ٥٩ : « إنّ المكيين عجزوا عن استثمار انتصارهم يوم أحد » وقال الحفناوي ص ٣٧ : « لم يعرف أبو سفيان كيف يستغل انتصاره على المسلمين يوم أحد » . وقال بروكلمان ص ١٥٤ : « أبى الحسين أن يستسلم لعمر بن سعد مبالغاً في اتكاله على الحصانة التي تمتع بها بوصفه حفيداً لرسول الله » ! . وقال الحفناوي ص ١٣٩ : « أبى الحسين أن يستسلم لعمر بن سعد مبالغاً في

اتكاله على الحصانة التي يتمتع بها بوصفه حفيداً لرسول الله » إنّ كلمات المبشرين والمستشرقين هي الأصل والمصدر الأول والأخير لكتاب « أبو سفيان شيخ الأمويين » فإنّه من ألفه إلى يائه مستورد من الغرب ، حيث الإستعمار والتبشير والعداء للإسلام والمسلمين ، وبهذا يتبين السبب لطعن الحفناوي بالمصادر الإسلامية قديمها وحديثها ، سواء أكان في التاريخ أو التفسير أو الحديث أو التراجم ، لقد شدّد الحفناوي على تركها وإهمالها لأنّ فيها الحق والصدق والثناء والولاء لعلي وأبناء علي ، والشتم والذم للأمويين ، ولمن مال إليهم بقول أو فعل .

ويتبين أيضاً مدى صدق الحفناوي ، حيث قال في المقدمة ص ٤ : شعاري كشف اللثام عن الحقيقة بصرف النظر عن التقليد . . . وإنّ الذين حملوا على الأمويين قلدوا الشيعة تقليداً أعمى » . أجل ، يا سفياني إنّك لم تعتمد على القرآن الكريم ، لأنّه لعن الأمويين بالآية ٦٠ من سورة السراء : « والشجرة الملعونة في القرآن » ، ولم تعتمد على السنة النبوية ، ولأنّها اعتبرت علياً وأبناءه شركاء للقرآن في الفصل بين الحق والباطل ، وإنّما اعتمدت في أفكارك وأقوالك على أعداء الله والرسول ، لأنّك معهم على طريق واحد إلى هدف واحد . . .

ولا أريد أن أنقل هنا ما ذكره أهل الحديث والتاريخ وأصحاب التفاسير في فضل علي وأبنائه ، فقد أطلت الكلام في ذلك بكتاب « أهل البيت » وكتاب « علي والقرآن » وكتاب « المجالس الحسينية » وفي كتابي هذا ، غير أني لا أرى مندحة من ذكر كلمة موجزة لمفتي الموصل الشيخ حبيب محمد العبيدي ، وهو من كبار علماء السنة في العراق ، قال في كتاب « النواة في حقل الحياة » ص ١٠٩ :

« جاء في الحديث الشريف : « وإنّي تارك فيكم الثقلين : أولهما كتاب الله . فيه الهدى والنور ، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به ، ثمّ قال : وأهل بيتي اذكركم الله في أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي ، رواه مسلم ، وفيه أني تارك فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا بعدي أحدهما أعظم من الآخر ، وهو كتاب الله ، حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض فإنظروا كيف تخلفوني فيهما ، رواه الترمذي ، ولعلّ في

هذا التأكيد إشارة إلى ما حدث بعده لأهل بيته مما كان وصمة على المسلمين ، وطعنة في صميم الإسلام نجلاء ما يزال يسيل دمها طرياً على مرّ الأيام وكر العصور » .

من هذا المصدر الصحيح والمعين الصافي ، من كتاب الله وسنة الرسول ، من صحيح مسلم والترمذي والنسائي ، ومن مسند أحمد وغيره من الثقاة يستمد المسلمون دينهم وعقيدتهم وأخلاقهم لا من المستشرق لامنس[1] وجولدتسهير وفيزمار وبروكلمان وغيرهم من المبشرين والكافرين .

وبالتالي ، فنحن لا نخشى على التشيّع لآل الرسول من الحفناوي السفياني ، ولا من مستشرق ألماني أو أميركاني ، فقد حاول كثيرون من قبل أن ينالوا منه ، فما ازداد إلّا قوة وثباتاً ، وإلّا إزدهار وانتشاراً ، تماماً كالقرآن الكريم الركيزة الأولى لمذهب التشيع . وآل أمر أمية إلى الخزي وسوء الذكر ، لأنّها حرب على القرآن وبني الإسلام ، وصدق الله العظيم : « فأمّا الزبد فيذهب جفاء ، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض » .

الله يقول والحفناوي يقول .

إنّ الحفناوي يشترط لصحة التاريخ والأخذ به شرطين أساسيين : الأول أن يتنزه المؤرخ عن التعصب . الثاني أن لا يكون شيعياً محباً للنبي وآله ، لأنّ محبتهم بدعة وضلالة . إن قلت : كيف تكون بدعة ، وقد قال الله عزّ من قائل : ﴿ قل لا أسألكم عليه أجراً إلّا المودة في القربى ﴾[2]

قلت : ثمّ ماذا يقول الله ، والحفناوي أيضاً يقول ! . . أليس الحفناوي بقادر على تحريك قلمه ولسانه ؟! . . أليس له مصلحة تجارية في ذلك ؟! ألم يقل له الإستعمار إفعل هكذا ؟! . . وهذا وحده كاف واف لأنّ من يقول ويكتب وينشر ، ويكذب ويفجر .

---

(١) مستشرق فرنسي وضع كتاباً خاصاً لتمجيد يزيد وأبيه معاوية نكاية بالإسلام .

(٢) قال الحفناوي في صفحة ٢٧٣ : « نزلت هذه الآية في جميع قريش ، وأقرب قريش إلى النبي أبو سفيان ، فهيو أظهر ما تكون في أبي سفيان ، أي أن أبا سفيان أقرب إلى النبي من علي وفاطمة والحسن والحسين .

وليس من شك أنك ستسخر من هذا المنطق أيها القارىء الكريم الفهيم ، ولكن ما الحيلة إذا كان هذا هو منطق الحفناوية ؟! . إقرأ قوله في صفحة ٩ و١٦ وما بعدها ، حيث يقول : كل شيعي فهو كاذب ، بل كل من له ميول شيعية فهو كاذب ، بل كان سني تتفق أقواله مع شيء من أقواله من أقوال الشيعة فلا يعتمد عليه ، فالمسعودي مبتدع محتال ، لأنّ الشيعة يعدونه منهم ، أمّا يزيد بن معاوية فهو الزاهد العابد ، ومروان بن الحكم يؤخذ بفتواه ، وولده عبد الملك يعمل بقضائه كما زعم الحفناوي[1] أمّا ابن قتيبة والأصفهاني والجاحظ وابن عبد ربه وغيرهم فإنهم لم يكتبوا للتاريخ بل للخبط والخلط ، أمّا الواقدي والطبري فقولهما متروك ، لأنّ المستشرق بروكلمان لم يوثقهما . هذا بعض ما جاء في كتاب (شيخ الأمويين) .

وإذا كان يزيد الذي قتل الحسين ، وحرق الكعبة ، وأباح مدينة الرسول ، ونكح الأمهات والبنات والأخوات وشرب الخمر وبترك الصلاة ، كما قال الصحابي عبد الله بن حنظلة ، إذا كان يزيد زاهداً فجميع الأولياء الصالحين ، والشهداء والصديقين كفرة فجرة ، وليس خصوص الشيعة ، ولا من كانت له ميول شيعية فحسب .

إنّ الكذاب من كذب الأحاديث الثابتة الصحيحة ، وصدق الأخبار المكذوبة ، وزعم أنّ النبي قال : الأمناء ثلاثة : جبريل وأنا ومعاوية ، وأنّ جبريل قال للنبي : يا محمد إقرأ معاوية السلام ، واستوصي به خيراً ، وأنّه دعا لهند بالبركة ، وكذب أئمة المسلمين والثقاة من رواتهم ومؤرخيهم ونسب زياد بن سمية إلى أبي سفيان . . إنّ الكذاب من قال . إنّ علي بن أبي طالب لم يقتل كافراً واحداً ، وإنّ الأمة الإسلامية لولا معاوية لم تقم لها قائمة ، ولرجع العرب إلى الجاهلية الأولى . . إنّ الكذاب من قال : إنّ النبي كان

---

(١) قال المقريزي في (النزاع والتخاصم) ص١٧ : « قال عبد الملك بن مروان على المنبر : ما أنا بالخليفة المستضعف ، ولا بالخليفة المداهن ، ولا بالخليفة المأفون » والأول عنده عثمان ، والثاني معاوية ، والثالث يزيد وإذا وجب الأخذ بحكم مروان وقضائه فيجب أن نحكم عليهم بحكم عبد الملك ، مع أن الحفناوي يوالي الجميع ، ويؤمن باللاعن والملعون .

يحتمي في دار أبي سفيان من أذى المشركين . وإنّ آية المودة تشمل أبا سفيان ، لأنّه أقرب الناس إلى النبي ، ولا تشمل علياً وفاطمة والحسن والحسين .

ومهما يكن ، فلست هذه هي المرة الأولى التي تقرأ فيها الزور والبهتان على الشيعة ، فلقد عودنا بعض الكتاب المستأجرين من المستعمرين والوهابيين على شحنائهم وأسوائهم التي استفاد منها أعداء الإسلام والمسلين ، ولم تضر الشيعة شيئاً ، ولكن الشيء الجديد هو هذا الكذب الصراح على الله والرسول ، وتحريف آي الذكر الحكيم ، والدس في سنة الرسول العظيم . . .

وليس من شكّ أنّ سكوت شيوخ الإزهر ، ومن إليهم من رجالات المسلمين سكوتهم عن الجبهان ومحب الدين الخطيب ومجلة التمدن الإسلامي وغيرها ممن كتب ونشر ، وحمل وتحامل على الشيعة والتشيّع لآل الرسول قد أدى كنتيجة طبيعية إلى الكذب والإفتراء على الله وآياته ، والنبي وعترته ، والإسلام وحماته ، نقول هذا مع احترامنا لجهود الأستاذ الأكبر الشيخ شلتوت ، والشيخ المدني في سبيل التقريب ، ولكن ماذا يصنع الإثنان والعشرة إذا رضي وسكت الألوف .

كنا نقرأ تلك الحملات والتحاملات ، ونقول : إنّها عقلية قديمة ستتغير وتزول مع الأيام ، ولكن كلّما امتدّ الزمن كلما ازدادت وتراكمت ، فهل نلام بعد هذا إذا يئسنا وفقدنا الثقة بالكبير والصغير؟ هل نلام إذا دافعنا عن انفسنا ، ووقفنا في وجه من يعمل لمصلحة الأجنبي الغاصب ؟! . . أليس من المحزن المؤلم ، ونحن أبناء الدين الواحد ، أن يهاجم بعضنا بعضاً لا لشيء إلاّ لنقع جميعاً في قبضة الإستعمار والإستثمار ، وإلاّ لنلهو بأنفسنا عن حقنا المغصوب ، وننصرف عن أدوائنا ومشاكلنا الإقتصادية والإجتماعية ! . . نحن لا نتهجم على دين من الأديان ولا على مذهب من المذاهب ، ولا على أمة من الأمم ، ولا على أحد كائناً من كان ، وفي الوقت نفسه لا نريد أن يتهجم علينا أحد ، فإذا ما حاول فنحن له بالمرصاد .

ونختم هذا الفصل بقول الرسول الأعظم : « يا علي لا يحبك إلاّ

مؤمن ، ولا يبغضك إلّا منافق »[1] فالنفاق سبب لبغض علي وعداوته ، كما إنّ الإيمان سبب لحبه وولايته ، ومحال أن يتفق النفاق والإيمان إلا إذا صار المنافق مؤمناً ، والمؤمن منافقاً ، ونحن الشيعة لا نترك الإيمان بالله والرسول ، والعمل بالحق لوجه الحق مهما كانت الظروف والأحوال ، ومن أجل هذا وحده لا يتركنا العملاء المنافقون . وصدق الله وعده : ﴿ **لن يضروكم إلّا وأن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثمّ لا ينصرون** ﴾ .



(١) قال العلاّمة الحلي الذي يعبر عنه الحفناوي بطاغوت التشيع ، قال رحمه الله في كتاب « نهج الحق » هذا الحديث مذكور في مسند أحمد ، وفي الجمع بين الصحيحين وفي الجمع بين الصحاح الستة ، وقال الفضل بن زربهان الذي يرد على العلاّمة في كتابه « إبطال الباطل » : « هذا الحديث صحيح لا شك فيه ، والحمدلله الذي جعلنا من أهل محبة علي وملأ قلوبنا من صفو مودته » .

عودة إلى الأصول

يتساءل البعض : لقد انقطع دابر الساسة الذين فرقوا المسلمين إلى مذاهب ، فكيف بقي هذا الإنقسام ، وقد زالت أسبابه ؟ .

أجل ، إن الإنقسام كان في بدئه عرضياً ـ وما زال ـ ولكن سرعان ما تحول إلى إنقسامٍ جوهري عند الكثير من رجال المذاهب ، فظنوا أن الإختلاف في الفروع والإعتبارات اختلاف في الأصل والجوهر ، وما زال أثر هذا الظن الخاطىء حتى اليوم ، على أن عمل الساسة في كل عصر يرتكز على بث روح العداء والتعصب عن طريق الأديان ، وهذا هو السبب لإستمرار الإنقسام والشقاق .

والغريب أن هذه الحقيقة يقررها الكثير من حملة الأقلام ، ولكنهم يذهلون عنها وعن أنفسهم إذا وقع نظرهم على إختلاف يسير بين فقيهين من مذهبين ، فيجعلونه اختلافاً دينياً ، لا نظرياً .

وأغرب من ذلك أن ينسبوا لأحد المذاهب قولاً لم يقل به أحد من أتباع ذلك المذهب ، أو قال به فرد أو أفراد خالفهم فيه أكثر فقهاء المذهب نفسه ، فينسبوا إلى أهل السنّة أجمعين قولاً للأحناف ، أو لفقيهٍ منهم ، وينسبوا إلى الشيعة كافة ، بما فيهم الإمامية ، قولاً لغلاة الشيعة ، أو لفقيهٍ من الإمامية خالف علماءهم جميعاً ، بل قد ينسبوا إلى الشيعة قولاً لجاهلٍ لا يفهم عن التشيع شيئاً .

هذا ، والمعروف عن مذاهب الإمامية القول بفتح باب الإجتهاد ، ولازم ذلك أن قول مجتهدٍ أو جماعة من المجتهدين ، لا يكون حجة على الآخرين ، فمن الخطأ أن يُنسب إلى المذهب الشيعي قولٍ ما لعالم منهم وكذلك نفس الشيء بالنسبة للمذهب السني .



الأمة الإسلامية

ليتذكر المسلمون :

يربط الإمة الإسلامية : إلهٌ واحد ، نبيٌ واحد ، وكتابٌ واحد ، وقبلةٌ واحدة ، يفد إليها المسلمون من أقطار الأرض كل عام ، ليعبدوا هذا الإلٓه الواحد بتلك الشريعة الواحدة على أرضٍ واحدة ، هي أرض الوطن الروحي ... وهكذا تجسدت وحدة العقيدة ، ووحدة الشريعة ، ووحدة الوطن الأعلى ، ليتذكر المسلمون أنهم وإن تفرقت أقطارهم وتعددت مذاهبهم ، واختلفت أنسابهم وألسنتهم وألوانهم تجمعهم جامعة الدين والله والوطن ... وأنه إذا جد الجد وجب أن يضحي كل فريقٍ منهم بمصالحه الخاصة في سبيل الإسلام والمصلحة المشتركة .


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

دعـــاء

الإمام زين العابدين (ع) يدعو للمسلمين عموماً ولأهل الثغور خصوصاً . والثغور هي خطوط المواجهة مع العدو حيث المسلمين في حرب مع أعدائهم .

نوجه هذا الدعاء لله تعالى من أجل نصرة المسلمين في البوسنة والهرسك والفيليبين وكشمير وفي فلسطين وجنوب العراق ولبنان :

اللهم

حصّن ثغور المسلمين بعزتك

وأيد حماتها بقوتك

وأسبغ عطاياهم من جدتك

اللهم

وكثر عدتهم

واشحذ أسلحتهم

وأمنع حومتهم

وألف جمعهم

ودبر أمرهم

وواتر بين ميرهم

وتوحد لكفاية مؤنهم

وأعضدهم بالنصر

وأعنهم بالصبر

وألطف لهم في المكر

اللهم

عرفهم ما يجهلون

وعلمهم ما لا يعلمون

وبصرهم ما لا يبصرون

اللهم

إنك المنان الحميد ، المبدىء والمعيد ، الفعال لما تريد .



خاتمة

الإسلام يجمع المذهبين والمسلمون هم السنّة والشيعة :

أمسينا في هذا العصر بأشد الحاجة إلى مصلحين عظام أمثال السيد جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده .

نحن بحاجة إلى عصر نهضةٍ جديد ومفكرين أمثال عبد الرحمن الكواكبي ورفاعة الطهطاوي وغيرهما ! من الذين أظهروا حقيقة الدين ونفضوا عنه غبار السنين .

لقد حاول علماء وفقهاء كبار في أواسط هذا القرن كالسيد محسن الأمين والسيد عبد الحسين شرف الدين والشيخ شلتوت ومحمد جواد مغنية وآخرين ، حاولوا الخروج من حلقة التعصب المفرغة من خلال العمل في دار التقريب بين المذاهب الإسلامية ، وفي مجلتها العالمية « رسالة الإسلام » . وقد نجحوا إلى حدٍ بعيد وكان من أهم ثمارها فتوى شلتوت بإجازة المذهب الشيعي .

ما أحوجنا إلى متابعة المسيرة والتصدي للمتعصبين الهدامين أياً كانوا وإلى التضحية مهما كلفت وغلت ، لكي يعلم الجميع أن الإسلام يجمع المذهبين وأن المسلمين هم السنّة والشيعة .

المحقق


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مصادر الكتاب

جميع مصادر هذا الكتاب مأخوذة من مؤلفات الشيخ محمد جواد مغنية التالية :

الشيعة في الميزان
عقليات إسلامية
فلسفات إسلامية
مقالات محمد جواد مغنية
تجارب محمد جواد مغنية
فضائل الإمام علي
الشيعة والحاكمون
أهل البيت ومنزلتهم عند المسلمين
في ظلال الصحيفة السجادية
التفسير الكاشف
هٰذي هي الوهابية .


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الفهـــرس

الإسلام يجمعنا

الخلافة والخليفة

الإمامة

ولاية أهل البيت

العصمة

المهدي المنتظر

التقيـة

المتعة

بين المذهبين

إختلاف الآراء والمعتقدات

الرد على المفترين